

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف -1-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان

## استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر

تحت إشراف

إعداد الطالبة

أ.د. بوعشة مبارك

مباركي كريمة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

جامعة سطيف -1-

أستاذ

أ.د. بوعظم كمال

مشرفا ومقررا

جامعة قسنطينة -2-

أستاذ

أ.د. بوعشة مبارك

مناقشا

جامعة سطيف -1-

أستاذ

أ.د. بوهزة محمد

مناقشا

جامعة سطيف -1-

أستاذ محاضر

د. سليم رضوان

السنة الجامعية 2013/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2)  
اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما  
لم يعلم (5) ﴾

صدق الله العظيم

الآيات ( 1، 2، 3، 4، 5 ) من سورة العلق

## شكر وتقدير

الحمد لله الحمد لله كثيرا

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل: الدكتور بوعشة مبارك على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات وآراء قيمة.

شكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور بوعظم كمال الدكتور سليم رضوان، والأستاذ الدكتور بوهزة محمد.  
دون أن أنسى بالشكر:

- كل من قدم لي يد المساعدة والعون على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- أساتذتي بمدرسة الدكتوراه - جامعة سطيف -، أساتذتي بجامعة سوق أهراس، والدكتور بوعزيز ناصر من جامعة قلمة.

## إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وكل أفراد العائلة

إلى زميلات وزملاء الدراسة

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

# المقدمة

## المقدمة

منذ اكتشافه في نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م لعب البترول أو ما يصطلح عليه الذهب الأسود دورا كبيرا في مسار العلاقات الدولية وتحريك العجلة الاقتصادية وهو ما اتفق عليه الخبراء ورجال السياسة والاقتصاد وأثبتته الوقائع الدولية؛ فالبترول بخصائصه الفريدة هو اليوم المصدر الأول للطاقة في العالم والمادة الحيوية الأساسية للصناعة وأعظم متغير في التجارة العالمية.

وقد حبا الله الجزائر بنعمة النفط ولكن باعتمادها المفرط على هذا المورد أصبحت تنعت بالدولة النفطية وتحولت من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها هذه الثروة إلى اقتصاد الفقاعة نتيجة البقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

لقد قفزت سنغافورة وهي جزر صغيرة في آسيا لا موارد طبيعية لها خلال 40 سنة أي منذ عام 1960 - تاريخ قريب من تاريخ استقلال الجزائر- من حجم إنتاج محلي قدره 0,7 مليار دولار إلى 99 مليار دولار أي بزيادة قدرها 140 مرة أخذنا بعين الاعتبار القيمة المتغيرة للدولار في الزمن، ومن متوسط دخل فردي قدره 435 دولار إلى 16475 دولار، وارتفع حجم تجارتها الخارجية وجعلها من الصادرات من 2,5 مليار دولار إلى 257,4 مليار دولار، وتراجع مستوى البطالة فيها من 10% إلى 1,8%؛ ونفس الكلام ينطبق على كوريا الجنوبية منذ 1970 وعلى ماليزيا منذ 1971 وتايلاندا منذ 1987 وكلها دول بدأت صغيرة لا شأن لها وصارت خلال 30 سنة توصف بالنمور؛ وغيرها هناك تركيا التي قفز فيها الناتج الداخلي الخام خلال عشر سنوات إلى 663 مليار دولار والصادرات من السلع الإنتاجية إلى 107 مليار دولار ولا تنتج تركيا الطاقة بل تستورد النفط والغاز.

وعليه لا يفهم لما فشلت جهود ومساعي تنويع الاقتصاد الوطني رغم كل الإمكانيات التي تحوزها الجزائر، كما لا يفهم لما عجزت عن الخروج من دائرة التخلف.

ووعيا منها لحتمية زوال الثروة البترولية وبالتالي حجم الخطر المحدق بمستقبل أجيالها، عمدت بعض الدول النفطية إلى استغلال عائدها واعتماد استراتيجية تنمية قائمة على قطاعات بديلة دائمة كالزراعة، السياحة الصناعة والطاقات المتجددة فأين الجزائر من كل هذا، هذا هو موضوع دراستنا الحالية الموسومة: "استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر" تبعا لخطة بحث مكونة من أربعة فصول موزعة كالآتي:

**الفصل التمهيدي بعنوان - موضوع الدراسة-**: يتضمن إشكالية البحث وفرضياته، أهميته وأهدافه ومبررات الاختيار والمنهجية التي يستخدمها وهذا في المبحث الأول، ليتعرض المبحث الثاني إلى الدراسات السابقة.

**الفصل الأول بعنوان - مدخل إلى الاقتصاد الجزائري-**: يكشف المبحث الأول منه حقيقة الاقتصاد الوطني كونه اقتصادا ريعيا قائم بالأساس على قطاع واحد هو قطاع المحروقات؛ أما المبحث الثاني فيتناول بالعرض والتحليل تطور الاقتصاد الجزائري ودور البترول في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية وذلك منذ الاستقلال حتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة كما يشير إلى مجهودات الدولة في سبيل تخفيف التبعية لقطاع النفط بصفة خاصة؛ ليتكفل المبحث الثالث والأخير بتشخيص المعوقات الرئيسية التي عانى ويعاني منها اقتصاد الجزائر والتي تقف عائقا أمام تحقيق هدف التنمية.

**الفصل الثاني بعنوان - الثروة البترولية بين حتمية الزوال وكفاءة الاستخدام في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في الجزائر-**: ويتكون من ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول بالتفصيل مفهوم البترول وجملة المفاهيم المتعلقة به، تاريخ البترول الجزائري، والواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر وأهميته في الاقتصاد الوطني؛ في حين يركز المبحث الثاني على مفهوم التنمية المستدامة من خلال التطرق من جهة إلى إطارها النظري بدء من نشأة المفهوم وتدويله وصولا إلى تعريفها وإبراز خصائصها وأهدافها وأبعادها ثم قراءة في ضوابطها، والتطرق من جهة أخرى إلى مفهومها على الصعيد الواقعي؛ أما المبحث الثالث فيأتي لتحليل إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الجزائر.

**الفصل الثالث بعنوان - جزائر ما بعد البترول... البدائل والاستراتيجيات الاستخلافية في ظل مفهوم الاستدامة-**: يتناول بالعرض والنقد الاستراتيجيات القطاعية للحكومة الجزائرية لمرحلة ما بعد البترول ويتضمن بعض المقترحات والحلول التي رأينا أنها تُخدم مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى عدم الاتزان بين الفصول من حيث عدد الصفحات وهذا راجع لطبيعة الموضوع.



موضوع الدراسة

## المبحث الأول: إشكالية البحث وفرضياته وأهميته ومنهجيته

## المطلب الأول: إشكالية البحث وفرضياته

## \_ الإشكالية

## ● التعريف بالإشكالية

تعتبر أسعار البترول عرضة للتقلبات في الأسواق الدولية، فقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتشمل اقتصاديات قائمة لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، فأسعار البترول آثار مزدوجة على الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة) وخير دليل على ذلك أزمة 1973م و1986م، فإذا كانت الأزمة الأولى قد أنتجت آثارا سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول، فإنه وبعد عشرية أخرى حدثت الأزمة البترولية العكسية والتي أثرت وبشدة على اقتصاديات الدول المنتجة والجزائر لم تكن في منأى عن تداعيات هذه الأزمة إذ تدهورت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ولكن المخاطر التي تهدد الاقتصاد الجزائري مستقبلا لم تعد تتعلق بمسألة السعر حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية على المدى المتوسط والطويل، بل تكمن في اعتماده على مورد ناضب يتسم بعدم الاستدامة أبعد من ذلك فماذا لو نضب الطلب على البترول قبل نضوب البترول نفسه في ظل التغيرات المستمرة في صناعة الطاقة العالمية والتوجه الدولي نحو الطاقات البديلة والمتجددة نتيجة لازدياد الوعي عالميا بمشاكل البيئة وكيفية علاجها، وهذا ما يذكرنا بمقولة أحد رجال النفط المشهورين: "إن الإنسان الحجري لم يتنخل عن الحجر كسلاح يدافع به عن نفسه لقلّة في وجوده بل تركه لأنه اكتشف طريقة أفضل فاعلية منه"، بعبارة أخرى أن العصر الحجري كنية لعصر البترول لم ينته لانقراض الحجر بل لاستغناء الإنسان عن استخدام الحجر.

## ● تحديد الإشكالية

- دور البترول في صناعة أهم الأحداث الاقتصادية في الجزائر (1962-2010).
- الإشارة إلى إجراءات الحكومات الجزائرية بغية تطوير الاقتصاد الوطني خارج القطاع البترولي (1980-2005).
- عرض تجربة الجزائر في إدارة الفوائض النفطية (2000-2012).

- الإشارة إلى محاور السياسة البترولية الحالية والمستقبلية (على المدى المتوسط (2016)) وبيان التقديرات الاستثمارية للصناعة النفطية في مجال الاستكشاف والتطوير والتكرير حتى عام 2030.
- عرض أحد أهم سيناريوهات نضوب البترول التقليدي، والآفاق المستقبلية للطلب العالمي على البترول حتى عام 2030.
- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في ظل مبادئ الاستدامة (الاستراتيجيات القطاعية الاستخلافية).

### ● صياغة الإشكالية

منذ عقود ونحن نسمع عن الطبيعة الهشة للاقتصاد الجزائري المرتبط بقوة بالبترول وأسعاره المتقلبة في الأسواق العالمية، وعن الجهود المبذولة في سبيل تنويعه وتهيئة المستقبل للأجيال القادمة؛ ولكن الجزائر التي تمكنت من كسب ورقة الاستقلال النفطي لصالحها عام 1971 لم تنجح في تحويل الربح النفطي إلى ثروة دائمة للبلاد.

الاقتصاد الجزائري بعد البترول السؤال المحير والجواب الأصعب، فنحن لا نواجه معضلة اقتصادية بل معضلة سياسية في قضية التعامل الراهن والمستقبلي مع الثروة البترولية.

انطلاقاً من هذا الطرح يبرز السؤال الرئيسي لإشكالية البحث كالاتي:

فيما تتمثل الاستراتيجية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية لمرحلة ما بعد البترول؟ وما مدى مراعاتها لمبادئ وضوابط التنمية المستدامة؟

ومن أجل الإحاطة والإمام بحيثيات هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الذي فعله البترول بصانعي القرار الاقتصادي في الجزائر؟ ولماذا فشلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في تخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع النفط؟
- ما هو العمر المتوقع لنضوب البترول الجزائري؟ وكيف يمكن أن يشكل فرصة للاقتصاد الوطني مستقبلاً؟

**\_ فرضيات البحث**

تماشياً مع أسئلة ومنطق الدراسة فإن الفرضيات تكون كالتالي:

**الفرضية الأولى:** البترول التقليدي من نوع بترول الجزائر ثروة ناضبة طال الزمن أو قصر.

**الفرضية الثانية:** تلعب عائدات البترول دوراً بارزاً في مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر إذا ما استغلت استغلالاً جيداً.

**الفرضية الثالثة:** توجد استراتيجية شاملة واضحة المعالم والأهداف لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر تراعي في مضمونها إلى حد ما مبادئ وضوابط التنمية المستدامة.

**المطلب الثاني: أهمية الدراسة وأسباب الاختيار****\_ أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تجيب على السؤال الذي يشغل فكر الباحثين الاقتصاديين والرأي العام الوطني من خلال عرضها للرؤية الاستراتيجية لحقبة ما بعد البترول في الجزائر.

**\_ أسباب اختيار الموضوع**

تنقسم دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

**الأسباب الذاتية:**

- الارتباط الموجود بين موضوع البحث وتخصص الدراسة.
- الرغبة في البحث في حيثيات هذا الموضوع.
- الرغبة في المساهمة العلمية الأكاديمية في حل إحدى أهم اختلالات الاقتصاد الوطني.

**الأسباب الموضوعية:**

- موضوع الساعة.
- إن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مرهون بمدى قدرة الاقتصاد الجزائري على التخلص من التبعية للعائدات البترولية.

- حدثت الدراسات الرابطة بين متغير الثروة البترولية والتنمية المستدامة.
- لقد أصبحت حركة ومستقبل الاقتصاد العربي محط أنظار العالم ومحل الدراسات الواسعة والمتخصصة في المراكز العلمية والأجهزة الغربية، وبالتالي فقد أصبح من واجباتنا كباحثين اقتصاديين عرب توضيح أبعاد الصورة والتحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية النفطية تعميقا للوعي وذلك من خلال دراسة على الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثالث: أهداف الدراسة ومنهجيتها

#### \_ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها:

- تتبع تطور الاقتصاد الوطني وبيان دور البترول في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية.
- كشف التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر، وبالتالي لفت انتباه القائمين على الشؤون الاقتصادية إلى ضرورة رسم سياسات ملائمة واتخاذ إجراءات حازمة في سبيل الاستغلال الأمثل للاحتياطات والعائدات البترولية بما يخدم مستقبل التنمية المستدامة.
- عرض مكونات الاستراتيجية الوطنية لمرحلة ما بعد البترول ( الاستراتيجية الصناعية، الزراعية السياحية والطاوقية) والتعقيب على مدى مراعاتها لمبادئ وضوابط المفهوم الجديد للتنمية.

#### \_ المنهجية المتبعة

#### المنهج

تقتضي طبيعة موضوع الدراسة استخدام أكثر من منهج:

- المنهج الوصفي: لتقدم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة ووصف الظاهرة كما تجري في الواقع.
- منهج تحليل المضمون (المحتوى): لتحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها.
- المنهج التاريخي، والمنهج الاستشراقي لارتباطهما المباشر بفصول البحث.

## أدوات الدراسة

تمثل مصادر جمع المادة العلمية في هذا البحث في:

- الكتب، المقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة، المداخلات في الملتقيات العلمية الدولية، التقارير الرسائل والأطروحات الجامعية، الوثائق والقوانين الرسمية، الشبكة الإعلامية العالمية (الأنترنت)...
- زيارة الهيئات الرسمية كوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي تمكنا من الوصول إليها نذكر:

\_\_ دراسة للأستاذين شعيب شنوف ورمضاني لعلا بعنوان: " الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة"، وهي مداخلة في الملتقى العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة سطيف، 2008؛ اكتفا من خلالها الباحثان بالإشارة إلى بعض القطاعات البديلة لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني.

\_\_ دراسة للباحثة سهيلة زناد تحت عنوان: " استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية - دراسة حالة قطاع البترول الجزائري-"، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011؛ ركزت من خلالها على اقتصاديات الثروة البترولية وإجراءات واستراتيجيات استخدامها في ظل معايير الاستغلال المستدام مع إبراز سبل ترشيد وعقلنة استغلالها بما يسمح بتأمين احتياجات الجيل الحالي ويضمن حقوق الأجيال اللاحقة من جهة، والمساهمة في تلبية احتياجات السوق الدولية من جهة أخرى.

إن نقطة الاختلاف بين بحثنا والدراسة السابقة هي أن هذه الأخيرة تمحورت حول كيفية تحقيق الاستغلال المستدام للثروة البترولية وفق استراتيجية متكاملة تضمن تلبية متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية ثم الإشارة إلى الجزائر من خلال دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، في حين يتمحور بحثنا حول كيفية استغلال الثروة البترولية في الجزائر أخذا بعين الاعتبار مبادئ وضوابط الاستدامة وبذلك فهو مرتكز بأكمله على الاقتصاد الوطني.

أما نقطة التشابه فتمثل في تعرض كلا الدراستين إلى سياسات وإجراءات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية الجزائرية في إطار مبادئ التنمية المستدامة.

— دراسة للباحث محمد اليمين قاسمي بعنوان: "الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة - دراسة للبدائل الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري-"، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011؛ حيث كانت الخطوات الرئيسية لسير الدراسة عبارة عن خطة تضمنت مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول بالدراسة الجانب النظري لمسألة التنمية المستدامة وإشكالية الطاقة فيها، في حين خصص الفصل الثاني لتحليل البدائل والاستراتيجيات الطاقوية المستدامة، أما في الفصل الثالث فركز الباحث على أهم البدائل الطاقوية في الاقتصاد الجزائري، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها أن النموذج الحالي لإنتاج واستهلاك الطاقة يشكل تهديدا على البيئة والحياة الإنسانية كما أن الاستغناء عن الطاقات التقليدية وخصوصا البترول يعتبر أمرا مستحيلا في المستقبل القريب، معتبرا الطاقة الشمسية رغم تعدد مصادر الطاقة المتجددة أهم بديل لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر.

أما نقطة الاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة هي أن موضوعنا يتجاوز الاستراتيجيات الطاقوية البديلة، لأن البترول في الاقتصاد الوطني ليس مجرد مورد طاقوي بل هو الممول الأساسي لخزينة الدولة حيث تعد وظيفته المالية الوظيفة المحورية؛ ما يجعل مسألة استخلافه تتطلب وضع استراتيجية تنموية شاملة وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث.

— دراسة للباحث عيسى مقلد تحت عنوان: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008؛ حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية المتمحورة حول مدى إمكانية فقدان الدولة الجزائرية سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية، مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن قطاع البترول يشكل الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي ولكن إذا ما تم تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

\_\_ دراسة للباحث بلقطة براهيم بعنوان: " آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر- "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2008-2009؛ تناول في الفصل الأول ماهية التجارة الخارجية، نظرياتها وسياساتها، وفي الفصل الثاني تطرق إلى النمو الاقتصادي ونظرياته، ثم دراسة العلاقة بين آليات تنويع وتنمية الصادرات والنمو الاقتصادي وذلك في الفصل الثالث، أما الفصل الرابع والأخير فقد تضمن جملة من الإجراءات الرامية لتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر منها تحرير التجارة الخارجية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

\_\_ دراسة للباحث نور محمد مين بعنوان: " دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة حالة ولاية تيارت- "، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011-2012؛ تطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم حول الموازنة العامة ودور الدولة في خلق التنمية الاقتصادية، وتضمن الفصل الثاني تحليل نظري للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر وكذا تأثير الجباية البترولية على الميزانية العامة، أما الفصل الثالث فكان بعنوان استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية.

\_\_ دراسة للباحث عمر شريف بعنوان: " استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة - دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر - "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2006-2007؛ تطرق من خلالها إلى دور الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة للجزائر.



مدخل إلى الاقتصاد الجزائري

## تمهيد

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على الثروة البترولية، فبعد الاستقلال تبنت الجزائر نموذجاً للتنمية الاقتصادية ارتكز على الصناعة وتحديدا الصناعة الثقيلة، ولعل من أهم مبررات ذلك التوجه الميزة النسبية التي تتمتع بها الجزائر في قطاع المحروقات عامة وقطاع النفط خاصة، ليعزز ارتفاع أسعار البترول إثر الصدمة البترولية الأولى عام 1973 من ذلك التوجه؛ لتحل بعدها عشرية الثمانينيات معلنة بداية الإصلاحات الاقتصادية الجذرية نتيجة تراكم المشكلات خلال فترة السبعينيات، وما نتج عنها من تراجع في الأداء الاقتصادي في الجزائر (فشل استراتيجية الصناعات المصنعة)، وإذا كان النصف الأول من عقد الثمانينيات قد تميز بارتفاع أسعار البترول نسبياً فإن النصف الثاني منه شهد أزمة بترولية مضادة عام 1986 أربكت كل الحسابات الاقتصادية للحكومة الجزائرية، ليتم بذلك التراجع عن الخيار الاشتراكي وتعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم بموجبها التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق.

مع بداية الألفية الثالثة عاود النفط السيطرة من جديد على مجرى الحياة الاقتصادية، حيث سمح ارتفاع أسعار البترول الجزائري خلال العشرية الأولى بالتحول إلى اتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي كسياسة اقتصادية جديدة والتي تجسدت بإطلاق برامج تنموية ضخمة تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 فالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ثم البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 وهكذا لعبت أسعار البترول دوراً أساسياً في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من مرحلة التسيير الاشتراكي، مروراً بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وصولاً إلى تبني سياسة تركز بالخصوص على الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية.

وبالتالي بات واضحاً أن الجزائر تعتمد سياسة " الكل بترول "، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها، فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة الإنتاج والصادرات النفطية بهدف زيادة المداخيل... وهكذا في حلقة مغلقة دون أن توفق الجزائر في إيجاد استراتيجية بديلة تلخصها من عنق زجاجة النفط؛ وهذا ما يعني أن الاقتصاد الوطني عانى من مجموعة من العراقيل والتي حالت دون تحقيق الهدف المنشود.

وعلى ضوء ما سبق نقسم موضوع هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري ودور البترول في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية

المبحث الثالث: معوقات الاقتصاد الوطني

## المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

تتسم الاقتصادات العربية في معظمها بخصائص هيكلية تكاد تكون متماثلة، فالظاهر للعيان أنها عبارة عن اقتصاديات مفككة أبت أن تكون أحد صانعي القرار في الاقتصاد العالمي الجديد<sup>1</sup>، وذلك بسبب توسع الاقتصاد الريعي الذي أضحى الميزة الرئيسية لاقتصاديات العالم العربي والشرق الأوسط<sup>2</sup>؛ وبالانتقال إلى الجزائر فإن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الوطني تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح بعض المفاهيم كالريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، لنتم لاحقا تحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات.

## المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الريعي والدولة الريعية

لقد احتلت دراسة الريع (rent) أهمية كبيرة في النظرية الاقتصادية، ومع ذلك يبقى مفهوما ملتبسا يصعب معه إيجاد تعريف محدد ومتفق عليه<sup>3</sup>، فتاريخيا ارتبط مفهوم الريع بالملكية العقارية وتعامل الاقتصاديون الأوائل معه كونه دخول الملاك العقاريين، أي الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته تحت تصرف الآخرين مقابل عائد معين عينيا كان أم نقديا.

ولكن فيما بعد توسع مفهوم الريع وامتد ليشمل حالات أخرى وممارسات اقتصادية أوسع مثل ملكية الموارد الطبيعية، أو أصحاب المزايا الخاصة كما في تحويلات العمال من خارج بلدانهم، وعوائد الاستثمارات في الأسهم والسندات<sup>4</sup>.

## الفرع الأول: تعريف الريع

إن الريع بالمعنى المعجمي القاموسي - لغة - يعني النماء والزيادة والخصوبة، أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف بتعدد رؤى الباحثين، حيث يعتبر آدم سميث أول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلا من أشكال المددود المالي في كتابه "ثروة الأمم"، وقد عرفه في القرن 18م كما يلي: "الريع دخل يحصل عليه

<sup>1</sup> أحمد السيد النجار وآخرون: "التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة"، مراجعة وتقديم: منذر الشرع، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص. 86.

<sup>2</sup> جورج قرم: "إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي"، مجلة القبس، العدد 04، السنة الرابعة، بتاريخ 2010، ص. 48، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2012/03/27]:

[http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al\\_kabass.pdf](http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al_kabass.pdf)

<sup>3</sup> حامد عباس محمد المرزوك: "اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية - المملكة العربية السعودية نموذجا -"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص. 20، 21.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص. 21.

الشخص حصدا دون أن يزرع، أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة، وذلك على النقيض مثلا من الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه [...] <sup>1</sup>، في حين عرفه العلامة ابن خلدون في مقدمته على أنه كسب وميزه عن الرزق الذي يتطلب جهدا، ونظر إليه ديفيد ريكاردو على أنه ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح <sup>2</sup>، هذا وتؤكد المفاهيم الحديثة له على اعتباره أي مبلغ يحصل عليه المنتج أو البائع فوق سعر السلعة التوازني؛ ما يعني أن الربح ما هو إلا ذلك الفارق الكبير الغير مبرر اقتصاديا، القائم على غياب الجهد والتعب بين سعر التكلفة وسعر البيع.

## الفرع الثاني: الاقتصاد الريعي والدولة الربعية - المفهوم وأبرز السمات -

### I- الاقتصاد الريعي: المفهوم والأنواع

يعرف الباحث والمفكر الاقتصادي اللبناني جورج قرم الاقتصاد الريعي بأنه: " حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة دون أن يكون لصاحب الربح أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فردا أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية" <sup>3</sup>.

إذا فالاقتصاد الريعي يعني اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادلات، وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وربما نجد في اقتصاديات الدول العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد <sup>4</sup>.

أما فيما يتعلق بأنواع الاقتصاد الريعي فيمكن أن نميز نوعين:

### 1- الأنواع الخارجية: تتعدد مصادر الربح الخارجية وفيما يلي نذكر أهمها:

أ- ربح النفط والغاز: يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلا ريعيا بامتياز، إذ هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر بيعهما حيث لا يعكس ذلك الفارق مجهودا خاصا من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما، وقد يبرر هذا الأخير بكون مصدره (النفط والغاز) عبارة عن ثروة ناضبة، إلا أنه ومهما كان السبب في نشوئه فإن هذا الأخير يتضمن ريعا اقتصاديا بامتياز، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مصادر

<sup>1</sup> غسان محمود إبراهيم: " الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية "، ص. 2، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع : 2012/01/10 ]:

[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_10/ibrahim.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf)

<sup>2</sup> جورج قرم، مرجع سابق، ص. 49.

<sup>3</sup> غسان محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص. 3.

<sup>4</sup> ذياب فهد الطائي: " المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي "، مركز أضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص. 1، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع : 2012/04/01 ]:

[www.adhwaa.org/files/5political\\_aspects\\_to\\_economy\\_7.pdf](http://www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf)

الريع في الاقتصاد الجزائري تتمثل في النفط والغاز الطبيعي، ويوضح الجدول التالي أهم مصدر للريع في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول.

الجدول رقم (01): مساهمة أهم مصدر للريع في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة مختارة من الدول للفترة (1990-2005)

الدولة	أهم مصدر للريع	متوسط نسبة العائد إلى GDP
المملكة العربية السعودية	النفط الخام	35%
الكويت	النفط الخام	39%
الإمارات	النفط الخام	32%
قطر	النفط الخام	37%
عمان	النفط الخام	39%
ليبيا	النفط الخام	39%
العراق	النفط الخام	32%
نيجيريا	النفط الخام	34%
الجزائر	النفط الخام	19%
اليمن	النفط الخام	18%
سوريا	النفط الخام	13%
فنزويلا	النفط الخام	14%
اندونيسيا	النفط الخام	9%
مصر	النفط مع تحويلات العاملين	18%
الأردن	تحويلات العاملين	19% حتى عام 2004

المصدر: حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص - ص. 65-66.

ب- ريع المعادن: يعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلا ريعيا، وإن كان حجمه أقل نسبيا من حجم الريع النفطي والغازي، ويتمثل الفرق بينهما في أن الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن.

ج- ريع السياحة: إذ يعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية. مما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع دخلا ريعيا.

د- ريع دخل تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج: حيث تشكل تلك التحويلات إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية دون بذل الدول المستقبلة لها أي مجهود لجني ذلك الدخل (مثل ذلك: مصر الأردن).

بالإضافة إلى الأنواع السابقة نجد ريع المساعدات الخارجية (فلسطين) وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية.

2- الأنواع الداخلية: حيث نميز ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة، المضاربات العقارية، ريع الخدمات.

## II- مفهوم الدولة الريعية:

في الوقت الذي يصعب فيه إرجاع الريع لمدة محددة كونه ليس وليد مدرسة اقتصادية معينة، فإن الأمر مع الدولة الريعية ليس كذلك، حيث يمكن الحكم على كون الدولة ريعية\* عندما تكون مساهمة الريع الخارجي في ناتجها المحلي الإجمالي مساهمة كبيرة، وتجدد الإشارة إلى أن إطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات، وإنما في ضوء مقدار ما تساهم به العائدات الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية أو بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة، فمثلا العمل على تنمية مصادر الإيرادات غير المعتمدة على الموارد الناضبة من شأنه أن يغير من وصف تلك الدولة؛ وفيما يلي نورد أهم سمات الدولة الريعية:

- ✓ الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل.
- ✓ ضعف هياكل الإنتاج المحلي (إذ تتصف اقتصاديات الدول الريعية بمهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى).
- ✓ انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل.
- ✓ إن تيار العائدات الريعية يؤول بأجمعه أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة متمثلة في النخب الحاكمة (الدولة)، ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان.
- ✓ سيطرة الثقافة الريعية في النظرة للعائدات النفطية.

\* ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي، اختصت في النموذج الإيراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية [حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سابق، ص. 61، نقلا عن:

H.MAHDVY Patterns and Problems of Economic Development Inrentier States :The Case of Iran . in M.A.Cook ,Studies in the Economic History of the Middle East ,London oxford u.p 1970 .p.428.

- ✓ العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي كل شيء وتوفر كل شيء.
- ✓ توظيف الربيع النفطي في كسب الولاء للنخب الحاكمة.
- ✓ السمة الأخرى المميزة للدولة الريعية هي الأهمية الكبرى للنفقات العسكرية وبالمقابل انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتقني.

### المطلب الثاني: العلاقة الارتباطية بين قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري

إذا كان الاقتصاد الريعي حسب الاقتصادي جورج قرم أنه حصر النشاط الاقتصادي في قطاعات تدر أرباحا كبيرة، فهذا ما ينطبق تماما على حالة الاقتصاد الجزائري والقطاع المقصود هنا قطاع المحروقات، بعبارة أخرى العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وعليه يمكن وصف طبيعة العلاقة بين هذا القطاع والاقتصاد الجزائري على أنها: علاقة هيمنة وتبعية متزايدة.

### الفرع الأول: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري - علاقة هيمنة -

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، ولتبيان هذه الأهمية نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: " إنه يمثل 3/1 الناتج الإجمالي للبلد ويمد ب 3/2 إيرادات الموازنة و98% من إيراداته الخارجية"<sup>1</sup>، في حين بلغت عائدات الجزائر من المحروقات 56 مليار دولار سنة 2010<sup>2</sup>، وعليه ومن خلال هذه الأرقام تتأكد هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والتي تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي؛ " والتي تركز على أن اعتماد اقتصاد ما على قطاع معين في تحقيق المداخل من العملات الأجنبية، عند نمو هذا القطاع فإن تدفق الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية مما يؤدي إلى نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى المعرضة للمنافسة (القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني)، حيث عمل نمو قطاع المحروقات على تدهور القطاعات الأخرى، فبالقدر الذي تزداد فيه أهميته في الناتج المحلي الخام نلاحظ تراجعاً لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والصناعة التحويلية [بتصرف]"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد حابيلي: " الاقتصاد الجزائري - تبعية متزايدة لقطاع المحروقات -"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، تصدر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ص.41، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع : 2012/04/01]:

<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art2012.pdf>

<sup>2</sup> علي بوحامد بوحامد: " مخاطر الارتهاق للاقتصاد الريعي - حالة الجزائر -"، جوان 2011، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع : 2012/04/15]: <http://profbouhamed.maktoobblog.com>

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي: " الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07، 08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 908.

## ● نحة عامة عن نظرية المرض الهولندي

مصطلح المرض الهولندي اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي (1900-1950)<sup>1</sup> بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث ركن الجميع للترف وتم تفضيل الإنفاق الاستهلاكي البذخي على الإنفاق الاستثماري، ولكن سرعان ما دفع الشعب الهولندي ضريبة ذلك بعد استفاقته على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج<sup>2</sup>.

فنظرية المرض الهولندي نظرية اقتصادية تعبر عن حادثة تعرضت لها هولندا في البداية وتكررت في عدة بلدان بعدها وصارت هولندا مضرب المثل فيها.

فقد وضعت أعراض هذا المرض في نموذج ثلاثي القطاعات، فهو يدرس ويحلل باستعمال النظريات النيوكلاسيكية آثار النمو الكبير في القطاع المصدّر على قطاعات المنتجات القابلة للتبادل الأخرى وعلى قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل<sup>3</sup>.

إن القطاع الذي يعرف نموا (boom) من خلال ارتفاع في مداخيل الصادرات، ينتج عنه تحسن خارجي في معدل التبادل، أما القطاع المتأخر فينتج منتجات قليلة التبادل (تصدّر وتستورد)، (مصنعة أو فلاحية)، وهو لا يشهد نموا وأسعاره تخضع للأسعار الخارجية في السوق العالمية، بينما ينحصر قطاع المنتجات غير المتبادلة في الخدمات والبناء.

يدرس النموذج آثار نمو وازدهار (boom) القطاع المصدّر على التوزيع القطاعي للإنتاج على حسب عوائد عوامل الإنتاج وهذه الآثار من نوعين: أثر حركة الموارد وأثر الإنفاق، فالأثر الأول مرتبط بانتزاع عنصر العمل

<sup>1</sup> فهد بن عبد الرحمان آل ثاني: " مجلس التعاون ما بين المرض الهولندي والصناديق السيادية"، صحيفة العرب القطرية، يومية سياسية مستقلة السبت 21 جوان 2008، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع : 2012/03/29 ] :  
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=58847& issue N°179& secId=16

<sup>2</sup> عباس كاظم جاسم: " الاقتصاد العراقي وتداعيات المرض الهولندي"، في صحيفة الصباح الجديد، العدد 1283، 2008، متوفر على الموقع التالي [تاريخ الاطلاع: 2012/03/29]:  
http://www.google.com./search?

<sup>3</sup> Y. BENABDALLAH:" L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?" communication au colloque international «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du proche- orient», Rabat, Maroc, octobre 2007,p.6.

والذي يثيره القطاع الذي يشهد نمواً (boom) على القطاعين الآخرين عن طريق ارتفاع الأجور التي لا يتحملها وهذا ما يتبعه انخفاض في مستوى إنتاج قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل<sup>1</sup>.

الأثر الثاني مرتبط بارتفاع الإنفاق الذي بدوره نتج عن ارتفاع المداحيل نتيجة تحسن معدل التبادل وهذا ما يرفع من أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، وبالتالي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي.

وبذلك يستفيد قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل فقط، لأن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، ويصبح قادراً على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور، وهو أثر التوجه نحو اللاتصنيع غير المباشر، بتحويل الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل.

وعموماً فإن الآثار السلبية (حركة الموارد والإنفاق) تتراكم بالنسبة لقطاع المنتجات القابلة للتبادل (والتي لا تشهد ازدهاراً)، وهذا ما يخلق توجهاً نحو عدم التصنيع سواء المباشر أو غير المباشر وتقلص الإنتاج وهو الأثر الأكثر أهمية بالنسبة للمرض الهولندي.

#### الفرع الثاني: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري - تبعية متزايدة -

إن أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري مسألة لا تحتاج إلى تأكيد، فمنذ الاستقلال كان قطاع المحروقات الشريان الأساسي للصادرات الجزائرية وما زال يلعب نفس الدور إلى يومنا هذا، ويحتل نفس المكانة إلى أجل غير مسمى، فمن دونه لا يمكن للقطاعات الإنتاجية والخدمية أن تشتغل بصفة طبيعية وتواجه التحديات المختلفة؛ وبالرغم من المحطات التاريخية التي مر بها هذا القطاع والإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاعات الأخرى، إلا أنها لم تكن كافية لتخليص الجزائر من علاقة التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات، فهذه الأخيرة لها علاقة بالاستراتيجية الطاقوية المعتمدة في الجزائر والتي بدورها على علاقة مباشرة بالمكانة التي تحظى بها الجزائر في السوق الطاقوية الدولية.

في هذا الإطار وحسب دراسة لشركة بريطانية تسمى " فوغرو روبر ليميتد "، فإن الجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150 مجموعة بترولية دولية، حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقدراً من الشركات البترولية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة " بتر و استراتيجي "، وأضافت الصحيفة أن الشركة البريطانية الموجودة مقرها ببريطانيا سألت حسب الدراسة التي نشرتها تحت عنوان " انترناشيونال نيو سورفاي " 150 مجموعة بترولية لتصل إلى أن الجزائر ضمن أهم الدول التي تحظى بالتقدير نظراً لأهمية الإمكانيات

<sup>1</sup> نوال عباس: " التخصص الدولي بين النظرية والواقع - حالة الجزائر - "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008 - 2009. ص. 50.

البتروولية والغازية المحققة ونجاح عمليات التنقيب وتقييم محفز في مجال الخطر السياسي، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب<sup>1</sup>.

فهذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة سوناطراك\*، التي تنوي تعزيز صادراتها من الغاز والحفاظ على قدرتها الإنتاجية للنفط، وهي من أولويات المخطط المتوسط المدى للشركة (2012- 2016). بمبلغ إجمالي للاستثمارات يقدر ب 68,2 مليار دولار أمريكي.

إذا وتعقبا على ذلك يمكن القول أن التطور الاقتصادي يجب أن يترجم بشكل أساسي في تقليص حصة المحروقات في الناتج الإجمالي للبلد وليس في تزايدها، وإذا كانت الجزائر اليوم تتوفر على إمكانيات هامة من المحروقات تسمح لها بتغطية الاحتياجات الطاقوية والتصدير لتمويل تنميتها، فإن هذه الإمكانيات ليست متجددة وسيأتي اليوم الذي لن يكون فيه لقطاع المحروقات تحمل الأعباء التي يضطلع بها حاليا<sup>2</sup>، لأن المحروقات عبارة عن ثروة ناضبة طال الزمن أو قصر.

## المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري ودور البترول في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية

لقد مر الاقتصاد الوطني في تطوره منذ الاستقلال بعدة مراحل لعب فيها البترول دورا رئيسيا في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية وهو ما سنتناوله بالتفصيل من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962 - 1966)

بعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسي حصلت الجزائر على استقلالها السياسي عام 1962؛ لكن ميراثها بعد الاستقلال تميز بالتشوه الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والاختلال الثقافي.

" وبخصوص الفترة الممتدة من 1962 إلى 1966، فلقد اكتنف الغموض هذه الحقبة الزمنية بالذات فيما يخص السياسة الاقتصادية الوطنية، كما تعذر على الباحثين الاقتصاديين الإلمام بجوانبها المختلفة وتحديد نوعيتها

<sup>1</sup> محمد أمين سني: " دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية"، الملف الاقتصادي، مركز الأمانة للدراسات، أبريل 2009، متوفر على الموقع التالي [تاريخ الاطلاع : 2012/03/31]: <http://www.assala-dz.net>

\* سوناطراك هي إحدى أكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب، بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الإفريقية والمرتبة 12 بين الشركات النفطية العالمية وعموما ستم الإشارة إلى شركة سوناطراك في الفصل الثاني.  
<sup>2</sup> المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، جانفي 2008، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، ص. 135.

فمنهم من اعتبرها فترة انتقالية ومنهم من قال أنها فترة انتظار، ومنهم من رأى أنها فترة نضوج<sup>1</sup> ، وعموماً يمكن إبراز أهم مميزات واقع المرحلة والإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية فيما يلي:

### الفرع الأول: مميزات واقع المرحلة ( 62 - 66 )

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80 % من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار، ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.
- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرق التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم و4300 كلم من السكك الحديدية و20 مطارا، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.<sup>2</sup>
- مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدمًا<sup>3</sup>، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.
- التخلي شبه التام عن الاستغاليات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ، وعند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك وانعدام الائتمان، وتنتج عن ذلك قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

<sup>1</sup> شهر زاد زغيب: " استراتيجية التصنيع في الجزائر: الفترة 1967 - 1989 "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 1991 - 1992، ص. 51.

<sup>2</sup> صالح صالح: " محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري "، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.

<sup>3</sup> صالح مفتاح: " تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق "، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الممارسة التسويقية - "، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، يومي 20- 21 أبريل 2004، نقلا عن:

Ahmed HENNI: "Economie de l'Algérie indépendante", ENAG Algérie, 1991, p.26.

وهكذا فقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت في سنة 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا و80% من الواردات تأتي من فرنسا.

### الفرع الثاني: إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة

أمام هذه الوضعية كان لا بد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربع اتجاهات رئيسية هي<sup>1</sup>:

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.Repal) و(Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز (Camel)، و40% في رنو (Carl Renault)...
- إنشاء دواوين وشركات وطنية لأجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل: شركة الكهرباء والغاز ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (S.o.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات.
- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، تأمين البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/08/13.

بعد هذا العرض للوضعية الاقتصادية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في الفترة 1962-1966، نلخص إلى اعتبار هذه المرحلة التاريخية في المسار التنموي مرحلة ركود على الصعيد الاقتصادي، إذ تميزت بغياب مذهب اقتصادي واضح، كما لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية إضافة إلى عدم كفاية مواردها المالية للسير قدما في طريق تنمية حقيقية.

وعلى العموم فإن هذه الفترة التي امتازت بقصرها وعدم تواجد برنامج يوجه السياسة الاقتصادية للبلاد لم تخلو من بعض التوجيهات، والتي كانت بمثابة التحضير اللازم لمختلف الشروط الضرورية لانطلاق الاستراتيجية التنموية فيما بعد.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

\* قامت الدولة الجزائرية بانخاذ أول إجراء وهو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك"، وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي للأملاك دون مالك ولا سيما منها المزارع والوحدات الصناعية التي تركها المعمرين (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، [أحمد هي: "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص.22].

## المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري ذو التوجه الاشتراكي ( 1967- 1987 )

لقد كان اختيار الجزائر المستقلة حديثا الطريق اللارأسمالي لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية خيارا أملته جملة من المعطيات الموضوعية لعل أبرزها:

- اعتبار هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الغربي الذي عانت من ويلاتهِ وما آل إليه من تخلف فيها، لأن القوة التي كانت تحاربها الجزائر لم تكن متمثلة فقط في الاستعمار الفرنسي، وإنما كانت دعائمها دول الحلف الأطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي.
- ما أبداه النظام الاشتراكي في نظر الدولة الجزائرية من قدرة على توفير أجوبة أكثر قناعة للمشاكل التي كانت سببا في تخلفها.

أما من الجانب الاقتصادي فإن هذا الاختيار مبني على أساسين هما:

- أن إمكانيات القطاع الخاص الوطني المالية والفنية ضعيفة وعاجزة عن إحداث التنمية.
  - التخوف من خضوع السوق للاستغلال الأجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانونها.
- وعليه وتبعاً لهذه المبررات تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي\* كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## الفرع الأول: استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة ( 1967- 1978 )

لقد ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي، من هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى<sup>1</sup>، ويقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية<sup>2</sup>، ونظراً للوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعبة التي ميزت الفترة 1962- 1966 بالجزائر، ارتأى صناع القرار تبني المنظور التنموي المادي الذي يركز على الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل والعوامل الاجتماعية تمثل متغيرات تابعة؛ من هنا كانت استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 67- 78 تعتمد أولاً وقبل كل

\* تجدر الإشارة إلى أن تبني الجزائر للنموذج الاشتراكي واعتباره خياراً لا رجعة فيه بعد الاستقلال، كان تراجعاً وانقلاباً على ما جاء في بيان أول نوفمبر والتمثل في إقامة دولة جزائرية مؤطرة بالمبادئ الإسلامية .

<sup>1</sup> اسماعيل بن قانة: " الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية "، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 37.

<sup>2</sup> حسن درويش العشري: " التنمية الاقتصادية "، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979، ص. 102.

شيء على التصنيع وتحديد الثقل، وتعتمد ثانيا على تغيير الزراعة وتهدف أخيرا إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية فعلى صعيد القطاع الصناعي طبقت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة، في حين لم يحظ القطاع الفلاحي بالاهتمام الكافي على اعتبار أن استراتيجية الثورة الزراعية لم تكن في مستوى الطموحات.

## I- النصوص الرسمية لنموذج التنمية الاقتصادية

تمثلت النصوص الأساسية الرسمية التي حددت نموذج التنمية الاقتصادية الجزائرية فيما يلي [ بتصرف ]<sup>1</sup>:

**1- برنامج طرابلس:** قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 وينص هذا المشروع على: " أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية حديثة، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد والصلب [...]"، وعموما فإن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية أولوية، ويقترح إقامة صناعة وطنية للحديد والصلب نظرا لتوفر الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

**2- ميثاق الجزائر:** قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول للجبهة في أبريل 1964، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يسمح بتخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل يجب فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها.
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

تجدر الإشارة إلى أن كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد اختارا الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

**3- ميثاق الثورة الزراعية:** تم الإعلان عنه في 08 نوفمبر 1971، وهو يبين هدف الثورة الزراعية المتمثل في التحويل الجذري لظروف الحياة والعمل في العالم الريفي، وبهدف زيادة مناصب العمل ورفع نسبة نمو الانتاج الزراعي الصناعي يجب توسيع السوق لاستيعاب هذه المنتجات، عن طريق رفع القدرة الشرائية لأغلبية المواطنين خاصة سكان الريف، وتعتمد هذه الزيادة على رفع نسبة التشغيل وإنتاجية العمل، كما ينبغي أن

<sup>1</sup> جمال الدين لعويسات: " التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب: 1968-1978"، ترجمة الصديق سعدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص-ص. 19-21.

تؤدي التنمية الزراعية إلى خلق سوق للمنتجات الصناعية ورفع دخول سكان الريف وزيادة عدد مناصب العمل في القطاع الصناعي وبالتالي التوصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

**4- ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات\*** : لقد كان إصدار ميثاق التسيير الاشتراكي في 16 نوفمبر 1971 يندرج ضمن التحول نحو الاشتراكية، حيث أن مساهمة العمال في إدارة المؤسسات تتم عن طريق ممثلين منتخبين في الجمعية العامة واللجان الدائمة في مجلس الإدارة.

**5- الميثاق الوطني:** كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي يوم 27 جوان 1976، ويبدو أن النموذج التنموي للجزائر قد نجم عن نظرية الصناعات المصنعة، وقد تم وصف استراتيجية التنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج قصد المبادلات الصناعية أي: "ينبغي أن تقوم الثورة الصناعية بإرساء القواعد لصناعة أساسية تستطيع أن تخلق صناعات جديدة، يسمح توسعها بإنشاء ديناميكية تنموية في الاقتصاد بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة".

**6 - الدستور:** اقترح من طرف جبهة التحرير الوطني وتمت المصادقة عليه عبر استفتاء شعبي يوم 19 نوفمبر 1976 وهو يؤكد النموذج الاشتراكي للتنمية، والذي يهدف إلى دعم الاستقلال الوطني وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وذلك عن طريق ملكية الدولة لوسائل الإنتاج واحتكارها لمعظم النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار تمنح السياسة الجزائرية في مجال الاقتصاد والمخططات المنبثقة عنها أولوية مطلقة لتراكم رأس المال والتصنيع والزراعة، وتنمية قطاع معدات التجهيز على حساب قطاع المواد الاستهلاكية (لقد كانت السياسة الاقتصادية تتسم بالتقشف بغية تحقيق درجة عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية التحول نحو اشتراكية ديمقراطية).

\* بعد مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتي كانت عقب الاستقلال مباشرة وامتدت إلى سنة 1965، أتت مرحلة التسيير البيروقراطي وامتدت بدورها حتى عام 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية إلى درجة كبيرة؛ غير أن الفترة الممتدة من 1971 حتى 1980 عرفت تطبيق أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسة الجزائرية، وذلك بالانتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشروع العام إلى شكل المؤسسة الاشتراكية، كما تتجسد المشاركة العمالية في المؤسسة الوطنية العمومية وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسيير المؤسسة وعلى زيادة الإنتاج والتحسين المستمر للجودة والقضاء على التبذير، ومراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط، للمزيد من الاطلاع انظر:

عبد الرحمان بن عنتر: "مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002، جامعة بسكرة، الجزائر.

## II- استراتيجيّة التنمية الصناعيّة\*

لقد عاشت الدول النامية ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة يعود أغلبها إلى ظروف تاريخية، مما دفع بها إلى البحث عن المخرج من الواقع الصعب الذي تعيشه، وجعلها تتبنى استراتيجيات تنموية أفرزتها الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل تطور التاريخ البشري، تركز أساسًا على التصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية حتى أصبح هذا الأخير مرادفًا للتنمية الاقتصادية، لأن الدول المتقدمة هي دول صناعية أما الدول النامية فهي دول زراعية<sup>1</sup>، وعلى اعتبار التصنيع يأخذ أنماطًا متعددة ومسارات شتى، عرفت دول العالم الثالث تطبيق العديد من نماذج التنمية الصناعية من أجل تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، حيث من بين هذه النماذج يمكن الإشارة إلى تجربة دول أمريكا اللاتينية ( البرازيل، الأرجنتين، المكسيك...) والتي اعتمدت في تصنيعها على نموذج إحلال الواردات، أما النموذج الثاني فيعرف بالنموذج الموجه للتصدير ( صناعة التصدير ) وقد عرفت دول جنوب شرق آسيا: كندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا...؛ والجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية وتميزها بالخصائص العامة لها، ومحاوله منها القضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تبنت استراتيجية تنموية أعطت الأولوية للصناعة على حساب الزراعة، الصناعة الثقيلة على حساب الصناعة الخفيفة وهذا من خلال اختيارها نموذج الصناعات المصنعة ( الثقيلة، القاعدية، الأساسية الإنتاجية ) كقاعدة أساسية للنمو، إذ يعتبر كل من F. Perroux وتلميذه G.de Bernis بمثابة المنظرين الرئيسيين لاستراتيجية التصنيع في الجزائر، أبعد من ذلك فقد ذهب رافينوت M. Raffinot و جاكموت L. Jacquemont إلى اعتبار دي برنيس أب النموذج الجزائري الذي اعتمد نظرية الصناعة المصنعة، والتي أتت بكل ما كان بمثابة المحور الأساسي للمذهب الجزائري وعليه سنتطرق فيما يلي إلى تقديم لمحة عامة حول نموذج الصناعات المصنعة، ثم إبراز مبررات اختيار الجزائر لهذا النمط من التصنيع والأهداف المرجوة من ذلك.

## 1- لمحة عامة عن نموذج الصناعات المصنعة

النموذج هو ل: " جيرار ديستان دي برنيس": " Gérard Destanne de Bernis " اعتمادًا على نظرية أقطاب النمو ل F. Perroux، فهذا النموذج يؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برنامج التنمية المتبع، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد آثارًا فاعلة أو مؤثرة وتحريرية، أي أنه باستطاعتها أن تخلق في

\* استراتيجية التنمية الصناعية هي الاستراتيجية التي تضع ثقلًا معينًا على توسع القطاع الصناعي، لهذا يطلق عليها بالاستراتيجية الصناعية أو استراتيجية التصنيع، وتعد كل من الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا من الدول الإفريقية التي اعتمدت هذا النوع من استراتيجيات التنمية [ عبود زرقين شوقي جباري: " مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل "، مداخلة في " ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر ].

<sup>1</sup> محمد زوزي: " استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية "، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 167.

محيطها المباشر صناعات أخرى<sup>1</sup>، وعليه فإن دي برنيس يقترح اختيار الصناعات المصنعة ويعني بها الصناعات التي تسمح بإقامة تصنيع حقيقي وعموما فقد عرفها وفق الصيغة التالية: " هي تلك التي تقوم مهمتها الأساسية في الوقت المناسب وفي محيطها المحدد على تملئة المصفوفة الصناعية وتوابع الإنتاج، عن طريق وضع مجموعة من الآلات الحديثة تحت تصرف الاقتصاد لزيادة إنتاجية العمل وإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية"<sup>2</sup>.

إلا أن تطبيق نموذج التصنيع الثقيل يستدعي توفر جملة من الشروط نوردتها بإيجاز فيما يلي [ بتصرف ]<sup>3</sup>:

- ضرورة توفر سوق واسعة لتميز هذه الصناعات بالضخامة، ما يستلزم سوق داخلية واسعة أو ضرورة التعاون الإقليمي.
- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني.
- ضرورة وجود موارد مالية ومادية معتبرة.
- ضرورة وجود جهاز للتخطيط ( بنية تخطيط قوية ).
- ضرورة القيام بالإصلاح الزراعي.
- إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية للوحدات الكبرى ( بمعنى إقامة صناعة ميكانيكية عقب إنشاء صناعة الحديد والصلب، والقيام بإصلاح زراعي حتى يتم تصريف المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى مكنتة الزراعة وبالتالي رفع الإنتاجية في هذا القطاع ).

## 2- استراتيجية الصناعات المصنعة في الجزائر: الأهداف ومبررات الاختيار

لقد أدى الاستقرار السياسي بعد 1967 في الجزائر إلى إطلاقها عمليات التصنيع الثقيل فيما سمي بالصناعات المصنعة، التي تركزت أساسا على ثروات البلاد من حديد وبتترول وذلك بهدف إحداث تنمية سريعة والخروج من دائرة التخلف في آفاق الثمانينيات.

أ- **الأهداف:** إن الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية الوطنية حسب وزارة التخطيط ترتكز على إنشاء وتطوير مصادر تراكم رأس المال، وإنشاء سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي خلافا للسياسة الاستعمارية التي عملت على توجيهه نحو الخارج؛ فضلا على ذلك فالتصنيع الثقيل لما له من مميزات ( إنتاج سلع الإنتاج ) كفيل بأن يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة، ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأولية المتوفرة في البلاد ( الحديد، البترول، الغاز )

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس: " الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 - 2005، ص.25.

<sup>2</sup> عبد اللطيف بن أشنهو: " التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط: 1962 - 1980 "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.47.

<sup>3</sup> شهر زاد زغيب: مرجع سابق، ص- ص. 30-33.

وبذلك يتحقق التكامل بين القطاعات، كما يسمح بقيام صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة ( الصناعة الغذائية ) ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، ليكون الهدف النهائي والأساسي هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية للخارج.

ب- مبررات الاختيار: يعود اختيار الجزائر لهذه الاستراتيجية حسب اعتقادنا إلى عدة عوامل: العامل الأول سياسي وهو مخالفة النهج الاستعماري- نهج التطور الرأسمالي -، والثاني هو توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع خاصة البترول والغاز<sup>1</sup>، والثالث اقتصادي يبرز من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

- يرتكز التصنيع على التكوين السريع لرأس المال الثابت حسب التكنولوجيات المتطورة جدا، ويمس جميع الفروع الصناعية وينشئ بينها علاقات ارتباط، هذه الفروع تشكل أقطابا للنمو حسب F. Perroux ولعل أبرز قطبين صناعيين: الحديد والصلب، المحروقات والصناعات الطاقوية والبتروكيماوية ( أرزيو، سكيكدة، عنابة، الجزائر، قسنطينة، سيدي بلعباس )، لما لهذه الأقطاب من تأثير واضح على الصناعات الخفيفة وقطاع الزراعة، وهو التبرير الذي قدمه دي برنيس بأنه لا يوجد نمو في الزراعة دون أن يكون هناك تنوع في الصناعة وأن للصناعة الميكانيكية دور جوهري في عملية التصنيع.

- يقود التصنيع إلى تأسيس علاقات منسجمة بين الصناعة والزراعة، لأنه من جهة تؤدي الصناعة إلى تحديث وتصنيع الزراعة عن طريق آثار الجذب مما يسمح بتزويدها بعناصر تكوين رأس المال الثابت ومن جهة أخرى تفتح مجالا واسعا أمام الزراعة لإنتاج المنتجات الزراعية.

- التصنيع وسيلة هامة لتعجيل عملية الاستقلال الذاتي ومجالا أساسيا لاكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية.

كما تجدر الإشارة إلى أن من أهم المبررات أيضا هو انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة في الجزائر وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة رأس المال.

<sup>1</sup> محمد زوزي ، مرجع سابق، ص. 171.

<sup>2</sup> عبد الله بلوناس ، مرجع سابق ، ص.26.

## III- استراتيجية التنمية الزراعية

لقد كان القطاع الزراعي في الجزائر غداة الاستقلال يتسم بالازدواجية، أحدهما أوروبي تجاري عصري متطور موجه نحو التصدير والآخر هامشي تقليدي محروم من أبسط شروط التحديث في أساليب الاستغلال\*، غير أن ترك المعمرين لأراضيهم وهجرتهم إلى فرنسا بعد الاستقلال أدى بالسلطات العمومية الوطنية إلى الأخذ على عاتقها مهام التكفل بالمزارع الشاغرة من خلال تبني نمط التسيير الذاتي في إدارة القطاع الزراعي (مراسيم مارس 1963).

"فالتسيير الذاتي\*\* للمزارع كنوع من الإصلاح الزراعي يعتبر وسيلة جذرية لتغيير المجتمع الريفي في الجزائر فهو أداة ثورية لإعادة توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة ومحو الفوارق الطبقيّة؛ لقيام مجتمع اشتراكي يحتل فيه العامل الزراعي مكانه في التسيير والتنفيذ المتحررين من أي سيطرة طبقية أو استغلال إقطاعي، إلا أن هذه التجربة تعرضت لعدة صعوبات منها: الروح البيروقراطية، نقص الخبرة الكافية عند العمال والفلاحين، قلة الإطارات الفنية، إضافة إلى المشاكل الناتجة عن المركزية في التسيير [...] بتصرف"<sup>1</sup>.

بعد تجربة التسيير الذاتي كإحدى مميزات المرحلة 62-66 عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق النموذج الاشتراكي، حيث تحددت وظائف الزراعة في إطار التنمية باتجاه الاشتراكية بوضوح وهي أولا توفير المواد الغذائية لإشباع الحاجات الضرورية للسكان على أحسن وجه في ظل عالم يتصف - بكل أسف - بالمساومة على الغذاء، وثانيا توفير مناصب الشغل وأخيرا رفع مستوى دخول الفلاحين<sup>2</sup>، كما أن اعتماد الجزائر نموذج الصناعات الثقيلة أدى إلى بروز دور آخر للزراعة، فإذا كان التصنيع ضرورة للتقدم في أساليب ووسائل الإنتاج فإن نجاحه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت شروط من بينها تحقيق نمو وتقدم في الإنتاج ومستوى الإنتاجية الزراعية، أي أن التقدم الصناعي لا بد أن يصاحبه تقدم زراعي في نفس الوقت لأن الصناعة منفذ للقطاع الزراعي والزراعة منفذ للقطاع الصناعي.

\* من الصعب الاعتراف بأن الجزائر الحديثة بلد زراعي، فقد كانت بالفعل كذلك قبل الاحتلال لأنها كانت قادرة على تحقيق حجم كبير من الاكتفاء الذاتي من إنتاجها، بالإضافة إلى أن العمل الزراعي كان يتسم بالأسلوب العائلي التعاوني، وله تقاليد عريقة جعلت من شمال إفريقيا مخزن حبوب روما في فترات تاريخية سابقة؛ لكن الاستعمار الفرنسي بأهدافه الاستيطانية قلب المعادلة الزراعية ليحجّل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا مكتملا لفرنسا، وهكذا خسرت الجزائر زراعتها الاستراتيجية في القرن 19 وفشلت في استعادتها بعد الاستقلال بعد أن احتلت موازين المجتمع الزراعي.

\*\* لقد نشأ التسيير الذاتي تلقائيا في الجزائر ثم أصبح أحد خصائص الاتجاه الاشتراكي الجزائري وفي هذا الصدد عرف " Michel Raptis " التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها.

<sup>1</sup> محمد السويدي: " التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص.7.

<sup>2</sup> عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص.66.

وعليه ونتيجة للدور الذي تلعبه الزراعة في المساهمة في التنمية الوطنية توصل الرئيس الراحل هواري بومدين إلى اليقين بأن قضية الزراعة تتطلب حلولاً جذرية، وهذا ما يعني أنها عملية سياسية بالدرجة الأولى، وهذا ما أدى به إلى إطلاق فكرة الثورة الزراعية في بداية السبعينيات في محاولة للالتفاف حول التسيير الذاتي شعارها "الأرض لمن يخدمها"<sup>1</sup>، فالثورة الزراعية عملية سياسية ذات مبان وأهداف سامية تشكل المقياس الأساسي لبناء الاشتراكية<sup>2</sup>، عملية سياسية يمتزج فيها البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي، فلم تكن الأرض هي لبها وإنما محورها الرئيسي هو تثبيت السكان في الأرياف وإيقاف النزوح الريفي من جهة، واستعادة التقاليد الزراعية العائلية التي انهارت مع دخول الاستعمار من جهة أخرى<sup>3</sup>.

إذا فحسب ميثاق الثورة الزراعية عام 1971 فإن هذه الأخيرة أتت من أجل ترقية حقيقية للفلاحة معتمدة في ذلك على مبادئ بسيطة نجملها فيما يلي<sup>4</sup>:

- تحديد الملكية الفردية للأرض حسب الدخل الذي تمنحه.
- منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية إلى فلاحين دون أرض.
- تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية.
- مراقبة التموين والتسويق بفرض التعامل مع تعاونيات للتموين وتعاونيات للتسويق، وأخيراً إنشاء قرى اشتراكية تجمع مستفيدي الثورة الزراعية قصد تعزيز الطابع الجماعي لنشاطهم واستقرارهم في الأرياف.

إلا أن مشكلة الثورة الزراعية كانت تقريبا نفسها مشكلة قطاع التسيير الذاتي، حيث تحول المتعاونون المستفيدون من الأراضي في إطارها إلى شبه عمال أجرة وأصبحت تعاونيات الثورة الزراعية قطاع يماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل بنفس القواعد، ويعاني من نفس الأعباء والتدخلات الإدارية للسلطات المحلية أو المركزية وهكذا فشلت استراتيجية الثورة الزراعية في تحقيق أهدافها ومما لا شك فيه أن لنموذج الصناعات المصنعة\* دور في ما آلت إليه وضعية الزراعة في الجزائر.

<sup>1</sup> محي الدين عميمور: "الجزائر: الحلم والكابوس"، دار الفرابي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص-ص. 63-64.

<sup>2</sup> رئاسة مجلس الوزراء: "الثورة الزراعية"، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1971، ص. 44.

<sup>3</sup> محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص. 64.

<sup>4</sup> أحمد هني، مرجع سابق، ص. 38.

\* إن إعادة تنظيم القطاع الزراعي جاء متأخرا بالنظر للقطاع الصناعي وكان بعد تسع سنوات من الاستقلال، من خلال إعلان الثورة الزراعية إذن فالقصور الذي عرفه القطاع الزراعي يرجعه البعض إلى وجود المنافسة بينه وبين القطاع الصناعي الذي منحت له الأولوية ضمن الاستراتيجية التنموية.

## IV- تنفيذ العملية التنموية من خلال المخططات ( 1967-1977 )

لقد أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، حيث تميزت الفترة 67-79 بكونها فترة التخطيط المركزي ( الموجه ) للاقتصاد الوطني، إذ شهدت تنفيذ ثلاث مخططات تنموية اتضحت فيها معالم استراتيجية التنمية الاقتصادية تطبيقا حيث منحت فيها القيادة لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب الزراعة لما لها من قدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي نظرا للروابط الأمامية والخلفية التي تميزت بها، وذلك باستخدام مدخلات مناجم الحديد والمحروقات لإنتاج وسائل الإنتاج خصوصا الفلاحية، كما كرست لها مبالغ ضخمة وجهت إلى الصناعات الأساسية خاصة قطاعي النفط والحديد والصلب لاعتبارهما الفرعين الأساسيين للتصنيع وتمويل التنمية، وفيما يلي نقوم بتقديم عرض مختصر لمخططات التنمية التي ميزت تلك الفترة.

**1- المخطط الثلاثي ( 1967-1969 ):** لقد كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها، ورسم لبعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في السنوات الموالية، وقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خاصة: صناعة المحروقات، الصناعات البتروكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، حيث أنشأت العديد من الوحدات الصناعية في هذه الفترة كمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة النفطية بأرزويو...<sup>1</sup>، وعليه فقد تم تحقيق هذا المخطط بصورة مرضية فمن أصل حجم استثماري قدر ب 11081 مليون دج، استهلك منها 9124 مليون دج، أي بمعدل إنجاز قدره 82%<sup>2</sup>.

**2- المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973 ):** كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة<sup>3</sup>، وبالتالي كان هدف المخطط الرباعي الأول تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة وتقييم المحروقات من بترول وغاز<sup>4</sup>، ولقد خصص لهذا الغرض مبلغ قدره 27,74 مليار دج؛ وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط صادف عدة أحداث هامة نذكر منها:

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص، ص. 30، 31.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 30 نقلا عن:

Marc Raffinot et Pierre Jacquemont : " le capitalisme de l'état algérien ", paris, 1977, p.97.

<sup>3</sup> عبد القادر بابا: " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص. 216.

<sup>4</sup> أحمد هني، مرجع سابق، ص. 26.

- عمليات التأميم الكبرى للمنشآت الأجنبية وبالأخص البترولية منها سنة 1971، الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية.
- تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات وانطلاق الثورة الزراعية.
- الصدمة البترولية الأولى - ارتفاع أسعار البترول - عام 1973.

**3- المخطط الرباعي الثاني ( 1974 - 1977 ) \*** : هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن، فهو يهدف إلى تدعيم المكتسبات المحققة وبالأخص في المجال الصناعي؛ وتعد الخطة الرباعية الثانية من أضخم المخططات التي عرفتها الجزائر خلال فترة التخطيط المركزي بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي خصصت لها والبالغة 110 مليار دج، أي بزيادة تعادل 4 أضعاف المخطط الرباعي الأول وحوالي 10 مرات ما خصص للمخطط الثلاثي مما يؤكد تسارع وتيرة الاستثمار في الجزائر في هذه المرحلة، والتي يعود سببها الرئيسي إلى الارتفاع الحاصل في أسعار البترول سنة 1973 .

أما بخصوص الفترة (1978- 1979) فكانت عبارة عن مرحلة تقييم للمخططات السابقة حيث تم اعتماد مخططين سنويين: مخطط سنوي لعام 1978 وآخر عام 1979، إذ بلغ حجم الاستثمار الفعلي لهما 52,65 مليار دج و54,78 مليار دج على التوالي.

ولعل الجدول التالي يلخص المخططات الثلاثة السابقة من حيث الفترات، الأهداف الرئيسية والوسائل، حجم الاستثمار.

\* لقد قامت الجزائر مباشرة بعد 1976 بوضع مخطط عام لتقويم ( تميمين ) المحروقات ( le plan valhyd : 1976 - 2005 ) ، وكان المبدأ الأساسي له هو: " الاستخراج لكل الاحتياطات : البترول والمكثفات وغاز البترول المميع والغاز الطبيعي المميع في فترة 30 سنة القادمة"، هذا لأن الاستخراج المكثف للمحروقات يعني بالنسبة للدولة الجزائرية وسيلة لتمويل القاعدة الصناعية الواسعة وتكامل الاقتصاد الوطني ، كما يوضح هذا المخطط بأن الغاز مدعو لتعويض البترول كمصدر للعملة الصعبة وعلى هذا الأساس فإن الجزائر ستحتج عائدات تقارب 156 مليار دولار بالنسبة للغاز فقط خلال الفترة 1976 - 2005.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من التطرق لهذا المخطط في بحثنا راجع لكونه يدخل في إطار سياسة " ما بعد البترول" وهذا عن طريق إرساء قواعد صناعية متينة وذلك بمساعدة إيرادات المحروقات الآتية من الخارج، كما يعتبر مخططا لتقويم صادرات المواد الغازية في الجزائر على المدى البعيد على اعتبار أن احتياطات الغاز الثابتة أهم من احتياطات البترول الخام [ لمزيد من الاطلاع راجع: هاشم جمال: " السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، الجزائر 1987 - 1988، ص - ص. 161 - 164].

الجدول رقم ( 02 ): حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية ( 67- 77 )

حجم الاستثمار (الوحدة: مليار دج)		الأهداف الرئيسية والوسائل	الفترة	المخطط
المقدر (المخطط)	الفعلي ( المنجز)			
9,124	11,081	استثمارات موجهة للجهات المحرومة في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي	69 - 67	الثلاثي (التمهيدي)
36,310	27,74	انطلاق برنامج التصنيع و سن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط	73 - 70	الرباعي الأول
121,23	110,22	- تثمين الموارد الطبيعية - تكثيف النسيج الصناعي - دمج قطاعات الاقتصاد - إتقان تقنيات التخطيط - تحديد الآجال	77 - 74	الرباعي الثاني

المصدر: انظر كل من:

- محمد بلقاسم حسن مملول: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، حسين داي، الجزائر، 1993  
ص-ص. 21- 22.
- عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص. 218.
- عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص. 33.

-Mohamed Cherif ILHANE: "bilan de la section des biens d'équipement", cread.enag, Alger, 1984, pp126.127.

حسب استراتيجية التنمية المتبعة من خلال المخططات السابقة فإن الأولوية المطلقة منحت للصناعات الثقيلة ولإبراز وزنها ضمن مجموع الاستثمارات الموجهة للصناعة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم ( 03 ): توزيع الاعتماد المالي في قطاع الصناعة خلال المخططات الثلاثي والرابعي 1 و2

المخطط	الحصة الإجمالية للصناعة(%)	حصة الصناعات الأساسية(%)
الثلاثي	43,3	88,7
الرابعي الأول	44,7	86
الرابعي الثاني	51,6	88

المصدر: محمد زوزي، مرجع سابق، ص. 179.

يبين الجدول أعلاه الدور الذي منح للصناعة وتحديد الصناعات الأساسية وهذا ما يترجم استراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة وعليه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- أن الاعتماد على الصناعة في تزايد خلال المخططات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ خصص لها ما نسبته 43,3% و 44,7% و 51,6% عبر المخططات على التوالي، معنى ذلك أن الفرق الذي يمثل 56,7% و 55,3% و 48,4% على التوالي خصص لمجمل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- إذا أوردنا النسب المخصصة للزراعة على سبيل المقارنة فقط فقد كانت كالتالي: في المخطط الرابعي الأول 14,8% وفي المخطط الرابعي الثاني 10,9%، وعليه نجد أن حصتها في تناقص مستمر رغم اعتبارها مكمل للصناعة.

هذا وقد أدى ظهور الميثاق الوطني في فترة المخطط الرابعي الثاني سنة 1976 إلى زيادة التركيز على الاستراتيجية المتبعة، وأبرز الدور الملقى على عاتق الصناعة وهذا رغم تطرقه إلى دور الزراعة التي سبق إصلاحها في ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971؛ إلا أن هذا لم يكن كافيا لتأخذ المكانة الحقيقية لها ضمن الاستراتيجية التنموية.

## V- الدور المنسوب للبتروول في استراتيجية التنمية\*

يعتبر البترول مصدرا أساسيا للإيرادات المطلوبة لعملية التنمية، "فقد لعبت الموارد النفطية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول النامية المصدرة له، بعد أن كانت ولفترات طويلة دولا متخلفة بسبب الاستعمار والهيمنة الأجنبية [...] بتصرف"<sup>1</sup>؛ "ورغم الاعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية إلا أنه لا زال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة له وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى، فقد أظهرت تجارب التنمية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أن النفط العربي قد مارس آثارا مباشرة وغير مباشرة على العوامل التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربية وعلى التكامل الاقتصادي وحوافزه بينهما" [بتصرف]<sup>2</sup>.

وتأتي أهمية البترول في استراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات الثقيلة في الجزائر من خلال: أولا مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانيا لكونه مادة أولية يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى صناعات أخرى، وثالثا لاعتباره أهم مصدر للإمداد بالطاقة خاصة للصناعات الأساسية التي تمثل الطاقة حوالي 30 % من سعر تكلفتها، استنادا إلى هذه الاعتبارات أكدت السياسة البترولية المتبعة منذ الاستقلال على ضرورة إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته، إلى جانب تأمين الروابط بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكتملة لها أو المتفرعة عنها عن طريق دمج القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني، وبعد تأكيد الطابع البترولي للبلاد بداية السبعينيات من القرن الماضي بفعل تأميم القطاع، تكثفت جهود الدولة في سبيل القيام بأقصى استغلال لثرواتها الجوفية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب والاستكشاف وعمليات تطوير الحقول المكتشفة وذلك بغية مضاعفة الدخل الوطني عبر زيادة الإنتاج ومن ثم الصادرات البترولية.

وعليه ونظرا لمنح قطاع الحروقات " دور محرك التنمية " في النموذج الاقتصادي الجزائري فقد حظي باستثمارات ضخمة من إجمالي الاستثمارات الصناعية خلال فترة تنفيذ مخططات التنمية (67- 77)، حيث

\* لقد جاء في التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني: " أن للاقتصاد البترولي دور هام جدا باعتباره مصدر تراكم للتنمية، فإنه يحتل مكانة هامة في برامج الاستثمار الصناعي"، ليؤكد الميثاق الوطني عام 1976 على هذا الدور: " إن الموارد الطبيعية وتسخير طاقتها التراكمية هي أمور أساسية في مرحلة الانطلاق".

<sup>1</sup> ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود: " فح المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات"، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص. 61.

<sup>2</sup> جميل طاهر: " النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات"، مذكرة تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 1997، ص. 9.

بلغت 19,5 مليار دج أي ما نسبته 40,62 % من الاستثمار الصناعي خلال المخطط الربعي الثاني مثلما يوضحه الجدول أسفله.

الجدول رقم ( 04 ): حصة قطاع المحروقات في الاستثمارات ( 67 - 77 ) الوحدة: مليار دج

المخطط	المخطط الثلاثي (67-69)	المخطط الربعي 1 (70-73)	المخطط الربعي 2 (74-77)
القطاع			
الاستثمار المخطط في القطاع الصناعي	5,400	12,400	48,000
الاستثمار المخطط في قطاع المحروقات	2,205	4,573	19,500
النسبة المئوية	% 40,83	% 36,87	% 40,62

المصدر: انظر كل من:

- هاشم جمال، مرجع سابق، ص. 160.
  - علي الناخ: "التوظيفات المالية: إنشاء المخطط الربعي"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص. 10.
  - عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص. 216، 218.
  - جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص. 25.
- Plan Quadriennal 1970 - 1973, rapport général, p.47.

#### ● الصدمة النفطية الأولى 1973-1974 وانعكاساتها على العائدات البترولية في الجزائر

لقد اعتبرت سنة 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق في العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، أو بين الحكومات والشركات النفطية العالمية، أو بين حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة<sup>1</sup>، كما تزامنت مع اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بدول أوبك والعربية منها على وجه الخصوص للقيام بتخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي وهذا ما أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام حيث ارتفع السعر الاسمي من 2,70 دولار للبرميل الواحد عام 1973 إلى 11,20 دولار عام 1974 ثم إلى 18,60 دولار عام 1979، وهكذا تمكنت الدول العربية النفطية من زيادة عائداتها من 4,6 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 124 مليار دولار عام 1980.

وفيما يخص الجزائر فقد انعكس الارتفاع الكبير الحاصل في أسعار النفط عالميا إيجابا على حجم العوائد النفطية، حيث ارتفعت بدورها من 900 مليون دولار عام 1973 إلى 3700 مليون دولار عام 1974

<sup>1</sup> جميل طاهر، مرجع سابق، ص. 10.

[بتصرف]<sup>1</sup> ، كما أدى إلى تطور ملحوظ في الفئات الموازي وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في الجباية البترولية وعليه فقد مكن ارتفاع الإيرادات البترولية في الجزائر خلال الفترة 73- 74 من إرساء القواعد الأساسية للصناعات القاعدية ، واعتبرت بمثابة الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أن البترول الجزائري قد لعب دورا مزدوجا في تمويل وتنفيذ مخططات التنمية ، دور مباشر من خلال العائدات النفطية والتي تمثل الجزء الأهم من التمويل الداخلي، ودور غير مباشر لاعتباره بمثابة ضمان عند الاستدانة الخارجية، فهذه الأخيرة بالرغم من أنها تبدو مستقلة وغير مرتبطة بعائدات النفط إلا أن جوهر هذا التمويل عن طريق الاقتراض يستند إلى ما توفره سلعة النفط من عائدات تكون قادرة على الوفاء بالديون مستقبلا، وهكذا وبسبب عدم كفاية وسائل التمويل المحلية، ومدعمة بخطة ترميم المحروقات valhyd plan لجأت الجزائر إلى التمويل الخارجي وتحصلت على موارد إضافية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية وذلك بالطبع بضمان حصيلة المحروقات عامة والنفط خاصة.

## VI- تقييم التجربة الجزائرية في التنمية والتصنيع

إن التجربة الجزائرية في التصنيع خلال الفترة 67- 78 جديرة بالوقوف على نتائجها، حيث بالرغم من الإنجازات التي تحققت مقارنة بالدول العربية والإفريقية الأخرى إلا أنها تعرضت للكثير من الانتقادات وسجلت نقائص وسلبيات كثيرة، لأن النتائج المحققة كانت أبعد بكثير عن الجهود المالي الضخم الذي ميز المخططات التنموية المتتالية، وعليه تقتضي الأمانة العلمية التطرق إلى الإيجابيات وعدم التركيز فقط على السلبيات.

### 1- الإيجابيات

إن جهود التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال سنوات السبعينيات أعطى نتائج إيجابية هذا الأمر لا يمكن إنكاره حتى ولو سلمنا بأن النظرية التي تقول أنه كان بإمكاننا إنجاز الكثير لا تخلو من الأسانيد، إذ تجدر الإشارة إلى أن هذا الجهود قد سمح بإنشاء عدة قواعد صناعية\* ، كما ساهم في إمكانية التكفل بجزء هام من الاحتياجات الاجتماعية الضرورية للمواطنين، وإذا أردنا تجسيد ذلك ببعض الأرقام يمكن القول أن: نسبة التراكم قدرت بمعدل 40 % خلال كامل الفترة، أما نسبة نمو الناتج الداخلي الخام فقد بلغت خلال هذه الفترة معدلا سنويا قدر ب 47 %، أما نصيب عائدات الأجور من العائد الإجمالي فقد ارتفع من

<sup>1</sup> عبد الخالق فاروق: " النفط والأموال العربية في الخارج"، دار الرفاعي للطباعة ، مركز محروسة للنشر ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002 ص.75.

\* لقد حققت الجزائر نجاحا في مجال البترول والغاز ، وفي هذا الشأن تعتبر ولاية سكيكدة نموذجا صناعيا هاما وتطبيقا لأهداف الثورة الصناعية حيث أنجزت منطقة صناعية بتروكيميائية وتضم مصنعا لتجميع الغاز الطبيعي وآخر للمواد البلاستيكية ، ومعمل لتكرير البترول ومركب لإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث بلغت طاقة التكرير حوالي 15 مليون طن سنويا عام 1980 [ يسري محمد أبو العلاء: " مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص- ص. 53- 54 ].

47 % سنة 1969 إلى 60 % سنة 1970، وبخصوص نسبة البطالة فقد تراجعت من 32,7 % في 1966 إلى 22,3 % سنة 1977<sup>1</sup>.

وعليه يجب ألا نصدر حكما بكون هذه المرحلة كلها سلبية، لأنها تميزت بوجود إرادة قوية للسلطات العمومية الجزائرية لتجسيد مشروع التصنيع السريع وتجاوز دائرة التخلف نحو دائرة النمو والتنمية؛ لتبقى عمليات تأمين الثروات الوطنية والنفطية على وجه الخصوص بمثابة انتصار ومن أهم الإنجازات التي لا يستهان بها بالنسبة لدولة حديثة الاستقلال.

## 2- السلبات

إن المبررات التي قدمها ج دبرنيس لم تتماشى والواقع الجزائري مما جعل نموذج عرضة للانتقادات، حيث ترتب على تطبيق الاستراتيجية التنموية السابقة عدة اختلالات وتوترات اقتصادية واجتماعية نبرزها فيما يلي:

### أ- على الصعيد الاقتصادي

#### أولا: الاختلالات القطاعية

رغم المكانة التي منحت للتصنيع إلا أنه لم يحقق الأهداف التي كانت مرجوة من وراء ذلك، حيث ظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية وليس تصنيع وبالتالي توليد صناعة قاصرة على قيادة الحركة التنموية، وبخصوص تأثير الصناعات الثقيلة على الصناعات الخفيفة وقطاع الزراعة فلم يكن تأثيرا إيجابيا، حيث برزت صناعة خفيفة جد قليلة وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الواسع ( ظهور اقتصاد تحكمه الندرة والسوق السوداء)، كما استمر الانكماش في القطاع الزراعي وخلاصة القول أن القطاع الصناعي قد انغلق على نفسه وعوض أن يمون القطاع الزراعي بمدخلات صناعية نجد أن القطاع الزراعي يستوردها، ومنه فهدف التكامل القطاعي لم يتحقق.

#### ثانيا: تكريس التبعية الخارجية

إن استراتيجية الصناعات المصنعة التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تستطع في الواقع كسر الوضع أو التقليل منه، بل بالعكس أدت إلى تفاقمه وزيادته وعملت على تكريس التبعية نحو الخارج على عدة أصعدة [ بتصرف]<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد بوزيدي: "تسعينيات الاقتصاد الجزائري"، ترجمة أم الحسن حرييب، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص.15.

<sup>2</sup> نصيرة قوريش: "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جانفي 2008، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، ص.88.

التبعية المالية: لقد افترض نموذج دبرنيس أنه حل مسألة تمويل الاستثمارات الصناعية، حيث أنه من المؤكد بالنسبة لحالة الجزائر أن قطاع النفط طبعاً هو القطاع الممول، ولكن وعلى اعتبار الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية كانت طموحة إلى حد كبير فإن العائدات البترولية عجزت عن تغطيتها وبذلك تم اللجوء للاستدانة الخارجية، ولهذا اعتبرت مرحلة البناء الاقتصادي " المخططات " أحد أسباب أزمة المديونية الخارجية للجزائر حيث نلاحظ في هذا الصدد: " أن المديونية الخارجية انتقلت من 3,3 مليار دولار سنة 1971 إلى 20 مليار دولار سنة 1979 مرتفعة بذلك بأكثر من 6 مرات خلال 9 سنوات فقط"<sup>1</sup>.

التبعية التكنولوجية: إن اعتماد التصنيع الثقيل يستلزم بالضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، ما دفع بالجزائر إلى زيادة استيراد المعدات الصناعية والاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات كونها المسيطرة على سوقها، عن طريق التوقيع معها ما يقارب 90 عقداً خلال الفترة 67-78 وهو ما سمح لهذه الشركات بتطبيق ولأول مرة تكنولوجيا لم تبرهن على فوائدها في الدول الرأسمالية، من هنا تعددت أشكال استيراد التكنولوجيا ومن بينها صيغة " المفتاح في اليد " ثم " المنتج في اليد "... والتي دعمت التبعية التكنولوجية للخارج<sup>2</sup>، إضافة إلى ذلك أدى ضعف التحكم في التكنولوجيا المستخدمة بسبب ندرة اليد العاملة المؤهلة إلى اللجوء لتغطية الفارق بالاستعانة باليد العاملة الأجنبية، وهكذا وعوض أن تستورد الجزائر معدات تكنولوجية فإنها بالموازاة مع ذلك اضطرت وبشكل متكرر لاستيراد الخبرات وطلب المساعدة التقنية الأجنبية.

التبعية الغذائية: لقد نجم عن إهمال القطاع الزراعي ارتفاع فاتورة الغذاء، مما جعل الجزائر وهي تبحث عن الاستقلالية في المجال الصناعي تخلق تبعية أخرى في المجال الغذائي وهي أخطر من التبعية الأولى.

### ثالثاً: غياب الدور الريادي لقطاع النفط

لقد أقيمت في الجزائر عدة مناطق صناعية جاءت بتمويل من عائدات النفط ولم تكتمل تلك الصناعات لتكون ترابطاً رأسياً وأفقياً، كما لم تصمد أمام الاستيراد البديل ولم يستطع النفط أن يلعب دوره القيادي المفترض في تحقيق تنمية اقتصادية عدا ما يوفره من إيرادات مالية؛ ونظراً لأن الدور القيادي لأي صناعة يقاس بمدى ما تخلفه من آثار ربط أمامية وخلفية في أحشاء الاقتصاد الوطني. بمجمله، فإنه من الضروري أن يلعب النفط دوراً محورياً بالنسبة للقطاعات التي يستخدم منتجاتها أو في القطاعات التي تستخدم منتجاته<sup>3</sup>، وهكذا فإن جزائر

<sup>1</sup> عبد الباقي روايح: " المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص.90.

<sup>2</sup> محمد زوزي، مرج سابق، ص. 175.

<sup>3</sup> محمد عبد الشفيق عيسى: " العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي"، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1983، ص.107.

السبعينيات التي تمكنت من تصنيع الفولاذ وتصديره لم تتمكن وهي البلد الغني بالبتروول من تطوير الصناعة البتروكيمياوية وتغطية احتياجات السوق الوطني في هذا الميدان والسبب في ذلك هو أن صناعة النفط أقيمت أساسا للتصدير بدل من تقويمها في البلاد.

### ب- على الصعيد الاجتماعي

لقد تسبب الاعتماد على التصنيع الأساسي في أعباء اجتماعية نبرزها فيما يلي<sup>1</sup>:

- التكلفة البشرية التي أحدثها تحويل المجتمع من زراعي إلى مجتمع صناعي بسرعة، لأن ذلك معناه التحويل الجذري للبنية الاجتماعية القديمة ( التفكك الاجتماعي عن طريق الهجرة ، تغيير العادات الاستهلاكية... إلخ)، كما أن تحويل الفلاحين إلى صناعيين يستدعي بالضرورة إيجاد مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة لتشجيع الاستثمار وتحضير المجتمع لاستيعاب التصنيع.
- عدم كفاية البنية التحتية الاجتماعية التي تصاحب التوجه إلى التصنيع ( وسائل النقل، السكن).
- الحاجة إلى رفع معدلات التراكم على حساب الاستهلاك، وهذا العامل هو الذي يجعل ثمن التصنيع مرهق لأنه يلعب دورا عكسيا ورفاهية المجتمع التي يرمى إليها المخطط، مما أدى إلى ضغط النفقات الاستهلاكية لمواكبة المعدل المتسارع للاستثمار.

أما عن النقائص التي اكتنفت مسيرة التنمية والتي كانت سببا في حدوث الاختلالات السابقة فنلخص أهمها في النقطة الموالية.

### 3- أسباب فشل النموذج التنموي في الجزائر

إن تطبيق ونجاح نموذج دبرنيس يستدعي توفر جملة من الشروط والتي تمت الإشارة لها مسبقا، وفشل هذا النموذج في الجزائر يعني غياب وانعدام لشروط تطبيقه ونوضح ذلك كما يلي:

أ- ضرورة الإصلاح الزراعي: ضمن هذا الشرط هل يمكن القول أنه حصلت إصلاحات زراعية في الجزائر حتى بتطبيق الثورة الزراعية؟، في الحقيقة فإن العملية التي تمت في هذا الإطار كانت مجرد حصر وتحديد ملكية الأراضي لدى الخواص.

ب- ضرورة التخطيط: ضمن هذا الشرط نقول أن التخطيط في التجربة الجزائرية لم يلعب دوره، حيث نلاحظ انفصام بين الأهداف المعلنة للتخطيط المركزي والمشاهد الفعلية وهذا بدوره راجع لسببين وهما: ضعف

<sup>1</sup> محمد زوزي ، مرجع سابق، ص. 174.

جهاز التخطيط، وطبيعة الاستثمارات التي لم تسمح للمخطط الجزائري أن يسيطر ويؤمن الترابط الضروري اللازم بين القطاعات<sup>1</sup>.

ج- توفر سوق واسعة: ضمن هذا الشرط لوحظ ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة.

د- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني: ضمن هذا الشرط نقول أن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج وكونها صاحبة القرار الإداري والقوة والنفوذ قد انعكس سلبا على أداء المؤسسة الاقتصادية وتسبب في انحرافها عن أداء نشاطها وفق المقاييس الإنتاجية وتحمل المخاطر، هذا فضلا عن غياب الثقافة التسييرية لدى القائمين على إدارتها.

بالإضافة إلى تلك الأسباب نضيف نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار حيث ظل التكوين والتعليم الجامعي في جهة واحتياجات الاقتصاد الوطني في جهة أخرى.

في الأخير وبعد هذا التحليل لاستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 67- 78 نقول أن العهد "البومديني" قد طبع بالتصنيع والثورة الزراعية، إلا أن هذه المشاريع للأسف لم تنجح والسبب في ذلك ليس التوجه الإيديولوجي وإنما بسبب عوامل داخلية تمثلت في هفوات التطبيق ونقص التجربة والمعادين لهذا الأسلوب من التنمية، وأخرى خارجية كقيود السوق الدولية الرأسمالية مثلا وهكذا فشل المخطط الجزائري في نهاية عقد السبعينيات من تحقيق أهدافه، وبرزت العديد من الاختلالات التي كان يتوجب معالجتها بهدف استكمال مسيرة التنمية الاقتصادية وهو ما سنتناوله في الفرع الموالي.

### الفرع الثاني: مسيرة التنمية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينيات

إن تراكم المشكلات خلال فترة السبعينيات وما نتج عنها من تراجع في الأداء الاقتصادي في الجزائر، عجل خلال عشرية الثمانينيات بالشروع في تنفيذ الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية المعبر عنها بالمخطط الخماسي الأول 1980- 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985- 1989 سعيا للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد، فقد تميز عقد الثمانينيات من القرن الماضي بإعادة النظر في بنية الاقتصاد الوطني ضمن شعار المراجعة، إعادة النظر في أساليب الاستثمار وأولويات التنمية المخططة، فاستراتيجية التنمية والتوجهات الاقتصادية، كما اتسم بتحول التخطيط الاقتصادي من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي، إذا المخطط الخماسي الأول والثاني الممتدين خلال الفترة 1980 إلى 1989 وأبرز توجهاتهما سيكونان محور البحث في العناصر الموالية.

<sup>1</sup> شهر زاد زغيب، مرجع سابق، ص، ص. 171، 172.

## I- المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980-1984

لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة وبالتالي تحددت أهدافه كما يلي: "مواصلة بناء الاقتصاد الوطني ، تغطية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وضمان جودة أفضل للحياة تحت شعار " من أجل حياة أفضل" وذلك بالاعتماد على الإنتاج الوطني بصفة رئيسية، تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية، ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد، تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، استيعاب التأخر المسجل في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار [بتصرف]"<sup>1</sup> وتتمثل الخصائص العامة لهذا المخطط فيما يلي:

## 1- إعادة توجيه الاستثمارات:

لقد ارتفعت تكاليف برامج الخطة الخماسية الأولى إلى 560,5 مليار دج<sup>2</sup>، وبالرغم من كون قطاع المحروقات - ولا يزال- العمود الفقري الذي تعتمد عليه الجزائر في تمويل مخططاتها التنموية ، إلا أن هذا المخطط جاء لإعادة التوازن بين القطاعات وبالأخص إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاع الفلاحة والري والبنية التحتية والنفقات الاجتماعية، وفي القطاع الصناعي نفسه حيث أعطيت أولوية للصناعة الخفيفة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة) وترقيتها على حساب الصناعة القاعدية، وبالارقام فقد ارتفع نصيب الفلاحة والري من 7,4 % للفترة 1969-73 إلى 13,7 % للفترة 1980-84، وذلك من أجل تدعيم الفلاحة وتقليل التبعية الغذائية، كما انخفض نصيب الاستثمارات الصناعية التي كانت 56 % سنة 1980 إلى 24 % سنة 1984 ، مع التركيز على القاعدة التحتية الاقتصادية التي ارتفع نصيبها من 7 % سنة 1980 إلى 15 % سنة 1984، والقاعدة التحتية الاجتماعية من 19 % سنة 1980 إلى 31 % سنة 1984 وذلك من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية وتخفيف آثارها [بتصرف]"<sup>3</sup>.

## 2- إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية

تعد المؤسسة بصفة عامة الأداة الرئيسية لإحداث التنمية والنمو في أي اقتصاد كان ، انطلاقاً من هذا فقد أوكلت للمؤسسات العامة الجزائرية القيام بهذا الدور في الاقتصاد الوطني؛ لكن بعد تقييم أولي لهذه المؤسسات نهاية سبعينيات القرن الماضي تبين أنها تعاني من عدة صعوبات في التسيير واختلالات في التنظيم حالت دون

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول: " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1999، ص. 104.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 10.

<sup>3</sup> عيسى مقلد: " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر ، 2007-2008 ، ص. 70.

أدائها لمهامها بفعالية، أمام هذه الوضعية خضعت المؤسسات الوطنية لعملية إصلاح شامل في إطار المخطط الخماسي الأول من خلال إصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 14/10/1980 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وحسب هذا المرسوم فإن أهداف إعادة الهيكلة تمثلت في: "تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية، تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق استعمال عقلائي للكفاءات والموارد المادية وأخيرا توزيع الأنشطة عبر التراب الوطني"<sup>1</sup>.

وبالفعل طبقت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العامة، ويقصد بإعادة الهيكلة العضوية: "تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة"<sup>2</sup>، وتمخض عن هذا الإجراء ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية من 150 مؤسسة عمومية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة سنة 1984<sup>3</sup>، أما بخصوص إعادة الهيكلة المالية فاعتبرت بمثابة تنويع لإعادة الهيكلة العضوية، وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسات بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات، ونشير هنا إلى أن معدل إنجاز هذه العملية كان منخفضا على العموم نظرا للصعوبات التي تفرضها طبيعة العملية نفسها وما تقتضيه من تدابير مالية.

## II- المخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985-1989

يعتبر هذا المخطط آخر المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر في عهد التسيير الاشتراكي للاقتصاد، وفيما يتعلق بجانب الاستثمارات فقد خصصت له الدولة مبلغ قدره 550 مليار دج<sup>4</sup>.

وعلى اعتبار كل مرحلة في التخطيط الاقتصادي تتميز باعتماد أولويات رئيسية فإن أولويات الخماسي الثاني تمثلت في تنظيم الاقتصاد الوطني، تطوير قطاع الفلاحة والري وتقليل الاعتماد على الخارج، ويرجع اختيار هذه الأولويات إلى ظروف الاقتصاد الوطني من جهة وظروف الاقتصاد الدولي من جهة أخرى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص.46.

<sup>2</sup> عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص.115.

<sup>3</sup> كمال عايشي: "أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.338.

<sup>4</sup> رضوان سليم: "السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص.34.

<sup>5</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول: "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص.140.

وتجدر الإشارة إلى أن الامتياز الذي منح لقطاع النفط خلال عقد السبعينيات قد حول الجزائر إلى بلد يمتاز بوضعية مصدر لمنتوج واحد يرتبط مصيره بالأسواق الخارجية للبتروول واستمر الوضع حتى سنة 1980 ، لكن بعد ذلك أدركت السلطات الوطنية الضعف الناتج عن التبعية المتصاعدة لسوق واحدة (سوق البترول) ومنتوج واحد ( البترول)، واكتشفت أن الاعتماد على تصدير المحروقات كان قد استوعب موارد ثمينة دون جعل حد للتبعية الاقتصادية ، الشيء الذي جعلها تنتهج خطة جديدة سميت بخطة " ما بعد البترول" و "الاعتماد على النفس"<sup>1</sup>، وفي ذات السياق تنبه المخطط الخماسي الثاني على وجه الخصوص إلى تلك الثغرات وضعف هيكل الصادرات خارج المحروقات، وأكد بذلك على ضرورة تنظيم الاقتصاد الوطني بشكل يشجع أنواعا أخرى من الصادرات سواء كانت زراعية أم صناعية، إذ يجب على الفلاحة أن تستهدف تحقيق فائض في الاستهلاك الوطني وتحتل مكانة مناسبة في الصادرات الوطنية وذلك بفعل الأولوية الموجهة لها من طرف هذا المخطط ، كما يجب على الصناعة التحويلية بصفة خاصة أن تدعم قدرتها الذاتية على تصدير منتجات أخرى لتعويض البترول والغاز تدريجيا ، لأن المحروقات صارت في ظل الأزمة الدولية الراهنة سلاحا خطيرا توجهه البلدان الصناعية الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية ضد التنمية في البلدان البترولية بصفة خاصة والبلدان النامية بصفة عامة [بتصرف]<sup>2</sup>.

● هذا وقد تعرضت السياسة التنموية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي للعديد من الانتقادات لعل أبرزها ما تعلق بالإصلاحات التي مست المؤسسة العمومية الوطنية بالإضافة إلى كيفية إدارة وتسيير العوائد النفطية؛ ففي ما يخص قضية الإصلاحات اعتبر بعض الخبراء الاقتصاديين في الجزائر أن مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية لم يكن خاطئا في حد ذاته، إنما الخطأ في الكيفية التي طبقت بها والتي انتقدت من جهتين، من جهة الإفراط في إعادة الهيكلة العضوية ومن جهة الإسراع في تطبيقها حيث لا توجد هناك حاجة اقتصادية مستعجلة تدعو إلى تعميم إعادة الهيكلة العضوية على جميع مؤسسات القطاع العمومي، فالعيب الكبير من المبالغة في التجزئة هو تفزيم المؤسسة الاقتصادية وهذا من شأنه تجريدها من مزايا الوفورات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير، كما أن سياسة إعادة الهيكلة العضوية بهذا الشكل قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت فيه سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم، وهو التوجه نحو تكوين شركات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات واختارت لذلك صيغا عدة للتجمع من أهمها صيغة الهولدينغ

<sup>1</sup> أحمد هني ، مرجع سابق ، ص، ص.48، 52.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بملول: " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص- ص. 142- 143.

وهكذا فإن هذه الإجراءات لم تظهر نجاعتها وعمقت الممارسات البيروقراطية بدل إزالتها، كما أنقلت كاهل المؤسسات من جديد بمصاريف إدارية وليست مصاريف استثمار في مشاريع إنتاجية. أما فيما يتعلق بمسألة إدارة العوائد النفطية يمكن أن نقول أنه: في المرحلة الأولى الممتدة من 1980-1985 قد بلغ سعر البترول أوجه من الارتفاع وهو 40 دولار أمريكي للبرميل سنة 1981 ولم ينزل أبداً تحت 27 دولار محتفظاً بذلك بقوته الشرائية ومعززا أيضاً ارتفاع قيمة الدولار إلى أكثر من 10 فرنك فرنسي، وهذا ما جعل أصحاب القرار على سياسة تخطيط التنمية يبالغون في إجراءات إعادة تنظيم الاقتصاد، وفي بسط اليد للإفناق السهل على الاستهلاك مثل الذي حدث في برنامج مكافحة الندرة\*، وهذا ما اعتبر قصر نظر في التنبؤ. بمجرد معاكس لتيار أسعار البترول في السوق الدولية وهذا ما حدث بالفعل، فقد تزامن تنفيذ المخطط الخماسي الثاني وصدمة بترولية عالمية عام 1986 الصدمة التي أثرت على توقعات هذا المخطط نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية، فمن أصل حجم استثماري قدره 550 مليار دج بلغ الاستثمار الفعلي 370,58 مليار دج، أبعد من ذلك فالانهيار الكبير لأسعار البترول سنة 1986 أربك كل الحسابات الاقتصادية للدولة الجزائرية مسبباً اختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وهذا ما عجل في التفكير بالإصلاحات الاقتصادية والتخلي عن النظام الاشتراكي وتبني خيار اقتصاد السوق، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق انطلاقاً من 1988

إن الباحث في الدوافع التي أدت بالجزائر إلى التفكير في تبني خيار اقتصاد السوق يصل إلى أن السبب الرئيسي وراء هذا التوجه هو الانهيار الكبير لأسعار البترول سنة 1986، الذي سلط الأضواء على الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد في ظل الاقتصاد الريعي، وكشف عن هشاشة الاقتصاد الوطني وارتباطه التام بالخارج، من هنا فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر ابتداء من عام 1986، فالأزمة السياسية الممثلة بأحداث أكتوبر 1988 كانت خلاصتها الدعوة إلى تبني النظام النقيض ألا وهو النظام الرأسمالي وتقديمه بأنه البديل الحتمي والخيار الأنجع والكفيل بتحقيق التنمية الشاملة.

\* برنامج مكافحة الندرة المعروف اختصاراً ب: PAP (programme d'importations anti pénuries) برنامج أقرته الحكومة الجزائرية حسب وزيرها الأول عبد الحميد ابراهيمي في أكتوبر 1979 وتضمنه المخطط السنوي عام 1980، بهدف مكافحة الندرة المسجلة في ثلاث مجموعات من السلع هي: مواد البناء وقطع الغيار وأغذية الأنعام، مواد الاستهلاك الصناعية، مواد الاستهلاك الغذائية؛ وبلغ حجمه المالي 5 مليار دج أي ما يعادل 1,25 مليار دولار أمريكي، ولقد اعتبر هذا البرنامج من الأخطاء المرتكبة في تسيير التنمية لأنه عند متابعة تطور الواردات في المجموعات الثلاثة السابقة في الفترة 79-84 نجد أن هذا البرنامج قد همش النشاط الاستثماري بالضغط على الواردات من مواد التجهيز، في حين أفرط في تقدير حاجة المجتمع إلى المواد الاستهلاكية (سياسة إغراق على حساب الاستثمار)، وبالتالي أثر التوسع في الاستيراد خلال الفترة 80-84 سلبي على صافي البلاد من العملة الصعبة [للمزيد من الاطلاع راجع: محمد بلقاسم حسن بلمول: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص-ص. 42-45].

## الفرع الأول: الأزمة البترولية المعاكسة عام 1986 وتعميق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

"منذ بداية الثمانينيات تغيرت موازين القوى في سوق النفط الدولية وأخذت تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون - الدول المنتجة المصدرة للنفط- إلى سوق يتحكم فيها المشترون - الدول الصناعية المستهلكة- الذين باتوا يتحكمون في الكميات المشتراة ويفرضون أسعارا جديدة أقل للنفط ، الأمر الذي ولد آثارا ضارة بالنسبة للمنتجين ( انخفاض في الطلب، انخفاض في أسعار التصدير، انخفاض في كميات الإنتاج وبالتالي في العائدات ، مما أدى إلى أزمة نفطية كان وقعها شديدا على الدول المصدرة للنفط [بتصرف] <sup>1</sup>، وفيما يخص الجزائر "كان أصحاب القرار في النصف الأول من الثمانينيات يرددون أن الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بالعالم لن تمس الجزائر وأن النمو الاقتصادي وأموال الدولة بخير [بتصرف] <sup>2</sup>، لكن حدث عكس ذلك بسبب الصدمة البترولية المضادة سنة 1986 والتي تعد بداية المأزق المالي الخارجي للجزائر ، فالمشكل بالنسبة للاقتصاد الوطني هو أن سعر البترول الذي بلغ 27 دولار أمريكي سنة 1985 انخفض إلى 13 دولار نهاية 1986 وتزامن ذلك مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ( عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات ) وأسعار الغاز وهو ما أدى في الأخير إلى تدهور الإيرادات حيث: "انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة من 14 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,5 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدره 40 % سنة 1986 و 31 % سنة 1987 و 42 % سنة 1988 مقارنة مع 1985 <sup>3</sup>، وتبعاً لذلك كانت آثار تلك الصدمة على الجزائر متعددة الجوانب والتي نوردتها بإيجاز فيما يلي:

## I- الآثار الاقتصادية لأزمة 1986

ابتداء من سنة 1986 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة اضطرابات مثل: انخفاض معدل النمو الاقتصادي، انخفاض معدل الاستثمار، انخفاض حجم الواردات، التصاعد المستمر لمعدل التضخم بالإضافة إلى الخلل المزوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات ونكتفي هنا بالحديث عن:

**1- أزمة المديونية:** في الحقيقة فإن لأزمة المديونية الخارجية في الجزائر جذور تعود إلى فترة سبعينيات القرن الماضي، وبالرغم من الانخفاض الذي شهدته خلال الفترة 1980-1984 بسبب الزيادة التي عرفت أسعار النفط والتحسين الكبير الذي طرأ على قيمة الدولار في تلك الفترة وانخفاضها إلى 14 مليار دولار سنة 1984 [بتصرف] <sup>4</sup>، إلا أنها وبعد سنة 1986 عرفت تزايدا مستمرا وسريعا منتقلة بذلك من 20,5 مليار دولار

<sup>1</sup> عيسى مقلد، مرجع سابق، ص.76.

<sup>2</sup> عبد المجيد بوزيدي ، مرجع سابق، ص.19.

<sup>3</sup> عبد الله بلوناس ، مرجع سابق، ص. 102.

<sup>4</sup> حسين بن الطاهر: " أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية "، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ب، العدد 31 ، جوان 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص، ص. 272، 273.

أمريكي سنة 1986 إلى 24,6 مليار دولار سنة 1987 ، كما انتقلت نسبة خدمة الديون من 50 % إلى 75 % سنة 1988.

**2- تأثر الميزانية العامة للدولة:** بالنسبة للتوازنات الداخلية تم تسجيل عجز مالي قدر ب 14 مليار دج في قانون المالية لسنة 1986 بعد الفائض المسجل سنة 1985 ، وعجز آخر في ميزانية 1987 ب 12 مليار دج<sup>1</sup> ويرجع هذا العجز إلى انخفاض مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة .

هذا وقد ترتب عن الآثار الاقتصادية آثار اجتماعية بدت ظاهرة للعيان نتيجة تراجع الواردات والتي في أغلبها مواد استهلاكية غذائية، إضافة إلى ندرة السلع في الأسواق والانقطاع في التموين، ليتأثر لاحقا قطاع العمل بشكل كبير وبرزت بذلك مشكلة البطالة من جديد بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل رغم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال نهاية 1978.

## II- الآثار السياسية لأزمة 1986

مما لا شك فيه أن أحداث 05 أكتوبر 1988 تعبر عن حالة أزمة سياسية ، تجسدت بانفجار شعبي رفع صوته بشعارات ضد النظام، منددا بالممارسات البيروقراطية للإدارة وعدم احترام الرأي الآخر والانفراد بالسلطة والابتعاد عن الشعب وعدم التكفل بانشغالاته ؛ إلا أن المحلل لعلاقة تلك الأحداث بأزمة انهيار أسعار البترول عام 86 يجد أن الوضعية الصعبة التي آل إليها الاقتصاد الوطني منذ ذلك التاريخ جعلته عاجزا عن تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمجتمع من غذاء، سكن ومناصب شغل، ومن هنا وفي اعتقادي فإن لتراكمات مشاكل تلك الصدمة نصيب وافر في تعجيل انتفاضة الشعب الجزائري سنة 1988.

إن الآثار السابقة السلبية للأزمة البترولية على الاقتصاد الوطني أكدت من جهة اختلاله الهيكلي من حيث هيمنة القطاع البترولي، ومن جهة أخرى عجز المؤسسات والهيكل التي كانت تسيره خاصة الوضعية المزرية التي ظهرت بها المؤسسات الاقتصادية العمومية، وعدم قابليتها على الاستمرار والتأقلم مع مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والذي برز بضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا؛ إزاء هذه الوضعية كان رد فعل السلطات الوطنية هو إحداث القطيعة النظامية مع الاقتصاد الاشتراكي، وضرورة التفكير في تعميق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في اتجاه التحول نحو اقتصاد السوق.

وعليه فقد اتخذت السلطات العمومية الجزائرية عقب الأزمة المالية لسنة 1986 جملة من الإصلاحات بغية تحقيق العودة للاقتصاد الوطني وتخليصه من مظاهر الجمود وحالة الانكماش التي ميزته، وقد شملت أولا القطاع النقدي والمالي من خلال القانون (86- 12) المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، ثم القطاع الزراعي من خلال القانون (87- 19) المؤرخ في ديسمبر 1987 والمتعلق بإعادة هيكلة القطاع

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس ، مرجع سابق، ص.103.

العمومي الفلاحي، فالقطاع الصناعي من خلال مشروع استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية ابتداء من جانفي 1988 .

"في الواقع يعود مبدأ الاستقلالية في مصدره إلى المواثيق والنصوص الأساسية للبلاد وعلى رأسها الميثاق الوطني لسنة 1986 ، الذي ينص - لدى تحديده المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني - على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية"<sup>1</sup>، وتؤكد ذلك من خلال القانون رقم (88-01) الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الذي يمنح المؤسسات الاقتصادية العمومية درجات واسعة من الحرية ( إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها ، إمكانية تحقيق الاستثمارات من دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق)<sup>2</sup>، وعمليا فقد تجسدت سياسة استقلالية المؤسسات بتخلي الدولة عن أداء وظيفة التسيير اليومي للمؤسسات العامة مع بقائها المالك الأساسي لها<sup>3</sup>؛ بتعبير آخر الدولة تبقى المالكة أو صاحبة أسهم المؤسسة العامة بينما تتكفل هيئات متخصصة مسماة بصناديق المساهمة بمهام التسيير وهذا بموجب المرسومين 88-119، و88-120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة، وهكذا كان الهدف المنشود من تطبيق استقلالية المؤسسات كسياسة وأداة إصلاحية هو إعادة المؤسسات الاقتصادية العامة والوطنية إلى مسارها الحقيقي المرتبط أساسا بوظيفتها الإنتاجية - والتي هي الهدف من وجودها- ، من خلال المبادئ التي تركز عليها تلك السياسة وهي: استغلال الطاقات البشرية كفاءة التسيير واللامركزية في اتخاذ القرار؛ ودفعها إلى التفاعل مع السوق وتلبية حاجياته بإنتاج السلع والخدمات، وبغية تحقيق هذا الهدف أجبرت المؤسسات الاقتصادية العامة آنذاك على تقديم الدليل على مردوديتها ، والعمل في حدود الكفاءة وإلا فإنها تصبح مضطرة قانونا إلى حل نفسها والانسحاب من السوق.

هذا وقد شهدت نهاية سنة 1988 تعرض الجزائر لأزمة سياسية وأمنية وهو ما عرف آنذاك بأحداث أكتوبر 1988 ، ليتأزم بذلك الوضع في البلاد نظرا لازدواجية الأزمة الوطنية ( أزمة اقتصادية وأزمة سياسية) ليكون رد فعل السلطات الحاكمة هو اقتراح دستور جديد خلفا لدستور 1976 ، والذي تمت المصادقة عليه في 23 فيفري 1989 وقد أقر هذا الأخير مبدأ التعددية الحزبية في المجال السياسي، وتضمن المزيد من الإصلاحات الاقتصادية لعل أهمها: " إسقاط عبارة الدولة الاشتراكية وكل كلمة وصفية تحبس الدولة في هذا الخيار الإيديولوجي، حصر الملكية العامة - ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية- في الثروات الطبيعية الحية أو الميتة

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي: " تنظيم القطاع العام في الجزائر : استقلالية المؤسسات" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1992 ص.57.

<sup>2</sup> صالح مفتاح ، مرجع سابق.

<sup>3</sup> الداوي الشيخ: " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد 02، 2009 ، جامعة دمشق ، ص. 259.

والمرافق العمومية، إقرار حق الملكية الخاصة دون قيد سواء كانت فردية أو جماعية، كما تخطى دستور 1989 نهائيا عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتجارة الجملة [...]".<sup>1</sup>

خلاصة القول أن الإصلاحات المتبناة بعد أزمة 1986 سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود (حدود الإصلاحات الاقتصادية الذاتية) بفعل عوامل عديدة سياسية واقتصادية وتنظيمية، حيث سجلت العديد من النقائص والسلبيات جعلتها بطيئة وضعيفة الفعالية وبالتالي عجزت عن علاج الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، وهو ما دفع بالجزائر إلى الاقتراب من المؤسسات المالية والنقدية الدولية الممثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي انطلاقا من سنة 1989 أملا في تحقيق ما عجزت الإصلاحات الاقتصادية الذاتية عن تحقيقه.

**الفرع الثاني: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وتقوية التوجه نحو اقتصاد السوق**

انتهى الأمر بالسلطات العمومية الجزائرية عقب فشل محاولة التصحيح الذاتي إلى الإقدام على التعامل ولأول مرة مع المؤسسات المالية الدولية أساسا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1989، حيث وابتداء من هذا التاريخ عرفت الجزائر تطبيق شكل جديد من الإصلاحات الاقتصادية (إصلاحات اقتصادية أصولية) تجسدت بداية بعقد عدة اتفاقيات استقرار وتوجت في الأخير ببرنامج لتصحيح الهيكل وإعادة جدولة للديون الخارجية؛ الجزائر وبلجوتها إلى المؤسسات الدولية كانت تسعى للاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية من جهة، والحصول على التزكية الضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي من جهة أخرى.

## I- الجزائر واللجوء إلى صندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26، إلا أنها كانت ترفض التعامل معه منذ عضويتها فيه لكونه يتدخل في السيادة الوطنية للدول النامية التي تطلب مساعدته، ولاعتباره رمزا للإمبريالية العالمية، لكن الأزمة البترولية سنة 1986 وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة الصندوق، هذه المساعدات جاءت في شكل اتفاقيات وبرامج مقيدة بشروط بداية من سنة 1989 إلى غاية نهاية فترة التسعينيات وفيما يلي عرض لذلك.

### 1- اتفاق الاستعداد الائتماني (1989-1991)

بعد خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 ببضعة شهور تم إبرام أول اتفاق للاستعداد الائتماني (stand by1) بتاريخ 30 ماي 1989 ومدته 12

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص، ص. 158، 159.

شهرًا، ما ميز هذا الاتفاق أنه كان في سرية تامة ومشروطًا بتنفيذ أول برنامج للتثبيت (للاستقرار) الاقتصادي، ارتكز محتواه على ما يلي: "ضرورة تخلي الدولة على سياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية، تبني سياسة نقدية صارمة، مواصلة تخفيض قيمة الدينار الذي بدأ منذ سبتمبر 1986، مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصارها على لعب دور المنظم والمعدل له أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق"<sup>1</sup>، أما رد فعل السلطات الوطنية فكان من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها: الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، إصلاح نظام الأسعار وجعلها أكثر مرونة تمهيدًا لتحريرها فيما بعد القانون (89-12) المؤرخ في 05 جويلية 1989 والمتعلق بالمنافسة والأسعار، إعادة تنظيم التجارة الخارجية عن طريق إلغاء احتكار الدولة لها ( قانون المالية التكميلي 1990، منشور وزارة التجارة رقم (60-90) المؤرخ في 20 أوت 1990)، وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكًا لأهميتها في عملية التنمية.

"في 03 جوان 1991 تم عقد ثاني اتفاق للاستعداد الائتماني ( stand by2 ) ومدته 10 أشهر ( إلى غاية مارس 1992 ) ، ويتعلق ببرنامج ثاني للاستقرار الاقتصادي والذي بموجبه يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية [بتصرف]"<sup>2</sup>، "وهكذا سحبت الجزائر ثلاثة أقساط الأول في جوان 1991، والثاني في سبتمبر 1991 والثالث في ديسمبر 1991، في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض أن يسحب في مارس 1992، حيث تم تجميده لعدم احترام الحكومة الجزائرية مضمون رسالة النية، حيث اصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي وتنظيم الانتخابات التشريعية، الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج [بتصرف]"<sup>3</sup> وهكذا أدى الانحراف عن شروط الصندوق إلى توقف المفاوضات بين الطرفين .

أما عن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1992-1993 فقد تميزت باعتماد الحكومة الجزائرية مقارنة التصحيح الاقتصادي من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية شعارها اللاءات الثلاث : لا لتخفيض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة ولا لخصوصية المؤسسات الاقتصادية المنتجة، إلا أن الفرضيات والتوقعات التي ارتكزت عليها تلك المقاربة لم تتحقق عمليا وبدل تحقيق الأهداف عادت الاختلالات للظهور من جديد، حيث يمكن تلخيص الوضعية الاقتصادية والمالية التي أصبحت تعيشها الجزائر نهاية 1993 بداية 1994 فيما يلي: "انخفاض

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص.168.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.169.

<sup>3</sup> عبد السلام مخلوفي: " أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الممارسة التسويقية- "، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، يومي 20 - 21 أبريل 2004.

سعر برميل النفط من 20 دولار سنة 1993 إلى 14,19 دولار سنة 1994<sup>1</sup>، وذلك ما أدى إلى انخفاض حصيللة الصادرات النفطية، إذ تشير التقديرات أن انخفاض سعر برميل النفط بـ 1 دولار يفقد الجزائر سنويا ما قيمته 500 مليون دولار من الإيرادات، ارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين الخارجي من جهة والصعوبات الكبيرة التي أصبحت تواجهها الجزائر للوصول إلى مصادر الإقراض الدولية من جهة أخرى بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات، التآكل الكبير في احتياطات الصرف الأجنبي، انخفاض مستوى الاستثمار المنتج، انخفاض الصادرات خارج المحروقات... إلخ؛ أمام هذه الوضعية اضطرت الجزائر للعودة من جديد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حيث توجت المفاوضات بضرورة الالتزام بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تضمن برنامجا للاستقرار يغطي الفترة 1994-1995، وبرنامجا للتصحيح (التعديل) الهيكلي يغطي الفترة 1995-1998 مقابل إعادة جدولة الديون الخارجية العامة والخاصة.

## 2- برنامج الثبیت (الاستقرار) وبرنامج التعديل الهيكلي [1994-1998]

يعتبر تنفيذ برنامج الثبیت الاقتصادي (1994-1995) وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) نهاية تردد الحكومات المتتالية وبداية المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق<sup>2</sup>.

أ- برنامج الثبیت (الاستقرار) الاقتصادي: يعتبر أول تجربة فعلية دخلتها الجزائر في ميدان التصحيح الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي، حيث تم عقد ثالث اتفاق للاستعداد الائتماني والذي يغطي الفترة من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995؛ الأهداف الكبرى للبرنامج تمثلت في: تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995 وذلك بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وتخفيض معدل البطالة تدريجيا، الإسراع في تخفيض معدل التضخم ومقارنته لمعدل التضخم السائد في البلدان الصناعية المتقدمة، استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف الأجنبي، تخفيض التكاليف الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

ب- برنامج التعديل (التصحيح، التكييف) الهيكلي: لقد التزمت الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994- مارس 1995) التزاما نال رضا الصندوق، الأمر الذي سمح لها بمواصلة المفاوضات وإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة من 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998، تم بموجبها الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي تمثلت أهدافه في النقاط التالية: تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وخصوصة جانب المؤسسات العمومية (وضع إطار تشريعي للخصوصية)، مواصلة تحرير التجارة الخارجية بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، تحقيق نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق.

<sup>2</sup> Athmane CHERIET: "Mondialisation de l'économie Algérienne: du BiG- push A l'ajustement structurel", revue des sciences humaines, vol B, n°31, juin 2009, faculté des sciences économiques université Mentouri, Constantine, Algérie, p.17.

حدود 5 % وتشجيع القطاع الإنتاجي، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب الشغل تشجيع الاستثمار الخاص ومحاوله جلب رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات ومواصلة: تحرير الأسعار ونظام الصرف، التحكم في التضخم، خفض عجز الموازنة العامة، خفض الدين الخارجي وخدماته ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها.

إذا لقد كان برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التصحيح ( التعديل) الهيكلي المطبقين في الجزائر خلال الفترة 1994-1998 مكملين لبعضهما البعض وبغية تحقيق أهدافهما اتخذت السلطات الجزائرية العديد من الإجراءات التصحيحية مست مختلف المجالات لعل أبرزها:

- إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي ( تحرير أسعار الفائدة، اتخاذ ترتيبات خاصة بالنقد الأجنبي منها إنشاء سوق للنقد الأجنبي في ديسمبر 1995، التنظيم النقدي بإدخال أداة نظام الاحتياطي القانوني الإجمالي عام 1994، إعادة هيكلة البنوك مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة، إنشاء بورصة الجزائر لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية لتمويل الاستثمارات خارج التمويل البنكي التقليدي).

- إصلاح السياسة المالية ( باتباع سياسة مالية صارمة لا تعمل على تقليص العجز المسجل فحسب بل تعمل على إنشاء فوائض للميزانية).

- إصلاح السياسة التجارية ( تحرير عمليات الاستيراد من قبضة واحتكار الدولة ابتداء من جانفي 1995، وضع إطار تنظيمي يتمثل في إيجاد مؤسسات تأخذ على عاتقها تنمية الصادرات من غير المحروقات\*، طلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997).

- إصلاح وتعديل سعر الصرف ( حيث عرف سعر صرف الدينار الجزائري تخفيضات مستمرة خلال فترة البرنامج فبعد تخفيض قيمة الدينار ب 40,17 % في أفريل 1994 ( 1 دولار = 36 دج)، استمر الانخفاض إلى 47,7 دج مقابل 1 دولار سنة 1995 ثم إلى 60 دج عام 1998).

\* أهم الإجراءات التشجيعية للحكومة الجزائرية في سبيل تطوير الأداء خارج قطاع المحروقات ما يلي:

- الإطار التأميني والتمويلي: تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX ، حيث يتم تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف الأسواق مما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية ؛ وفي الجانب التمويلي يتم تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية.

- الإطار المؤسسي والتنظيمي: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI ، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX ، وكذا الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية PROMEX سنة 1996 ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية ، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب إضافة إلى تنمية منتجاتهم وتأمين صفقات التصدير ( مرسوم تنفيذي رقم 327/96 ، 1 أكتوبر 1996).

- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم وإزالة الضوابط على الهوامش الربحية.
- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص ( من خلال اتباع سياسة إعادة الهيكلة الصناعية عام 1994، ثم سياسة الخوصصة سنة 1995 حيث تم وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه العملية بإصدار الأمر 95- 22 بتاريخ 26 أوت 1995 والذي عدل بالأمر 97- 12 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية).
- الإصلاحات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية ( كإنشاء صندوق التأمين على البطالة وإحداث نظام التقاعد المسبق...).
- بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الزراعي ، قطاع السكن والعمران وتلك المتعلقة بحماية البيئة والمحيط).

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وبالموازاة للاتفاقيات السابقة التي عقدها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فإنها عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي ابتداء من اتفاقية سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان 1991 فاتفقيات سنة 1994، وفي نهاية شهر ماي 1996 تم إمضاء اتفاق للتعديل الهيكلي لمدة سنتين، وبالتالي فإن جملة الاتفاقيات مع المؤسساتين الدوليتين مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير التمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 وصل إلى 3 مليار دولار، فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة - مع نادي باريس ونادي لندن- وهذا يعني إتاحة تمويل مشروع تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة 1994- 1998 [بتصرف]<sup>1</sup>.

إن تجربة التصحيح الاقتصادي التي خاضتها الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1994- 1998 تحت الإشراف التقني والمالي لصندوق النقد الدولي ومساعدة البنك الدولي قد انتهت بتحقيق نتائج متناقضة على المستوى الاقتصادي، فمن جهة تم تسجيل نتائج إيجابية على المستوى المالي والنقدي ويتضح هذا من خلال المؤشرات التالية:

- "استعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي في 1996- 1997 بحيث بلغت احتياطات الصرف 8 ملايين دولار أمريكي نهاية عام 1997 و8,9 ملايين دولار أمريكي في ماي 1998"<sup>2</sup> مقابل 1,5 مليار دولار فقط عام 1993، كما حقق الميزان التجاري فائضا بنحو 2 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 1994- 1998 بعد عجز قدر ب 0,259 مليار دولار سنة 1994.

<sup>1</sup> عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> عبد المجيد بوزيدي ، مرجع سابق، ص.37.

- استعادة التوازنات الداخلية حيث سجلت الميزانية العامة فائضا ب 3 % سنة 1996 بعد عجز قدر ب 9,1 % سنة 1993، كما تراجع معدل التضخم من 29 % سنة 1994 إلى 5 % سنة 1998.

بالمقابل وإذا كان تطبيق برنامج (الاستقرار والتعديل الهيكلي) قد نجح في استعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي، نجده قد أخطق في تحقيق نفس الأداء على المستوى الجزئي ونلمس ذلك من خلال الأداء الضعيف للجهاز الإنتاجي والانهيار الشبه التام لقطاع الصناعة والتذبذب الكبير في نتائج القطاع الفلاحي، وهي كلها مؤشرات توحى بعدم تكييف الاقتصاد الوطني، وإلى جانب نتائجه السلبية على المستوى القطاعي البرنامج كانت له انعكاسات سلبية على المستوى الاجتماعي تمثلت في : ارتفاع معدل البطالة، تدهور القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي وتفاقم ظاهرة الفقر، وهذا راجع بدوره إلى سياسة الخصوصية وما ترتب عنها من تسريح للعمالة فضلا عن السياسة الاقتصادية الانكماشية المطبقة خلال فترة البرنامج.

خلاصة القول أن النتائج السلبية للبرنامج دفعت ببعض المختصين في شؤون الاقتصاد الجزائري للقول بأن البرنامج لم يكن سوى حل ظرفي ولا يمكن اعتباره إطارا شاملا وصحيحا لعلاج المشكلات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، أبعد من ذلك فقد ذهب هؤلاء للاعتقاد بأن الاستقرار النسبي الذي تحقق على المستوى الكلي يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول في ظل الظرف المميز لسوق النفط وليس بسبب البرنامج، وهو ما يكشف من جديد الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري ألا وهو التبعية الشبه المطلقة من حيث الأداء لقطاع النفط.

### الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ( 2000- 2010 )

لم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر مباشرة بعد إتمام تنفيذ برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي في أحسن الأحوال، لكن ومع مطلع سنة 2000 برزت للعيان مؤشرات إيجابية للاقتصاد الوطني عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28,5 دولار أي بارتفاع نسبته 59 % مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11,9 مليار دولار.

لقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل وكذلك الانفراج السياسي مع بداية الألفية الثالثة للجزائر بتبني سياسة اقتصادية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام على النمط الكينزي خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحى باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل على المدى المتوسط.

إن سياسة التوسع في الاستثمارات العمومية كخيار لتحقيق الإنعاش والنمو أخذت تتجسد على أرض الواقع ابتداء من عام 2001 من خلال إطلاق : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001- 2004 ، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة 2005- 2009 ، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني وإعادة بعث النمو الاقتصادي بعد مرحلة طويلة من الركود.

## I- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004

"هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية [بتصرف]<sup>1</sup>، ومن ثم فالبرنامج يعكس رغبة الدولة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد بالموازاة والمحافظة على المكاسب المحققة على مستوى التوازنات الكلية في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي من جهة والعمل على تخفيف تكاليفه من جهة أخرى.

إن هذا البرنامج الطموح عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار ويمكن تلخيص مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي<sup>2</sup>:

- إعادة تنشيط الطلب الاستثماري.
- دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي.
- إعطاء أهمية أكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.
- إعطاء دفعة جديدة للهياكل القاعدية بما يسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، بالإضافة إلى دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وبالتالي فإن هذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية هي: محاربة الفقر والحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة، خلق توازن جهوي تنموي، وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

والجدول الموالي يبين التوزيع القطاعي لهذا البرنامج:

<sup>1</sup> بوحفص حاكمي: "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2009، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، ص.15.

<sup>2</sup> عبد الحميد برحومة: "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص. 126.

## الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

النسب %	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع / السنوات
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38,9	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية وبشرية
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8,6	45,0	-	-	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
<b>100</b>	<b>525,0</b>	<b>20,5</b>	<b>113,2</b>	<b>185,9</b>	<b>205,4</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: نبيل بوفليح: " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، جامعة الشلف، الجزائر، ص. 46 نقلا عن: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص. 87.

## II- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: 2005-2009

استكمالا لمساعي الدولة الجزائرية فيما يخص إعادة بناء الاقتصاد الوطني، الاستمرار في تطبيق قواعد اقتصاد السوق وتكريس الانفتاح الاقتصادي، تم إقرار برنامج خماسي للاستثمار العمومي تحت اسم: " البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، ويعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي، كما أضيف له بعد إقراره برنامجين تكميليين آخرين: الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا، وعلى العموم فإن مجموع الغلاف المالي المخصص للبرامج الاستثمارية العمومية للفترة 2005 - 2009 قد بلغ حوالي 150 مليار دولار أمريكي.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2004 ببلوغه حدود 38,5 دولار، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد، وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن أهدافه كانت: توسيع الخدمات العامة، تحسين مستوى معيشة الأفراد، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، ليكون الهدف النهائي للبرنامج والذي تصب فيه الأهداف السابقة الذكر هو رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح التوزيع القطاعي لهذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة: مليار دج

البرامج الفرعية	المبلغ	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
- السكن	555	
- التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني	399,5	
- برامج بلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192,5	
- باقي القطاعات*	311,5	
2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع تهيئة الإقليم	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
- العدالة والداخلية	98	
- البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	16,3	
- المالية والتجارة وقطاعات الدولة الأخرى	89,6	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,2
<b>المجموع</b>	<b>4202,7</b>	<b>100</b>

المصدر: الوزارة الأولى: " البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009"، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع:

[www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf)

: [2013/11/24]

\* تتمثل هذه القطاعات في: قطاع الصحة العمومية، الشباب والرياضة، الثقافة، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، عمليات تهيئة الإقليم، وإنجاز منشآت العبادة.

إن المكاسب المحققة من خلال برامج الإنفاق العام ما بين 2001-2009 كانت إلى حد ما مقبولة ولا يمكن إنكارها قياسا بوضع الاقتصاد الوطني مباشرة عقب الانتهاء من تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي ما بين 1994 - 1998 ، إلا أنه من جهة أخرى وقياسا بالإمكانات المسخرة والمبالغ المالية التي رصدتها الدولة ، فإن أداء الاقتصاد الوطني يوصف بالغير المقنع ، وكمثال على ذلك نشير إلى أن الانتعاش الذي شهدته معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) سرعان ما عرف تراجعاً حاداً ما بين عامي 2006-2007 ، والسبب الحقيقي لعدم انتظام النتائج على مستوى النمو ما هو في الواقع إلا نتاجاً لعدم انتظام أداء قطاع المحروقات، وبالتالي ما يمكن التأكيد عليه أن أداء الاقتصاد الجزائري يبقى رهن النتائج التي يسجلها قطاع المحروقات وهو الوضع الذي لم يتغير منذ أمد بعيد.

بعد سنة 2009 تم إقرار برنامج خماسي ثاني للاستثمار العمومي للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 رصدت له الحكومة غلفاً مالياً لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والذي يقدر بـ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ويشمل<sup>1</sup>:

- المتبقي من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قيمته 156 مليار دولار.

إذا فاعتماد السلطات العمومية لبرنامج استثماري بهذا الحجم يؤكد عزمها على تخصيص أفضل لعائداتها من صادرات النفط ورغبتها في توفير عناصر النهوض باقتصاد وطني عصري ، قوي ومتنوع أي بناء اقتصاد بديل للمحروقات قادر على الاستمرار وتحقيق مطالب المجتمع.

### المبحث الثالث: معوقات الاقتصاد الوطني

عاني - ولا يزال - الاقتصاد الوطني من جملة من المعوقات والاختلالات والتي وقفت - ولا تزال - عائقاً أمام تحقيق هدف التنمية كهدف أسمى وحالت دون الخروج من التبعية لقطاع النفط وتطوير الاقتصاد الجزائري خارج هذه الثروة الطبيعية، ويمكن تلخيص المعوقات الرئيسية في النقاط التالية.

<sup>1</sup> مبارك بوعشة: " الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية - " ، مداخلة في المؤتمر الدولي تحت عنوان: " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11/12 مارس 2013 [ بتصرف].

## المطلب الأول: القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية

تتمثل أهم أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة الصادرات لصالح المحروقات<sup>1</sup> ولتوضيح ذلك ندرج الجدولين التاليين:

الجدول رقم ( 07 ): هيكل الناتج المحلي الإجمالي ( PIB ) حسب القطاعات الوحدة : %

القطاعات	السنوات	1996	2000	2004
الفلاحة	% 19	% 9	% 9	% 9
الصناعة خارج المحروقات	% 9	% 8	% 6	% 6
المحروقات	% 33	% 44	% 36	% 36
الخدمات	% 36	% 32	% 32	% 32
البناء والأشغال العمومية	% 2,5	% 6,5	% 11,5	% 11,5
الحقوق والرسوم	% 0,5	% 0,5	% 5,5	% 5,5

Source : Mohssen TOUMI et Abdeljellil BOUZIDI : "lancer la croissance de l'économie Algérienne par la performance de ses entreprises", p.9.

[http:// : www.altanetwork.org /documents/article\\_transmis\\_alta.pdf](http://www.altanetwork.org/documents/article_transmis_alta.pdf), consulter Le 10/06/2012.

إن من النقائص التي عانى منها الاقتصاد الوطني والتي ظلت تعيق حركته ونموه التبعية الشبه مطلقة للمحروقات حيث وبالنظر إلى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي " PIB " كما تبينه الأرقام الواردة في الجدول أعلاه فإن قطاع المحروقات في المقدمة بمساهمة تزيد عن الثلث في PIB منذ 1996 ، في حين يعتبر قطاع الخدمات صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين القطاعات خارج المحروقات، في الوقت الذي تظل فيه مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة جد متواضعة.

وعلى الرغم من رغبة الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ 1996 في تحقيق عائدات خارج نطاق المحروقات ب 2 مليار دولار أمريكي ، إلا أن هذه القيمة لم تتحقق وبقيت محصورة ما بين [ 358 - 1940 ] مليون دولار خلال الفترة 1996 - 2009 كما هو مبين في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> جمعي عماري ، طارق قندوز: " التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول: " المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010.

الجدول رقم ( 08 ): تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (1996 – 2009): و: 10<sup>6</sup> دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات خارج المحروقات	882	516	358	438	612	648	734
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات خارج المحروقات	673	788	907	1180	1312	1940	1070

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- جمعي عماري، طارق قندوز، مرجع سابق، ص.06.

- المديرية العامة للحمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للحمارك .C.N.I.S.

- Centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période : année 1995 à 2004.

يتضح من خلال هذا الجدول أن صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (1996-2000) سجلت أحسن قيمة لها عام 1996 حيث وصلت إلى 882 مليون دولار أي ما نسبته 6,58 % من مجموع الصادرات، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تطور الصادرات اتجاه روسيا في إطار تسديد الديون الخارجية إلى جانب المساهمة الإيجابية للقطاع الفلاحي حينها، إلا أن هذه القيمة انخفضت سنة 1998 إلى 358 مليون دولار بسبب فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية إضافة إلى محدودية كميتها، لترتفع قيمة الصادرات من جديد مع بداية الألفية الثالثة أين تجاوزت 907 مليون دولار عام 2005 لتصل خلال سنة 2008 إلى حوالي 1,9 مليار دولار ، ويرجع الفضل في ذلك إلى الانتعاش الذي شهدته القطاعات التصديرية خارج المحروقات نتيجة الجهود والاعتمادات المالية المعتبرة التي خصصت لترقيتها في إطار برامج الإنفاق العام 2001-2009.

نستنتج من كل ما سبق أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات ( 2,4 % فقط عام 2009)، ويمكن تفسير سبب هذا الركود بعدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها.

في الواقع فإن الجزائر ومنذ سنة 2001 تتبع سياسة اقتصادية كينزية تركز بشكل واضح على تحفيز الطلب الكلي بهدف خلق إنتاج محلي ومن ثم زيادة الدخل الوطني والحد من البطالة، وتمثل ذلك أساسا في برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو؛ لكن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الطموحات ومستوى الأغلفة المالية المخصصة، لأن أول شرط يجب أن يستوفى في تطبيق السياسة الكينزية لتحفيز الطلب هو ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرن وكفاء من شأنه الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب التي تنشأ عن السياسة

المطبقة وهو ما لا يتوفر في الجزائر، إذن فالمشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري هي مشكلة عرض حيث أنه وما دام الجهاز الإنتاجي ضعيف، غير كفاء ولا يتمتع بالمرونة الكافية فإن زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات؛ عموماً وبغض النظر عن تركيبة (هيكل) الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يمكن تلخيص أهم الاختلالات التي حالت دون وصول المنتج الوطني إلى الأسواق الخارجية فيما يلي:

- عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وارتفاع أسعارها.
- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق العالمية والتي يمكن أن تشكل فرصاً تسويقية لهم.
- قصر النظر الاستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية (البحث عن الأسواق الدولية في التظاهرات الاقتصادية فقط كالمعارض الدولية من أجل صرف منتجاتها).
- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة التجارية.
- نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل...
- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، الاستراتيجي، التكتيكي، البيئي الدولي، الإلكتروني، الإبداعي... إلخ) لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- غياب استراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات.

### المطلب الثاني: ضعف الجهاز المصرفي وغياب سوق حقيقي لرأس المال

#### الفرع الأول: ضعف الجهاز المصرفي

يقصد بالجهاز المصرفي مجموعة البنوك العاملة في بلد ما، ومن أهم الخصائص المميزة له هي حجم البنوك التي يتكون منها وعددها وتوزيع فروعها في البلاد ثم ملكية هذه البنوك، أما عن أهميته فإن الجهاز المصرفي يكتسي في إطار النظام النقدي والمالي أهمية كبيرة في أي دولة أو أي اقتصاد، ذلك أن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهوناً بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء؛ وبالنظر إلى حالة الجزائر وفيما يخص إصلاح القطاع البنكي يمكن القول أنه " رغم قيام السلطات الجزائرية بإصلاحات اقتصادية منذ أزمة النفط إلى وقتنا الحاضر اشتملت في مجملها مختلف القطاعات وحققت نتائج لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها، إلا أن قطاع المصارف لم يعرف نفس وتيرة الإصلاح الضرورية لمواكبة حركة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق

[بتصرف]<sup>1</sup>، والملاحظ أن النظام المصرفي في الجزائر لم يشهد تطورات جادة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990\*، كما تتسم القوانين المنظمة للجهاز المصرفي بالغموض وتداخل الصلاحيات بين مختلف البنوك<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق ببنية الجهاز المصرفي في الجزائر فقد شهدت تطورا محسوسا سواء تعلق الأمر بعدد البنوك التجارية أو بفروعها حيث وفي نهاية 2010 فإن هيكل الجهاز المصرفي الجزائري كان يتكون من 20 مؤسسة بنكية موزعة كما يلي<sup>3</sup>:

- 06 بنوك عمومية منها ( البنك الوطني الجزائري BNA ، بنك الجزائر الخارجي BEA ، القرض الشعبي الجزائري CPA ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR...).
- 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك برأس مال مختلط ( بنك سوسيتي جنرال، سبتي بنك ، بنك البركة...).

<sup>1</sup> عاشور كتوش، بن علي بلعزوز: " واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح"، مداخلة في ملتقى "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات"، إشراف مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص.500.

\* يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أبريل سنة 1990 من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء بقواعد تنظيمية، رقابية وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق، فقد تميز بإعادة تنشيط الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين حيث أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، كما توضحت العلاقة بينه وبين البنوك التجارية هذه الأخيرة التي منحت حرية أكثر في مجال المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات، كما تم الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية حيث في إطار هذا القانون لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي وأصبح بذلك تمويل عجز الميزانية قائم على بعض الشروط، وكذلك الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض حيث بفضل هذا القانون أصبح النظام المصرفي هو المكلف بتمويل القروض وهذا ما يسمح بتراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي، كما أعاد القانون 90-10 التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي وسمح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية، ووضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى "مجلس النقد والقرض".

<sup>2</sup> صالح فلاح: " بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويرها لتفعيل الاستثمار"، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2012/07/02]:

<http://www.9alam.com/forums/showthread.php/22718>

<sup>3</sup> ارجع إلى:

تاريخ الاطلاع: 2012/06/27 [ 17/10/2011] <http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/1571>

- حياة نجار: " دور البنوك الخاصة في تنمية تنافسية القطاع المصرفي الجزائري"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصين لمرحلة ما بعد البترول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 20 21 نوفمبر 2011، ص-ص. 616-617.

**I - البنوك العمومية الجزائرية**

في الواقع لم يطرأ عليها أي تغيير حيث يبقى التسيير خاضع للوصاية ( مملوكة من طرف الدولة وتعمل تحت وصايتها)، ويمكن إبراز واقعها من خلال العناصر التالية:

**1- سيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية**

بالرغم من العدد الكبير للبنوك الخاصة والأجنبية العاملة في الجزائر، فإن الأرقام والإحصائيات تشير إلى سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري، إذ تستحوذ هذه البنوك على ما نسبته 92,17% في المتوسط من إجمالي الودائع وتمنح 90,77% في المتوسط من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفية خلال الفترة 2000-2010؛ بالمقابل فإن حصة البنوك الخاصة من إجمالي الودائع تظهر دون مستوى البنوك العمومية حيث لم تتعد 7,83% في المتوسط، كما أن حصتها من إجمالي الائتمان الممنوح للاقتصاد تبقى ضعيفة حيث بلغت في المتوسط 9,23% وذلك خلال نفس الفترة (2000-2010)، ويعود ذلك بالأساس إلى كثرة الفروع والوكالات التي تميز القطاع البنكي العمومي عن القطاع الخاص بناء على حداثة النشأة حيث " قدر بنك الجزائر عدد الوكالات البنكية والفروع للأول ب 1093 مقابل 196 وكالة وفرع للثاني نهاية سنة 2007 [بتصرف]<sup>1</sup>، هذا فضلا عن تقديم البنوك العمومية التمويل اللازم سواء للقطاع العام أو الخاص عكس البنوك الخاصة التي تفضل تمويل مؤسسات القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام لعدم نجاعة مشاريعها الاستثمارية وقلة مردوديتها هذا من جهة، وميل المودعين إلى تفضيل التعامل مع البنوك العمومية لتقنتهم فيها من جهة أخرى.

**2- انحصار المنافسة في السوق المصرفية بين البنوك العمومية**

لقد أوضحت الأرقام السابقة أن المنافسة غير قائمة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بسبب السيطرة شبه كلية للأولى على السوق المصرفية، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية تخدم مصلحة المتعاملين الاقتصاديين.

**3- التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة للتجارة الخارجية****4- فقدان الاحترافية**

إن البنوك التجارية العمومية الجزائرية تفتقد إلى الاحترافية اللازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها وبالتالي ما زالت أداة في يد الدولة ومما يبرز عدم احترافها ما يلي:

<sup>1</sup> الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر " الوضعية الاقتصادية"، مطبعة الديوان، الناشر كالملا للاتصال، الطبعة الأولى، باب الزوار، الجزائر 2009، ص. 21.

أ- التمييز في تقديم القروض: حيث أن تعامل البنوك العمومية في معظمه يركز على منح قروض للمؤسسات الاقتصادية العمومية والتي في معظمها تتميز بأداء ضعيف وتعاني من عجز مالي، وبالتالي هذا التعامل أفرز وضعية مثقلة بالديون من جهة، ومن جهة أخرى يبين عدم الانسجام بين بنية الناتج المحلي الخام وبنية القروض المقدمة للاقتصاد؛ ففي الوقت الذي يسيطر فيه القطاع الخاص على بنية الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات على مدار الفترة 2002-2006 بما لا يقل عن 77% ومساهمته تتجه نحو الارتفاع، إلا أن القطاع العام لا زال يستأثر بحصة تقارب النصف من هذه القروض وهذا ما يعكس عقلية الانحياز للقطاع العمومي والنظر إليه على أنه أكثر ضمانا من القطاع الخاص.

ب- الآجال الطويلة للرد على التمويل: حيث إذا كانت دراسة ملف طلب قرض تستغرق عدة شهور وقد تتجاوز السنة في البنوك العمومية، فهي لا تستغرق أسبوعا في بنك أجنبي بالجزائر وهو "سوسيتي جنرال".

ج - تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تتماشى ومتطلبات التطور الحاصل في المجتمع: ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية وفي مقدمتها العمومية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة ب 40 خدمة<sup>1</sup>.

## II- البنوك الخاصة

بداية نستطيع أن نحكم على تجربة البنوك المملوكة لرأس المال الوطني الخاص بالفشل، وخير مثال على ذلك فضيحة بنك الخليفة ثم من بعدها البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)...، تلك الفضائح التي زعزعت الاقتصاد والسياسة النقدية وكشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، ولعل من أهم تداعيات تلك الفضائح هو نقص ثقة الجمهور في البنوك الخاصة خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنك، فاختفاء البنوك الخاصة برأس المال الجزائري لتبقى المصارف الخاصة الموجودة في المشهد المصرفي الجزائري عبارة عن فروع لبنوك أجنبية، والتي رغم حصتها الضعيفة في السوق إلا أن هذا لم يشكل عائقا أمام تميز بعضها ونموها وأدائها الجيد.

وعليه وبما أن البنوك العمومية تسيطر بشكل شبه كلي على القطاع المصرفي الجزائري فإنه يمكن تلخيص أداءها في ظل المحيط الاقتصادي الجديد في النقاط التالية:

- عجز التسيير ( التنظيم، التأطير، ضبط التحول).
- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية.

<sup>1</sup> ناصر سليمان: " تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب والمبررات"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي العدد 02، 2007، تصدر عن مخر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ص. 72.

- عجز أنظمة الإعلام، التسويق والاتصال.
- غياب المنافسة وتأخر التحديث خاصة التكنولوجي.
- ضعف دورها كوسيط مالي ( ضعف تمويل الاستثمار وتعبئة الادخار).

وبالتالي فإن الاختلالات الموجودة على مستويات كثيرة أضعفت فعالية الخدمات المصرفية خاصة على مستوى الموارد، وهكذا يبقى القطاع المصرفي الحالي عقدة تعترض تطور الاقتصاد الوطني وعولمته.

### الفرع الثاني: غياب سوق حقيقي لرأس المال

تحتل بورصة الأوراق المالية (سوق رأس المال) ضمن السوق المالي أهمية بالغة، فهي تمثل أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية وتعتبر مرآة حقيقية تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة، كما تعكس حقيقة أوضاع الشركات المقيدة بها.

"في الجزائر فإن فكرة إنشاء بورصة للأوراق المالية تعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1988، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية توجت بصدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13 سبتمبر 1999 [بتصرف]<sup>1</sup>.

ما يمكن التأكيد عليه أن بورصة الجزائر برزت إلى الوجود عليلة إذ اقتضت على ثلاث شركات ويتعلق الأمر بكل من: رياض سطيف (الصناعات الغذائية)، مجمع صيدال (الصناعات الصيدلانية)، شركة سوناطراك (المحروقات)، في سنة 2000 التحقت شركة تسيير فندق الأوراسي ببورصة الجزائر ل يبقى عدد الشركات المدرجة فيها إلى غاية 2002/12/31 ممثلا في الشركات الأربعة السابقة، أما في الفترة 2009-2011 فإن عدد الشركات المدرجة ببورصة الجزائر أصبح ينحصر في 06 شركات فقط وهي: اتصالات الجزائر، شركة تسيير الأوراسي، مجمع صيدال، شركة سونلغاز، أليانس للتأمينات، شركة الخطوط الجوية الجزائرية وبالتالي فهذه الوضعية تعكس بوضوح تركيز نشاط البورصة واقتضاه على عدد ضئيل جدا من الشركات؛ هذا وتجدر الإشارة إلى محدودية وعدم تنوع الأوراق المالية المتداولة، بحيث يقتصر التعامل في بورصة الجزائر على الأوراق المالية المتمثلة في السندات رغم أن البورصة قبل كل شيء هي سوق للأسهم، وهذا ما يتناقض مع مبدأ التخصص وسياسة اقتصاد السوق.

<sup>1</sup> أحسين عثمان، سعاد شعبانية: "النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، إشراف محبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.

إذا بالرغم من مرور أكثر من عشرية على انطلاق البورصة الجزائرية، إلا أن هذا الجهاز يكاد يكون في عداد اللاموجود، كما لم يشهد أي تقدم أو تطور يذكر ما يعني وجود مجموعة من المعوقات تحول دون تبوأ بورصة الجزائر لمكانتها في الاقتصاد الوطني وهي:

#### - العوائق الاقتصادية: وتتمثل هذه العوائق تحديدا فيما يأتي:

✓ تعتبر المؤسسات المحرك الأساسي للبورصة، فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها حيث كلما زاد عدد المؤسسات المدرجة في البورصة كلما زادت فعاليتها والعكس صحيح، لكن ما يلاحظ الآن في بورصة الجزائر هو أن هناك عدد محدود جدا من المؤسسات المدرجة، ذلك لأن المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في البورصة محدودة جدا وهذا بدوره راجع للوضعية المالية المتدهورة التي تميز المؤسسات الجزائرية وهذا ما يعيق نمو البورصة.

✓ الضغط الجبائي وسيطرة السوق الموازية.

✓ ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين، وبالتالي قلة المدخرات الفردية فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.

- **العوائق التشريعية:** تتمثل العوائق التشريعية عموما في عدم تجزئة البورصة، والشروط القاسية في قبول المؤسسات مع عدم فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من : لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وشركة إدارة بورصة القيم وكذا الوسطاء في عمليات البورصة.

- **العوائق التنظيمية:** إن الممارسة الميدانية لنشاط البورصة تشترط تكويننا ماليا واقتصاديا عاليا لقراءة المعطيات المتاحة وتفسيرها وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة، وهذه الكفاءة يجب أن تتوفر في كل العاملين بالبورصة وحتى لدى باقي المتدخلين، وحتى لو اعتمدت البورصة في المرحلة الأولى من الانطلاق على إطارات البنوك والمؤسسات المالية وإطارات شركات المساهمة في إدارتها فهذا غير كافي، إذن يعد غياب المتخصصين أكبر عائق لعملية سير البورصة، لأن عملها يتوقف على وجود الوسطاء الذين يتقنون التحكم في بيع وشراء الأسهم والسندات، ويكون لهم من الناحية القانونية الأولوية في ممارسة هذه العملية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في المجال.

- **العوائق الاجتماعية والثقافية:** يميل الفرد الجزائري نحو حيافة الموجودات كالعقارات، أو تلك التي تتضمن السيولة ودرجة الأمان والعائد المضمون قبل أي اعتبار وذلك بفعل تأثير عوامل اجتماعية وثقافية تتمثل في:

✓ عوامل تاريخية ترتبط أساسا بالأمية، عدم الثقة في هذه الأداة والخوف من مراقبة مصالح الجباية.

✓ غياب ثقافة البورصة والعامل الديني.

## المطلب الثالث: ضعف إنتاجية العامل

يعد مؤشر إنتاجية العمل من أهم المؤشرات الجزئية للإنتاجية، لدرجة أنه إذا ذكرت كلمة الإنتاجية دون تمييز يفهم أن المقصود إنتاجية العمل وذلك لأهمية العنصر البشري في العملية الإنتاجية، فالعمل هو أهم عوامل الإنتاج على الإطلاق ومن دونه لا يمكن أن تسير عملية الإنتاج، وبذلك فإن إنتاجية العمل لا تعتبر مقياسا لكفاءة القوى العاملة فحسب بل تعتبر أيضا مؤشرا لمستوى التقدم الاقتصادي؛ في الوقت الذي تؤكد فيه على أهمية إنتاجية العمل، فإن إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة جدا (الأضعف بين بلدان المتوسط)، حيث في هذا الإطار "كشف المدير العام لشركة الخبرة والاستشارة "سوسباد" المتخصصة في مرافقة ومساعدة المؤسسات، أن المؤسسة الجزائرية مهما كان حجمها تعاني من تواضع جودة إنتاجيتها، مشيرا إلى وجود آليات عديدة لسرقة وقت العمل داخل المؤسسات الجزائرية"<sup>1</sup>.

إن انخفاض إنتاجية العامل الجزائري تعود إلى:

- عوامل على مستوى العامل: وهي عوامل فنية منها: انخفاض المستوى التعليمي، نقص الخبرة والمهارات الأساسية، عوامل اجتماعية ثقافية منها: عدم تقديس العمل، ترسخ السلوك الريعي في المجتمع الجزائري، عدم الولاء للمؤسسة، عدم احترام وقت العمل...
- عوامل على مستوى المؤسسة: منها: عدم الاعتماد على مبدأ الكفاءة والمستوى التعليمي في التوظيف، قلة الحوافز وانخفاض الأجور، نقص التكوين والتدريب، عدم وجود التعاون والتفاعل بين الإدارة والعاملين في المؤسسة...
- عوامل على المستوى الوطني: منها: ضعف الاستثمار في العنصر البشري، ضعف نظام التعليم ومراكز التكوين المهني، هجرة الأدمغة والكفاءات الجزائرية، الانفصام بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل...

## المطلب الرابع: مناخ أعمال سيء (غير ملائم)

يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والإدارية والقانونية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو إقليم أو دولة معينة وتعد الظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار.

<sup>1</sup> [http://www.echoroukonline.com/ara/?news=65048&output\\_type=atom](http://www.echoroukonline.com/ara/?news=65048&output_type=atom)[2010/12/25]

" وعلى الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر وما تضمنه من العديد من المزايا والحوافز إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال ومن ثم تطرد الاستثمارات المحتملة"<sup>1</sup> وفيما يلي أبرز تلك المعوقات:

### الفرع الأول: عقبات اقتصادية

- **مشكل العقار:** يعتبر العقار بمختلف أنواعه (فلاحي، صناعي، تجاري) وخاصة الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات ونفر مستثمرون لهذا السبب ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية: صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية، جمود سوق العقار، الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي المخصصة للاستثمار بسبب المضاربة، عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية الأمر الذي يعيق خصوصتها أو شراكتها مع متعاملين أجانب.
- **مشكلة التمويل بسبب ضعف المنظومة المصرفية والمالية.**
- **ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار.**
- **مشكلة الوصول إلى المعلومات:** تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، وعليه تتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي في: عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات عدم كفاءة شبكات الاتصال، صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات، ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري والفرص الاستثمارية المتاحة.

### الفرع الثاني: عقبات قانونية وإدارية

يمكن إبراز مختلف النقائص والاختلالات الإدارية والقانونية التي يعرفها مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- انعدام الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها.

<sup>1</sup> وصاف سعيدي، محمد قويدري: " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، الجزائر، ص. 39.

- غياب الوضوح والدقة في بعض نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون القوانين.
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها.
- الاعتماد على أنماط التسيير القديمة التي تتميز بالبطء والتعقيد في إجراءاتها، حيث في هذا الصدد فإن "عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93 يوما في المتوسط ، و130 يوما للحصول على رخصة بناء و35 يوما لرخص أخرى"<sup>1</sup>.
- تفشي الممارسات الإدارية البيروقراطية ونقص الخبرات الفنية وعدم وجود كوادر بشرية متخصصة في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة.

### الفرع الثالث: تأرجح البيئة السياسية والأمنية

يؤدي الاستقرار السياسي والأمني دورا بالغا في تحسين بيئة الأعمال وتنامي الاستثمارات الوطنية والأجنبية وهو بذلك شرط مسبق لا يمكن تصور مناخ استثماري ملائم من دونهما، في هذا الإطار فقد شهدت الجزائر منذ 1988 إلى غاية 1999 نوع من اللااستقرار السياسي سواء على مستوى رئاسة الدولة أو على مستوى الحكومة، بالإضافة إلى حالة اللاأمن في عشرية التسعينيات - العشرية السوداء- ، هذه الوضعية الصعبة التي عاشتها الجزائر أثرت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي خاصة فيما يخص فرصها في جذب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية المرجوة، ورغم الاستقرار السياسي النسبي، والانفراج الأمني الذي عرفته الجزائر منذ 1999 بعد قانون الوثام المدني ثم مشروع المصالحة الوطنية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلا أن المستثمرين الوطنيين وخاصة الأجانب لا يزالون إلى اليوم متوجسين من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.

### الفرع الرابع: الفساد

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، فهو لا يقتصر على مجتمعات أو أنظمة اقتصادية وسياسية معينة بل هو موجود في جميع أنحاء العالم وتعاني منه وعلى مر التاريخ معظم المجتمعات، ولكن الاختلاف يكمن في حجمه وأشكاله ودرجة انتشاره في الزمان والمكان؛ وبالنظر إلى حالة الجزائر فالفساد - كوجه من أهم أوجه غياب الحكم الرشيد- قد تطورت آلياته في الاقتصاد الوطني، وأصبح أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار وبالتالي إبطاء معدل التنمية، وعمليا فإن الاقتصاد الجزائري قد استشرى فيه الفساد بمختلف صورته ومظاهره ولعل أهمها:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص.46.

- الرشوة: تعد الرشوة من أصعب أنواع الفساد لتعدددها وصعوبة قياسها، وعموما فإن الأجهزة الأكثر تعرضا للرشوة في الجزائر: القطاع الإداري خصوصا الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل: مصالح الضرائب، الجمارك، البنوك إضافة إلى الإدارات المالية الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية بحيث كثيرا ما تستغل الأجهزة الإدارية الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل.

إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة صور للرشوة مثل:

**الرشوة المحلية:** كمنح القطاع الخاص الرشاوى لكبار المسؤولين للحصول على الصفقات المطروحة أو الحصول على الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو للتغاضي عن قواعد الحفاظ على البيئة...  
**الرشوة الدولية:** وهي التي تدفعها الشركات الأجنبية للحصول على الامتيازات.

**الرشوة السياسية:** من الصعب جدا لمسها واستيعابها لأن من يقوم بها هي السلطة السياسية المرشحة وتكون في شكل إغراءات، زيادات في الأجور، تقديم منح وامتيازات عينية ومالية تمنح لجماعات فاعلة (نقابات، نخب سياسية، جمعيات وأحزاب) من أجل تدعيم سلطتها الاحتكارية، وإقرار عدم المساءلة وتقويض المشاركة.

- **اختلاس الأموال العمومية أو الخاصة وقضايا النصب والاحتيال:** ولعل خير مثال على ذلك "فضيحة بنك الخليفة" وهي أكبر قضية فساد مالي في تاريخ الجزائر الحديث (2002)، والتي وصفت بعملية القرن في النصب والاحتيال.

- **سوء استخدام وتخصيص الموارد:** فالجزائر أنفقت ملايين الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، وكان بالإمكان تنويع الاقتصاد الوطني لولا الفساد وغياب الرقابة المالية ومتابعة المشاريع حيث هناك مشاريع أنفقت في سبيلها أموالا طائلة إلا أنها لم ترى النور إلا بعد سنين طويلة ومثال ذلك مشروع ميترو الجزائر والذي دام 30 سنة.

في ختام هذا العنصر نشير إلى أن التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية حول الفساد لعام 2007، بناء على أداء مجموعة من رجال الأعمال والمختصين، وفي ضوء ما تصدره التقارير الدولية ذات الصلة (كتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي...)، "من أن ترتيب الجزائر قد تراجع من الرتبة 90 عام 2006 إلى الرتبة 99 عام 2007 من أصل 180 دولة شملها التقييم، ولم تتغير مؤشرات الفساد حسب القطاعات حيث سجلت أعلى الحالات خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل وقطاع الصحة إضافة إلى قطاعات أخرى"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.47.

هذا ويشير تقرير المنظمة الصادر في ديسمبر 2011 تراجع الجزائر بسبع نقاط محتملة بذلك الرتبة 112 من أصل 183 دولة شملها التقييم، بعد أن كانت تحتل الرتبة 105 حسب تقرير 2010<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> <http://www.le-matindz.net/news/6466-algérie-2011-la-mauvaise-gouvernance-et-la-corruption-menacent-la-sécurité-nationale.html> [2012/06/24]

## خلاصة الفصل

لقد سمح لنا هذا الفصل بتوضيح طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه مرادفاً للاقتصاد الريعي وذلك باختصار في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى تطور الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة، وذلك بهدف دراسة وتحليل الخيارات الكبرى في ميدان التنمية الاقتصادية التي اختارتها الجزائر، مبرزين الدور الذي لعبه البترول وعائداته في ذلك، في حين تطرقنا من خلال المبحث الثالث إلى تشخيص المعوقات الرئيسية التي عانى ويعاني منها اقتصاد الجزائر.

إن من بين أهم الأهداف من إدراج هذا الفصل في بحثنا هو إبراز وتبيان أن الحديث عن تخفيف التبعية لقطاع النفط (المحروقات بصفة عامة) في الجزائر ليس وليد الساعة، وإنما يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، ورغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية منذ هذا التاريخ في سبيل تغيير بنية الاقتصاد الجزائري إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تنجح في تحريره من هيمنة البترول عليه، وإلى اليوم يبقى قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والسعر البترولي العنصر الذي يقوم من خلاله مؤطرو السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظراً لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها.

إلا أن التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر وعلى رأسها قضية نضوبه تحتم على أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد حتمية التحضير الجدي لمرحلة ما بعد البترول، والذي عند ربطه بالثروة البترولية يكون الحل عن طريق ترقية الكفاءة الاستخدامية لها ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار ضوابط ومبادئ التنمية المستدامة، لأن ما هو معمول به حالياً في الجزائر بعيد عن ما يدعو إليه هذا المفهوم الجديد للتنمية وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في الفصل الثاني.



الثروة البترولية بين حتمية الزوال وكفاءة الاستخدام في إطار  
مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في الجزائر

## تمهيد

الجميع يدرك المكانة الوظيفية للثروة البترولية وأهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، والمتخصص في شؤون النفط يعرف أكثر من غيره أن هذا المورد الاقتصادي آيل إلى النضوب وأن له بداية معروفة ونهاية حتمية مهما طال الزمن، وبذلك ينبغي حساب دوره بموضوعية عند الحديث عن التنمية الشاملة المستدامة، الأمر الذي يلقي على عاتق الحكومة الجزائرية مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها وجود هذا المورد الحيوي الذي يشكل فرصة للاستغلال التاريخي، وذلك من خلال رسم سياسات ملائمة واتخاذ إجراءات حازمة في سبيل الاستغلال الأمثل للاحتياطيات والعائدات البترولية بما يخدم مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.

بناء على هذه الأفكار نقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

### المبحث الأول: الجزائر دولة نفطية

المبحث الثاني: التنمية المستدامة أرقى مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية

المبحث الثالث: إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الجزائر

## المبحث الأول: الجزائر دولة نفطية

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي.
- يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحلها - استكشاف، استخراج ونقل - بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فنعصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة " الدولة النفطية "، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول ومع ذلك لا تعد دولا بترولية مثل النرويج، هولندا وروسيا، ذلك لأن اقتصاداتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال، وعليه فالجزائر بهذه الصفات تعد إحدى الدول البترولية وأيضا أحد الأعضاء النشطين في منظمة الأوبك مع أنها تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

## المطلب الأول: عموميات حول البترول

تميزت حياة المجتمع الإنساني منذ بدايتها وحتى وقتنا الحاضر بكون كل حقبة زمنية معينة منها قد تميزت وانفردت عن غيرها بجميزة وتسمية معينة، وارتبط ذلك إما بمادة أولية رئيسية أو أداة عمل معينة للتدليل على أهمية ودور تلك المادة أو الأداة في حياة الإنسان كفرد والإنسانية كمجموع؛ ورغم أن النفط كان معروفا منذ آلاف السنين إلا أن ما تميز به القرن 20 من تسمية رئيسية وأولية هو بكونه عصر البترول، وذلك لأن البترول أو منتجاته أو المواد والأدوات المرتبطة به والمعتمدة عليه بهذا الشكل أو ذاك تحيط بالإنسان من كل الجوانب معتمدا عليها أو مستعينا بها في حياته اليومية وفي جميع المجالات ولمختلف الأغراض.

وعليه من الضروري. يمكن قبل التطرق للحديث عن الثروة البترولية في الجزائر أن نتناول بالدراسة مفهوم البترول وجملة المفاهيم المتعلقة به وهو ما سنتعرض إليه من خلال هذا المطلب.

## الفرع الأول: تعريف بالاقتصاد البترولي والصناعة البترولية

لقد خصصنا هذا الفرع للتطرق إلى النقاط التالية:

## I- ماهية الاقتصاد البترولي

"إن موضوع الاقتصاد البترولي يعتبر من العلوم الاقتصادية التطبيقية وأحيانا يطلق عليها بالعلوم الاقتصادية القطاعية أو الفرعية، وذلك لكونه موضوع ينصب البحث فيه حول نشاطات الإنسان الواعية والمهادفة والمتعلقة بثروة طبيعية معلومة ومعينة هي الثروة البترولية، والذي يهدف إليه ذلك النشاط الإنساني بإيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها.

إن الاقتصاد البترولي يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء أكانت بصورة سلعية واحدة أو بصور متنوعة ومتعددة"<sup>1</sup>.

## II- البترول: تعريفه، تكوينه وتواجده

### 1- تعريف البترول

"إن لفظ بترول "petroleum" لاتيني الأصل، وهو مكون من مقطعين هما: *petra* ويعني الصخر و *oleum* ويعني الزيت، وبهذا يعني اللفظ ككل زيت الصخر"<sup>2</sup>، ويسمى نפט في اللغة العربية، *petroleum* في اللغة الانجليزية، *pétrole* في اللغة الفرنسية، *petroleo* في اللغتين الإسبانية والبرتغالية، كما له اسم دارج وهو الذهب الأسود.

"إن تواجد البترول في الطبيعة يكون على أشكال وصور مختلفة، فهذه المادة إما تكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت وهي حالات نادرة، أو قد توجد في حالة سائلة ويطلق عليها مادة البترول الخام (الزيت الخام) وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة وتمييزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنها مادة لزجة وهذه اللزوجة متباينة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وإما تتواجد في حالة غازية كغازات البترول (الغاز الطبيعي)؛ كما وأن سوائل وغازات البترول قد تتواجد مختلطة مع بعضها البعض ولكن بنسب مختلفة ومتباينة حسب مناطق تواجدها الجغرافي، فبعض المناطق الجغرافية يتواجد بها البترول الخام مختلطاً وبنسب قليلة بالغاز الطبيعي كما هو حال البترول في الخليج العربي أو في خليج السويس

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري: "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص.3.

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله: "محاسبة النفط"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص. 13.

أما في مناطق أخرى فقد يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا بنسب قليلة مع البترول الخام كما هو الحال في حقول الغاز الطبيعي في الجزائر أو في بحر الشمال [بتصرف]<sup>1</sup>.

وإذا ما نظر إليه من زاوية العناصر الأساسية المكونة له في الطبيعة وهي الكربون والهيدروجين فإن الهيدروكربونات السائلة تغدو تعبيرا آخر للزيت الخام، بينما توصف الهيدروكربونات الغازية بالغاز الطبيعي لذلك نجد تعريفات مختلفة للنفط منها: "أنه سائل يتكون بالأساس من مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب: كالكبريت والأكسجين والنتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الحديد والصدوديوم"<sup>2</sup>.

## 2- تكون البترول وتواجده

أ- نظريات النشأة والتكوين: لقد عرف الإنسان البترول (النفط) منذ قديم الزمان، ولكنه لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث، وخاصة فترة أواخر القرن 19م، حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذلك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن البترول وبشكل خاص كيفية تكوينه وتواجده، ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ البترول إلى فريقين، أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد على الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون البترول.

### أولاً: النظريات اللاعضوية:

"وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم بها، وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر\*.

إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلاً، أو عنصر كبريت الحديد

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص، ص. 8، 9.

<sup>2</sup> سالم عبد الحسن رسن: "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1999، ص. 39، 40.

\* كمنظرة العالم هومبلدت في عام 1804.

مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء وأسانيد هذه المجموعة في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان [...]”<sup>1</sup>.

### ثانيا : النظريات العضوية

”تؤكد هذه النظريات على أن البترول ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصول حيوانية ونباتية، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين، ويؤكد أنصار هذه المجموعة على نحو أكثر دقة إلى أن البترول يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه البحار الدافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات...، وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلقة الزيت الحالي استنادا إلى هذه النظريات في تفسير المنشأ راحت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة للبحار، وهذا ما يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتقيب عن البترول في تلك المناطق، ويستشهد أنصار هذه النظريات بأن محور البترول الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافات القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه [بتصرف]”<sup>2</sup>.

**ب- المكامن النفطية:** عندما يتكون البترول بتأثير الحرارة والضغط الشديدين وتحت تأثير نفس العوامل ينساب داخل الطبقات الرسوبية، وعندما تحدث أية التواءات وانكسارات في مقطع التربة بفعل حركات القشرة الأرضية يؤدي إلى هجرة البترول إلى أماكن أخرى تحت الضغط الشديد الذي ولدته هذه الحركات فيندفع داخل الصخور ويستمر هكذا في هجرته إلى أن تصادفه الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرته فتتكون ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكمن النفطي، وعندما يتقارب عدد من المكامن ينشأ منها حقل نفطي وعادة توجد الحقول النفطية فيما يسمى بالحوض الرسوبي مثل حوض الخليج العربي وحوض خليج المكسيك...<sup>3</sup>

### III- البترول: مميزاته، مقاييسه وأنواعه

#### 1- مميزات السلعة البترولية

<sup>1</sup> آمال رحمان: "النفط والتنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 179.

<sup>2</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص. 41.

<sup>3</sup> آمال رحمان، مرجع سابق، ص- ص. 179 - 180.

إن مميزات أو خصائص السلعة البترولية بعض منها ناجم ومرتبطة بطبيعة السلعة البترولية ذاتها والبعض الآخر مرتبط بكيفية استغلالها، مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها، إلى جانب استمرارية تعاضد قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أهم تلك المميزات ما يلي:<sup>1</sup>

- الميزة التكنولوجية الفنية: وترتبط بمستوى تطور فنيات وتكنولوجيات أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

- الميزة الإنتاجية ( إنتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة والبديلة لها.

- ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

- ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

2- مقاييس الوحدة البترولية: الوحدة القياسية للبتروول إما أن تكون بموجب الحجم أو الوزن:<sup>2</sup>

أولاً: الحجم: يعتمد قياس حجم البترول إما على:

- وحدة القياس الأمريكية: وهي الأكثر شيوعاً واستعمالاً وهي البرميل (barrel) والذي يعادل 159 لتر.

- وحدة قياس المتر المكعب: ويعادل 6,28 برميل، وهذا المعيار يستعمل في بعض البلدان وخاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا.

ثانياً: الوزن: ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية فهناك:

- الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ.

- الطن المتري ويعادل 999 كلغ.

- الطن القصير ويعادل 906 كلغ.

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص- ص. 58- 61.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 15.

### 3- أنواع البترول

إن البترول الخام المتواجد في الطبيعة لا يكون على نوع واحد في العالم، بل توجد أنواع متعددة حيث تتأثر تلك الأخيرة بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية.

فالبترول الخام من ناحية الاعتماد على معيار درجة الكثافة النوعية\* يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى وقد يكون هذا التباين أحيانا داخل الحقل البترولي الواحد وتبعاً لذلك يقال: بترول خفيف أو متوسط أو ثقيل أو بترول بحسب درجة الكثافة النوعية.

أما من ناحية المعيار المستند على المكونات الكيميائية أو المركبات الهيدروكربونية للبترول فإن هذا الأخير يصنف إلى ثلاثة أنواع وإن كانت تتقارب فيما بينها وهي: البترول البرافيني، البترول النافثيني والبترول الإسفلتي، كما يمكن تصنيف البترول إلى بترول حلو أو بترول حامض وذلك للتدليل على نسبة احتوائه من المادة الكبريتية.

هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع البترول كأن يقال: بترول تقليدي وبترول غير تقليدي: "حيث يشار إلى النفط غير التقليدي بأنه الذي ينتج من حقول غير تقليدية وبطريقة غير تقليدية مختلفة عن الأسلوب الشائع لإنتاج النفط الخام التقليدي"<sup>1</sup>، وبذلك فهو مختلف إما لصعوبته أو خطورته لأنه يوجد على عمق أميال تحت سطح البحر، أو لأنه لا يوجد سائلا في حالته الطبيعية، لهذا لا يمكن ضخه بالطرق المستخدمة في ضخ البترول التقليدي بل لا بد من أن يمر بمراحل مكلفة ومعقدة حتى يمكن تحويله إلى سائل يتدفق إلى سطح الأرض.

\* إن مصطلح درجة الكثافة النوعية هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجودة البترول، ولقد جرت العادة في الصناعة النفطية على التعبير عن درجة الكثافة النوعية للبترول باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي، ووفقاً له يستعمل مختصر API للتدليل على درجة الكثافة النوعية للبترول وتحسب بموجب المعادلة التالية: درجة API =  $141,5 / \text{الوزن النوعي للبترول الخام عند درجة حرارة } (60\text{ف}) - 131,5$ .

وتتراوح درجة الكثافة النوعية بين 1-60 درجة وتصنف عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- الدرجات العالية: وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة وتكون من 35 درجة فما فوق.
- الدرجات المنخفضة: وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة وتكون من 28 درجة فأقل.
- الدرجات الوسطى: وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية وتكون [28 درجة - 35 درجة].

هذا ونشير أنه كلما كانت درجة الكثافة النوعية للبترول عالية كلما ازداد سعره والعكس عندما تكون منخفضة يكون سعر البترول منخفضاً.

<sup>1</sup> عبد الله محمد عيتاني: "الصخر الزيتي مصدر محتمل للنفط غير التقليدي"، مجلة القافلة، العدد 56، ماي- جوان 2012، أرامكو السعودية

السعودية، متوفر على الموقع التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/01/05 ]: [www.qafilah.com](http://www.qafilah.com)

إن الحديث عن مصادر البترول غير التقليدي قد يطول ولهذا نكتفي بذكر بعضها دون التوسع فيها ومن بينها نجد: حجر السجيل (نوع من الصخور الرسوبية) ورمال القار (القطران)، ويسمى النفط المستخرج من المصدر الأول نפט السجيل ويتواجد بشكل رئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى بلدان أخرى، في حين يدعى البترول المستخرج من رمال القار ببترول الرمال وهو متوفر بكميات ضخمة في كندا، فنزويلا الولايات المتحدة...، إضافة إلى هذين المصدرين نميز كذلك: بترول المياه العميقة (البرازيل)، والبترول الثقيل جدا (فنزويلا).

وعليه وباختصار فالبترول غير التقليدي هو من الموارد صعبة الاستغلال ويوصف بكونه عالي التكاليف منخفض المردودية، عكس البترول التقليدي السهل الوصول إليه والذي يوصف بالبترول الرخيص (منخفض التكاليف)، وعالي المردودية.

في خاتمة هذا العنصر نشير إلى أن هذا الاختلاف في أنواع المادة البترولية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي من أهمها: التأثير على قيمة وسعر البترول، التأثير على التكلفة الإنتاجية للبترول، وأخيرا التأثير على العرض البترولي.

#### IV- الصناعة البترولية: المفهوم والمراحل

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان<sup>1</sup>.

إن الصناعة البترولية كغيرها من النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى تمر بالعديد من المراحل، ولكن مهما تعددت مراحلها الصناعية وتنوعت مجالاتها فإنها صناعة تجمع بين النشاط الصناعي الاستخراجي والنشاط الصناعي التحويلي في آن واحد، وحسب بعض المؤلفين فإن هناك خمس مراحل أساسية للصناعة النفطية والتي يمكن تعريفها على النحو الآتي:

#### 1- مرحلة البحث والتنقيب:

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص.6 نقلا عن: عبد الهادي حسن ظاهر: "تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية"، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1973.

إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة البترولية، حيث يتركز هدفها مهما تنوعت وتطورت طرق البحث والتنقيب عن البترول نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا- في طبقات الأرض- وكذلك تقدير كمياتها وأنواعها، وفيما يلي نورد بإيجاز أهم طرق وأساليب استكشاف النفط.

أ- **الطرق الجيولوجية:** حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مختبريا، كما يهتدي الباحثون إلى أماكن تواجد البترول من خلال بعض الظواهر الطبيعية كأن تجذبه التراكيب القبابية والالتواءات الواضحة المعالم<sup>1</sup> وتكون هذه الطرق على أنواع وهي: طريقة المسح السطحي، طريقة المسح الجوي وطريقة المسح الجيولوجي.

ب- **طرق المسح الجيوفيزيائية:** وهي الطرق التي تعتمد على معرفة الخصائص أو الصفات الجيوفيزيائية لطبقات الأرض مثل قوة أو درجة المغناطيسية أو قوة الجاذبية أو مدى توصيل طبقات الأرض للاهتزازات التي تحدث بصورة اصطناعية، وهذه الطرق متنوعة وهي: طريقة المسح المغناطيسي، طريقة المسح للجاذبية الأرضية طريقة المسح الزلزالي أو السيزمي.

ج- **طريقة المسح الجيوكيميائي:** وهذه الطريقة على تنوعها تعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكيميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها وذلك بواسطة التصوير الشعاعي، أي عن طريق الأشعة الصادرة من طبقات الأرض كاستخدام أشعة غاما أو باستخدام الإشعاع الذري.

وبعد إنجاز المراحل الاستكشافية تأتي مرحلة التنقيب أو الحفر، أي عملية حفر الآبار البترولية وعندها يمكن التأكد من وجود البترول أو عدم وجوده، هذا وجددير أن نذكر أبرز طرق الحفر وأكثرها شيوعا وهي: الحفر بالدق، الحفر الدوراني والحفر التوربيني.

## 2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي

وهي مرحلة تهدف إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطحها ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه، إن مرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية، وعموما فإن استخراج (استخلاص) الثروة البترولية يتم وفق أساليب متعددة وهذه الطرق الاستخراجية هي:

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص- ص. 46- 47.

أ- **الطريقة الطبيعية:** وهي طريقة تدفق البترول الخام بصورة طبيعية، أي يستخرج بقوة الدفع الطبيعية الكائنة في باطن الأرض عن طريق الضغط المسلط على البترول والناجم من المواد العالقة أو المختلطة معه، وهذه المواد الضاغطة إما أن تكون نتيجة:

- ضغط الغاز الطبيعي الكامن في أعماق البئر أو الحقل البترولي.
- ضغط المياه الجوفية الكامنة في أعماق البئر أو الحقل البترولي.
- ضغط الغازات الممزوجة مع البترول.
- لقوة الجاذبية.

ب- **الطرق الاصطناعية:** وهي الطرق المعتمدة على تدخل الإنسان بوسائل متعددة لاستخراج البترول من باطن الأرض وهي:

أولاً: **طريقة الرفع الآلي:** عن طريق نصب المكائن والمضخات المختلفة والمرتبطة بأنابيب الإنتاج لامتناس ورفع المادة البترولية من باطن الأرض إلى سطحها.

ثانياً: **طرق الاستخلاص ( الإنتاج ) الثانوي:** يتضمن الإنتاج الثانوي استخدام العديد من التقنيات مثل: حقن الماء أو حقن الغاز غير القابل للامتزاج للمحافظة على الضغط الطبقي أو حتى زيادة هذا الضغط وغيرها من الطرق، وفي هذه الحالة يشار إلى أنه يتم إنتاج النفط من بئر ما بينما يتم استخدام التقنيات التي تعدل أو تقدم طاقة إضافية للمكمن عبر بئر آخر، كما يتضمن أيضا استخدام تقنيات شائعة مثل: الحفر البيئي، الحفر الأفقي وتوصيف المكامن<sup>1</sup>.

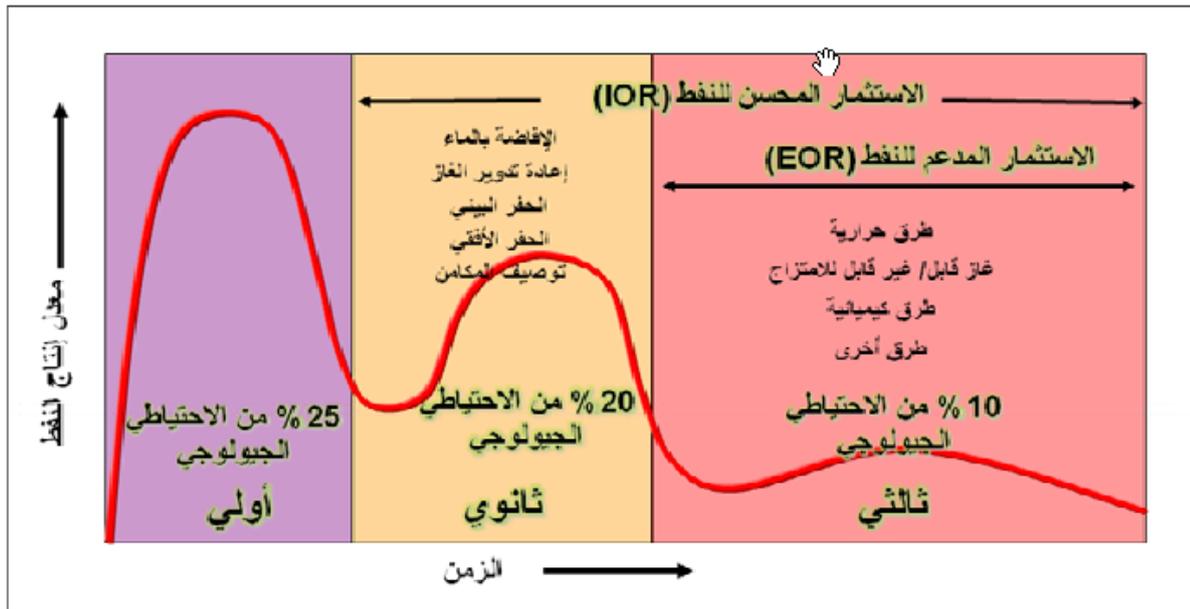
ثالثاً: **طرق الاستخلاص ( الإنتاج ) الثالثي:** يشار إلى الاستخلاص الثالثي بالاستخلاص المدعم ( المعزز) للنفط، ويتضمن تطبيق تقنيات متقدمة مثل حقن المواد الكيميائية وحقن الغازات القابلة للامتزاج، أو أي تقنية أخرى يمكنها إنتاج كميات نفط أكبر من تلك التي أنتجت بالطرق الثانوية، وتقسم طرق الإنتاج المدعم للنفط إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ( أوابك): " الاستخلاص البترولي المحسن"، إدارة الشؤون الفنية، الكويت، 2009، ص.6.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص- ص. 6-7.

- الإفاضة بمواد قابلة/ غير قابلة للامتزاج: وهذا يتضمن حقن مواد يمكن أن تمتزج مع النفط ضمن ظروف الممكن ومن أهمها: غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز النيتروجين، غازات العوادم، الغازات الهيدروكربونية...
  - حقن المواد الكيميائية: تتضمن هذه التقنية حقن الماء مضافا إليه بعض المواد الكيميائية مثل: مخفضات التوتر السطحي والبوليميرات وغيرها.
  - الطرق الحرارية: مثل حقن البخار في الممكن، أو الحرق في المكان (الموضع) عبر حقن الهواء أو الأكسجين.
- وتجدر الإشارة إلى أنه يطلق على كل من طرق الاستخلاص الثانوي + طرق الاستخلاص الثالثي ( المدعم ) + تقنيات أخرى مختلفة بطرق الاستخلاص المحسن للنفط\*، والشكل الموالي يلخص طرق الاستخلاص البترولي السابقة.

الشكل رقم (01): تصنيف طرق إنتاج ( استخلاص ) النفط حسب التقنية المستخدمة ومعامل الاستخلاص\*\* الوسطي



المصدر: أوابك: " الاستخلاص البترولي المحسن"، مرجع سابق، ص.7.

\* يعرف الاستخلاص المحسن بأنه استخلاص كميات إضافية من النفط بعد استخدام طرق الإنتاج الأولي، وذلك عبر تعديل القوى الطبيعية في الممكن، ويمكن باختصار وصفه بأنه يتضمن كل ما من شأنه زيادة الإنتاج من ممكن ما بعد أن تعجز القوى الطبيعية في الممكن عن إنتاج المزيد.

\*\* يعرف معامل الاستخلاص بأنه النسبة بين حجم النفط القابل للاستخلاص وحجم الاحتياطي الجيولوجي.

### 3- مرحلة النقل البترولي

وهي المرحلة الثالثة والمهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، وقد تكون مناطق تصديره وتصنيعه قريبة وداخلية أو قد تكون بعيدة وخارجية، ويتم التمييز بين النقل البري والبحري ولكل فنياته وتقنياته الخاصة به، حيث يتم النقل البري عبر اليابسة بوسائل متعددة منها: أنابيب البترول، السكك الحديدية، السيارات الكبيرة، في حين يتم النقل البحري عبر المياه بوسائل متنوعة أيضا أبرزها النقل بواسطة السفن البحرية.

### 4- مرحلة التكرير البترولي

وهي المرحلة المهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية، لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، ويطلق على هذه المرحلة: مرحلة الصناعة التحويلية<sup>1</sup>.

وعملية التكرير لا تتم وفقا لأسلوب إنتاجي واحد بل وجدت طرق تكريرية مختلفة ومتميزة الواحدة عن الأخرى عكست كل منها مرحلة معينة في حياة الصناعة البترولية، وعليه فطرق التكرير التي استخدمها الإنسان ماضيا وحاضرا هي: طريقة التقطير الحراري وهي الطريقة الأساسية لتصفية البترول الخام وتعتمد أساسا على تسخينه تحت درجة حرارة تقدر ب 375 ° تقريبا ليتبخر جزئيا، ثم ينقل إلى أبراج التقطير الجزأ تحت درجات حرارة متباينة لتقطيره وبذلك نحصل على المشتقات الأكثر خفة ( ذات درجات الغليان المنخفضة) في أعلى البرج، أما المركبات الأثقل فتفصل في أسفل برج التقطير؛ هذا بالإضافة إلى طريقة التكسير الحراري وطريقة التكسير الحراري بالعامل المساعد.

وفيما يتعلق بالمشتقات النفطية فتعدد كذلك طرق التصنيف، فقد تصنف حسب أوجه استعمالها أو حسب اللون أو الوزن النوعي، إلا أن التصنيف الأكثر منهجية وقبولا في الأوساط العلمية هو ذلك الذي يستند إلى درجات الغليان الابتدائية والنهائية وبناء عليه تصنف أهم المنتجات البترولية كما توضحه بيانات الجدول رقم (09).

<sup>1</sup> آمال رحمان، مرجع سابق، ص.181.

الجدول رقم (09): تصنيف المنتجات البترولية

<p>1- الغازات: أ- الغاز الطبيعي المصاحب ( المرافق): وهنا نميز بين الغاز الطبيعي المتواجد مع البترول ولكنه يأتي في طبقة فوقه ولا يكون منحلا فيه، وغالبا ما يعاد حقنه داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية أو بإحراقه عند فوهة البئر، والغاز الطبيعي المصاحب المنحل في البترول والذي يتحرر بمجرد انسياب البترول إلى سطح الأرض ويعتبر في هذه الحالة منتجا ثانويا.</p> <p>ب- سوائل الغاز الطبيعي: ويتم الحصول عليها أساسا من معالجة ( تمييع) الغاز الطبيعي الحر المستخرج من الآبار المنفصلة عن آبار البترول أي من الحقول الخاصة به، إلا أنه يمكن استخلاصها ولكن بدرجة أقل من عملية تكرير البترول الخام وبذلك تعتبر أحد المشتقات البترولية وأهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- البيوتان والبروبان: ويستعملان للأغراض المنزلية كوقود للتدفئة والطهي وفي عملية التلحيم.</li> <li>- غاز البترول المميع GPL ويتشكل من البروبان والبيوتان وميثيل البروبان... بنسب متغيرة، ويعتبر الوقود البديل الأهم والذي يستعمل لمركبات بعض السيارات والحافلات.</li> </ul> <p>2- البنزين (Gasoline): الوقود الأول المعتمد في السيارات (كمحركات البنزين)، كما يستخدم كوقود للطائرات (aviation Gasoline).</p> <p>3- الكيروسين (kérosène) أو ( الكاز، زيت البارافين): ويستخدم كوقود للطائرات ( المحركات النفاثة ) ويدعى jet kérosène ونميز : وقود الطائرات النفاثة المدنية: jp1، ووقود الطائرات النفاثة العسكرية jp4 ، وكوقود لبعض أنواع السيارات والآلات الزراعية وفي بعض البلدان ما زال يستخدم للإضاءة وطهي الطعام...</p>	<p><b>المنتجات الخفيفة</b></p> <p>يتم الحصول عليها تحت درجة حرارة تتراوح بين 30 - 180 درجة ف</p>
<p>4- الغازوال (Gas oil) أو ( المازوت، الديزل، السولار): ويستخدم في محركات الديزل كوقود للسيارات والجرارات والآلات الثقيلة وكذلك لأغراض التدفئة...</p> <p>5- زيوت التشحيم: وتستخدم في تزييت المحركات وآلات المصانع.</p>	<p><b>المنتجات المتوسطة</b></p> <p>يتم الحصول عليها تحت درجة حرارة تتراوح بين 180 - 350 درجة ف</p>
<p>6- زيت الوقود (fuel oil) أو المازوت الثقيل</p> <p>7- الشمع (wax)</p>	<p><b>المنتجات الثقيلة</b></p> <p>يتم الحصول عليها تحت</p>

درجة حرارة تتراوح بين 350- 500 درجة ف فأكثر	8- الإسفلت أو الزفت أو القار: ويستخدم في قطاع البناء والأشغال العمومية ( تعبيد الطرقات، عزل الأسطح...).
---	---

المصدر: من إعداد الباحثة

## 5- مرحلة التسويق والتوزيع

وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة البترولية والتي تترابط وتتكامل مع المراحل السابقة لتكون ما يعرف بالنشاط الاقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية، هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استعملها واستهلكها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية، اقتصادية ومعدات مختلفة واسعة.

### الفرع الثاني: وظائف البترول

لقد عرف الإنسان البترول واستغله منذ أقدم العصور ( الفترة التي تعود إلى حوالي أكثر من 5000 سنة ق.م) وفي مناطق متعددة من العالم، حيث استخدمه المصريون والصينيون والبابليون القدماء في الإضاءة وطلاء سقوف المنازل والسفن وعلاج بعض الأمراض وللأغراض المنزلية وغيرها من الاستخدامات البدائية.

إن أهمية البترول ليست بالحدث الجديد أو الطارئ في السنوات الأخيرة بل أهميته كانت تتزايد عبر الزمن، فلقد كانت مكانة وفاعلية البترول قديما محدودة وصغيرة في حياة الإنسان بل وثانوية فيها، لكن منذ اكتشافه في نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م لعب النفط دورا كبيرا في مسار العلاقات الدولية وتحريك العجلة الاقتصادية، وهو ما اتفق عليه الباحثون، الخبراء ورجال السياسة وأثبتته الوقائع الدولية.

فالبترول هو مصدر للثروة والطاقة والحركة والتصنيع وأعظم متغير في التجارة العالمية، لذلك اعتبر سلعة استراتيجية تداخل فيها ما هو عسكري بما هو سياسي واقتصادي.

لقد نجح البترول بخصائصه الفريدة بغزو العالم والسيطرة عليه، ووهب البشرية حياة جديدة لدرجة أنه وصف بكونه دم الحياة للحضارة الحديثة.

وعموما تنبع أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها واستخدامها في الاقتصاديات الحديثة ومن بينها نذكر:

## I- الوظيفة الطاقوية

"إن كلمة طاقة هي الترجمة الحرفية لكلمة Energy أو Energie أو Energia باللغات الأوروبية الحديثة وهي مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة Energos أو Energeia المركبة من مقطعين: En وتعني ( في أو داخل) و Ergos وتعني نشاط، وبهذا فإن الكلمة تعني في داخله نشاط أو أن الشيء يحتوي على جهد أو شغل؛ أما موارد الطاقة فهي المصادر التي تمتلك نظاما قادرا على إنتاج الشغل"<sup>1</sup>؛ وتمثل الطاقة إحدى الركائز الأساسية للتطور الصناعي والتكنولوجي الذي يعرفه العالم اليوم، بل أصبح مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة في بلد ما مقياسا للنمو الاقتصادي وانعكاسا لمستوى التنمية التي حققها هذا البلد<sup>2</sup>، كما تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد أمثال أدلمان وفرانكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم<sup>3</sup>، إذا فالطاقة ضرورية لكل النشاطات الإنسانية ومن دون توفرها واستعمالها لا يمكن أن يتم الإنتاج المادي للإنسان.

وتستخدم عادة في تصنيف مصادر الطاقة أسس ومعايير مختلفة حسب طبيعة الدراسة والعلوم التي تتناول هذه المصادر، فحسب معيار التطور التاريخي يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الإنسان واستخدمها في مختلف نشاطاته إلى قسمين: أولا المصادر القديمة ( التقليدية) وتتضمن بشكل أساسي الطاقة الجسدية للإنسان وطاقة الحيوان، فضلات الحيوانات والأعشاب والأخشاب، حركة المياه...، وثانيا المصادر الحديثة وتشمل جميع مصادر الطاقة التي استخدمها الإنسان منذ العصور الحديثة والتي تعرف عليها بشكل خاص بعد الثورة الصناعية مثل: الوقود الأحفوري والذي يضم ( الفحم، البترول والغاز الطبيعي)، الطاقة الكهربائية والطاقة النووية...، من هنا فقد اتجهت المجتمعات الإنسانية في بداية الأمر نحو المصادر القديمة لتستمد منها حاجتها إلى

<sup>1</sup> جمعة رجب طنطيش، محمد أزهري السماك: "دراسات في جغرافية مصادر الطاقة"، منشورات ELGA، فاليتا، مالطا، 1990، ص-ص.

<sup>2</sup> فاتح بن نونة، الطاهر حمامة: "تحديات الطاقة والتنمية المستدامة"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 941.

<sup>3</sup> فتحة مزارشي، حسبية مداني: "استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للشروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 1033.

الطاقة وهو نمط ظل سائدا حتى القرن 18م، ثم جاءت الثورة الصناعية لتكون البداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة الفحم أولا والبترول والغاز في مرحلة لاحقة للحلول محل المصادر التقليدية والتعويض عنها.

"فقد كان الفحم الحجري سيد الموقف بين مصادر الطاقة خلال القرنين 18م و19م، لكن منذ بداية القرن 20م وحتى الآن تغير بشكل كبير هيكل مصادر الطاقة وأخذت مكانة الفحم تتراجع أمام النفط والغاز الطبيعي، فانخفضت نسبة مساهمته إلى 33,7% في بداية الستينيات من القرن الماضي في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة مساهمة النفط والغاز معا إلى 58% ( 43% للنفط و15% للغاز)، ومنذ بداية ذلك التاريخ أصبح للطاقة هيكل متكامل يشكل النفط عموده الفقري وتشكل المصادر الأخرى أطرافه، حيث تجاوزت نسبة مساهمته 45% في هيكل الطاقة العالمي بداية السبعينيات، في نفس الوقت وصل الفحم إلى أدنى مستوياته بتراجع مساهمته في هيكل الطاقة العالمي إلى 27% غير أنه عاود للارتفاع بعد ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973.

ومنذ بداية الثمانينيات تراجعت مكانة النفط في هيكل الطاقة العالمي بنسب قليلة لصالح كل من الفحم الذي تجاوزت حصته 29% عام 1990 مقابل تراجع النفط إلى 39,5% في نفس العام، واستمر تراجعته حتى منتصف التسعينيات ولكن هذه الفترة لصالح الغاز الطبيعي الذي بلغت نسبته 23,5% في هيكل الطاقة العالمي ومنذ منتصف التسعينيات أخذ النفط يستعيد نسبته العالية في هيكل الطاقة على حساب الفحم ومصادر الطاقة الكهربائية، إذ بلغت نسبته 40,2% عام 2005، أما الفحم فقد احتل المركز الثاني بنسبة 28,2% والغاز الطبيعي المركز الثالث بنسبة 26,4% فيما حصلت الطاقة الكهربائية بجميع أشكالها على نسبة 5,2% فقط [بتصرف]<sup>1</sup>.

ويمكن تتبع تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة بين الفترة 1880-2005 كما تبينه أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة بين 1880-2005

السنة	الفحم %	النفط %	الغاز %	الكهرباء %
1880	97,2	1,9	0,9	-
1900	94,5	3,6	1,3	0,6
1937	70,5	20,2	5,8	3,5

<sup>1</sup> عبد الرؤوف رهبان: " الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة ( دراسة في جغرافية الطاقة )"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 01 و02، 2011، جامعة دمشق، سوريا، ص، ص. 365، 382.

1960	33,7	43,1	15,1	8,1
1985	29,6	40,3	18,4	11,7
1990	29,3	39,5	18,9	12,3
1995	28,3	38,4	23,5	9,8
*2005	28,2	40,2	26,4	5,2

المصدر: عبد الرؤوف رهبان، مرجع سابق، ص. 383.

والبتروول كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة مصادر الطاقة المختلفة لأسباب كثيرة طبيعية، فنية واقتصادية تتمثل أبرزها في:

- طبيعته السائلة والتي تجعله سهل النقل بالإضافة إلى سهولة وسلامة استخراج واستعماله.
  - ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع المصادر الأخرى، حيث أن كمية الحرارة المتولدة من البتروول تكون أكبر وأعلى من أي مصدر آخر.
  - قلة تكاليف إنتاجه إضافة إلى مزاياه الفنية والتكنولوجية للمعدات المستعملة له من قلة وانخفاض فاقد الحرارة وكفاءة عمل الماكينات بصورة منتظمة ومستمرة...
  - قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.
- وعليه فلا جدال أن البتروول يحتفظ بمركز اقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية البديلة، فالبتروول لا يحظى بالامتياز فقط في استخدامه كطاقة مهمة واستراتيجية وفي - كل القطاعات الاقتصادية: الصناعة والزراعة والخدمات ولمختلف وسائل النقل الميكانيكية البرية والبحرية والجوية- ولكنه أيضا يعتبر أرخص مصدر للطاقة اكتشفه الإنسان حتى الآن.

#### - دور البتروول في القطاع الصناعي

يكرس ثلث البتروول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البتروول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى.

\* الأرقام مأخوذة من الكتاب السنوي لإحصائيات الطاقة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لعام 2005.

### - دور البترول في القطاع الزراعي

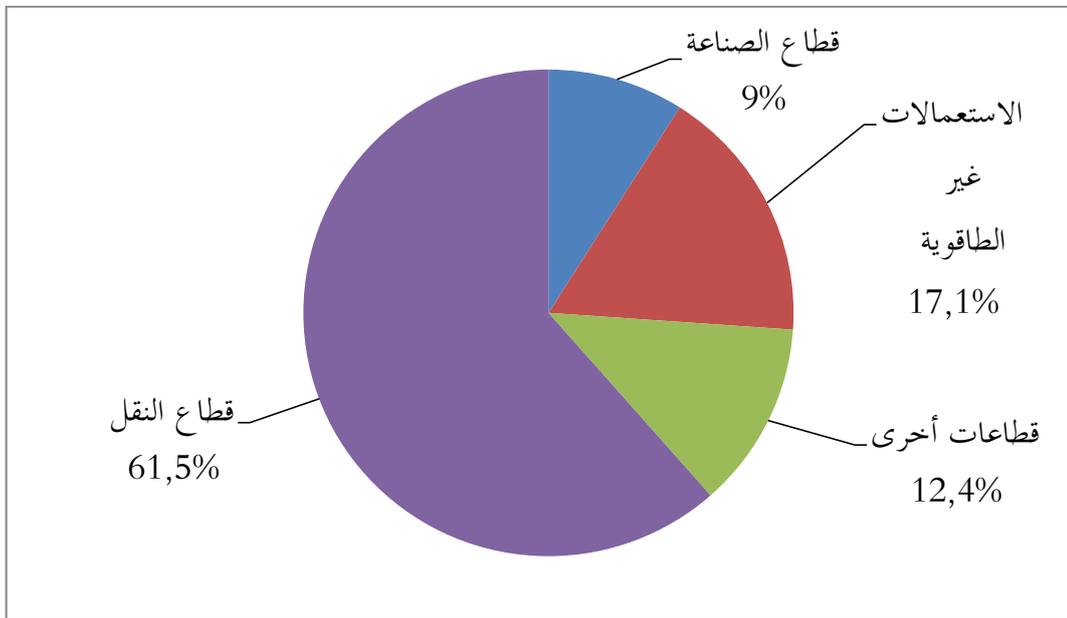
دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البتروزراعة" ومن أسباب ذلك أن البترول مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

### - دور البترول في قطاع المواصلات

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم [بتصرف]<sup>1</sup>.

ويوضح كل من الشكلين رقم (02) و(03) على التوالي توزيع الاستهلاك العالمي للبترول حسب أهم القطاعات الاستراتيجية ومكانة البترول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة وذلك سنة 2010.

الشكل رقم (02): توزيع الاستهلاك العالمي للبترول حسب أهم القطاعات الاستراتيجية [2010]



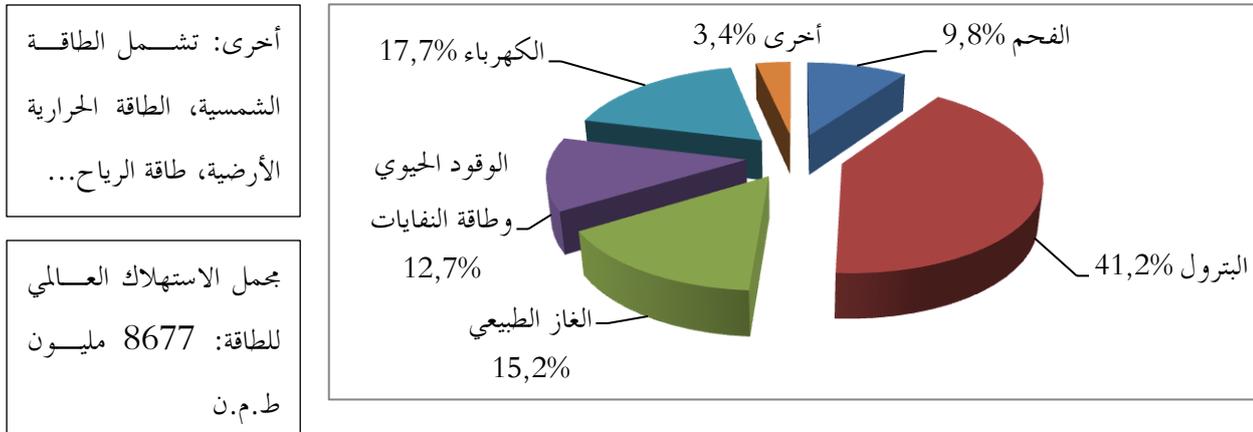
Source : International Energy Agency: "key world energy statistics 2012", p.33.

نستنتج من خلال الشكل (02) أن الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للبترول سنة 2010 تذهب لقطاع النقل بنسبة تقدر ب 61,5 % ( استخدام النفط كوقود)، أما حصة البترول من الاستهلاك العالمي للطاقة خلال ذات السنة فتقدر ب 41,2 % كما يوضحه الشكل (03) وهكذا فالبترول الذي كان مصدرا ثانويا

<sup>1</sup> فتيحة مزارشي، حسيبة مداني، مرجع سابق، ص، ص. 1033، 1034.

للطاقة في بداية القرن 20م مازال إلى اليوم- رغم تعدد مصادرها- يحتل موقع الصدارة دون منازع وسيبقى محتلا هذه المكانة خلال العقود القادمة.

الشكل رقم (03): مكانة البترول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة [2010]



Source: : key world energy statistics 2012, op.cit, p. 28

## II- الوظيفة الصناعية

البترول هو أنبل مصادر الطاقة وذلك لإمكانية استخدامه كمادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع فالبترول متميز عن بقية المواد الخام الأخرى والموارد الطبيعية بكونه لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد معالجته. مجموعة من العمليات التي يطلق عليها كما سبق الذكر: الصناعة البترولية.

فالصناعة النفطية - الاستخراجية والتحويلية- لاستخراج البترول الخام وإنتاج المنتجات البترولية الأساسية والثانوية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا وكبيرا سواء على صعيد الاقتصاد الوطني أو العالمي، هذا ما تشكله الصناعة البترولية لوحدها فماذا إذا علمنا أن هناك نشاط صناعي آخر والذي هو امتداد طبيعي لصناعة تكرير النفط ويتمثل هذا الأخير في الصناعات الحيوية والحديثة المسماة الصناعات البتروكيمياوية.

فالصناعة البتروكيمياوية صناعة ثقيلة تعتمد بشكل أساسي على النفط ومنتجاته، كما تستعمل الغاز الطبيعي وكذلك الفحم لإنتاج مختلف المواد الكيماوية، وهي بذلك من أهم الصناعات الاستراتيجية التي تمتاز بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها على الإحلال محل المنتجات الطبيعية ويمكن أن ندرج مختلف المنتجات البتروكيمياوية وفق التصنيف الآتي:

- المنتجات البتروكيمياوية الأساسية: انطلاقا من عملية التكسير - المرحلة الأولى للصناعة البتروكيمياوية- نتحصل على ما يسمى المواد الأساسية وأهمها: الإيثلين، البروبلين، البيوتاديين ويطلق عليها لفظ الأوليفينات البنزين، التولوين والزايلين ويطلق عليها لفظ العطريات؛ الميثانول ...

- المنتجات البتروكيمياوية الوسيطة: انطلاقا من المواد الأساسية السابقة يمكن صنع عدد لا متناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية نذكر منها: البولي إيثلين، البولي بروبيلين، البولي استر، البولي فنييل كلوريد والبولي استايرين...

- المنتجات البتروكيمياوية النهائية: تعد المشتقات السابقة أساس لإنتاج البتروكيمياويات النهائية وهي المنتجات السلعية التي أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية والملمية لحاجات الإنسان وفي مختلف جوانب حياته ( مأكله، ملبسه، مسكنه على حد سواء) ومنها: المواد البلاستيكية، الأسمدة الكيميائية، المطاط الصناعي، الألياف الصناعية، المنظفات والمذيبات الكيميائية والمواد الملونة، الأدوية والمستحضرات الطبية الأصبغة، مواد وأدوات الكتابة ( الورق، الأقلام)، المبيدات الحشرية، مواد التجميل والعطور...

### III- الوظيفة المالية

إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بأنواعها المختلفة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالأرباح والضرائب، وسواء أكان ذلك بصورة خاصة للبلدان المنتجة والمصدرة للسلعة البترولية أو للبلدان المستوردة والمستهلكة لها، وبذلك فإن الثروة البترولية تعد من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة والاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة لاقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول النامية والمتقدمة، فضلا عن كون العائدات البترولية تشكل بالنسبة لعدد هام من الدول المتقدمة المستهلكة للنفط مصدرا ماليا مهما نتيجة للضرائب البترولية المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وهي أحيانا لا تقل من حيث أهميتها عن تلك التي تحققها الدول المنتجة والمصدرة؛ إلا أن أهمية ودور البترول المالي يبرز لنا بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية النامية - الريعية- ، إذ يعتمد اقتصاد هذه الدول بصورة رئيسية على البترول سواء كان ذلك في الإنتاج والدخل الوطني، أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية التمويل المالي للخطط التنموية أو الميزانية العامة للدولة.

#### IV- الوظيفة التشغيلية

"من أبرز سمات الصناعة البترولية ارتفاع نسبة رأس المال لهذا تجذب هذه الصناعة العمالة إليها لما تهيئه لهم من فرص أفضل للمعيشة وتحسين مستواهم الاجتماعي"<sup>1</sup>، وهكذا يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام الثروة البترولية في التشغيل والتقليل من مشكلة البطالة.

#### V- الوظيفة التكنولوجية التقانية

كلما تطور القطاع البترولي عبر مختلف مراحل استخراج وإنتاجه وتسويقه كلما تطورت القدرة التحكومية في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة وازدادت إمكانيات أقليمتها وتطويعها وإنتاجها خاصة إذا تبنت الدولة استراتيجيات الشراكة التصنيعية مع الشركات الأجنبية على حساب الشراكة الاستخراجية التسويقية.

#### VI- الوظيفة الاندماجية التكاملية

كلما تطور القطاع البترولي وازداد ارتباطه بقطاعات اقتصاد الدولة بفروعه المتعددة كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط الداخلي والتكامل على المستوى القطري، وبالمقابل تم تحجيم الاندماج السلي في السوق الدولية وجعله في الحدود الملائمة التي تقلص من التبعية المالية والتجارية والاقتصادية [بتصرف]<sup>2</sup>.

#### VII- الوظيفة التجارية

يلعب القطاع البترولي دروا محوريا في الحركة التجارية على المستوى الداخلي كلما تزايدت تشكيلة مخرجاته وسلعه الموزعة في السوق المحلية، ومن حيث مكانة البترول في التجارة الدولية فإن أهم تطور عرفته التجارة الدولية للمواد الأولية في تاريخها المعاصر هو تطور تجارة البترول الذي فاق كل المواد الأولية الأخرى، فالسلعة البترولية بصورتها خاما أو كمنتجات بترولية يتم تبادلها وتحركها إي جميع مناطق وبلدان العالم، وبالتالي فللبترول دور مؤثر وفعال في تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري سواء على النطاق المحلي أو الدولي.

<sup>1</sup> يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص. 61.

<sup>2</sup> صالح صالحي: " التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر "، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص- ص. 873- 874.

### الفرع الثالث: أسعار البترول

يحتل موضوع تسعير البترول موقعا هاما في الصناعة البترولية وبين السياسات البترولية، وعلى الرغم مما يحتله السعر البترولي من أهمية فإنه لا يتحدد هكذا بحد ذاته وإنما يتحدد بفعل مجموعة كبيرة من القوى وتفاعلها.

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك لم يظهر سعر واحد له وإنما ظهرت العديد من المصطلحات السعرية البترولية والتي يتميز كل منها عن الآخر ومن أبرز هذه الأنواع وأكثرها شيوعا واستخداما نذكر الآتي:

- **السعر أو الأسعار المعلنة:** تاريخيا ظهرت هذه الأسعار لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق النفطية.
- **السعر المتحقق أو الفعلي:** وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري.
- **سعر الإشارة أو المعمول عليه:** إن سعر الإشارة عبارة عن السعر للبترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعرين.
- **سعر التكلفة الضريبية:** يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم البترولية، ويمثل التكلفة التي تدفعها تلك الشركات لقاء حصولها على برميل النفط الخام وهو بذلك يعادل تكلفة إنتاج البترول الخام مضافا إليها قيمة ضريبة الدخل والريع العائدة للدول البترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على تنوع تلك الاتفاقيات.
- **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا في السوق البترولية الحرة.

إن تسعير برميل النفط الخام ليس بالأمر السهل ويمكن تلخيص ذلك في النقطتين التاليتين:

● "عندما نتحدث عن السعر ينبغي أن نعرف عن أي نפט نتحدث، إذ لا يوجد هناك سعر موحد في جميع أنحاء العالم بل هناك سعر لكل نوع من النفط، وعموما هناك ثلاثة أنواع رئيسية معتمدة في الصحافة والنشرات النفطية وهي: **سعر خام غرب تكساس الوسيط**، **سعر خام برنت**، إضافة إلى ما يسمى **سعر خام سلة أوبك**، حيث تختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومكوناته ومواصفاته [بتصرف]<sup>1</sup>.

● من المسلمات المعروفة في النظرية الاقتصادية أن سعر أي سلعة يتحدد بموجب تفاعل قوى العرض والطلب في السوق<sup>2</sup>، "وعليه فإن أسعار النفط في السوق العالمية تتحدد بعامل العرض والطلب كأى سلعة أخرى مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، لكن البعض يرى أن النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية وإنما هو سلعة استراتيجية قد تحكمها ظروف خارجة عن قواعد العرض والطلب التقليدية مشيرين في ذلك إلى الأحداث السياسية، المناخية... [بتصرف]<sup>3</sup>؛ كما تؤكد خصائص السوق النفطية على أنها سوق احتكار قلة نظرا لوجود عدد قليل من الباعة والمشتريين ويمكن إنجاز أهم تلك العوامل المؤثرة في أسعار النفط كما يلي:

– **العامل السياسي**: فالقرار والفعل السياسي للطرف أو الأطراف البترولية بصورة منفردة أو ثنائية أو جماعية يكون مؤثرا على بقية العوامل الأخرى المحددة للسعر سواء كان ذلك التأثير بصورة إيجابية أو سلبية والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، كما يتجسد لنا هذا العامل من خلال ما يدعى بعدم الاستقرار السياسي ( الاضطرابات السياسية) في مناطق إنتاج النفط والتي

\* هناك أكثر من 160 نوعا من النفط الخام المتداول تجاريا في جميع أنحاء العالم، ولكل منها خصائص مختلفة من حيث الكثافة والاحتوى الكبريتي وحصيلة المنتجات التي يمكن الحصول عليها عن طريق التكرير في مصافي بسيطة أو متطورة، لذلك أصبحت الحاجة واضحة لوجود ما يؤشر على أسعار هذه النفوط، من هنا تولدت فكرة نפט الإشارة أو النفط المرجعي بالنسبة للأسعار ومن بينها نجد: الخام القياسي " غرب تكساس الوسيط": كثافته 36,9 درجة بموجب معهد البترول الأمريكي ويحتوي على 0,24 % من الكبريت وهو أحد خامات القياس العالمية المعتمدة في الأسواق الأمريكية، الخام القياسي " برنت": كثافته 38,3 درجة ويحتوي على 0,37 % من الكبريت ويستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية، الخام القياسي " سلة أوبك": لدى أوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر الريميل وتضم هذه السلة 12 نوعا من النفوط هي: خام صحاري الجزائري، خام البوني الخفيف النيجيري، الخام العربي الخفيف السعودي، خام التصدير الكويتي خام السدر الليبي، خام البحري القطري، خام مبران الإماراتي، البصرة العراقي، خام ميرى الفنزويلي، حيراسول الأنغولي، الإيران الثقيل، أورينت الإكوادوري.

<sup>1</sup> عبد الحى زلوم وآخرون: " مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار"، مراجعة وتقديم: خالد الوزني، دار الفارس للنشر والتوزيع مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص- 48-49.

<sup>2</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص. 189.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي: " ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص. 29.

تؤثر بشكل مباشر على الأسعار ومن أبرز الأمثلة على ذلك: حرب العراق، تصاعد أعمال العنف في نيجيريا والأزمة النووية الإيرانية.

- **المضاربات في الأسواق النفطية:** تعاني أسعار النفط من المضاربات في أسواق النفط- الفورية أو الآجلة-، حيث اهتمت الدراسات بموضوع أثر المضاربة على أسعار النفط وظهرت اختلافات كثيرة في الرأي، إلا أنه من سليم القول أن نخلص إلى نتيجة أن الأثر الكلي للمضاربة بنوعيتها يتمثل في اتساع تآرجح الأسعار بين الارتفاع والانخفاض.

- **التغيرات النقدية للدولار الأمريكي:** من المعروف أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي، علما أنه كانت هناك محاولات لجعل التسعير بعملات أخرى كالبيورو أو سلة عملات لكنها لم تنجح وظل الدولار عملة التسعير الوحيدة، هكذا فإن التغيرات النقدية لقيمة الدولار وخاصة انخفاضه أو تخفيضه قد أدت وتؤدي إلى أضرار مالية كبيرة في خفض قيمة البترول خاصة للدول البترولية النامية.

- **العامل الطبيعي والجغرافي:** وهو أحد العوامل المؤثرة على سعر البترول الخام ويتعلق بنوع البترول إضافة إلى مدى قربها أو بعده من سوق الاستهلاك وهذا ما يؤثر إيجابا أو سلبا على السعر البترولي.

- **العوامل الجوية:** وتتمثل في الأعاصير، الزلازل وغيرها من التقلبات المناخية والتي قد تؤدي أحيانا إلى وقف إنتاج النفط ومن ثم تتأثر الأسعار بالارتفاع.

هذا وهناك عوامل أخرى مثل: معدل التضخم، أزمات الائتمان... إلخ.

### المطلب الثاني: تاريخ البترول الجزائري

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم لمحة تاريخية عن البترول الجزائري، ولهذا خصص هذا المطلب لبحث هذا الموضوع وفقا للتقسيم التالي: **الفرع الأول:** اكتشاف البترول في الجزائر

**الفرع الثاني:** تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

**الفرع الثالث:** انضمام الجزائر إلى الأوبك/ الأوابك

**الفرع الرابع:** قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971

## الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر

"رغم أن البترول قد عرف قديما إلا أن أول بئر يحفر بالطرق الحديثة كان في باكو عام 1848، في حين تم حفر أول بئر في أوروبا - في بولندا تحديدا- عام 1854 [بتصرف]<sup>1</sup>، "أما تاريخ حفر أول بئر بترولي في الولايات المتحدة الأمريكية فكان عام 1859 وذلك على يد "أودين دريك" في ولاية بنسلفانيا [بتصرف]<sup>2</sup>" ومنذ ذلك الحين توالى الاكتشافات البترولية حول العالم حيث اكتشف البترول في فنزويلا عام 1878، وفي إندونيسيا عام 1885، وفي منطقة الخليج العربي عام 1908، وفي المكسيك عام 1910<sup>3</sup>... إلخ.

في الجزائر فإن اكتشاف النفط ليس بحديث العهد لكون أن النفط فيها يرجع إلى عهد الفينيقيين من حوالي سنة 1200 ق.م وعموما يمكن أن نقول في هذا الشأن ما يلي:

"لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913 وذلك في الإقليم الغربي من منطقة غليزان وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة، العلمة، عين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، في سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور الفرنسية" أول حقل بترولي في "قطرن" ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952<sup>4</sup>، ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية\* أنه لا بد من استغلال الثروات البترولية للجزائر وسعت للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب، وبالفعل نجحت تلك الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدء بحقل "إيجلس" عام 1954 "وحاسي مسعود" سنة 1956، والذي نظرا لأهميته صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى كل من: حقل عجيلة، تقنتورين

<sup>1</sup> مليكة علقمة، شافية كناف: "الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 820.

<sup>2</sup> بيوار خنسي: "البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته"، دار تاراس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، كردستان، العراق، 2006، ص. 6.

<sup>3</sup> مساعد ناصر حاسم العواد: "نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر تحت عنوان: "البترول والطاقة: هوم عالم واهتمامات أمة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، يومي 02-03 أبريل 2008.

<sup>4</sup> يسري محمد أبو العلا: "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص- ص. 437-438.

\* من بين هذه الشركات: الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر SN.Repal (60% من رأس المال العام الفرنسي و40% من رأس المال العام الجزائري حتى عام 1965)، وشركة أبحاث استغلال بترول الصحراء CREPS (أغلبية لرأس المال العام الفرنسي و35% لرويال دتش/شل) وهما شركتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 كلم<sup>2</sup>، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية.

وزارتين...<sup>1</sup>، وبذلك يمكن اعتبار عام 1956 بداية الاستغلال الفعلي للثروة البترولية الجزائرية ويتضمن الجدول التالي تاريخ اكتشاف النفط وبداية الإنتاج لأهم الدول الإفريقية المنتجة حاليا.

الجدول رقم (11): تاريخ اكتشاف البترول وبداية الإنتاج الفعلي في أهم الدول الإفريقية المنتجة حاليا

الدولة	تاريخ اكتشاف النفط		بداية الإنتاج
	المغمورة	اليابسة	
مصر	1961	1908	1910
الجزائر	-	1946	1956
أنجولا	1975	1955	1968
نيجيريا	1964	1956	1958
ليبيا	1967	1957	1960

المصدر: انظر كل من: - عثمان ونيس المشري: " الأهمية المستقبلية لصناعة النفط والغاز بالقارة الإفريقية: تقييم فني واقتصادي"، جريدة العرب العالمية، يومية عربية، العدد 8599، 26-27/11/2010، لندن، ص. 4.

- يسري محمد أبو العلا: " نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، مرجع سابق، ص. 437.

### الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بتاريخ 1963/12/31 صدر المرسوم رقم 491/63 القاضي بإنشاء " الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات" Société Nationale de Transport et de Commercialisation des Hydrocarbures المعروفة اختصارا باسم "سوناطراك" وقد حددت أهدافها وفقا لهذا المرسوم كما يلي:<sup>2</sup>

- القيام بالدراسات التمهيديّة المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- بناء وسائل النقل.
- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

<sup>1</sup> شهر زاد زغيب، حكيمة حلّيمي: " القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 09، 2011، ص. 50، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/01/04 ] :

[http:// www.ao-academy.org / docs/academy\\_magazine\\_9.pdf](http://www.ao-academy.org/docs/academy_magazine_9.pdf)

<sup>2</sup> يسري محمد أبو العلا: " نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، مرجع سابق، ص. 703.

إلا أن هذه الأهداف تطورت بسرعة مع زيادة دور سوناطراك الذي تعزز مع صدور المرسوم رقم 292/66 بتاريخ 1966/11/22 ليعدل من النظام الأساسي للشركة ويحول دورها من مجرد نقل وتجارة المحروقات إلى إعطائها دور المسؤولية الكاملة في مباشرة النشاط البترولي بالإقليم الجزائري، وأصبحت بموجب هذا المرسوم تدعى: " الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها"، لتصبح بداية من عام 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات الجزائري.

خلال المخطط الخماسي الأول للتنمية للفترة 1980-1984 وفي إطار سياسة إعادة هيكلة وتفكيك المؤسسات الوطنية خضعت شركة سوناطراك لعملية إعادة الهيكلة، انبثقت عنها في البداية 03 مؤسسات سنة 1980، ثم أصبحت 09 مؤسسات سنة 1981 ليرتفع عددها إلى 12 مؤسسة سنة 1983.

في عام 2005 وصل مجموع المؤسسات التابعة للشركة الأم سوناطراك إلى 16 مؤسسة تابعة ( Filiales ) في مختلف التخصصات منها ما نتج عن إعادة الهيكلة ومنها ما أنشأها سوناطراك في فترات لاحقة.

وهكذا فشركة سوناطراك التي بدأت بإمكانيات متواضعة استطاعت أن تعزز مكائنها كمجمع بترولي وغازي وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر، بل تتبوأ حاليا المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 12 بين الشركات النفطية العالمية؛ هذا ونشير إلى أن دور سوناطراك على المستوى الوطني لا يقتصر على قطاع الطاقة فحسب بل يتعداه ليشمل استثمارات في قطاعات أخرى ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: قطاع الطيران ( النقل ) من خلال شركة "الطاسيلي للطيران" وهي فرع لمجمع سوناطراك، قطاع الاتصالات من خلال الشركة الجزائرية الطاقوية للاتصال " AETC " بالشراكة بين سوناطراك وسونلغاز، أما فيما يخص حضور مجمع سوناطراك دوليا وحسب ما جاء على لسان المدير العام لشركة سوناطراك السيد: " عبد الحميد زرقين " فإنه لا تقتصر تنمية شركة سوناطراك على الصعيد الدولي على تسويق المحروقات واستحواذ حصص في المجمعات الطاقوية بل تتواجد مؤسستها في العديد من البلدان لأكثر من 10 سنوات حيث تركز نشاطاتها على الحرف الأساسية والاستكشاف، إنتاج المحروقات والمصب النفطي والغازي والنقل البحري والنقل عبر الأنابيب بالإضافة إلى التسويق [...]"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مقابلة الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك " السيد عبد الحميد زرقين " لصحيفة المجاهد المنشورة يوم الاثنين 28 ماي 2012، متوفرة على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/02/10]: [www.Sonatrach.com/ar/interview-moudjahid.html](http://www.Sonatrach.com/ar/interview-moudjahid.html)

### الفرع الثالث: انضمام الجزائر إلى الأوبك/ الأوبك

لقد تمكنت الجزائر من خلال البترول والغاز من الانضمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المستوى الإقليمي أو العالمي ومنها منظمة البلدان المصدرة للبترول "OPEC"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "OAPEC"، كما تعتبر من أهم الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول "APPA" وهي مقر اللجنة الإفريقية للطاقة "AFREC".

#### I- الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " ( أوبيب )

لقد كانت الشركات البترولية العالمية الكبرى\* في المرحلة التاريخية قبل عام 1960م السلطة المنفردة في تحديد كميات إنتاج البترول وأسعاره في السوق الدولية، ومع استقلال العديد من الدول النامية المصدرة للبترول وشعورها بالغش في الأسعار والاستنزاف الجائر لمواردها البترولية بأرخص الأثمان وتضاؤل الاستفادة ماليا منها رغم كونها صاحبة الأرض والسيادة نظريا على الأرض والثروات، وأمام شعورها بمعاناة شعوبها من الفقر والتخلف؛ أقدمت الدول المنتجة والمصدرة للبترول في العالم الثالث على التضامن والتكتل في كارتل لتقاوم الضغوط والنهب وتحمي حقوقها وتحافظ على القوة الشرائية لبترولها فتكونت في هذا الإطار منظمة " الأوبك " في سبتمبر عام 1960 ببغداد بمبادرة من فنزويلا.

وكان انضمام الجزائر إلى منظمة أوبك في جويلية سنة 1969 وكل ما يمكن قوله عن الدور الجزائري في المنظمة باختصار: أن الجزائر مؤمنة بحتمية التضامن بين دول أوبك كما أنها تقدم للدول الأعضاء الطريقة الأمثل للاستفادة من هذه المادة الاستراتيجية في التنمية ولم تقتصر نصائح الجزائر على القول بل تجسد ذلك في الميدان\*\*.

\* سيطرت على الصناعة النفطية ولمدة طويلة من الزمن سبع شركات نفط متعددة الجنسيات لقبث بالشقيقات ( الأخوات) السبع: "Seven Sisters"، والتي تكتلت في كارتل واحد منذ سبتمبر 1928 وهي: ستاندر أويل أوف نيوجرسي ( اكسون موبيل)، موبيل أويل أو سوكوني ستاندر أويل أوف كاليفورنيا ( سوكال) وجميعها أمريكية وهي ناجمة عن حل امبراطورية روكفلر، جولف، تكساسو ( أمريكيتين)، بريتش بتروليوم ( بريطانية)، رويال دتش/ شل وهي اندماج لشركتين: شل البريطانية ورويال دتش الهولندية.

\*\* وكأمثلة على ذلك: - إقدام الجزائر على تأميم ثرواتها النفطية في 1971/02/24 وحث الدول المنتجة على تبني هذه الاستراتيجية.

- الحرص على إيجاد السعر المناسب وضرورة الالتزام على مستوى المنظمة.
- الاتفاق على تقنين الإنتاج البترولي خدمة للمصالح الوطنية المشتركة بين دول المنظمة.
- الحضر البترولي العربي عام 1973 بإيعاز من الجزائر ضد الدول الغربية المساندة لإسرائيل.

استكمالا وفيما يخص الدول الأعضاء في المنظمة فإن العدد كان قبل عام 1992 عبارة عن 13 دولة وهي: الجزائر، ليبيا، نيجيريا، الغابون، المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر إيران، إندونيسيا، الإكوادور، فنزويلا، أما الآن فتتكون أوبك من 12 دولة تنتشر على امتداد ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا وأمريكا الجنوبية يجمع بينها عنصر واحد هو إنتاج وتصدير البترول، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (12).

### الجدول رقم (12): أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C

تاريخ الانضمام	اسم الدولة	
سبتمبر 1960 بغداد- العراق-	فنزويلا إيران العراق الكويت المملكة العربية السعودية	الدول المؤسسة
جانفي 1961	قطر	الدول المنظمة بعد التأسيس
جوان 1962	ليبيا	
نوفمبر 1967	الإمارات العربية المتحدة	
جويلية 1969	الجزائر	
جويلية 1971	نيجيريا	
1973	الإكوادور: انسحبت من المنظمة ثم عادت إليها عام 2007 .	
2007	أنجولا	

المصدر: من إعداد الباحثة

### II- الانضمام إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " OAPEC "

"تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في 09 جانفي من عام 1968 [بتصرف]<sup>1</sup>".

<sup>1</sup> رضا الشوك، حيدر علي الدليمي: " عالم البترول وبتترول العالم " [ كتاب لم يصدر بعد]، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250325 : [2013/01/09

"ويتمثل الهدف من إنشائها في التعاون البناء بين الأقطار الأعضاء وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها وإمكاناتها لإقامة المشاريع المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة في إطار التكامل الاقتصادي العربي"<sup>1</sup>.

وتتضمن منظمة الأوبك حاليا 10 دول أعضاء الثلاثة المؤسسين وهم: الكويت، ليبيا والمملكة العربية السعودية كل من الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، قطر والبحرين المنظمة عام 1970، العراق وسوريا عام 1972 مصر عام 1973، بينما تونس التي انضمت إليها عام 1982 قامت بتعليق عضويتها عام 1986 وبقي الباب مفتوحا أمامها لاستعادة عضويتها متى أرادت ذلك.

### الفرع الرابع: قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971

يعرف التأميم اقتصاديا بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة\* وتنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة بما له من حقوق وما عليه من التزامات إلى الأمة ممثلة في شخص الدولة، وتعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز إداري مستقل وفقا لمصلحة الجماعة<sup>2</sup>.

وتعد التجربة الجزائرية في التأميم أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي اتجاه الاحتكارات البترولية، وبتاريخ يوم الأحد 24 فيفري 2013 تكون قد مرت 42 سنة على قرار تأميم البترول الجزائري واسترجاع السيادة الوطنية عليه في 24 فيفري سنة 1971.

لقد ظلت الثروة البترولية الجزائرية بين العامين 1962-1971 رهينة بنود اتفاقيات إيفيان (Evian) التي تنص على سيادة جزئية للجزائر على حقولها من المحروقات؛ وقد يتساءل البعض عن سر موافقة الحكومة الجزائرية على توقيع تلك الاتفاقيات رغم ما تضمنته بتعهدها بأن الثروات الباطنية بالجزائر ملك للشركات النفطية الفرنسية مع منح الجزائر حق الانتفاع بجزء من مداخيل الطاقة الأحفورية. بموجب التعاون العضوي؟

<sup>1</sup> فؤاد علي عبد الرحمن الداود، محمد جهاد عامر: " بنك المعلومات في الأمانة العامة لمنظمة الأوبك"، مداخلة مقدمة إلى: اجتماع فريق الخبراء بشأن جمع وتحليل إحصاءات ومؤشرات الطاقة، الإسكوا، بيروت، لبنان، 3-5 مارس، 2009، ص.3.

\* في البداية كان دور الدولة يقتصر على القيام بتوفير الأمن للأفراد، لكن بعد انتشار المذاهب الاشتراكية تغيرت وظيفة الدولة وأصبحت تتدخل في كافة أوجه النشاط الاقتصادي وعليه نشير أن التأميم ليس له دائما أسباب إيديولوجية، ذلك أن الكثير من الدول الرأسمالية العريقة احتارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام مثل: المناجم أو السكك الحديدية، شركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها والتي تعتبرها من رموز السيادة.

<sup>2</sup> يسري محمد أبو العلاء: " نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، مرجع سابق، ص. 655.

نقول في هذا الشأن: "لقد تحصل الجزائريون على الأهم في اتفاقيات إيفيان عام 1962 وهو نيل الاستقلال السياسي وضمان وحدة التراب الوطني، ولم يكن تأمين النفط ضمن أولويات تلك المرحلة التي تطلبت دفاعا صارما عن مكسب الاستقلال المهدهد نتيجة ضعف الدولة الجزائرية المستقلة حديثا"<sup>1</sup>، وهذا ما أكده السيد بلعيد عبد السلام- رئيس الحكومة الأسبق وأحد الفاعلين الرئيسيين في تأمين المحروقات- معتبرا أن البنود النفطية المتضمنة في اتفاقيات إيفيان كانت اتفاقا ثوريا ولم تكن أبدا تنازلا مثلما أكده بعض الملاحظين، رغم اعترافه بأن تلك البنود قد حررت في مجملها حسب الرغبة التي عبر عنها الطرف الفرنسي في المفاوضات وهكذا فقد تطلب استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري ترتيبات معقدة وقرارات شجاعة وحاسمة فريدة من الحكومة الوطنية استغرقت عقدا كاملا قبل إعلان قرار التأميم سنة 1971 .

بناء على ما تقدم بالإمكان تلخيص أهم الأحداث التي سبقت قرار التأميم الحاسم في النقاط التالية:

## I- البترول الجزائري قبل الاستقلال

لقد صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم القانون رقم 1111/58 الصادر بتاريخ 1958/11/22 الذي اصطلح على تسميته "بالقانون البترولي الصحراوي"

"Le code pétrolier saharien" ويشمل ما يلي [بتصرف]<sup>2</sup>:

- وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمارات البترولية.
- خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

## II- البترول الجزائري بعد الاستقلال

<sup>1</sup> عصام بن الشيخ: " قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971 : دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص.188.

<sup>2</sup> يسري محمد أبو العلاء: "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، مرجع سابق، ص- ص.23-24.

## 1- اتفاقيات إيفيان 1962: ولعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها هذه الاتفاقيات هي:<sup>1</sup>

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
  - استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
  - الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.
  - إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية فصل المنازعات البترولية.
- إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل الجديد معها ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق وأهم ما حدث بعد الاتفاقية هو تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك.

## 2- اتفاقيات التعاون الجزائري الفرنسي في جويلية عام 1965:

لقد كانت قضية لاترابال\* بمثابة الثغرة التي استغلتها الحكومة الجزائرية لفرض إعادة التفاوض حول بنود قانون البترول الصحراوي، ليتم في الأخير إبرام اتفاق جديد للتعاون في جويلية 1965 تضمن ما يلي:

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% ووصلت سنتي 1968 و1969 إلى حوالي 54% و55% على الترتيب.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات البحث والتنقيب.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة SN.Repal الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%<sup>2</sup>.
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

<sup>1</sup> شهر زاد زغيب، حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص.50.

\* لقد سعت شركات فرنسية لمد أنبوب غاز Gazoduc من مدينة حاسي مسعود إلى بجاية وكانت هذه الشركة الجديدة لاترابال طلبت موافقة وتعاون الحكومة الجزائرية، فرفضت الحكومة الوطنية الخدمة وتسبب الخلاف القانوني إلى إحالة الحكومة الجزائرية إلى محكمة العدل الدولية للفصل في القضية استنادا إلى ما ورد في اتفاقيات إيفيان، لكن الجزائر فازت بها وأصبحت تحسن لعب الورقة القانونية أيضا وبذلك فرضت على فرنسا إشراكها في المشروع بالتوقيع على اتفاق الجزائر في 29 جويلية 1965.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 50.

— سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامة لها [بتصرف]<sup>1</sup>.

وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور سوناطراك حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965 .

### 3- ثورة التأميم: لقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل أهمها:

#### أ- مرحلة أولى: تضمنت ما يلي:

- من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم فرضت رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير سنة 1967.
- إبرام اتفاقية جيتي في 19 أكتوبر 1967 تولت من خلالها شركة سوناطراك دور المعهد الرئيسي للأعمال و ملكية الدولة للغاز الطبيعي ( تأسيس الشركة الجزائرية المختلطة للغاز " سونلغاز " بتاريخ 1967/09/01 ) .
- تأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى بقية القطاعات الأخرى غير النفطية عام 1968.
- في عام 1969 لحظات تاريخية بعد انضمامها إلى منظمة أوبك شرعت الجزائر في مفاوضات جديدة مع باريس، مثل الجزائر فيها "رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة" الذي شغل منصب وزير الخارجية آنذاك، وعن الجانب الفرنسي وزير الصناعة "كزافييه أورتولي" كان الهدف منها استكمال تحرير قطاع المحروقات، لكن المفاوضات الفرنسية لم يلمس فائدة ترجى من استمرار التفاوض فأوقفها من طرف واحد بعد سنتين من انطلاقها.

#### ب- مرحلة ثانية

بعد كل الاتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي إلا قرارا واحدا وهو إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض واتخاذ قرار التأميم، وتم ذلك من خلال خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" الذي ألقاه أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في 24 فيفري من سنة 1971 الذي أعلن فيه عددا من القرارات السياسية

<sup>1</sup> Gérard DESTANNE De BERNIS : " les problèmes pétroliers algériens", Etudes internationales vol.2 , n°4 ,1971, p.581 [http://www.erudit.org/revue/ei/1971/v2/n4/700142 ar.pdf] , [date de visite : 14/01/2013].

أهمها: - ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51 % من أجل ضمان مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.

- تؤمم حقول الغاز الطبيعي ويؤمم النقل البري، أي جميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وقد كتبت جريدة " لوموند الفرنسية" تعقيبا على هذا القرار التاريخي وتوقعت امتداد عدوى القرار إلى دول عربية وإفريقية أخرى، وهو ما حدث بالفعل حيث قامت العراق بتأميم نفطها سنة 1972 وتلتها ليبيا سنة 1973، وهكذا أصبح قطاع النفط بشكل خاص الورقة الأكثر تأثرا في قيادة السياسة الخارجية للجزائر عندما تزامن التأميم مع حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل- الحرب التي حولت النفط إلى سلاح توازن استراتيجي بين يدي من يملكه- حيث كان للجزائر دور كبير وفعال في التحريض على التضامن العربي ضد الكيان الصهيوني.

### المطلب الثالث: الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر وأهميته في الاقتصاد الوطني

يسعى هذا المطلب إلى إلقاء الضوء على خصائص ومميزات البترول الجزائري، كما يهدف إلى الوقوف على واقع النشاط البترولي والإطار القانوني والتشريعي الذي ينظمه، لنخلص إلى ضرورة إبراز المكانة المتميزة التي يحظى بها القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني.

### الفرع الأول: مميزات خاصة للبترول الجزائري

يحاول هذا الفرع أن يسلط الضوء على مميزات النفط الجزائري من حيث النوعية (الجودة) والقرب من أسواق الاستهلاك.

### I- ميزة نوعية النفط الجزائري

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرنى كان على درجة عالية من النقاوة، كما يصنف بترول حقول عجيلة تقنتورين وزارزتين بالجيد لانخفاض نسبة الكبريت فيه.

عموما يعرف بترول الجزائر الأساسي باسم "صحاري بلند" "Sahari blend" ويتضمن جملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- بترول " صحاري بلند" عبارة عن مزيج خامات من حقول الجنوب الجزائري.
  - بالنظر إلى مؤشر درجة الكثافة النوعية يوصف بترول صحاري بلند بالخام الخفيف:  $API[43,5^{\circ} - 47,5^{\circ}]$  وهذا ما يجعله من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمنتجات البترولية الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها، ويمكن إدراج الشكل التالي لتوضيح توزيع المنتجات المتحصل عليها من عملية التكرير والمعالجة.
  - خام ذو محتوى كبريتي منخفض ( 0,1 %).
- إذا فبموجب هذه الخصائص كاد البترول الجزائري أن يصبح النفط المرجعي في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف (Arabian light) الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.

#### الشكل رقم (04): توزيع المنتجات المشتقة من مزيج " صحاري بلند "

النافتا: هي أحد المشتقات الفرعية للبنزين وتدعى أيضا بالبنزين الأولي



**Source :** Ministère de l'énergie et des mines " Sonatrach " : " Sahara Blend et produits dérivés", 2 édition, 2007, p. 8.[ [http:// www.mem- algeria.org/actu/comn/SH\\_COM\\_Sahara\\_Blend\\_07\\_fr.pdf](http://www.mem-algeria.org/actu/comn/SH_COM_Sahara_Blend_07_fr.pdf) [date de visite :02/02/2013] .

## II- ميزة الموقع الجغرافي

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من أسواق الاستهلاك يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، فهذا القرب يترتب عليه ما يسمى " بالفرق الناجم عن النقل" وبذلك يجعل منتجاتنا البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا، نيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار ( تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر حتما تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي حيث تجد نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا ( إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وبريطانيا)، وفي السوق الأمريكية والكندية ( المناطق الشرقية خاصة) وهي أسواق ذات حجم سكاني ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

## الفرع الثاني: واقع النشاط البترولي

يتناول هذا الفرع بعض المهام المتعلقة بنشاطي المصب والمنبع البترولي في الجزائر.

### I- نشاط المصب البترولي ( تصنيع وتجارة النفط)

#### 1- التكرير

تاريخيا وبالضبط قبل سنة 1982 كان نشاط التكرير في البداية من مهام الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر (SRA) ثم الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها (سوناطراك بعد المرسوم رقم 292/66 المؤرخ في 1966/11/22)؛ في جانفي عام 1982 أصبح التكرير رسميا ضمن نشاط المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية "ERDP" والتي قسمت عام 1987 حيث فصل نشاط التكرير عن التوزيع وتمخض على هذا التعديل إنشاء مؤسستين وطنيتين: الأولى مختصة في تصفية وتكرير البترول وتدعى نفتاك (Naftec)، والثانية مختصة في توزيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها على مستوى التراب الوطني تحت علامة نفتال (Naftal).

إن صناعة تكرير البترول الخام في الجزائر كانت إلى غاية 2005 تعتمد على 04 مصاف للتكرير وهي: مصفاة الجزائر العاصمة، سكيكدة، أرزيو وحاسي مسعود بطاقة تكرير إجمالية في حدود 450 ألف برميل يوميا (حوالي 22 مليون طن سنويا)، حيث تباشر وتشرف شركة نفتاك فرع 100 % بشركة سوناطراك على نشاط التكرير.

الجدول رقم (13): أهم وحدات تكرير النفط الخام بالجزائر\* وقدراتها النظرية حتى 2005

المصفاة	تاريخ الاستغلال	قدرة التكرير و: مليون طن سنويا	أهم المنتجات المكررة
مصفاة الجزائر العاصمة Raffinerie d'Alger (RA1G)	1964	2,7	غاز البترول المميع (GPL) البنزين(العادي والممتاز)، النافتا الكيروسين، الغازوال...

\* تجدر الإشارة هنا إلى مصفاة عين أمناس التي بدأت في الإنتاج سنة 1980 بطاقة تكرير للبترول الخام تقدر ب 0,3 مليون طن سنويا، إلا أنها توقفت منذ 1986 لأسباب تقنية.

البنزين، الكيروسين، الغازوال	1,2	1960 - 1962 1979 - 1980	حاسي مسعود Raffinerie de Hessi-Messaoud (RHM) وتتكون من وحدتين: وحدة قديمة: (RHM1) وحدة جديدة: (RHM2)
غاز البترول المميع (GPL) البنزين (العادي والممتاز)، النافتا، الكيروسين، الغازوال الزفت (des bitumes)، الزيوت (lubrifiants) ...	2,5	1972	أرزيو Raffinerie d'Arzew (RA1Z)
غاز البترول المميع (GPL) البنزين العادي، الممتاز والخالي من الرصاص، النافتا، الكيروسين الغازوال، الزفت، ويخصص حوالي 80 % من إنتاجها للتصدير.	15	1980	سكيكدة Raffinerie de Skikda (RA1K)

Source: <http://www.mem-algeria.org/actu/comm/pubt/naftec-pres.pdf> [date de visite:29/01/2013].

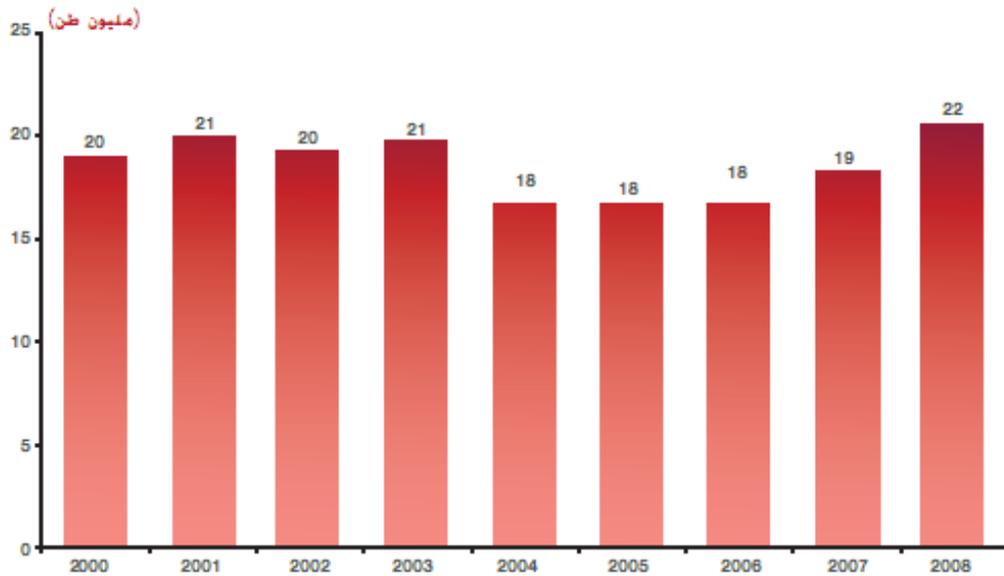
ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات الجدول أعلاه أنه يغلب على إنتاج المنتجات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة خاصة غاز البترول المميع والوقود بنوعيه البنزين والغازوال، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف.

ومن أجل مواجهة الطلب الوطني من جهة والتكيف مع خصوصيات المعايير والمقاييس المعمول بها دوليا من جهة أخرى، قامت شركة نفتاك بإعداد برنامج لتأهيل وتحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005 - 2008. بلغ يصل إلى 1,2 مليار \$ وكان من أهم هذه المشاريع: مشروع مصفاة أدرار (Raffinerie d'Adrar) حيث انطلقت الأشغال في مارس 2004 من قبل شركة سور الصين المكونة من مؤسسة البترول الوطنية الصينية

(CNPC) بحصة 70% والشركة الوطنية سوناطراك بحصة 30%، وقد دخلت وحدة أدرار مرحلة الإنتاج ابتداء من 05 جانفي 2007 بطاقة تكرير للبتروال الخام قدرها 600000 طن/ السنة وتقوم بمعالجة البتروال المستخرج من حقول منطقة السبع التي كانت تعتبر حقول ثانوية ومهمشة إلى أن تم إدماجها في إطار هذا المشروع، الذي سمح بتموين ولايات الجنوب الكبير بالمواد البترولية.

لقد فسح غياب المستثمر الأجنبي في قطاع المصب المجال أمام شركة نفتاك لتمارس احتكارا كاملا لأعمال التكرير، غير أن هذه الوضعية تغيرت مع مطلع 2007 بشروع مصفاة أدرار أول المصافي الخاصة في الإنتاج ما يعد سابقة في هذا الميدان بالجزائر، وهو ما سمح برفع عدد مصافي تكرير النفط الخام إلى 05 مصاف بطاقة إجمالية تقدر ب 22,6 مليون طن/السنة ويمكن تتبع إنتاج المواد المكررة خلال الفترة 2000-2008 كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (05): تطور إنتاج المواد المكررة (2000-2008)



معدل الإنتاج السنوي 20 مليون طن

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم: " حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008 "، طبعة 2009، الجزائر، ص.37.

وعلى الرغم من التطور الهام الذي عرفه نشاط التكرير من خلال عمليات العصرية والتحديث لم تنجح الجزائر في تلبية الطلب الوطني المتزايد على مختلف المواد البترولية خاصة الوقود، ووفقا لإحصائيات عام 2012 فإن

قدرات التكرير لأهم المصافي الجزائرية بما في ذلك مصفاة المكثفات (Condensât) بسكيكدة\* بلغت 27,6 مليون طن، إلا أنها عجزت عن تغطية حاجيات السوق المحلية واضطرت سوناطراك إلى استيراد حوالي 2 مليون طن من المازوت وحوالي 500 ألف طن من البنزين خلال نفس السنة.

وهكذا وفي ظل غياب مصافي تكرير جديدة وتسجيل مستوى قياسي للاستهلاك الجزائر المنتج للبتترول تضطر للاستيراد لسد العجز بسعر السوق الدولي.

## 2- البتروكيمياء

ترتكز الصناعة البتروكيمياوية في الجزائر على مجمعين:

- مجمع أرزيو للبتروكيمياويات: وهو قائم في المنطقة الصناعية بأرزيو وتبلغ طاقته الإنتاجية 100 ألف طن/ السنة من مادة الميثانول و23 ألف طن من الراتنجات الصناعية، كما يحتوي المجمع على وحدة لإنتاج مادة الأمونياك وتضم 04 مصانع لإنتاج كل من الأمونيا، اليوريا، حامض النتريك و نترات الأمونيوم.

- مجمع سكيكدة للبتروكيمياويات بوليميد (polymed): قائم في المنطقة الصناعية بسكيكدة حيث تم مباشرة العمل الإنتاجي به سنة 1978، ويحتوي على وحدات لإنتاج الإيثلين بطاقة 120 ألف طن/السنة، والبولي إيثلين بطاقة 120 ألف طن/السنة، والبولي إيثلين منخفض الكثافة بطاقة 48 ألف طن/السنة، والبولي فينيل كلوريد بطاقة 35 ألف طن/السنة<sup>1</sup>، ويتضمن مجمع سكيكدة كذلك وحدة لإنتاج الأمونيا وهي وحدة مكتملة لمصانع الأسمدة الكيماوية في الجزائر.

وفي إطار استراتيجية تطوير قطاع المحروقات تم وضع برنامج واسع النطاق لتطوير مجال البتروكيمياويات يركز على الشراكة الدولية وتبادل الخبرة، وعموما وخلال الفترة 2000-2008 تم تسجيل إنتاج متوسط يقدر ب 195 ألف طن، كما عرفت هذه الفترة انطلاق المصانع الآتية في الإنتاج:

\* قامت شركة النفط والغاز الجزائرية " سوناطراك" بمجهودات ذاتية بإنجاز مشروع توينغ (Topping) المكثفات بمنطقة سكيكدة بمبلغ استثماري قيمته 380 مليون دولار أمريكي ليكون عام 2010 تاريخ بداية الاستغلال بطاقة إجمالية تقدر ب5 مليون طن/ السنة، وكان الهدف من وراء إنجاز هذا المشروع هو إنتاج الوقود وغاز البترول المميع انطلاقا من المكثفات، مما يسمح بثمين هذا المنتج الذي كان يصدر على حاله.  
<sup>1</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوابك)، إدارة الشؤون الفنية: "صناعة الأسمدة والبتروكيمياويات في الدول العربية: الوضع الحالي والمشاريع المستقبلية"، 2009، ص.43.

- مصنع الإيثان المتعدد بسكيكدة بطاقة إنتاج تقدر ب 130000 طن/السنة، بداية الاستغلال كانت في 2005.

- مصنع هيليسون بسكيكدة بطاقة إنتاج تقدر ب 600 مليون قدم مكعب/السنة ( SCF ) من الهليوم و50000 طن/السنة من الآزوت والذي أنجز في إطار الشراكة مع الشركة الألمانية ( LINDE )، بداية الاستغلال كانت ابتداء من 2007 .

لتحتل بذلك الجزائر المرتبة السادسة من حيث طاقة الإنتاج القائمة بعد كل من السعودية، ليبيا، قطر، الكويت ومصر وهذا خلال سنة 2009، وفيما يلي تلخيص لأهم المشاريع البتروكيمياوية المنجزة إلى غاية نهاية 2012.

#### الجدول رقم (14): مشاريع البتروكيمياء المنجزة إلى غاية نهاية 2012

اسم المشروع	الموقع	طاقة الإنتاج	الشريك	قيمة الاستثمار	تاريخ بداية الاستغلال
مركب الأمونياك I واليوربا	أرزيو	الأمونياك: 1,45 مليون طن/السنة. اليوربا: 1,14 مليون طن/السنة.	أوراسكوم المصرية 51%	1928 مليون دولار أمريكي	أوت 2011
وحدة الهليوم II	أرزيو	17 مليون م <sup>3</sup> /السنة	LINDE	172 مليون \$	ديسمبر 2011
مركب الأمونياك II واليوربا	أرزيو	الأمونياك: 1,32 مليون طن/السنة. اليوربا: 2,31 مليون طن/السنة	سهيل بهوان 51%	3007 مليون دولار أمريكي	جويلية 2012
مشروع الميثانول	أرزيو	1 مليون طن/السنة	اتحاد شركات آلت 51%	1 مليار دولار أمريكي	2012

المصدر: انظر كل من :

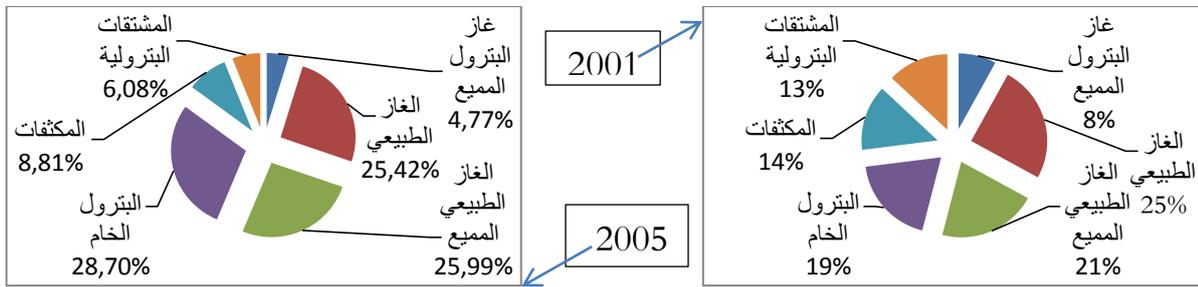
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر "الوضعية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص.99.
- وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص.41.
- المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم ، مرجع سابق، ص.10.

### 3- التصدير

#### أ- الصادرات من حيث الهيكل

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى وهذا ما انطبق على هيكل الصادرات النفطية، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة البترول الخام عام 2001 تمثل 19% من الحجم الكلي للصادرات، لكن بعد 04 سنوات فقط أي عام 2005 أصبحت النسبة تزيد عن 28%، في حين تراجعت مساهمة المنتجات البترولية من 13% عام 2001 إلى حوالي 6,08% عام 2005 وهذا ما يوضحه الشكل رقم (06).

الشكل رقم (06): هيكل صادرات المحروقات الجزائرية [ 2005 - 2001 ]



المصدر: انظر كل من: - سوناطراك، التقرير السنوي، 2005، ص.57.

- بلقاسم سرايري: " دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص.123.

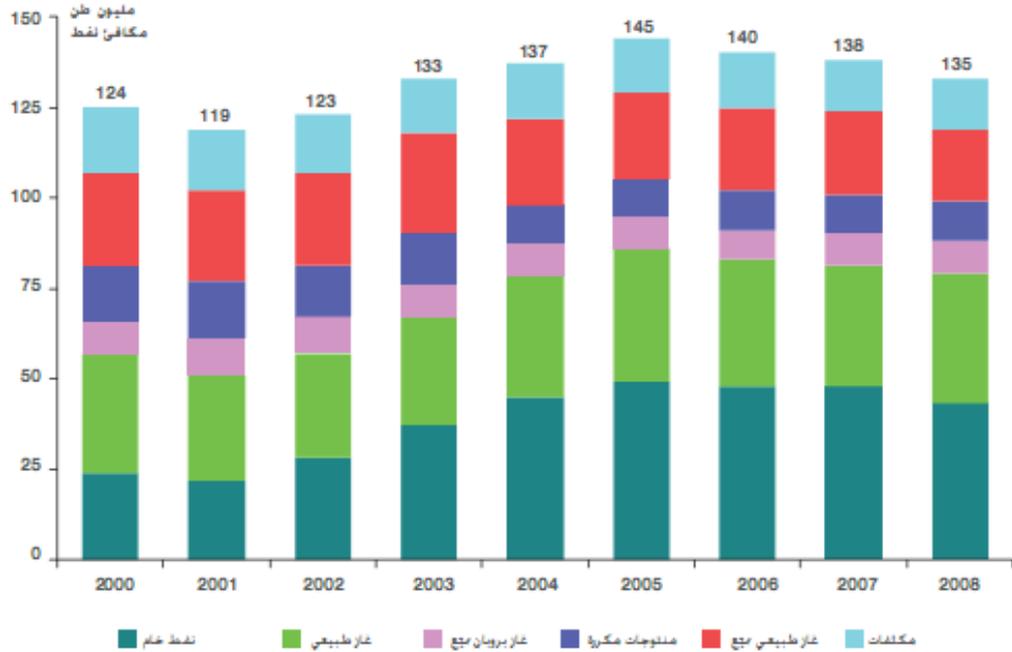
هذا ويمكن تتبع تطور صادرات المحروقات من حيث الحجم خلال الفترة 2000-2008 من خلال بيانات الشكل أدناه، والتي من خلالها نستخلص وباختصار أن أكثر من نصف بترول الجزائر يوجه للخارج كمادة خام، لتصنف الجزائر كثامن أكبر بلد مصدر للنفط الخام في العالم وفقا لإحصائيات عام 2010.

#### ب- التصدير حسب المنطقة

كانت صادرات النفط الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية الغربية إلى غاية عام 2000 تقريبا تمثل جل الصادرات غير أن تغيرات عديدة عرفها القطاع بعد هذا العام جعلت نسبة هذه الأخيرة تنقلص في مقابل ارتفاعها نحو أسواق أخرى سيما السوق الأمريكية.

أما فيما يتعلق بتصدير المشتقات البترولية فإن وجهتها الجغرافية التقليدية هي الأسواق الأوروبية الغربية.

### الشكل رقم (07): تطور صادرات المحروقات من حيث الحجم [ 2008 – 2000 ]



المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص.45.

## II- نشاط المبيع البترولي ( نقل البترول )

يعتبر النقل بواسطة الأنابيب الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر في نقل المحروقات، وهو بذلك يمثل الحلقة التي تتوسط بين النشاط البترولي والغازي وبين نشاط التحويل ومعالجة المحروقات وتسويقها وهي حلقة محورية في سلسلة المحروقات؛ أما فيما يخص نقل البترول: أولا يتم نقل البترول الخام عبر شبكة الأنابيب من مناطق الإنتاج إلى أحد أهم المنشآت الاستراتيجية لنشاطات النقل عبر الأنابيب وهو مركز حوض الحمراء لتوزيع البترول بحاسي مسعود، وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار ليقوم بأعمال القياس ( حساب الكميات ورقابة النوعية)، يتم بعد ذلك نقل البترول الخام عبر الأنابيب إلى مصافي التكرير ومراكز التخزين الوطنية، أو إلى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية عن طريق الموانئ البترولية المتمثلة في: ميناء أرزيو، بحاية وسكيكدة ( وسعيا لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير واستغلال الموانئ البترولية من قبل سوناطراك وشركة تسيير الموانئ سنة 2004 ).

ومنذ إنجاز الأنبوب الناقل للبترول الخام برا والذي يربط حاسي مسعود بميناء بجاية عام 1959 تطورت بعد ذلك شبكة أنابيب البترول والجدول التالي يبين شبكة نقل المحروقات الجزائرية حتى سنة 2010.

#### الجدول رقم (15): شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية (2010)

عدد الأنابيب	بترول خام	الغاز السائل	الغاز النفطي المميع	الغاز الطبيعي	المجموع
13	3	5	18	39	
الطول ( كلم )	5638	1718	3650	10470	21476
القدرة العملية	165	35	27	193	420
الوحدة	ملايين الأطنان المترية	ملايير م <sup>3</sup>	مليون طن مكافئ بترول ( MTEP )		

المصدر: المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص.13. [بتصرف].

#### الفرع الثالث: الإطار القانوني الجديد لقطاع المحروقات الجزائري

يشكل موضوع التشريعات البترولية أهمية خاصة نظرا لما يتضمنه من تحديد اختصاص الدولة وسيادتها على الثروات الوطنية، ومن ناحية أخرى سلطتها المالية على عقود البترول ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

جزائريا تغير التشريع الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، فغداة الاستقلال ورثت الجزائر تركة ثقيلة في قطاع المحروقات حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 1111/58 المعروف بالقانون البترولي الصحراوي؛ بعد تأميم القطاع وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 أرست الجزائر نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قائم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، كما وضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة وحصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية إبرامها مع سوناطراك في نوع واحد هي عقود الخدمات، لكن بعد 15 سنة من التطبيق أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم؛ لتقدم الجزائر بعد الصدمة النفطية الحادة عام 1986 على إلغاء القانون السابق وإقرار القانون رقم 86-14 أول القوانين الإصلاحية لقطاع المحروقات تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية بإرسائه نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج؛ لتشهد سنة 1991 صدور القانون رقم 91-21 والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق ووسع مجال المشاركة لتشمل

قطاع الغاز خاصة؛ غير أن أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2005 والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 جويلية 2005.

قراءة في قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 المعدل والمتمم بالأمر 06-10 المؤرخ في 29/07/2006:

يتكون قانون المحروقات الجديد رقم 05-07 الصادر سنة 2005 من 115 مادة موزعة على عدة أبواب تتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع بداية من كفاءات منح تراخيص الاستكشاف والاستغلال وكفاءات ممارسة النشاط وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات على نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر من عام 2001 والهدف الأساسي لهذا النص القانوني وفقا لما جاء في مادته الأولى هو تحديد:<sup>1</sup>

- النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات.
- الإطار المؤسسي الذي يسمح بممارسة النشاطات المذكورة أعلاه.
- حقوق والتزامات الأشخاص الذين يمارسون نشاطا أو العديد من النشاطات السابقة.

لقد سمح هذا القانون باستحداث وكالتين للمحروقات هما: "الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات ( ألفت) والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات ( سلطة ضبط المحروقات)"<sup>2</sup> وتضمن عددا هاما من الترتيبات أهمها:

**الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك:** "إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك التي تنص على الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف؛ فمن جهة تقوم الدولة باسترجاع الصلاحيات التي هي من صميم عملها من شركة سوناطراك، ومن جهة ثانية تنسحب الدولة بالكامل من التسيير المباشر للشركة وترفع وصايتها عليها بما يسمح للشركة بالتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية تسعى أساسا لخلق الثروة

<sup>1</sup> المادة الأولى من القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28/04/2005، يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 19/07/2005، ص.4.

<sup>2</sup> المادة 12 من نص نفس القانون، ص.9.

وتحقيق أهداف تجارية وهذا ما أشارت إليه بوضوح المادة 2 من نص القانون؛ وفي أفق تجريد شركة سوناطراك من ممارسة دور القوة العمومية الذي كانت تقوم به من قبل لحساب الدولة، تم إنشاء وكالتين جديدتين للمحروقات سبق ذكرهما تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة ويفوض إليهما أداء دور القوة العمومية السابق [بتصرف]<sup>1</sup>.

**إلغاء نظام تقاسم الإنتاج وإرساء نظام تعاقدى جديد:** "إن الفكرة التي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك الواردة في المادة 48 من نص القانون الجديد، فهذه الأخيرة ألغت ضميا العمل بعقود تقاسم الإنتاج عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 % على الأكثر و 20 % على الأقل لشركة سوناطراك، وبهذا فإن القانون يرسى في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم [بتصرف]<sup>2</sup>.

**الوقاية من المخاطر وحماية البيئة:** "زيادة على الأحكام المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها والخاصة بالأمن الصناعي، فإن النشاطات التي يحكمها هذا القانون يجب أن تتابع من قبل المتعاملين بشكل ينذر مسبقا بكل المخاطر المرتبطة بها، ومن بين أهم المخاطر المرتبطة بالبحث عن المحروقات واستغلالها نجد حرائق الآبار وتسرب المحروقات، كما نص القانون في بعض موادها على بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة"<sup>3</sup>.

لقد أثار قانون المحروقات لعام 2005 أكبر قدر من الجدل لم يسبق أن أثاره قانون من قبل، فقد تباينت الآراء حوله بشكل كبير وانقسم الخبراء والمختصون إلى فريقين: فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره مستندا في ذلك على حجج ومبررات، وفريق آخر معارض له وبشدة ويرى فيه خيانة لقرارات التأميم والتضحيات الجسام التي قدمتها الجزائر في سبيل استعادة سيادتها على ثرواتها الطبيعية؛ مما أدى إلى إعادة النظر في القانون وتعديل بعض بنوده. بموجب الأمر الرئاسي رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 والذي يهدف إلى تعديل مواد أساسية اعتبرها الكثيرون ( بعد التعديل) بمثابة الضمان الكبير في استعادة الرقابة على المحروقات وقد: "مست التعديلات خصوصا المواد 48، 32، 5 المتعلقة بالتنقيب عن النفط والاستكشاف والاستغلال وكذا المواد 68، 69، 70 الخاصة بالنقل عن طريق الأنابيب، كما مس التعديل كذلك المادة 58 و 101 وكان

<sup>1</sup> بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص-ص. 147-148.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص، ص. 148، 149.

<sup>3</sup> محمد التهامي طواهر، آمال رحمان وسارة لحيمر: " مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012): التحديات، أهم الإنجازات والآفاق" مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: " الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع".

فحوى هذه التعديلات هو زيادة حصة سوناطراك في عقود البحث والاستغلال للمحروقات بالشراكة لتصبح 51%<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: موقع ومكانة البترول في الاقتصاد الوطني

الاقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي بامتياز وسوف نتعرض لمكانة البترول الاستراتيجية من خلال أبرز الوظائف التي يؤديها في الاقتصاد الوطني.

#### - ماليا:

تعد الوظيفة المالية الوظيفة المحورية لاستراتيجيات استغلال الثروة البترولية منذ الاستقلال إلى اليوم، إذ تشكل إيرادات البترول المصدر الرئيسي للدخل الوطني وهو ما يمكن إدراكه من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الآتي ذكرها.

**مكانة الثروة البترولية في الناتج المحلي الإجمالي:** يعد القطاع النفطي قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام ( حيث يمثل قطاع المحروقات أكثر من 3/1 الناتج الإجمالي للبلد).

**مكانة الثروة البترولية ضمن الصادرات:** تشكل الموارد الأولية الاستخراجية البترولية والغازية نسبة 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية منذ عشرات عديدة.

**مكانة الثروة البترولية ضمن الميزانية العامة للدولة:** تعتبر الجباية النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة وعلى سبيل المثال: فإن ميزانية الدولة لعام 2009 قد اعتمدت على الجباية البترولية بنسبة 58,4%. بمبلغ قدره 1628 مليار دج من مجموع العائدات المقدرة ب 2786 مليار دج.

**تطور العائدات البترولية وتزايد الاحتياطيات الرسمية:** لقد تطورت العائدات البترولية نتيجة الارتفاع المتوالي في أسعار البترول وزيادة الإنتاج وتبعاً لذلك تزايدت الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتصل إلى حوالي 110 مليار \$ سنة 2007 وتتجاوز 130 مليار \$ نهاية 2008، ليلغ احتياطي الصرف رسمياً 160,2 مليار \$ نهاية 2010 مقابل 148,9 مليار \$ مع نهاية سنة 2009، ثم 188,6 مليار \$ في نهاية 2012 مقابل 180,2 مليار \$ نهاية 2011؛ لتحل الجزائر بذلك مرتبة ثاني أكبر بلد يتوفر على احتياطيات الصرف الرسمية بعد المملكة العربية السعودية في منطقة "مينا" حسب صندوق النقد الدولي خلال سنة 2012.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

### – طاويا

يلعب القطاع النفطي والغازي دورا مركزيا في تأمين إمدادات الطاقة للاقتصاد الجزائري بصفة منتظمة ومتواصلة وبأسعار معقولة.

### – صناعيا

تدخل الثروة البترولية كمادة أولية أو وسيطة في إنتاج آلاف السلع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما توسعت تشكيلة السلع المنتجة كلما زادت أهمية القطاع على المستوى الإنتاجي التصنيعي بالنسبة للقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات والفروع والأنشطة الصناعية المرتبطة بتلك القطاعات.

### – تشغيليا

نظرا لكون قطاع الطاقة والمناجم يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال، فإن قدرة استيعابه للأيدي العاملة تبقى محدودة، مع ذلك نسجل أن العدد الإجمالي للعمال في هذا القطاع اليوم أكثر من 245300 عوناً مقابل حوالي 164000 عوناً نهاية سنة 1996، وكلما تطور القطاع كلما تزايدت تأثيراته الإيجابية.

## المبحث الثاني: التنمية المستدامة أرقى مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية

لقد عرف الفكر الاقتصادي تطورا كبيرا وثورة حول موضوع التنمية سواء من ناحية المفهوم أو طرق وأدوات القياس.

فمنذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين ظهرت فلسفة تنموية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية التي تهدد الحياة فوق سطح الأرض وهي التنمية المستدامة التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.

وهكذا تبلور مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، بعبارة أخرى كنتيجة للنقص الملحوظ والقصور الموجود في نموذج التنمية التقليدية.

### المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

إن فكرة التنمية المستدامة كإيديولوجيا جديدة خرجت من وكالات الأمم المتحدة ومصدرها ليبراليا، أي أنها أحد المفاهيم الغربية على غرار بعض المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت العالم ونتجت عن تيار العولمة ومنها على سبيل المثال: الاقتصاد المعرفي، الثورة التكنولوجية... إلخ.

على الصعيد النظري حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية في العالم المتقدم، وكللت الجهود المشتركة بتقارير وتوصيات إثر تنظيم فعاليات أشغال الكثير من المؤتمرات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الأكاديمي في هذا الشأن.

### الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، وقبل الحديث عن تعريفها وخصائصها لا بد من استعراض أهم المحطات التاريخية لهذا المفهوم بدء من نشأة الفكرة وصولا إلى تطور المفهوم وتبنيه على نطاق واسع.

### I- العلاقة بين البيئة والتنمية وميلاد التنمية المستدامة كمصطلح ومفهوم

لقد برز مفهوم التنمية بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية ظهر في علم الاقتصاد للدلالة على إجراء مجموعة من التغييرات الجوهرية المقصودة في مجتمع معين بهدف تطوير قدراته الذاتية بشكل مستمر وبمعدل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة، حيث يمكن في هذا الصدد تعريف التنمية الاقتصادية كما يلي: "التنمية الاقتصادية هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل"<sup>1</sup>؛ لكن مع مرور الزمن تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك:

- التنمية الاجتماعية: والتي تتحدث عن البناء الاجتماعي ووظائفه ومواجهته مشكلاته المختلفة وإزالة العقبات والعراقيل بما يحقق الرفاه والتقدم.
- التنمية المجتمعية: وهي نمط يتألف من النمطين الاقتصادي والاجتماعي ولذلك يطلق عليها غالبا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> صالح صالح: " المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006. ص.90.

- التنمية البشرية: إذ تعرف هذه الأخيرة بأنها " عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها".
- التنمية السياسية: وهي التنمية التي تعنى بنظام الحكم والعلاقة المتبادلة بين المجتمع والأفراد من جهة والدولة من جهة أخرى، وإذا كان مقياس التنمية الاقتصادية هو الكفاءة والنمو الكمي ومقياس التنمية الاجتماعية هو التوزيع العادل للثروة؛ فإن من أهم مقاييس التنمية السياسية هو المشاركة والشفافية.
- التنمية الثقافية: والتي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان.

والملاحظ أن ثمة تداخل بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطا وثيقا من حيث التأثير المتبادل بينهما؛ إذا عند هذه المرحلة من التطور ما هو التعريف الذي يمكن تقديمه لعملية التنمية؟

لقد تنوعت تعريفات التنمية باختلاف المدارس التي ينتمي لها هذا الكاتب أو ذاك، حيث أن كل فريق يريد إبراز الجانب الذي يهتم به، وبذلك جاء كل تعريف منسجما مع اختصاص كل كاتب وميوله وأيديولوجيته وبالرغم من كل الاجتهادات والآراء المختلفة فإنه يمكن القول أن: "التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي بين جميع الأبعاد دون أن يكون هناك تركيز على جانب دون الآخر".

إلا أنه وفي الوقت الذي أدت فيه مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف المجالات السابقة إلى إحداث الكثير من التغييرات والإنجازات فإن ذلك ترافق وإلحاق الضرر الكبير بالبيئة، وإزاء مشكلة التدهور البيئي (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية) تعالت أصوات مناصري البيئة مطالبين بالتدخل والدعوة إلى تبني نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من ناحية وحماية البيئة واستدامتها من الناحية الأخرى؛ فما المقصود بمصطلح البيئة وفيما تجلت أبرز محاولات أصدقائها من أجل إدماج الاعتبارات البيئية أثناء صياغة السياسات والبرامج التنموية؟ وكيف كانت استجابة المجتمع الدولي إزاء تلك المحاولات؟ وما المفهوم التنموي الجديد الذي تمخض نتيجة التحولات التي شهدتها العالم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؟.

أول من صاغ كلمة إيكولوجيا (Ecologie) العالم هنري ثورو عام 1858<sup>1</sup> من دون أن يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ثم تلتها عدة مفاهيم للبيئة على أهما: "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة"<sup>2</sup>، كما يمكن تعريفها بأهما: مستودع للموارد والخزان الشامل لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإن تفرعت البيئة فلا تخرج عن معناها الشامل الذي يعرفها باعتبارها الإطار الشامل الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا ويوجد فيه مقومات بقائه.

أما فيما يتعلق بمسألة الاهتمام الدولي بالبيئة بوصفها موضوعا من مواضيع العلاقات الدولية فينبغي الاقرار أن هذا الأخير جاء متأخرا بصورة نسبية، حيث أن الحركات البيئية المدافعة عن قضايا البيئة لم يكن لها تمثيل واسع أو مؤثر أو قبول وطني أو دولي حتى عهد قريب من القرن الماضي، لكن مع تنامي الوعي بالمشكلات البيئية سواء في الأوساط السياسية أو المجتمعية أو الحقوقية وظهور المنظمات البيئية تغيرت تبعا لذلك مواقف المجتمع الدولي:

- في سنة 1950 : نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (وهو منظمة عالمية أنشأت عام 1948) أول تقرير حول حالة البيئة العالمية بعنوان "بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم" أشار فيه إلى العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.
- في سنة 1968 : "أنشأ ما أطلق عليه بنادي روما، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة"<sup>3</sup>.
- في سنة 1972 : نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية والتوقعات حتى سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه هو أنه سيحدث خلل

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن حبيب، محمد بن عزة : " دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث: دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر"، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي الأول حول: " سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخر دور الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص. 154.

<sup>2</sup> كمال رزيق : " دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ص.96.

<sup>3</sup> محمد عبد البديع: " اقتصاد حماية البيئة"، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص. 294.

كبير خلال القرن 21م بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها، كما تم نشر دراسته الفريدة " حدود النمو".

- في نفس السنة وتحديدًا في الفترة 5- 16 جوان 1972: عقدت الأمم المتحدة في ستوكهولم (السويد) مؤتمرًا دوليًا تحت اسم: "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان" أو ما يعرف بقمة الأرض الأولى.

"لقد شكل مؤتمر ستوكهولم اللبنة الأولى لبدايات العناية والاهتمام المؤسسي بالشأن البيئي الدولي"<sup>1</sup>، وقد شهد بداية اعتراف العالم بأن المشكلات البيئية لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، وأن كثيرًا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش البشر ورفاههم في آخر المطاف<sup>2</sup>، وكانت نتائج هذا المؤتمر :

- وضع خطة عمل مفصلة.
- إعلان ستوكهولم وهو مجموعة من المبادئ المتعلقة بحماية البيئة.
- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (ENEP) لتولي الريادة والتنسيق لأعمال الأمم المتحدة في مجال البيئة.

وهكذا أدى إدماج البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى توسع مفهوم التنمية التقليدية و بروز مفهوم تنموي جديد يعرف بالتنمية المستدامة:

- ففي سنة 1980: ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة ضمن تقرير "الاستراتيجية العالمية للبقاء" كترجمة للمفهوم باللغة الإنجليزية (Sustainable development)<sup>3</sup> الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة.

<sup>1</sup> حميد مجول النعيمي: " الجهود العربية والدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري: الاتفاقيات الدولية الواقع والطموحات في دول المنطقة" مداخلة في الندوة العلمية بعنوان: " ظاهرة الاحتباس الحراري وأثرها على أمن وسلامة الإنسان"، كلية العلوم في جامعة الشارقة بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية، مدينة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2- 4 مارس، 2009.

<sup>2</sup> السعيد بريش، نعيمة بجاوي: " فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة"، مداخلة في المنتدى الدولي حول: " استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15- 16 نوفمبر 2011 .

<sup>3</sup> Emmanuel ARNAUD, Arnaud BERGER, Christian de PERTHUIS : " le développement durable" Nathan, paris, France, 2011, p.6.

- في سنة 1983 - نقطة التحول الحاسمة- : أحدثت الأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة جرو هارلم بروندتلاندر (Gro Harlem Brundtland) رئيسة وزراء النرويج آنذاك كلفتها بإعداد برنامج عالمي للتغيير واقتراح استراتيجيات للبيئة بعيدة المدى للوصول إلى تنمية متواصلة، وبعد سنوات من العمل أفرزت الاجتماعات الدورية والبحوث الميدانية والنظرية المكثفة ومتعددة الاختصاصات والأبعاد التي قام بها فريق عالمي من الخبراء والباحثين والساسة تقريراً مفصلاً اختير له عنوان مستقبلنا المشترك "our common future" ويعرف كذلك بتقرير بروندتلاندر والذي صدر عام 1987.

هذا التقرير هو الذي أرسى مفهوم التنمية المستدامة، إذ ظهر بشكل رسمي وصریح من خلال تخصيصه فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة وتحديده لتعريف دقيق لها.

ولئن لم يقدم التقرير حلولاً عملية وسياسات واضحة للتطبيق، أشارت اللجنة إلى أنه من واجب الاقتصاد العالمي أن يستجيب لحاجات الشعوب جميعها ولتطلعاتها الشرعية من جهة وإلى أن النماء مرتبط بمحدودية موارد الأرض من جهة أخرى، وتقتصر اللجنة بالأساس بناء نمط تنموي يلي حاجات الجيل الحاضر دون استنزاف الموارد الطبيعية إلى حد حرمان أطفالنا وأحفادنا من التمتع بها، ولا يمكن ذلك من دون مراجعة في العمق لعاداتنا الإنتاجية والاستهلاكية ولنمط التنمية الذي أسسنا له واتبعناه؛ حيث تقول بروندتلاندر في مقدمة تقريرها: " المطلوب الآن عصر جديد من النمو الاقتصادي، نمو فعال وفي نفس الوقت مستدام اجتماعياً وبيئياً؛ كان هذا هو السبيل الوحيد الذي دعت اللجنة إليه كل الفاعلين السياسيين في العالم وهو وصفة تبرز فيها لأول مرة بجلاء العلاقة الحميمة بين حماية البيئة من جهة ونشاطات الإنسان ومؤسساته في هذه البيئة لتلبية حاجاته من جهة أخرى.

إذا بابان من الأعمال كانا لزمان طويل منفصلين عن بعضهما البعض أصبحا بعد الأشغال التحضيرية لمؤتمر ستوكهولم وفعالياته وبعد إصدار تقرير مستقبلنا المشترك وجهان لعملة واحدة، هكذا آلت التنمية البيئية إلى ميلاد التنمية المستدامة كمصطلح ومفهوم وكمعادلة بيئية تنموية.

## II- تدويل مفهوم التنمية المستدامة

لقد منح تقرير بروندتلاندر مفهوم التنمية المستدامة شعبية واسعة ومهد الطريق لتبنيه بإجماع دولي فانهقدت بذلك مؤتمرات عالمية لعل أبرزها:

## 1- مؤتمر ريو دي جانيرو 1992:

لقد عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة 3-14 جوان 1992 تحت اسم: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية حيث: "سلط الضوء على ضرورة معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان جراء التغيرات التي صاحبها الاضرار بالبيئة"<sup>1</sup>، "هذا وتكمن أهمية ثاني قمة للأرض في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للتنمية [بتصرف]"<sup>2</sup>.

وهكذا فقد ساهم المجتمع الدولي من خلال مؤتمر ريو في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة التي برزت كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي وفيما يلي أهم ما خرج به المؤتمر:

- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وهو عبارة عن مجموعة من 27 مبدأ للتنمية المستدامة.
- جدول أعمال القرن 21 (Agenda 21): وهو برنامج أو مخطط العمل بشأن التنمية المستدامة ويشتمل على 40 فصلا تتناول جميع جوانبها بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ( القضاء على الفقر وتحسين الصحة البشرية)، الحفاظ على الموارد وإدارتها، والمجموعات الكبرى ( مثل النساء والشعوب الأصلية ودوائر الأعمال والنقابات العمالية) ووسائل التنفيذ ( مثل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والتوعية العامة والتعليم).
- إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

<sup>1</sup> السعيد دراجي: " التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول: " سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر دور الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص. 460.

<sup>2</sup> عبد الله بن جهمان الغامدي: " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الاقتصاد والإدارة المجلد 23 ، العدد 01، 2009، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص.27، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/03/02 ]

## 2- مؤتمر جوهانسبورغ 2002:

"بعد انقضاء 10 سنوات على تبني أجندة 21 قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002"<sup>1</sup> لمراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة هي:

- إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة.
  - خطة جوهانسبورغ للتنفيذ: والتي تضع الخطوط العريضة لإطار العمل لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر ريو عام 1992. بما في ذلك الغايات والأهداف المحددة زمنيا.
  - الشراكات من النوع الثاني.
- هذا وتم التأكيد في هذه القمة على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، كما حددت مقررات جوهانسبورغ أولوياتها والتي تتركز في المسائل التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، المعلومات والبحوث.

### • تواريخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة

**2000:** مؤتمر الألفية الإنمائية المنعقد بنيويورك بهدف خلق عالم يتميز بالثبات والاستقرار من خلال مكافحة الفقر والجوع والمرض والامية وتدهور البيئة والتميز ضد المرأة وذلك خلال فترة تمتد إلى غاية 2015.

**2002:** المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المنعقد بمونتيري بالمكسيك.

**2007:** المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا.

**2009:** مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ.

**2012:** مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ( ريو + 20).

<sup>1</sup> مبارك بوعشة: " التنمية المستدامة: مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2008، ص. 57.

### III- تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

لقد صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987<sup>1</sup> على أنها: "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"<sup>2</sup>.

وهناك من يعتقد بأن مراجعة التعاريف تظهر أنه على الرغم من القبول الواسع لمفهوم التنمية المستدامة فإنه ليس هناك تعريف منفرد يجوز رضا الجميع، رغم أن معظم التعاريف بنيت اعتمادا على وجهة نظر لجنة برونديتلاند من خلال تعريفها المذكور أعلاه؛ إلا أن من بين التعاريف الملائمة لهذه الدراسة أنها: "الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي ويحقق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للجيل الحالي والأجيال المقبلة".

التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل، كما تعتبر قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، هي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد ومؤسسات وحكومات وفيما يلي نذكر السمات الأساسية للتنمية المستدامة:

- طويلة المدى إذ يعد البعد الزمني فيها هو الأساس ليشمل التنمية على المدى البعيد ( الأجيال القادمة).
- تركز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها.
- تعدد أبعادها وجوانبها التي لا يمكن فصلها عن بعضها لشدة تداخلها وتفاعلها.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، أي أنها التنمية التي تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

<sup>1</sup> سليمان مهنا، ريدة ديب: " التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009، جامعة دمشق ص. 488.

<sup>2</sup> علي أحمد الكبيسي: " التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة الدوحة، مجلة ثقافية شهرية، العدد 55، ماي 2012، تصدر عن وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر.

- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- عملية مجتمعية تساهم فيها كل الأطراف والفئات والجماعات.
- تقوم على التنسيق والتكامل الدولي وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- عملية واعية ليست عشوائية، محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.

## الفرع الثاني: التنمية المستدامة الأهداف والأبعاد

لقد خصص هذا الفرع للتطرق إلى:

### I- أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

**تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، تحسين نوعية حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

**احترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

**تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

**تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.

<sup>1</sup> عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت: "التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص- ص. 29-30.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة؛ دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

## II- أبعاد التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوم بيئي في الأساس، إذ أنه كان سابقا يركز على البعد البيئي الذي كان جوهر الجدل حول الاستدامة حتى قيل الاستدامة البيئية؛ لكن في التسعينيات من القرن الماضي أخذ مفهوم الاستدامة طريقه إلى التصحيح والتكامل بالنظر إليه في الإطار التنموي الشامل، فالانتقال من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 يعبر على تطور تصور مفهوم التنمية المستدامة مع مرور الزمن، وعليه فإن اقتصار الحديث عن الجانب البيئي عند طرح مفهوم التنمية المستدامة عند بعضهم يعد اختزالا مشوها لمعنى هذا المفهوم، لأن التنمية المستدامة اليوم تتعدى مفهوم البيئة المحض لتتضمن جوانب متعددة، مترابطة ومتكاملة والتي يمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة وفيما يلي عرض لأبعاد هذا المفهوم المتعدد الاختصاصات.

### 1- البعد البيئي

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في<sup>1</sup>: النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.40.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في: ظاهرة الاحتباس الحراري (ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض)، تآكل طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، فقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من المشاكل المتعلقة بالتلوث بمختلف أشكاله.

## 2- البعد الاقتصادي

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة<sup>1</sup>، وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث أو استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية<sup>2</sup>، فوفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية.

## 3- البعد الاجتماعي والثقافي

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، لأن الهدف المحوري لعملية التغيير التنموية المستدامة هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

**المساواة في التوزيع:** ونقصد بذلك التوزيع العادل للدخل الوطني بالشكل الذي يكفل عدم حصول فوارق وطبقات بين أفراد المجتمع.

**الإنصاف:** ويتميز هذا المفهوم عن المفهوم السابق بكونه يركز على تكافؤ الفرص، على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات.

**الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، استدامة المؤسسات.**

في حين تتمثل أهم مضامين البعد الثقافي للتنمية المستدامة في:

- تكوين مفهوم عن الذات... «الأنا».
- تثمين روابط الانتماء إلى... «النحن».

<sup>1</sup> كريم زمران: " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 "، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07 جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 198.

<sup>2</sup> سليمان مهنا، ريذة ديب، مرجع سابق، ص. 491.

- تعزيز روح الولاء إلى... « الأمة.. الوطن ».

فالبعد الثقافي الذاتي يعني التغيير من الداخل. بما يتوافق مع المحافظة على كيان الانتماء وموضوع الولاء، أما البعد الثقافي الخارجي فيعني وجوب التغيير من الخارج، .. وجوب إحداث التكيف في إطار عملية الثقافة بالطريقة التي لا تؤدي إلى الوقوع في فخ التبعية الثقافية ( الغزو الثقافي، التغريب) تحت مظلة العولمة الثقافية.

#### 4- البعد السياسي

إن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة السابقة لا يمكن أن تتجسد دون البعد المحوري الذي لم يحض بالأهمية في التحليل التكاملي للتنمية المستدامة وهو البعد السياسي، فالبعد السياسي كبعد من أبعاد التنمية المستدامة في إطاره العام لا يخرج عما يصطلح عليه باسم **الحكم الراشد**، الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وبتعريف آخر يعني الحكم الراشد التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام.

وعليه يعد الحكم الصالح أساس لإنجاح الإصلاح السياسي وترسيخ دولة القانون وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المستدامة، أبعد من ذلك فهو يساهم وبفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

#### الفرع الثالث: قراءة في ضوابط التنمية المستدامة

إن الحديث عن ضوابط التنمية المستدامة يجرنا مباشرة للحديث عن مبادئها نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين فإذا كانت المبادئ تعني الأسس التي تركز عليها التنمية المستدامة فإن الضوابط هي: مختلف السياسات الوسائل، الآليات والإجراءات المتبناة والمعتمدة أو المعلنة على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي لأجل الالتزام بتلك المبادئ، وهي بذلك تضبط تصرفات الأفراد، المؤسسات والدول بغية الحفاظ على تواصل واستمرارية عملية التنمية.

## I- مبادئ التنمية المستدامة

لقد تعددت واختلفت هذه المبادئ تبعا لرؤى المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون التنمية المستدامة، فلقد تضمن إعلان ريو الاسم المختصر لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة - مؤتمر ريو دي جانيرو- عام 1992 : 27 مبدأ لتوجيه مختلف الأطراف الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وإن اعتبرت هذه المبادئ بمثابة المبادئ الأساسية للتنمية المتواصلة فإننا سنركز على أهمها مع الإشارة إلى المبادئ المنبثقة عن أعمال بعض المنظمات الدولية الأخرى على غرار البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك المبادئ المعتمدة من قبل بعض المفكرين والعلماء.

### 1- مبادئ في الجانب البيئي

لقد أرخ مؤتمر ستوكهولم عام 1972 لأول إعلان عالمي مكون من 26 مبدأ لحماية البيئة وهو ما يعرف بإعلان ستوكهولم إذ: "نص المبدأ الأول منه على ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للعالم لمصلحة الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية، كما أكد المبدأ 11 على أن حماية البيئة يجب أن تشجع أهداف التنمية ولا تعمل على تراجعها [بتصرف]"<sup>1</sup>، ثم جاء إعلان ريو عام 1992 ليؤكد من جديد على إعلان ستوكهولم ويبيّن على أساسه، بل ليعدل ويضيف على اعتبار أن التنمية المستدامة من المواضيع الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية؛ وعموما فمن ضمن مبادئ التنمية المستدامة 27 التي تضمنها إعلان ريو يمكن أن نذكر بعض المبادئ ذات الصلة بالجانب البيئي فيما يلي:

**مبدأ المسؤولية الدولية عن حماية البيئة:** "إن الأضرار التي تلحق بالبيئة تختلف جساماتها باختلاف الفعل المرتكب، فبعض الأضرار لا تتجاوز ممارسة النشاط وبعضها يمتد إلى مسافات بعيدة تعبر الحدود لتتأثر من بيئة الدول المجاورة"<sup>2</sup>، لهذا يقر المبدأ 02 من إعلان ريو: "مسؤولية الدولة في كفالة أن لا تسبب الأنشطة المبدولة في نطاق عملها أو سيطرتها ضرارا يلحق بالبيئة في دول أخرى أو في مناطق تتجاوز ولايتها القضائية أو سيطرتها الوطنية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شمسة بوشنافة: " النزاع البيئي والعلاقات شمال- جنوب"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011، جامعة ورقلة، الجزائر ص. 93.

<sup>2</sup> صباح العشاوي: " واجب التعاون الدولي لحماية البيئة"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 03، ديسمبر 2009، جامعة المدينة، الجزائر.

<sup>3</sup> غونتر هاندل: " إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ( إعلان ستوكهولم ) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992"، ص.6 متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/03/11 ] :

المبدأ 04 من إعلان ريو: تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بحماية البيئة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.

مبدأ المسؤولية الدولية المشتركة والمتباينة عن حماية البيئة: [ منصوص عليه في المبدأ 07 من إعلان ريو ] حيث: "أنه في ضوء المساهمات المختلفة في حالات التدهور العالمي للبيئة، تقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة"<sup>1</sup>.

مبدأ الحيلة: "من مبادئ إعلان ريو العديدة المبدأ 15 الذي ينص على أن تأخذ الدول على نطاق واسع النهج التحوطي حسب قدراتها، وعندما تلوح تهديدات تنبئ بدمار خطير أو لا يمكن إصلاحه فإن الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل لا يعفي الدول من اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف لمنع تدهور البيئة"<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة لا بد أن نشير إلى:

مبدأ الملوث الدافع: le principe pollueur- payeur (p.p.p): لقد اعتمد هذا المبدأ سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)<sup>3</sup>، ويقضي هذا المبدأ بأن الملوث يجب أن يتحمل مسؤولية تسببه في التلوث البيئي، وذلك بأن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة أو بعبارة أخرى أن يقوم بدفع رسوم لدرء المخاطر البيئية وعلاج الأضرار التي وقعت.

مبدأ إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أكثر فعالية من العلاج، وعلى هذا الأساس يجب دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها ويطبق هذا المبدأ من خلال تنفيذ تقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة.

## 2- مبادئ في الجانب الاقتصادي

الحق في التنمية ضمن سياق بيئي: حيث يؤكد المبدأ 03 من إعلان ريو على أن الحق في التنمية يجب إعماله على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للجيل الحالي والأجيال المقبلة [ بتصرف ]<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.7.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.7.

<sup>3</sup> Jean- Marie DEBLONDE : " le développement durable une réponse à une crise globale " Ellipses Édition, France , 2011, p. 14.

<sup>4</sup> غونتر هاندل، مرجع سابق، ص.6.

إنتاج واستهلاك مسؤولان: لكي تتحقق التنمية المستدامة لا بد من تقليص وإلغاء النماذج الإنتاجية والاستهلاكية الحالية التي تضر بالبيئة وتستنزف مواردها، وإحلالها بأنماط إنتاج واستهلاك أكثر قابلية للاستمرار ومسؤولة بيئيا واجتماعيا [ منصوص عليه في المبدأ 08 من إعلان ريو ].

التعاون الدولي: لترقية النظام الاقتصادي العالمي الراهن وترسيخ قيام نظام اقتصادي بديل عادل وداعم للتنمية المستدامة في كل البلدان [ منصوص عليه في المبدأ 12 من إعلان ريو ].

مبدأ الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية المتجددة: بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد وزيادة فعالية استخدامها لتعوض عن الموارد الناضبة.

مبدأ استتالة عمر الموارد الطبيعية غير المتجددة: بحيث تستهلك بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل ومعدلات لا تتجاوز معدلات استحداث مصادر أخرى بديلة.

مبدأ الكفاءة: وهو المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة.

"يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي " فلفيدو باريتو" [ 1848 - 1923 ] ، الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف " بأمثلية باريتو" ، فحسب هذا الأخير فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة "inefficiency"<sup>1</sup>؛ أما بالنسبة " لمايو ومات" ( Malo J-L et Mathe J-C ) فإن الكفاءة تتمثل في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات<sup>2</sup>، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات<sup>3</sup>، وبالتالي يفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة؛ فإذا كانت الفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة فإن الكفاءة هي أداء الأعمال بطريقة صحيحة، فمفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على

<sup>1</sup> شوقي بوقبة: " التمييز بين الكفاءة والفعالية والفاعلية والأداء "، حوار الأربعماء العلمي، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز جدة، السعودية، 2011/02/02، ص.2، متوفر على الموقع التالي [ تاريخ الاطلاع: 2012/04/12 ]: [iei.kau.edu.sa/pages-hiwarat-32-13.aspx](http://iei.kau.edu.sa/pages-hiwarat-32-13.aspx)

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.3.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص.3 نقلا عن:

J-L MALO et J-C MATHE : " l'essentiel du contrôle de gestion", Edition d'organisation, 2<sup>e</sup>édition paris, 2000, p . 106.

النتيجة كما هو الحال بالنسبة للفعالية ولكن بكيفية الحصول على هذه النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وأهداف التحقيق لتضم الكفاءة بذلك جانبين: جانب الفعالية وجانب استغلال الوسائل المتاحة لنخلص للقول في الأخير بأن الكفاءة تعني الطريقة المثلى في استعمال الموارد.

### 3- مبادئ في الجانب الاجتماعي والثقافي

يضع أول مبدأ في إعلان ريو وبصورة لا مرء فيها البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولعل ما يعتبر ركائز للتنمية المستدامة في المجال الاجتماعي والثقافي ما يلي:

**مبدأ العدالة الاجتماعية:** ويدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات الأساسية لكل فئات المجتمع.

**مبدأ الإنصاف:** في هذا السياق يتضمن مفهوم الإنصاف: - الانصاف بين أفراد الجيل الحالي.

- الانصاف بين الأجيال: إذ يتوجب على الجيل الراهن القيام باختيارات النمو وفقا لرغباته ورغبات الأجيال القادمة، بمعنى يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال اللاحقة بنفس القدر الذي تسلم به الجيل الحالي تلك الثروات حتى يتوفر لها نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها.

- الإنصاف بين الجنسين: بالتأكيد على تكافؤ الفرص وعدم التمييز لأن تمكين المرأة يعتبر أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

**مبدأ احترام الخصوصيات الثقافية:** حيث يجب من خلال هذا المبدأ الاعتراف بهوية وثقافة الشعوب، واحترام عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم ومعتقداتهم الدينية...

### 4- مبادئ في الجانب السياسي

تتمثل أسس التنمية المستدامة في الجانب السياسي في مبادئ الحكم الراشد والتي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

**مبدأ الديمقراطية:** في الوصول إلى مناصب المسؤولية.

**مبدأ الكفاءة والفعالية:** في التسيير واتخاذ القرارات.

**مبدأ المشاركة:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة ( الفئات العريضة للمواطنين، المجتمع المدني) في اتخاذ وصنع القرار خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، ويتطلب عنصر المشاركة قدرا كافيا من حرية الرأي والتعبير والانتخاب، حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب... بشرط أن تكون هذه المشاركة منظمة، واقعية وفعالة.

**مبدأ المساءلة:** ويعني هذا المبدأ محاسبة جميع المسؤولين ومتخذي القرار عن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها، ويكون ذلك من طرف المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة ( البرلمان).

**مبدأ محاربة الفساد والعراقل الإدارية** أمام المبادرات الفردية والجماعية.

**سيادة القانون:** إن الإدارة الرشيدة تتطلب أطرا قانونية عادلة يتم تطبيقها دون تحيز، وهو ما يتطلب جهازا قضائيا مستقلا عن الجهاز التنفيذي والتشريعي.

**مبدأ الشفافية:** إن الشفافية تعني في شكلها العام أن القرارات التي يتم اتخاذها في المجتمع وكذلك عملية تنفيذها تتم وفقا للقوانين واللوائح، كما تعني الشفافية أيضا إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها للجميع.

## II- ضوابط التنمية المستدامة

### 1- ضوابط في الجانب البيئي

لقد احتل موضوع التدهور البيئي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين موقع الصدارة في قائمة المشاكل التي يواجهها العالم، واكتسبت هذه المسألة بعدا عالميا يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية<sup>1</sup>، ومن ثم أصبحت هذه الظاهرة تحتاج إلى حلول واتخاذ تدابير سريعة نظرا لارتباطها الوثيق بقضايا البشر ومشاكلهم.

في الحقيقة تتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية وأخرى دولية، من هنا حاولت الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والأدوات السياسية لحماية البيئة لعل أهمها:

**أ- الوسائل ( الأدوات) القانونية:** تعتبر أهم وأكثر الوسائل انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم باعتبار أن القانون يكفل حماية متميزة للبيئة.

<sup>1</sup> يحيى حمود حسن البوعلي: " أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد 22، 2008، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص.101.

أولاً- الأدوات القانونية الدولية: يمثل فرع القانون الدولي للبيئة كاختصاص قائم بذاته ضمن القانون الدولي تحولاً حقيقياً في تفعيل حماية البيئة على مستوى المعمورة<sup>1</sup>، وذلك من خلال ما يسمى بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

تفيد التقديرات حتى سنة 2001 بأن هناك أكثر من 500 معاهدة دولية وغير ذلك من الاتفاقيات المتصلة بالبيئة، حيث يرجع تاريخ 60% منها إلى الفترة من 1972-2001، وكانت المجموعة الأكبر من الاتفاقيات السابقة لعام 1972 عبارة عن اتفاقيات متصلة بالتنوع البيولوجي مع معالجة نصفها للأحياء البرية والبحرية والاتفاقيات التي لا تزال لها أهمية رئيسية بالنسبة للحكومات هي: الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان (1946)، الاتفاقية الدولية لحماية النباتات (1951)، الاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك وصون الموارد الحية في أعالي البحار (1958)، اتفاقية الأراضي الرطبة (1971) [بتصرف]<sup>2</sup>؛ لتشهد الفترة ما بعد عام 1972 زيادة متسارعة للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف و بروز مجموعات جديدة منها تعنى بمجالات أخرى.

في ذات السياق تتباين غايات وأولويات تلك الاتفاقيات، وهذا لا ينفي وجود عناصر مشتركة فيما بينها فالتنمية المستدامة تمثل بؤرة بعض الاتفاقيات في حين يركز البعض الآخر على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وعلى البيئة، بينما تتمثل الأولويات الرئيسية المشتركة في تدعيم قدرات الأطراف على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز عضوية الحكومات و تثقيف الجماهير وتوعيتها [بتصرف]<sup>3</sup>؛ وعلى العموم يمكن تصنيف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على أساس المشاكل البيئية العالمية كما يلي:

#### الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ ( ظاهرة الاحتباس الحراري) ومنها:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 : وذلك بهدف تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى لا يشكل خطورة على مناخ الأرض بما لا يهدد إنتاج الغذاء والتنمية الاقتصادية، وقد أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من عام 1994.

بروتوكول كيوتو: وهو ملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واعتمد عام 1997 ودخل حيز النفاذ عام 2005.

<sup>1</sup> كمال رزيق، مرجع سابق، ص.98.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) : " تقرير المدير التنفيذي بعنوان: حسن الإدارة البيئية الدولية "، أبريل 2001، ص.17.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص- ص.18- 19.

### الاتفاقيات المتعلقة بطبقة الأوزون ومنها:

- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون: اعتمدت عام 1984 ودخلت حيز النفاذ عام 1985.

- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون: اعتمد عام 1987 ودخل حيز النفاذ عام 1989 وهو بروتوكول لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.

الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي منها على سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية حماية التراث الطبيعي العالمي عام 1972، اتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية 1973، اتفاقية التنوع البيولوجي 1992.

الاتفاقيات المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة ومنها: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ( اعتمدت عام 1989 ودخلت حيز النفاذ عام 1992)، اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية ( اعتمدت عام 1998 ودخلت حيز النفاذ عام 2004)، اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة ( اعتمدت عام 2001 وأصبحت نافذة عام 2004).

الاتفاقيات المتعلقة بالتلوث ومنها: الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن ( اعتمدت عام 1973 وأصبحت نافذة عام 1983)، اتفاقية انتقال التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود ( اعتمدت عام 1979 ودخلت حيز النفاذ عام 1983).

الاتفاقيات المتعلقة بالتصحر منها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ثانيا- الأدوات القانونية الوطنية: يقوم المشرع على مستوى قطر كل دولة بإصدار القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية والعمرانية وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن يترتب عليها تلوث للبيئة وسن اللوائح التنظيمية المنفذة لها، معتمدا في ذلك على جملة من الوسائل القانونية التي من خلالها يمكن تفعيل هذه القوانين على أرض الواقع، وبالتالي ضمان رقابة فعالة لحماية البيئة ومن بين هذه الوسائل: الحضر والنهي الإلزام، الترخيص المسبق، الإبلاغ، دراسة مدى التأثير.

إذا كل الدول أصبحت تجتهد في وضع القوانين والتشريعات الدولية للحد من التدهور البيئي، وكانت وما زالت المؤتمرات تعقد والقوانين تشرع والكل ينادي بضرورة إنقاذ كوكب الأرض وما عليه من كائنات حية

وهذا ما نجده دائما سهولة صياغة القوانين وإبرام الاتفاقيات وصعوبة التنفيذ والتطبيق والعمل بها ليقى السؤال: إلى متى تستمر عميات خرق القوانين البيئية بلا رقيب ولا حساب؟

**ب- الأدوات الاقتصادية:** منذ ندوة ريو يعتبر تطبيق الأدوات الاقتصادية على الصعيد الدولي اتجاها جديدا لاستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة، من خلال اللجوء إلى استعمال كل من أدوات السياسة التجارية وأدوات السياسة البيئية.

**أولا- أدوات السياسة التجارية:** لقد تم إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في بعض قواعد النظام العالمي الجديد، فأصبحت المعايير البيئية من أهم الشروط التي تصر بعض الدول على توفرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق العالمية<sup>1</sup>، في هذا الإطار تهدف أدوات السياسة التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:<sup>2</sup>

- الحصول على حظر شامل أو جزئي لتجارة المنتجات المستخلصة من الأنواع المهددة بالانقراض.
- معاقبة أو حظر النقل الدولي لمنتوج ملوث أو خطير.
- إبلاغ البلدان المشتري بالخصائص الإيكولوجية والخصائص المضرة للمنتوج المتبادل.

**ثانيا - أدوات السياسة البيئية "الحماية البيئية":** تحتل الحماية البيئية التأييد الواسع لدى العديد من صناعات القرار لكونها من أنجع الأدوات الاقتصادية والأكفأ على الإطلاق لحماية البيئة وتعرف بأنها: مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن: الضرائب والرسوم، الإعفاءات والتحفيزات الجبائية.

**الضرائب البيئية:** وهي مجمل الضرائب المرتبطة بالبيئة والتي تمتاز عموما بكونها اقتطاع إجباري دون مقابل يندرج ضمن وعاء يهدف من خلاله حماية البيئة<sup>3</sup>، وتنطوي الضرائب البيئية على أشكال عديدة تهدف في مجملها إلى الحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومنها: الضرائب على الانبعاثات الملوثة الضرائب على المنتجات، الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية.

<sup>1</sup> التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار 11، 2006، تصدر عن مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص. 22.

<sup>2</sup> كمال رزيق، مرجع سابق، ص. 99.

<sup>3</sup> مسعود صديقي، محمد مسعودي: "الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2008، ص. 538.

الرسوم البيئية: نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها مثل: رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب<sup>1</sup>.

**الإعفاءات والحوافز الجبائية:** إن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم وإنما يوجد فيه الإعفاءات الجبائية التي قد تكون على شكل إعفاء دائم أو إعفاء مؤقت؛ وكذلك الحوافز الجبائية كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى بغية تحفيز المؤسسة على استيراد تقنيات الإنتاج الأنظف، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة [بتصرف]<sup>2</sup>؛ وعن سؤال أي من إجراءات الجباية البيئية أكثر فعالية وحدوى في كبح جماح التلوث البيئي؟ ففي الواقع تتباين الآراء: فالبعض يرى أن للحوافز والإعفاءات الجبائية أثر أكبر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي بينما يعتقد البعض الآخر بأن الضرائب والرسوم أكثر فعالية وكلما كانت أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجيتهم الإنتاجية.

**ج- أدوات أخرى:** لقد كلف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو 1992) منظمة الإيزو (ISO) أو المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بالاهتمام بإصدار مواصفات دولية موحدة لتنظيم الإدارة البيئية، وأوصى الفريق الاستشاري المعني بالبيئة بإنشاء لجنة فنية جديدة لمنظمة الإيزو سميت باللجنة الفنية 207 (TC207) لتهتم بكل ما يتعلق بالمواصفات الدولية ذات الصلة بالبيئة، وقد بلورت اللجنة مجموعة من المواصفات الدولية للإدارة البيئية عرفت بمجموعة الإيزو 14000<sup>3</sup>.

إذا تعتبر مواصفات إدارة البيئة ISO 14000 من الأدوات المستحدثة التي تضبط تصرفات المؤسسات الاقتصادية وجعلها تراعي البعد البيئي عند أداء نشاطها، فعلى سبيل المثال فإن حصول المؤسسة على شهادة ISO 14000 يسمح لها بتحقيق مزايا عدة لعل أبرزها زيادة حصتها السوقية والتواجد في الأسواق العالمية

<sup>1</sup> فارس مسدور: " أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 349.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 349.

<sup>3</sup> باسل حسين زغير الغريزي: " أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية"، مجلة الساتل، العدد 01، ديسمبر 2006، تصدر عن جامعة ال 7 من أكتوبر، ليبيا، ص- ص. 175-176.

لكن ذلك مشروط بتأكيد وإثبات أنها تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا وأنها تحترم البيئة وتحافظ عليها.

بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض مؤسسات التمويل الدولية والوطنية في بعض الدول أصبحت تمتنع عن تقديم التمويل أو الدعم للمشاريع التي لا تراعي الجوانب البيئية، وبالتالي ظهور البنوك الخضراء والتمويل الأخضر من شأنه التأثير على سلوك المؤسسات نظرا لما يشكله التمويل من أهمية بالنسبة لها.

## 2- ضوابط في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي

وهي مختلف السياسات، الوسائل، الآليات والإجراءات المتخذة بغية الالتزام بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والسياسي على وجه الخصوص نشير: أنه الآن هناك قناعة بأن انتهاك حقوق الإنسان في بلد ما لم يعد أمرا مقتصرًا على حكومة وشعب ذلك البلد، ولكن الأمر يتعدى إلى المجتمع الدولي بأسره الذي أصبح يتمتع اليوم بما يسمى "الحق في التدخل" أو "التدخل الإنساني" إذا لم تستطع - أو لم ترد - حكومة دولة ما حماية سكانها وضمان حقوقهم؛ صحيح أن هذا المبدأ يساء استغلاله ويستخدم لأغراض سياسية للتدخل أو لغزو بعض الدول من قبل الدول الكبرى بحجة حماية حقوق الإنسان في دول مجاورة أو بعيدة، ولكن المجتمع الدولي أصبح يؤمن بأن الحكومات لا تستطيع التستر إلى ما لا نهاية وراء ستار السيادة الوطنية وتنتهك حقوق مواطنيها بمأمن عن هذا المجتمع أو حتى مراقبة جمعيات حقوق الإنسان الدولية .

بناء على ما سبق نخلص إلى أن ضوابط التنمية المستدامة هي ضوابط أخلاقية أكثر منها بيئية، اقتصادية اجتماعية أو سياسية.

## المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد الواقعي

إن تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي موضوع هام ذو مغزى واقعي ومستقبلي، لكن يبدو أن المحتوى الفكري لهذا المفهوم قد أفرغ من معناه لأن المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة تأتي قبل أي اعتبار.

إذ "يذهب بعض الباحثين من الجنوب إلى وصف التنمية المستدامة على أنها آلية الغرض منها عرقلة عمليات التنمية في الجنوب، لأنها تتطلب شروطا قاسية على اقتصاداته"<sup>1</sup>، "حيث يبدو أن الدول الفقيرة أو المتخلفة أو

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 175.

النامية كما تتعدد التسميات محكوم عليها بالتبعية والتخلف، وذلك يفهم من النزاع حول قضايا البيئة وسبل مواجهة الأخطار التي تهددها، وإصرار الدول الصناعية المتقدمة على جر هذه الدول إلى اتفاقيات تلزمها بدفع ضريبة التدهور البيئي الذي لم تكن المتسبب الرئيسي فيه وتفرض عليها حداً لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية في محاولة لدفع المسؤولية الكاملة عنها، وعليه فإن محاولة إلزام دول الجنوب بتحمل أعباء المشاكل البيئية دون مراعاة لخصوصياتها ومساومتها على قضية النمو يفسر فصلاً آخر من فصول الصراع الجوهري بين الشمال والجنوب وهو صراع ليس بالجديد وإنما بدأ مع الحملات الاستعمارية التي ولدت ظاهرة الاستغلال والتبعية [بتصرف]<sup>1</sup>.

"ففي الدول النامية حالياً كما في الدول المتقدمة إبان الثورة الصناعية هناك جهود حثيثة من أجل إحداث التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج الوطني، من خلال تشجيع الاستثمارات في كل القطاعات والمجالات مهما كانت انعكاساتها وإفرازاتها، فمحاولة القضاء على البطالة بالنسبة لها أولى من المحافظة على نظافة المحيط، وزيادة الصادرات من أجل زيادة المداخيل تتقدم على حماية الموارد للأجيال القادمة"<sup>2</sup>؛ "ورغم الاعتراف بأن الحديث عن حقوق الأجيال القادمة لا يحتاج إلى نقاش، لكن ماذا لو أن الجيل الحالي لم يحصل على حقوقه في الصحة والغذاء والتعليم...، كيف يمكن التوفيق بين حقوق الجيل الحالي والأجيال المستقبلية كما هو حال شعوب الدول الفقيرة [بتصرف]<sup>3</sup>، "وهذا حسب تفسير بعض الاقتصاديين ممن فرقوا بين واقع التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة وأولويات التنمية في الدول النامية، فمن غير المحتمل أن تكون النوعية البيئية أولوية قصوى بالنسبة للدول التي يكون فيها الناس بالكاد يعرفون مصدر وجبتهم التالية"<sup>4</sup>، كما ليس من العدل بعد استنزاف الدول المتقدمة لثروات الدول النامية أن تحاول اليوم الحد من حقها في التنمية من خلال تحميلها مسؤولية المحافظة على ما تبقى من ثروات من خلال الاستراتيجية البيئية التي تحاول بلورتها عبر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

"وعليه فخفض معدل الفقر يسبق المحافظة على البيئة، ولكن لما يرتفع مستوى المعيشة يبدأ التفكير في إعطاء أهمية للبرامج البيئية وتحسينها، هكذا كان الحال في أوروبا الغربية كما هو الحال في الدول النامية حالياً، وذلك

<sup>1</sup> شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص-ص. 95-96.

<sup>2</sup> هشام غربي، محمد مداحي: "في ظل التحديات البيئية: الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية"، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14 و15 فيفري 2012.

<sup>3</sup> شمسة بوشنافة، مرجع سابق، ص. 98.

<sup>4</sup> هشام غربي، محمد مداحي، مرجع سابق.

على اعتبار أن الدول الغنية باستطاعتها مواجهة المشاكل البيئية وتصحيح الأخطاء المرتكبة في الماضي عندما كانت طامحة فقط في الوصول إلى التنمية مهما صاحبها من تجاوزات بيئية [بتصرف]<sup>1</sup>.

"فضلا عن ذلك لا يزال كثير من المفكرين الغربيين ينظرون للتنمية المستدامة بطريقة براغماتية لا على أنها وسيلة لتحقيق توازن استراتيجي بين الطبيعة والمجتمع وإنما كمحاولة لإزالة جزء من التوتر في العلاقة المتداخلة بين الحضارة وبيئتها"<sup>2</sup>.

لكن رغم الانتقادات الموجهة لهذا المفهوم يمكن القول وباختصار: أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات جادة على طريق الاستدامة الحقيقية فبالرغم من الالتزام الدولي اتجاه التنمية المستدامة ورغم أنها تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد فهمت وطبقت بطرق مختلفة.

ختاما لهذا المطلب نؤكد أن " إدراك عتبة التنمية المستدامة يقتضي بالضرورة تحقيق المساواة بين عناصر العلاقة الجبرية لتلك التنمية، عبر الاتزان بين عناصر التنمية من مدخلات ونواتج وعدم طغيان أحدها على العناصر الأخرى"<sup>3</sup>، أما عربيا "فإن نجاح التنمية المستدامة في الوطن العربي فيتطلب تقديم مفهوم لها نابع من منطلق حاجات المجتمع العربي على مختلف توجهاته، يعكس طبيعة الترابط الجغرافي والتواصل البيئي بين أقطاره، ووضع ذلك في إطار يتلاءم مع الثقافة والتقاليد العربية المتأصلة والموارد المتوفرة وطبيعة البيئة؛ لهذا فإن المساعي إلى التطبيق الناجح لمفهوم التنمية المستدامة في منطقة بعينها يقتضي بلورة ذلك المفهوم وفقا لمعطيات وخصوصيات تلك المنطقة"<sup>4</sup>، لأن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة للتطبيق وإنما هي برنامج عمل يوضع من قبل كل دولة طبقا لإمكانياتها والعوامل المؤثرة فيها سواء من الداخل أو الخارج.

### المبحث الثالث: إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الجزائر

يتضح من عنوان هذا المبحث وجود ثلاث مفردات ينبغي البحث في العلاقة بينها وهي النفط والجزائر والتنمية المستدامة وذلك من خلال ثلاثة مطالب رئيسية هي:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> عبد الله بن جهمان الغامدي، مرجع سابق، ص.32.

<sup>3</sup> فاروق فارس: " التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 15، 1999، ص. 14.

<sup>4</sup> التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص.41.

**المطلب الأول: استغلال الثروة البترولية - واقع وتقييم-**

**المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر**

**المطلب الثالث: سياسات وإجراءات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة**

**المطلب الأول: استغلال الثروة البترولية - واقع وتقييم-**

لقد نجم عن استغلال الثروة البترولية في الجزائر فوائد وإيجابيات لا يمكن إنكارها، إلا أن هذه التجربة لا تخلو من النقائص قياسا لما تتضمنه التنمية المستدامة من مبادئ وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المطلب.

**الفرع الأول: تجربة الجزائر في إدارة الفوائض النفطية: [ 2000 - 2012 ]**

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي مؤخرا إلى نمو وتراكم الفوائض النفطية والتي عمدت الجزائر إلى استغلالها على عدة مستويات.

### **I- تجسيد عملية التنمية المستدامة**

لقد لعب قطاع النفط في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يجويها وهو ما سبق التعرض له في الفصل الأول، لكن ما نريد الإشارة له هنا على وجه الخصوص هو دور البترول في تمويل التنمية المستدامة.

في الواقع لم يكن الوضع الداخلي الاقتصادي والاجتماعي والأمني السائد خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي يسمح بتحقيق الشيء الكثير على صعيد التنمية المستدامة، لكن منذ مطلع الألفية الثالثة استعاد الاقتصاد الوطني توازناته وتحسنت الوضعية المالية بسبب ارتفاع السعر البترولي، فبادرت الجزائر على غرار باقي الدول العربية النفطية إلى تخصيص مبالغ معتبرة في سبيل إرساء أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع من خلال إطلاق ثلاث برامج تنموية طموحة تمثلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بغلاف مالي قدره 07 مليار دولار، فالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والبرامج الخاصة بتنمية مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب بتكلفة قدرها 150 مليار دولار، وأخيرا البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 الذي يصح أن نطلق عليه وصف "الإعمار" نظرا لقيمه المالية المقدرة ب 286 مليار دولار.

عمليا فقد التزمت الجزائر بتلك البرامج وها نحن اليوم نلتمس بعض انعكاساتها الإيجابية خاصة على مستوى البنى القاعدية وأهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، وهذا لا يعني أنها قد حلت كل المشاكل العالقة المسجلة في مختلف المجالات، كما أنه من المححف إنكار المكاسب المحققة لأن الهدف الرئيسي لتلك البرامج هو تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي استغرقت عقدا من الزمن وبالتالي خلق الظروف الملائمة أي تحضير الأرضية وهيئتها لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

## II- تأسيس صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بصندوق ضبط الموارد\*.

### 1- ماهية الصندوق

باعتبار الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة فإن الفكرة التي يقوم عليها إنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثل في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة، أي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل الصندوق.

من هذا المنطلق فقد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية وهو النفط سنة 2000 في الانتقال من حالة عجز في الميزانية قدر ب11,2 مليار دج سنة 1999 إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج .

وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة التي اعتمدت سعر مرجعي حدد ب19 دولار للبرميل تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة ( وذلك أثناء إعدادها لقانون المالية لسنة 2000) وأمام فارق وصل إلى \$9,5 للبرميل بين السعر السوقي والسعر المرجعي عملت الحكومة الجزائرية على امتصاص هذا الفائض من خلال استحداث صندوق يتولى تلك المهام، والذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية

\* تسمى في بعض البلدان بصناديق النفط أو صناديق التثبيت (الاستقرار) ونذكر على سبيل المثال: صندوق الاحتياطي العام في الكويت، صندوق استقرار العائدات في قطر، صندوق الاستقرار لروسيا الفيدرالية، صندوق الاستقرار النفطي في إيران، صندوق التقاعد الحكومي في النرويج...

التكميلي لسنة 2000، إذ تنص المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 على ما يلي:<sup>1</sup>

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقدر في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

من خلال تحليلنا لنص المادة أعلاه نستطيع استنتاج بعض الملاحظات حول هذا الصندوق أهمها:

**نوع الصندوق:** إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص.

**وظائف الصندوق:** حددت أساسا في:

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية (تكوين احتياطات عند الصدمات النفطية الإيجابية).

<sup>1</sup> المادة 10 من القانون رقم 2000-02، المؤرخ في 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28/06/2000، ص.7.

- تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الحماية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات قانون المالية وبالتالي تحقيق الاستقرار لإيرادات الميزانية ومن ثم الاستقرار لنفقاتها.

- تخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية التي بلغت آجال استحقاقها، أو عن طريق التسديد المسبق لها.

**مصادر تمويل الصندوق:** وتتمثل في فائض قيمة الحماية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

**تسيير الصندوق:** إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بالتسيير من خلال وزير المالية.

وإتماما لعمل الصندوق تم تعديل بعض القواعد والأسس:

\_أضاف قانون المالية لسنة 2004 "تسيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية" لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق\* .

\_عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج"<sup>1</sup>، إن هذا التعديل يمكن أن يقسم إلى قسمين:<sup>2</sup>

إن تمويل عجز الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الحماية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز.

\* لمزيد من التفاصيل انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 الصادرة بتاريخ 2003/12/29 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004 ص. 28.

<sup>1</sup> الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 2006/07/15، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2006/07/19، ص. 8.

<sup>2</sup> نبيل بوفليح، عبد القادر لعاطف: " فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 800.

إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دج مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

— رفع السعر المرجعي لبرميل النفط من 19 دولار إلى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008. يستمد صندوق ضبط الإيرادات كشكل من أشكال صناديق الثروة السيادية أهميته انطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية:

— تغطية العجز في الميزانية العامة: سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال وخلال الفترة 2000-2005 لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة حيث لم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام الداخلي لتغطية العجز وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، ومن هنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له وبذلك ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازي؛ كما يلاحظ خلال سنة 2006 أن الحكومة اقتطعت 91,53 مليار دج من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية ومن ثم عجز الموازنة العامة للدولة وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة<sup>1</sup>.

— ساهمت الموارد المالية للصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية حيث وصل مجموع الاقتطاعات من الصندوق الموجهة أساسا لسداد الدين الخارجي 1820,27 مليار دج خلال الفترة 2000-2006<sup>2</sup>.

— ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم، إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الحماية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد.

### III- استعمالات أخرى

#### 1- تطوير القطاع النفطي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ، ص. 801، 802.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 803.

2 - تحمل قدر كبير من ديون المؤسسات العمومية والقطاع الفلاحي، إلغاء الديون المستحقة على فئة الشباب، منح القروض دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات...

3 - التسديد المسبق للمديونية الخارجية: انطلاقا من كون المديونية قد مثلت في التسعينيات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني، قررت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها ( وذلك بالتنسيق بين بنك الجزائر وصندوق ضبط الموارد)، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية التي تراجمت من 21,4 مليار دولار سنة 2004 إلى 4,7 مليار دولار في ديسمبر 2006، لتختتم سنة 2012 على مديونية خارجية لا تكاد تذكر. يسمح هذا التقدم للجزائر بأن يصنفها صندوق النقد الدولي حسب تقرير له (أفريل 2012) - بمناسبة الاجتماع الربيعي للصندوق والبنك العالمي بواشنطن- من الدول الأقل مديونية بين الدول 20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " مينا ".

4 - "لقد سمح رفع السعر المرجعي لرميل النفط من 19 \$ إلى 37 \$ ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بارتفاع إيرادات الميزانية العمومية بما يقارب 44 % حيث بلغت الزيادة 745 مليار دج، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13 % موزع ب 345,2 مليار دج بالنسبة لميزانية التسيير موجه على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب وإصلاح آليات دعم التشغيل والتكفل بالأشخاص المعوقين ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات، أما ميزانية التجهيز فقد استفادت من مبالغ إضافية تجاوزت 190 مليار دج خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي"<sup>1</sup>.

5 - مواجهة ارتفاع حجم الواردات خاصة منها الاستهلاكية: " وفي مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت أسعار قياسية، حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 6,6 % سنة 2007 حيث تجاوزت فاتورة استيراد المواد الغذائية 4,5 مليار دولار سنة 2007.

في ذات السياق ونتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 ارتفعت فاتورة الواردات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، ولتجنب أزمة قد تؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف سارعت الحكومة إلى تبني سياسة حمائية تضمنها قانون المالية التكميلي سنة 2009، والتي تهدف إلى إيقاف نزيف العملة الصعبة في محاولة منها للتقليل من

<sup>1</sup> عبد الرحمان عيه: " دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية: حالة 2000-2011"، دفاثر السياسة والقانون العدد 05، جوان 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص-ص. 213-214.

حجم الواردات التي تجاوزت 35 مليار دولار سنة 2009، وبالتالي تجنب العجز المحتمل في الميزان التجاري وهي حالة لا ترغب الحكومة الوصول إليها خاصة وأن تجربة نهاية ثمانينيات القرن الماضي لا زالت في الأذهان ومن هذه الإجراءات: منع القروض الاستهلاكية من خلال إلزام البنوك التجارية بالجزائر بحظر تقديم قروض استهلاكية تطبيقاً للمادة 75 من قانون المالية التكميلي التي نصت على أنه: "لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية"، تضييق الخناق على المستوردين بوضع العراقيل الإدارية [بتصرف]<sup>1</sup>.

6- تغطية خسائر الإنفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية بداية سنة 2011: لقد تسبب التوسع في نمو الكتلة النقدية الدولارية نتيجة ضخ البنك المركزي الفيديريالي الأمريكي - بموجب خطة الإنقاذ- 700 مليار دولار في سبتمبر 2008 و719 مليار دولار في فيفري 2009 أمام تراجع نمو الإنتاج الحقيقي العالمي إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي بنسبة 9% والذي استوردته معظم الاقتصاديات المحلية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

من هذا المنطلق فإن الجزائر التي تجنبت دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية- لتحويلها إلى تطبيق آلية السوق كسياسة لتسيير الاقتصاد - عاودت دعم الحليب والخبز ابتداء من 2004، وفي ظل استيرادها لنسبة 75% من احتياجاتها الغذائية وإعادة بيعها في السوق الداخلية بأسعار تكلفتها الحقيقية، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 150% فانفجرت الجبهة الاجتماعية في 25 جانفي 2011، ليكون رد فعل الحكومة اتخاذ إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من أهمها: إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب 5% على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية، إعفاء الرسم على القيمة المضافة TVA (17%) على السلع الاستهلاكية الأساسية، الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بالنسبة لمؤسسات إنتاج السكر والزيت (الإعفاء من فيفري 2011- 31 أوت 2011)، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض العبء الضريبي بنسبة 41% وبالتالي تراجعت أسعار الزيت والسكر بنسبة 30%؛ غير أن هذه الإجراءات حملت الخزينة العمومية خسائر تم تغطيتها بعوائد صادرات النفط التي تجاوز معدلها 90 دولار للبرميل خلال نفس السنة [بتصرف]<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص، ص. 214، 215، 216.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 217.

7- توظيف جزء من احتياطي الصرف الجزائري بالخارج: يمكن تلخيص سياسة تسيير احتياطي صرف الدولة بالخارج التي انتهجها بنك الجزائر كونه المسؤول عن إدارة هذه الاحتياطيات والمحافظة على قيمتها الحقيقية فيما يلي:

التوظيف في السندات الدولية للخرينة: "بتاريخ 26 أوت 2011 وحسب محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصاسي فإن توظيف احتياطيات الصرف الجزائرية بالخارج يتم بنسبة 98 % في السندات السيادية الأمريكية والأوروبية، موضحا- خلال عرضه للتقرير السنوي الخاص بالتطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010- أن هذه التوظيفات الموزعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تمت على شكل محفظة سندات سيادية كانت الجزائر قد اشترتها في الفترة الممتدة بين 2004 و 2007 حيث كانت نسب الفوائد العالمية مرتفعة، وخلافا للسنوات الماضية حيث شكلت نسبة الودائع 20 % من عمليات توظيف رؤوس الأموال بالخارج لم يتم إيداع سوى 2 % من احتياطي الصرف بالبنوك"<sup>1</sup>.

وفي مجال الأداء المالي فقد مكن توظيف احتياطي الصرف بالخارج حسب تقرير لبنك الجزائر من تحقيق إيرادات مالية تقدر ب: " 20,7 مليار دولار منذ 2006 حيث بلغت الفوائد 2,42 مليار \$ في 2006، 3,81 مليار \$ في 2007، 5,13 مليار \$ في 2008، 4,74 مليار \$ في 2009 و 4,60 مليار \$ سنة 2010 على التوالي، هذا ونشير إلى أن معدل فائدة السندات قدر ب 3 % سنة 2010 وهو عائد منخفض نوعا ما عن ذلك المسجل في سنتي 2009 و 2008"<sup>2</sup>.

في الواقع كان أمام الجزائر ثلاث خيارات لتسيير احتياطياتها من الصرف: الإمكانية الأولى تتمثل في التوجه للاستثمار في الأسهم وبالتالي امتلاك لحصص في الشركات بالخارج، أما الإمكانية الثانية فهي الاستثمار المالي على شكل سندات، وثالثا وأخيرا إيداع الأموال في البنوك الأجنبية؛ لكن الخيار الاستراتيجي للجزائر كان بتوظيف هذه الأموال من العملة الصعبة في قيم دولة ( سندات) ومن مبررات هذا التوجه: أن الاستثمار في الأسهم غير مضمون العائد وينطوي على درجة عالية من المخاطر (الشركات الأجنبية التي تبدو في وضعية جيدة قد تعلن فجأة حالات الإفلاس)، إيداع الأموال في البنوك الأجنبية لا يخلو من المخاطر السياسية والمقصود هنا تجميد الأموال ( قضايا العراق، إيران، ومؤخرا قرار تجميد الأرصدة الليبية الحكومية بعد أن

<sup>1</sup> www.annasronline.com/index.php? Option = com\_content & view = article& id=21028

تاريخ الاطلاع: 2013/04/09 .

<sup>2</sup> نفس المرجع.

احتاحتها ثورة الربيع العربي؛ وبذلك فإن خيار توظيف الأغلبية الساحقة من احتياطات الصرف في سندات الخزينة نابع من أن هذه الأخيرة تسمح بتحقيق عائد مضمون- وإن كان منخفض- لكن بخاطر أقل، ضمان السيولة على اعتبار أن الجزائر لا تهدف من خلال توظيف الأموال في الخارج إلى تحقيق مردود مرتفع بل حماية الأموال الوطنية من الصدمات الخارجية.

**إقراض صندوق النقد الدولي وتحول الجزائر إلى دولة دائنة في 2012:** "أعلن صندوق النقد الدولي في جانفي 2012 أنه يبحث عن مبالغ ضرورية لرفع مصادره القابلة للإقراض إلى 500 مليار دولار، وقد استجابت مجموعة ال 20 من خلال منحه أكثر من 430 مليار\$ من المصادر الإضافية إلى جانب مساعدات اليابان المقدرة ب 60 مليار\$"<sup>1</sup>؛ وعلى هامش الاجتماع الربيعي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي تقدم الصندوق بطلب رسمي إلى الحكومة الجزائرية للمساهمة في تعزيز قدرة التمويل لهذه المؤسسة المالية الدولية -باعتبار الجزائر بلد يتوفر على فائض مالي- قصد السماح لها بمنح قروض للبلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية على غرار إسبانيا، اليونان ومصر...، رد الجزائر كان بمناسبة الجلسات السنوية للصندوق والبنك العالمي بطوكيو خلال شهر أكتوبر من سنة 2012، حيث قررت المشاركة بمبلغ 5 مليار دولار من خلال شراء سندات محررة على شكل حقوق السحب الخاصة وبذلك المساهمة في القرض الذي طرحه الصندوق للاكتتاب؛ لقد ثمن خبراء اقتصاديون محليون قرار الجزائر بمساعدة الصندوق ووصفوه بالإيجابي فمنهم من اعتبر أن القروض الممنوحة تشكل فرصة جيدة لتنويع عمليات توظيف الأموال وتسمح بتحقيق فوائد أفضل من تلك المحققة من التوظيف في السندات الأمريكية، كما أن توظيف الأموال حسب قوانين السحب الخاصة سيوسع تشكيلة احتياطات الصرف بالعملات الصعبة وبالتالي تقليص أخطار الصرف؛ والبعض الآخر يتوقع بأن الجزائر ستحني الكثير من وراء مساعدة صندوق النقد الدولي كالاقتراب من الدول الكبرى كالصين وأمريكا واليابان، فضمن حقوق تصويت أكبر وبالتالي كلمة مسموعة ورأي أقوى يؤثر في توجيه القرارات...، أي نعم للصندوق ولا لتقديم القروض على المستوى الثنائي .

وهكذا فالجزائر التي اضطرت منذ أقل من عشرين سنة إلى تنفيذ برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي من 1994- 1998 تمكنت اليوم من تسوية أزمتها المالية والالتحاق بنادي الدول الدائنة.

<sup>1</sup>www.alseyassi.com/ara/sejut.php?ID=3036

## الفرع الثاني: محاور السياسة البترولية الحالية لاستغلال الثروة النفطية

إن السياسة الحالية لاستخدام واستغلال الثروة البترولية تركز على المحاور التالية:

- **زيادة القدرات الاستكشافية:** من خلال زيادة رخص التنقيب والاستكشاف بالنسبة للشركات الأجنبية وذلك بغية تجديد وزيادة الاحتياطيات المؤكدة ، - **تطوير الحقول النفطية.**

- **زيادة حجم الإنتاج ورفع حصة الجزائر في الأوبك وفي السوق الدولية:** للاستفادة من المناخ الحالي المتعلق بارتفاع الأسعار، حيث " تم إنتاج 2,37 مليار برميل من النفط الخام خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2010<sup>1</sup>، هذا وتخطط الجزائر ارفع إنتاجها الأولي الشامل للمحروقات من " 210 مليون طن معادل بترول في سنة 2012 إلى 234 مليون طن معادل بترول في سنة 2016 أي بزيادة تقدر بأكثر من 11%<sup>2</sup>.

- **زيادة العائدات النفطية وتطوير مستوى الاحتياطيات الرسمية.**

- **رفع القدرات الاستخراجية على حساب تطوير المشاريع الهامة المتعلقة بالتصنيع المرتبط بالبترول:** فكما سبق الذكر فإن استثمارات مجمع سوناطراك المرتقبة خلال الفترة 2012-2016 تقدر ب " 68,2 مليار دولار وهي موزعة كآآي: 82% من المبلغ مخصص لنشاط المنبع، 9% لنشاط المصب و8% للنقل عبر الأنابيب<sup>3</sup>، والملاحظ أن نشاط المنبع يحتل أكبر حصة في برنامج استثمارات سوناطراك وهو ما يترجم محاور السياسة المذكورة؛ والجدول الآتي يبين التقديرات الاستثمارية للصناعة النفطية في مجال الاستكشاف والتطوير والتكرير في الجزائر.

الجدول رقم (16): الاستثمارات في قطاع النفط في الجزائر [ 2004-2030 ] الوحدة: مليار دولار

الجزائر	2010 - 2004	2020 - 2011	2030 - 2021	2030 - 2004
الصناعة النفطية	11	14	13	38
الاستكشاف والتطوير	7	11	10	28
التكرير	4	3	3	10

Source : IEA : "world energy outlook 2005 :Middle East and North Africa Insights".p.597.

<sup>1</sup> استنادا إلى معدلات الإنتاج اليومية المنشورة في : تقرير الأمين العام السنوي 38، الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ( أوابك) 2011، ص.187.

<sup>2</sup> مقابلة الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك " السيد عبد الحميد زرقين" لصحيفة المجاهد، مرجع سابق.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

### الفرع الثالث: استغلال البترول ومواطن التناقض مع مبادئ التنمية المستدامة

إن سياسة استخدام الثروة البترولية في الجزائر قد انخرقت عن المبادئ التي يركز عليها مفهوم التنمية المستدامة وهذا هو محور البحث في هذا الفرع.

#### I- فيما يخص الاحتياطات النفطية

ارتأينا قبل التكلم عن التناقض الموجود بين سياسة استغلال الثروة البترولية كاحتياطات وما تتضمنه التنمية المستدامة من مبادئ في هذا السياق أن نعرف مفهوم الاحتياطي البترولي.

إذا كان المخزون الكلي للنفط يمثل الحجم الكلي للبترول الموجود في مسامات الصخور المكمنية فإن الاحتياطي البترولي هو: "حجم البترول القابل للإنتاج من مصادر بترولية مخزونة بباطن الأرض"<sup>1</sup>، ويمكن تقسيم الاحتياطي من البترول إلى جزأين<sup>2</sup>:

الاحتياطي البترولي المكتشف: وهو حجم البترول المختزن في آبار معلومة ومن الممكن استخراجه وهناك طريقتان لحساب هذا الجزء وتؤدي كل منهما إلى رقم مختلف:

- الاحتياطي اليقيني (المؤكد): وهو يشمل كل ما يمكن توفره من البترول لاستخراجه بطريقة اقتصادية ثم استخدامه في المستقبل، وهذا البترول نسبيا سهل الاستخراج بالتكنولوجيا الحالية وعليه يكون شبه يقين عند العاملين في مجال البترول أن في استطاعتهم الحصول عليه ومصطلح اليقيني هنا يعني أن احتمال استخراجه يزيد عن 90%.

- الاحتياطي المحتمل: وهو البترول الذي يقدر احتمال استخراجه بأكثر من 50% ويشمل بالإضافة إلى البترول اليقيني على البترول الصعب الاستخراج مثل ذلك الموجود في الآبار العميقة والبيئات الصعبة، وعليه فإنه يوجد شك في القدرة على الاستفادة منه بالتكنولوجيا المعروفة ( يتوقف استغلاله على التطور التقني).

<sup>1</sup> بيوار خنسي، مرجع سابق، ص.46.

<sup>2</sup> حاتم الرفاعي: " البترول.. ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار"، نضمة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 2009، ص-ص. 51-52.

الاحتياطي البترولي الغير مكتشف ( الاحتياطي الممكن): وهو ذلك البترول الموجود في باطن الأرض ولكن في أماكن وآبار غير معلومة حتى الآن، ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف فإنه يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة.

وعلى العموم وفي تقدير الاحتياطيات لأي دولة أو عالميا يتم التفاوض عن الاحتياطيات المحتملة والممكنة ولا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطيات المؤكدة.

وبالرجوع إلى النقطة الأولى فإنه يمكن إبراز مواطن التناقض فيما يلي:

— إن تركيز السياسة البترولية على تحقيق أعلى العوائد من صادرات البترول الخام هي نظرة مالية ضيقة بعيدة عن التنمية الاقتصادية الشمولية، فلو تم تحويل الصادرات من النفط الخام إلى منتجات بترولية لتحقق جزء من سياسة تصنيع النفط مع المساهمة في زيادة العائدات البترولية؛ لكن يبدو أن الجهد الوطني يقتصر على ضمان ضخ النفط الخام إلى الاقتصاديات الصناعية الكبرى وعلى رأسها فرنسا وأمريكا بأسعار لا تقارن مع الأسعار الصناعية للمشتقات الهيدروكربونية، والواقع يثبت أننا نصدر نفطا واحدا ونستورد زيوتا متعددة وهذا ما يتناقض مع مبدأ الكفاءة.

ليس نقدا أن نعدد إخفاقات قطاع الطاقة في الجزائر، لكن مقارنة بسيطة مع دول شبيهة وشريكة تجعلنا نسجل فرصا كثيرة ضائعة في موضوع الصناعة البترولية والبتروكيماوية.

— لقد وجهت انتقادات كثيرة لنموذج الإنتاج النفطي ووصف بالغير مسؤول كونه تسبب في حيازة الجزائر لأموال تفوق طاقتها الاستيعابية في الأجل القصير: "لقد وردت عدة تعريفات حول مفهوم الطاقة الاستيعابية (أو القدرة الاستيعابية: *capacité d'absorption*) تدور حول قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المالية المتوفرة أو المقترضة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها"<sup>1</sup>، وقد أوضح اقتصاديو التنمية فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية لتقدير رأس المال اللازم لاقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي، أنه بعد حساب المدخرات الداخلية لذلك الاقتصاد ونسبة رأس المال إلى الإنتاج ( معامل رأس المال)، فإن الفرق بين ما يستطيع الاقتصاد توليده داخليا وبين ما يحتاج إليه لتحقيق النمو المرغوب فيه يشكل طاقة استيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عيسى مقلد، مرجع سابق، ص. 56.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 56.

وبالنسبة للدول النفطية فبسبب الوفرة المالية التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من أجل تحقيق النمو المطلوب، فتزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنى الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة المتوفرة، مع أن مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوم حركي أي تتسع مع تزايد الاستثمارات وما يرافقها من تطور.

في الجزائر فقد شهدت السنوات الأخيرة نموا مطردا في التدفقات المالية مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية والطاقة الاستيعابية، على أساس أن السوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القصير لا تستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجحة، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات (المقاولاتية) لإنجاز المشاريع وما يطلبه الاقتصاد الوطني من الشفافية في استعمال عائدات البترول.

— وعليه فإن إنتاج النفط بكميات كبيرة تفوق الاحتياجات الفعلية الآنية للاقتصاد هو الإهدار الذي وصف بأنه مجرد تسييل لرأس المال من شكله العيني إلى شكله النقدي.

— إن التوسع في الإنتاج فضلا عن أنه أوجد فوائض مالية خدمت الاقتصاد الرأسمالي، فإن فيه استنزافا للثروة النفطية وهذا ما يناقض مبدأ استدامة عمر الموارد الطبيعية غير المتجددة ويحرق مبدأ الإنصاف بين الأجيال وكل هذا يثير قضية تحديد الحجم الأمثل لإنتاج النفط بما يتناسب مع القدرة الاستيعابية الحالية وضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وحقوق الأجيال اللاحقة.

## II- فيما يخص العوائد البترولية

لقد حبا الله تعالى الجزائر بنعمة النفط، ولا شك أن التوسع في إنتاجه وتصديره أدى إلى تدفق مبالغ مالية معتبرة خصوصا في فترات ارتفاع سعر برميل البترول، وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات إلا أن لها بالمقابل نواحي سلبية واستخدامات تتنافى ومبادئ الاستدامة.

### 1- التناقض ومبادئ الاستدامة الاقتصادية

أ- الواقع يؤكد أنه منذ بداية استغلال النفط إلى يومنا هذا أن الأداء الاقتصادي للجزائر بقي أدنى من المستوى الذي حققته العديد من الدول التي تفتقر للثروة البترولية، أسئلة كثيرة لا تزال تدور حول: الجدوى الاقتصادية

للإيرادات البترولية أو فعالية الربح البترولي في التنمية الاقتصادية ( أين ذهبت مليارات الدولارات من العوائد النفطية طيلة السنوات الماضية؟ هل تحققت أية ثورة إنتاجية زراعية كانت أم صناعية؟...).

إن المتأمل للسياسة المالية الجزائرية يقف على حقيقة أن جزءا كبيرا من الجباية البترولية موجه لميزانية التسيير والذي كان من المفترض تخصيصه للرفع من القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار.

إن استخدام عائدات النفط قد انحرف عن القنوات الصحيحة لها والملاحظ أنهما تصب مباشرة في المشاريع التنموية ذات الطابع الاجتماعي وذات الناتج الضعيف، بالإضافة إلى ذلك فقد أدت كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات ( الفلاحين، الشباب) إلى ظهور سوء النية لدى الكثير من طالبي القروض ، بحيث أصبحوا يتجهون إلى طلبها بقصد عدم التسديد لتعودهم على الإلغاء المستمر لها من جهة ولاعتقادهم أحيانا أن الحكومة لا بد أن تتكفل بديونهم بغض النظر عن الكيفية التي تم فيها استخدامها؛ كما دفع تحمل ديون المؤسسات العمومية الغير ناجحة بمسيرها إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لقواعد الحذر وأدوات التسيير، لإدراكهم أن موجة التطهير المالي آتية لا محالة، إن مثل هذه الممارسات يترتب عنها إنتاج مجتمع جزائري استهلاكي بامتياز تغيب فيه عقليات الإنتاج ومعاني العمل والاجتهاد؛ فضلا عن أن الكثير من الثروة جرى تبديدها في أوجه الإنفاق العام غير الضروري ( التوسع في الإنفاق الترفيهي) مع غياب الترشيح في نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني...

ب- يعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر عن رغبة الحكومة في تحقيق الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة البترولية واستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني باعتبارها ثروة زائلة وبالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بأداء قطاع النفط، إن هذه الخطوة تستحق التشجيع إلا أنه يجب التنبيه إلى مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية في هذا المجال:

\_\_ هيكل الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى حدوث تداخل من حيث الوظائف والأهداف.

\_\_ أهداف الصندوق: ما فتئت الموارد السنوية للصندوق تتضاعف من سنة لأخرى، في الوقت الذي بقيت فيه الاستخدامات تدور حول: تعويض ناقص القيمة الناجم عن مستوى إيرادات الجباية البترولية الذي يقل عن تقديرات قانون المالية، تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي الذي بلغ أجل استحقاقه أو عن طريق

التسديد المسبق له؛ وإذا كانت أسعار النفط في المستقبل حسب تقدير الخبراء لا يمكنها أن تتراجع خاصة إلى مستوى 19 دولار ( 19 دولار للبرميل هو قاعدة الإيداع والسحب من صندوق ضبط الموارد في الجزائر في الفترة 2000-2008)، بل إن التقديرات تذهب إلى مزيد من ارتفاعها عبر الزمن لعدة اعتبارات فإن أحد استعمالات الصندوق المحددة قانونا هي في حكم الملغاة، كما أن المديونية الخارجية ضعيفة جدا مقارنة مع الموارد التي يجويها الصندوق، وتبقى مسألة المديونية الداخلية تتوقف على مدى التحكم في العوامل المسببة لها.

لقد استخدمت هذه الصناديق في بعض الدول النفطية للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ومعنى ذلك "أن صناديق استقرار العائدات يمكن في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي خصوصا في فترة الطفرة أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار وكمثال عن الصناديق التي تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معا نذكر: صندوق كل من ليبيا، أذربيجان، المكسيك والنرويج [بتصرف]<sup>1</sup>.

فتجربة النرويج مع صناديق النفط على وجه الخصوص من أكثر التجارب نجاحا بين الدول التي استعملت هذه الصناديق، وإلى جانب دوره في معالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، فقد سمح التراكم الكبير للموارد في الصندوق بالتوجه للادخار من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات في أسواق المال العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار طبعاً مبدأ العائد/الخطر، وبالتالي فإن تركيز مجال عمل صندوق ضبط الموارد على المستوى الداخلي واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية العمومية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة في الصندوق ومنه حرمان الجزائر من تحقيق عوائد قد تكون معتبرة في حال استثمار أصول الصندوق في الخارج.

\_\_ تسيير الصندوق: إن أفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة عليه، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلاله بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية.

ج- أموال الجزائر في الخارج توظف بشكل خاطئ : خبراء يدعون إلى توظيفات فعالة لاحتياطات الصرف

يبدو أنه من الطبيعي في ظل الارتفاع السريع في الفوائض المالية للدول العربية النفطية وبشكل يفوق القدرة الاستيعابية قصيرة المدى لمعظم اقتصاديات هذه الدول أن تبحث هذه الفوائض عن فرص للاستثمار في الخارج سواء بالاستثمار في الدول العربية والنامية الأخرى أو بالاستثمار في الدول المتقدمة.

<sup>1</sup> ماجد عبد الله المنيف: " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009 ص.60.

جزائريا انتقد مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والماليين الطريقة التي تعتمد عليها السلطات الجزائرية في تسيير المخزون المالي أو ما يعرف باحتياطي الصرف:

ـ "أولى الملاحظات متعلقة بارتباط نسبة الفائدة لسندات الخزينة التي تملكها الجزائر مقابل توظيف احتياطي الصرف في البنوك المركزية، وهي 3 % سنة 2010 حسب ما أعلن عنها بنك الجزائر، إضافة إلى أن هذه النسبة تتوافق مع توظيفات المدى الطويل التي تتراوح ما بين 10 سنوات إلى 30 سنة ويعتبر هذا التوظيف خاطئا بناء على مبدأ الحذر الواجب أخذه بعين الاعتبار، فالجزائر يمكن أن تحتاج إلى أموالها قبل انتهاء آجال التوظيف؛ من جهة أخرى انتقد هؤلاء الخبراء الغموض في تسيير احتياطيات الصرف وشككوا في إمكانية امتلاك الجزائر الوسائل التقنية ( مثل البرمجيات ) لمراقبة ومتابعة تطور قيم السندات التي تمتلكها، وهو أمر يساهم في غياب رؤية مستقبلية لاستغلال أموال الجزائريين في الخارج"<sup>1</sup>.

ضمن نفس السياق اعتبر الخبير الاقتصادي الجزائري "عبد الحميد تمار": "أن عملية توظيف الأموال الجزائرية في البنوك المركزية للدول المتقدمة أصبح من دون جدوى ودون مردودية، مشيرا إلى أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية في الخارج وتحديدًا بالولايات المتحدة الأمريكية جعلت هذه الدول تنصرف إلى اتخاذ قرارات للحفاظ على توازنها المالية والتي كانت إحداها قرار تخفيض نسب الفوائد المعتمدة في تعاملات البنوك، بداعي دوافع الاستثمارات في بلدانها في محاولة للتخفيف من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعليه فإن تراجع نسب الفائدة إلى مستويات منعدمة سبب كاف يفرض على الجزائر إعادة النظر في سياستها التسييرية لاحتياطيات الصرف"<sup>2</sup>.

إذا وفي غياب قدرات امتصاص الموارد المالية المتوفرة في الاقتصاد الجزائري ذهب الخبير الدكتور بشير مصيطفى\*\* للقول: "ربما كان من الأفضل التفكير على مستوى القيمة الاقتصادية للتوظيفات أي على مستوى العائد المالي وليس عنصر الضمان أو القيمة الاسمية، وفي هذه الحالة كان من الأحسن شراء أصول حقيقية في الشركات الكبرى أو الاستحواذ على رؤوس أموال الشركات المعرضة للتعثر غداة الأزمة المالية 2008، وفي

<sup>1</sup> [www.elkhabar.com/ar/economie/265000.html](http://www.elkhabar.com/ar/economie/265000.html)

تاريخ الاطلاع: 2013/05/01

\* وزير الصناعة وترقية الاستثمار السابق في الحكومة الجزائرية.

<sup>2</sup> [www.echorouk online.com/ara/? news=49502](http://www.echorouk online.com/ara/? news=49502)

تاريخ الاطلاع: 2013/05/01

\*\* أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، وعمل باحثا اقتصاديا في عدد من العواصم العربية وله مشاركة واسعة في المؤتمرات العلمية وكذا اسهامات في الإعلام الاقتصادي خلال 30 سنة، ليعين ابتداء من سبتمبر 2012 بالحكومة الجزائرية في منصب: كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلفا بالاستشراف والإحصاء.

أبسط الحالات التحول إلى الملذات الآمنة على المدى المتوسط أي الذهب والأورو<sup>1</sup>؛ ولو أن من الأبنج اقتصاديا أن تخصص تلك الموارد المالية للاستثمار في دول المغرب العربي ضمن خطة مشتركة للمشروعات التي تتطلب أسواقا واسعة<sup>2</sup>، كما عارض بعض الخبراء اكتفاء السلطات الوطنية بتوظيف فائض مداخيل النفط على مستوى المصارف المركزية واقترحوا التفكير في مصلحة الأجيال القادمة من خلال توظيف تلك الاحتياطات في صناديق سيادية على غرار ما قامت به بعض الدول العربية النفطية التي توجهت لإنشاء صناديق للادخار بمسميات مختلفة: "كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، صندوق الاحتياطي الحكومي في عمان وهيئة أبو ظبي للاستثمار"<sup>3</sup>، والقيام باستثمارات حقيقية في الوطن العربي حتى تكون الفوائض المالية للدول النفطية ومنها الجزائر في خدمة الشعوب العربية والإسلامية بدل خدمة الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى.

#### د- عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول

كما هو معلوم فإن صادرات الجزائر ( البترول ) تقيم بالدولار الأمريكي، أما الاستيراد فيتم أساسا من الأسواق الأوروبية التي تتعامل بالأورو [بتصرف]<sup>4</sup>، والمشكلة هي أن الأورو ما فتئت قيمته تتعزز أمام الدولار في الآونة الأخيرة حيث " بلغ مستوى غير مسبوق وهو 1,28 دولار للأورو الواحد خلال فترة وجيزة من الزمن (جانفي 2004) وهو ما يمثل ارتفاعا في قيمة الأورو بنسبة 20%<sup>5</sup>، في الوقت الذي كان يقدر للأورو أن يكون مكافئا للدولار من حيث القيمة عند إطلاقه، وهذا يعني أنه كلما تحسنت قيمة الأورو أمام الدولار كلما كان الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى دولارات أكثر للمحافظة على نفس المستوى من الواردات، بتعبير آخر يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو إلى تآكل القدرة الشرائية لعائدات النفط وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف.

صحيح أن خيار تحديد عملة تسعير البترول ليس في يد الجزائر وإنما يعود إلى دول الأوبك، ولكن الخيار الذي يمكنها التحكم فيه هو تحديد أسواق الاستيراد بما يتلاءم مع طبيعة مخزونها من العملات الأجنبية، أي تنويع الواردات من خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار للأورو.

<sup>1</sup> بشير مصيطفي: " رائحة النفط: مقالات في الاقتصاد العربي"، دار حصور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2012 ص. 110.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 46.

<sup>3</sup> ماجد عبد الله المنيف، مرجع سابق، ص. 60.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 913.

<sup>5</sup> عبد الحق بوعتروس، ملاك قارة: " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 220.

## 2- التناقض ومبادئ الاستدامة الاجتماعية: مفارقة الرخاء المالي والمستوى المعيشي

نظرا للارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول خلال السنوات الأخيرة حققت الجزائر عائدات ضخمة جعلتها تعيش في بجموحة مالية، غير أنه بالنظر للظرف الذي طبع الحياة الاجتماعية خلال هذه الفترة يلاحظ تلك المفارقة بين ارتفاع المداخل الوطنية مع التديني المستمر لمستوى المعيشة بسبب ضعف القدرة الشرائية والارتفاع المتواصل للبطالة حتى عبر عنها " رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور بقوله الجزائر تصدر الثروة وتستورد الفقر"<sup>1</sup>؛ إن في حالتنا هذه وضعاً شاذاً وغريباً فالأول مرة في التاريخ الاقتصادي والسياسي تجتمع الثروة الضخمة وشرط نفيها في آن واحد، بمعن آخر تقابل الثروة مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup>.

ربما نجحت الاقتصاديات الريعانية الخليجية في توظيف عائدات النفط في تحويل دولها من صحراء فقيرة إلى جنات حضراء، كما حققت رفاها معتبرا لمواطنيها رغم كل العيوب الموجودة في اقتصاداتها؛ لكن الجزائر لم تفلح حتى في توظيف تلك العوائد في توفير العيش الكريم لمواطنيها بسبب جمود سياسة توزيع الدخل وغياب التوزيع العادل للثروة<sup>3</sup>؛ فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي وحسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقدرة الشرائية، تعتبر قطر الأغنى عالمياً وعربياً بنصيب قدر بحوالي 102,9 ألف دولار سنة 2011 لتحتل الجزائر المرتبة الـ 09 بعد كل من الإمارات، الكويت، البحرين، عمان، السعودية، لبنان وتونس وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي.

الجدول رقم (17): قائمة أغنى 10 دول عربية حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقوة الشرائية (2010-2011)

الرتبة	اسم الدولة	نصيب الفرد في 2011 (ألف دولار)	نصيب الفرد في 2010 (ألف دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)
1	قطر	102,9	88,2	1,77
2	الإمارات	48,2	46,3	5,38
3	الكويت	41,7	38,8	3,68
4	البحرين	27,6	27	1,13
5	عمان	26,5	25,5	3,08

<sup>1</sup> إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص. 39.

<sup>2</sup> عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص. 78.

<sup>3</sup> علي بوحامد بوحامد، مرجع سابق.

6	السعودية	24,2	22,7	28,17
7	لبنان	15,5	15,2	3,96
8	تونس	9,5	9,5	10,66
9	الجزائر	7,3	7,1	35,95
10	مصر	6,5	6,4	79,36

Source: www.forbes middle east.com/view.php?list=31

تاريخ الاطلاع: 2013/07/05

لقد تجنب النظام الجزائري حتى الآن مصير أنظمة أخرى سقطت بفعل أحداث الربيع العربي، بيد أنه إذا لم تعالج المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الجزائر فقد تترجم بسرعة إلى ثورات شعبية من شأنها أن تهدد استقرار النظام والبلاد.

### 3- التناقض ومبادئ الاستدامة السياسية

"إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يعني عدم خضوعه لرقابة البرلمان، بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تتم خارج الموازنة العامة للدولة وهو ما يعني انعدام الرقابة المستقلة على الصندوق"<sup>1</sup>، فلما كان إعداد الميزانية العامة يتم على أساس 19 دولار في الوقت الذي يتجاوز فيه السعر الفعلي عتبة الـ 100 دولار للبرميل، فإن ذلك يعني أن صرف الضرائب المترتبة عن ما يزيد عن 80 دولار لكل برميل هي خارج الرقابة البرلمانية؛ وعليه فإن إصرار السلطات العمومية على الاستمرار في اعتماد سعر 19 دولار كسعر مرجعي لإعداد الميزانية وعدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق لا يمكن تفسيره إلا برغبة السلطة التنفيذية في الإفلات من الرقابة البرلمانية والابتعاد عن أهم ركائز الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة.

### المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط مستقبلا تحديين رئيسيين وهو ما سيتم دراسته في هذا المطلب.

#### الفرع الأول: البترول مورد ناضب وغير متجدد

تصنف الموارد الاقتصادية بموجب معيار القدرة على التجدد إلى موارد متجددة وأخرى غير متجددة ( قابلة للنضوب)؛ فهذه الأخيرة هي: "تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص وتشمل جميع المعادن

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، عبد القادر لعاطف، مرجع سابق، ص. 807.

والخامات وتنقسم بدورها إلى موارد تستهلك نهائيا بالاستخدام مثل البترول، الغاز الطبيعي، الفحم واليورانيوم، وموارد يتم إعادة استخدامها مجددا مثل المعادن وذلك بفضل التكنولوجيات الحديثة [بتصرف]<sup>1</sup>.

## I- الفرق بين نضوب البترول التقليدي وبلوغ إنتاجه الذروة

قبل بداية القرن 21م لم يكن المتخصصون في شؤون البترول عندما يذكرونه يضيفون إليه صفة التقليدي، لكن مع بداية هذا القرن أصبح من النادر أن يذكر اسم البترول- لاسيما الاحتياطي والإنتاج- من غير أن يتبع بكلمة التقليدي أو غير التقليدي وذلك للتمييز بين النوعين.

"وعندما قال "مايك باولين" رئيس مجلس إدارة شركة ARCO سنة 1999: "لقد أشرفنا على الوصول إلى نهاية عصر النفط"، كان يعبر عن الحقيقة التي كان يعرفها كثيرون غيره في صناعة البترول لكنهم لا يجروون على التصريح بها، ففي السنوات القليلة الماضية تراكمت الدلائل على أن الإنتاج العالمي للنفط يقترب من أوجه التاريخي وأن الوفرة النفطية لم تعد وفرة"<sup>2</sup>.

وقبل توضيح مصطلحي الذروة النفطية ونضوب البترول نرى أنه من الضروري إلقاء نظرة على إنتاج واحتياطي العالم من النفط.

### 1- الإنتاج والاحتياطي العالمي من البترول

#### أ- الإنتاج

لقد بلغ مجموع ما أنتجه العالم من بترول منذ اكتشافه حتى نهاية عام 2006 حوالي 1103 مليار برميل<sup>3</sup> واستكمالا نشير إلى أن إنتاج النفط على مستوى العالم قد بلغ 85606,3 ألف برميل/اليوم سنة 2007 و84049,2 ألف برميل/اليوم سنة 2008، و70908,6 ألف برميل/اليوم سنة 2009 و71810,4 ألف برميل/اليوم سنة 2010 على الترتيب<sup>4</sup>، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن إجمالي ما أنتجه العالم منذ 2007 حتى 2010 يساوي 112,43 مليار برميل ليصبح الإنتاج التراكمي حتى عام 2010 يعادل 1215,43 مليار برميل.

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص. 24.

<sup>2</sup> ريتشارد هاينبرغ: " غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول"، ترجمة: مازن جندلي، مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2006، ص. 25، 26.

<sup>3</sup> حاتم الرفاعي، مرجع سابق، ص. 48.

<sup>4</sup> أوإبك، تقرير الأمين العام السنوي 38، مرجع سابق، ص. 188.

أما بالنسبة للمنتجين الرئيسيين وحسب أحدث البيانات الإحصائية المتوفرة فإن العربية السعودية في صدارة الدول الكبرى المنتجة للبتروول في العالم عام 2011 بكمية تعادل 517 مليون طن وبمساهمة قدرت ب 12,9 % في مجمل الإنتاج العالمي، وهي بذلك إلى جانب روسيا تتفوقان على الدول الأخرى وأولها الولايات المتحدة الأمريكية كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (18): الإنتاج البترولي حسب أكبر الدول المنتجة له في العالم (2011)

البلد المنتج	كمية الإنتاج ( مليون طن )	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي %
العربية السعودية	517	12,9
روسيا الاتحادية	510	12,7
الولايات المتحدة الأمريكية	346	8,6
إيران	215	5,4
الصين	203	5,1
كندا	169	4,2
الإمارات العربية المتحدة	149	3,7
فنزويلا	148	3,7
المكسيك	144	3,6
نيجيريا	139	3,5
باقي دول العالم	1471	36,6
مجموع دول العالم	4011	100

Source: key world energy statistics 2012, op.cit, p. 11.

### ب- الاحتياطي

نقرأ ونسمع الكثير عن الاحتياطي النفطي العالمي والإقليمي وما تملكه الدول وتأثيره على مستقبل الإمدادات النفطية، لكن الأرقام غالبا ما تتفاوت وتختلف الأمر الذي يؤدي بالحللين في قطاع النفط إلى التشكيك في صحتها.

إذا على عكس كميات البترول المنتج من كل دولة والمعروف تقديره نسبيا لأنه خاضع لمعاملات تجارية تتم عيانا في أسواق البترول الدولية، فإن الاحتياطي البترولي المكتشف هو بترول في باطن الأرض لم يتم استخراجها

بعد ما يجعل تقدير حجمه من الأمور الصعبة للغاية حيث تتدخل عوامل متشابكة لتجعل عملية تقديره ليست عملية علمية بحتة.

فمن العوامل الفنية إعادة تقدير الاحتياطي البترولي: "حيث أنه عند اكتشاف أي بئر حديثا يكون هناك تقدير مبدئي لحجم ما بها من بترول والذي يشكل قيمة مبدئية للاحتياطي، لكن مع مرور السنوات وزيادة الدراسات حول هذه البئر يتم معرفة أن حجم الاحتياطي فيها أكبر مما سبق تقديره، فتقوم الدولة أو الشركة بالإعلان عن زيادة حجم الاحتياطي لهذه البئر [بتصرف]<sup>1</sup>".

ومن العوامل الاقتصادية ما تقوم به بعض الشركات البترولية - بشكل متعمد- من تضخيم لكميات الاحتياطي الذي تملكه لغرض رفع قيمة أسهمها في البورصات العالمية، أو رفع مكانتها في الصناعة النفطية.

ومن العوامل السياسية: "ما قامت به 06 دول أعضاء في منظمة أوبك في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ( السعودية، إيران الإمارات، العراق، الكويت، فنزويلا) بزيادة أرقام احتياطاتها بكميات كبيرة تراوحت ما بين 42 و197% مضافة بذلك إلى الاحتياطيات الرسمية 300 مليار برميل من دون أن يسبقها اكتشافات كبرى لحقول جديدة والهدف من ذلك كان رفع حصة صادراتها من النفط"<sup>2</sup>.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كالاختلاف في تصنيف الاحتياطيات ومعايير الإبلاغ عنها ( ضم احتياطيات البترول غير التقليدي إلى الاحتياطيات من البترول التقليدي، الغموض حول احتمالات الاحتياطيات التي تنشر أرقامها)؛ في هذا السياق: " قبل 30 سنة وبالتحديد عام 1980 كان إجمالي احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم الذي كانت تنشره الدوريات المتخصصة لا يتجاوز 650 مليار برميل، ثم بعد عشر سنوات في عام 1990 وصلت احتياطيات البترول إلى أكثر من 1000 مليار برميل، ثم بعد عشر سنوات أخرى أي عام 2000 بلغت الاحتياطيات ما يقارب 1250 مليار برميل، ثم واصلت تصاعدها إلى أن وصلت بداية 2011 إلى ما يقارب 1500 مليار برميل ما يعني أن إجمالي احتياطيات البترول في العالم قد قفزت إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل 30 سنة؛ إن الملاحظ لهذه الأرقام يستنتج أن احتياطيات البترول تتزايد- من سنة إلى أخرى- في شتى أنحاء العالم وهذا يتناقض مع القول أن البترول مورد ناضب لأن احتياطياته لم تتناقص بل تتزايد عكس ما يعنيه مفهوم النضوب، لكن في الحقيقة فهذا الاستنتاج خاطئ والسر وراء تلك الزيادة هو عدم التفرقة بين أنواع البترول التي أدت إلى إضافات جديدة إلى الاحتياطيات والزيادات التي حصلت تتلخص في

<sup>1</sup> حاتم الرفاعي، مرجع سابق، ص- ص. 52- 53.

<sup>2</sup> كامبيل، لاهيرير: " نهاية النفط الرخيص"، ترجمة: محمد مختار اللبابيدي، مجلة العلوم، عدد أكتوبر، 1998، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

التالي: الزيادة الأولى التي حدثت حتى نهاية 1990 معظمها إعادة تقديرات دول أوبك لاحتياطاتها خلال الثمانينيات، أما الزيادة الثانية حتى نهاية 2000 فمعظمها من احتياطي بترول كندا غير التقليدي ( بترول الرمال)، أما الزيادة الثالثة حتى بداية 2011 فمعظمها من بترول فنزويلا الثقيل وكذلك من بترول المياه العميقة والأماكن النائية والتي يمكن تصنيفها جميعا من نوع البترول غير التقليدي [بتصرف]<sup>1</sup>.

ما يمكن استخلاصه من هذا العرض التاريخي السريع للإضافات التي حصلت في احتياطيات البترول خلال 30 سنة الماضية أن العالم دخل في مرحلة التراجع والانحدار للبترول التقليدي ( تناقص الاحتياطيات منه نتيجة للتراجع المطرد في العثور على اكتشافات جديدة) وهو ما أردنا إبرازه في هذا الجزء من البحث؛ من زاوية أخرى فقد بلغ احتياطي البترول التقليدي في العالم حتى نهاية عام 2010 حوالي 1231,67 مليار برميل باستحواذ دول أوبك على ما قيمته 952,51 مليار برميل، وعن أهم الدول صاحبة الاحتياطي منه ندرج الجدول رقم (19).

<sup>1</sup> [www.alriyadh.com/2011/05/07/article\\_630459.html](http://www.alriyadh.com/2011/05/07/article_630459.html)

الجدول رقم (19): احتياطي البترول التقليدي في أكبر 15 دولة في العالم لعام 2010\*

الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)
السعودية	264,59
إيران	137,01
العراق	115
الكويت	101,5
فنزويلا	99,4
الإمارات	97,8
روسيا الاتحادية	60
ليبيا	46,42
نيجيريا	37,2
كازاخستان	30
قطر	25,38
الصين	20,35
الولايات المتحدة الأمريكية	19,12
البرازيل	12,86
الجزائر	12,2

المصدر: أوبك، تقرير الأمين العام السنوي 38، مرجع سابق، ص. 184.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المملكة العربية السعودية الأولى عربيا وعالميا من حيث احتياطيات النفط التقليدي، تليها كل من إيران ثم العراق لتحتل روسيا المرتبة 7 لتبقى الولايات المتحدة في ذيل الترتيب والمرتبة الأخيرة عادت للجزائر باحتياطي بلغ 12,2 مليار برميل.

إذا فإن مساهمة دول أوبك بما نسبته 80,8% في إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط التقليدي يعني سيطرتها على مستقبل عمليات الإنتاج والتصدير (تركز الزيادة في إمدادات النفط التقليدي في المستقبل في دول الشرق الأوسط).

\* الدول التي تحتها خط هي من دول أوبك.

## 2- ذروة إنتاج البترول التقليدي حقيقة وليست مجرد نظرية

"نظرية ذروة البترول أوجدها الخبير البترولي- عالم الجيولوجيا الأمريكي- م. كينغ هابرت عام 1956 وتنسب إليه باسم ذروة هابرت (Hubbert's peak)"<sup>1</sup>، لقد قام هابرت - الذي كان يعمل رئيس المستشارين لقسم الاكتشافات والإنتاج لشركة شل- بتقديم ورقة بحثية في المؤتمر المنعقد في الفترة من 7-9 مارس 1956 بتكساس وكانت بعنوان " الطاقة النووية والوقود الأرضي القديم"- عرض فيها كيف أن تغير الإنتاج مع الزمن من أي مجموعة آبار بترولية كثيرة متجاورة في مكان واحد يتبع شكل الجرس كما هو موضح في الشكل رقم (08)، أي أن الإنتاج يبدأ من الصفر ثم يزيد في المراحل الأولى من عمر البئر حتى يصل إلى قيمة عظمى يطلق عليها "ذروة البترول"، ثم بعدها يتناقص الإنتاج حتى يتم استنزاف كل البترول [بتصرف]<sup>2</sup> ولهذا المنحنى عدة خصائص هي:<sup>3</sup>

\_ أن المساحة تحت المنحنى تعطي كمية البترول الكلية التي سيتم استخراجها من تلك الآبار حتى تفتنى.

\_ لمنحنى هابرت قيمة عظمى هي نقطة الذروة، وعندما يصل الإنتاج إلى تلك القيمة يكون نصف حجم البترول قد استنزف تقريبا والنصف الآخر المتبقي داخل الآبار لم يتم استخراجه بعد.

\_ أن هذا المنحنى ينطبق أيضا على مجموع إنتاج أي دولة منفردة كما ينطبق على الإنتاج العالمي من البترول.

\_ لا يشترط أن يكون المنحنى متماثلا كما هو موضح بالشكل، فقد يفقد تلك التماثلية بعض الشيء وذلك حسب طبيعة الإنتاج وعدد الآبار وحجمها ولكن يبقى الاتجاه العام للمنحنى سليما.

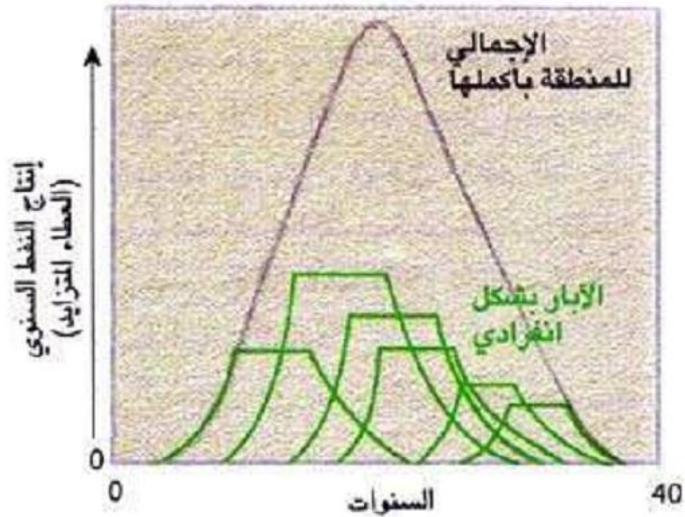
<sup>1</sup> [www.alriyadh.com/iphone/article/686199](http://www.alriyadh.com/iphone/article/686199)

تاريخ الاطلاع: 2013/05/22

<sup>2</sup> حاتم الرفاعي، مرجع سابق، ص. 60.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 61.

الشكل رقم (08): منحني هابرت



المصدر: كامبيل، لاهيرير، مرجع سابق.

لقد استخدم هابرت هذه الحقيقة ليتنبأ عام 1956: "بأن الإنتاج من النفط الخام التقليدي في 48 ولاية أمريكية سيستمر في الارتفاع لمدة 13 سنة أخرى ويصل إلى ذروته في عام 1969 بزيادة أو نقصان سنة"<sup>1</sup>، وذلك بناء على ما توفر لديه من بيانات وإحصائيات عن حجم الإنتاج والاحتياطي الأمريكي من البترول، وقد صدقت توقعاته وبالفعل وصل الإنتاج إلى ذروته عام 1970 واستمر في مسانرة منحنيات هابرت مع انحرافات بسيطة.

إن وصول البترول التقليدي الأمريكي إلى الذروة في التاريخ الذي حدده هابرت جعل نظريته تحظى بالاهتمام الكبير في الأوساط العلمية والجيولوجية وحتى السياسية، وقد أصبحت توقعات ذروة إنتاج الدول من الأمور الأساسية، وبتابعة إنتاج دول العالم المختلفة من البترول نجد أن الأمر ينتهي إلى تكرار التجربة الأمريكية وأن منحني هابرت ينطبق عليها كلها، فتاريخيا بلغ إنتاج النفط ذروته في بريطانيا صاحبة حقول الشمال عام 1999، وعمان سنة 2000، ثم النرويج سنة 2001، ثم المكسيك سنة 2004 و"حسب ريتشارد سي. دنكان - من معهد الطاقة والإنسان بساتل- في مقال له بعنوان "ثلاثة توقعات لإنتاج نطف العالم تنبأ كلها بدنو أوجه" والذي نشر في عدد ماي 2003 في مجلة النفط والغاز (oil and gas journal) فإن: 24 بلدا على الأقل من بين البلدان ال 44 الرئيسية المنتجة للنفط تخفت بشكل واضح أوج إنتاجها النفطي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كامبيل، لاهيرير، مرجع سابق.

<sup>2</sup> ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص. 33.

إذا لقد بلغ اكتشاف البترول في الولايات المتحدة أوجه في الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم بلغ إنتاجه أوجه بعد 40 سنة من ذلك (1970)، أما على مستوى العالم فقد بلغ اكتشاف البترول أوجه في الستينيات من القرن الماضي وبما أن معدل الإنتاج يجب أن يعكس معدل الاكتشاف فإن الإنتاج العالمي للبترول سيبليغ أوجه الختوم في يوم ما لكن متى بالضبط؟ لقد أخذت عدة دراسات على عاتقها التنبؤ بالموعد الذي يصل فيه إنتاج النفط التقليدي العالمي إلى ذروته وقد توصلت إلى نتائج مختلفة نرصدها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (20): دراسات مختلفة لتحديد سنة ذروة إنتاج البترول التقليدي على مستوى العالم

سنة الذروة	مصدر الدراسة
2005	كينيث س. ديفيس
2008	جمعية دراسة ذروة البترول (ASPO)
2010	فارنر زيتل وجورج شندلر
قبل عام 2010	كامبيل ولاهيرير Colin Campbell & Jean H.Laherrère
2020	إدواردز
2037	أحد سيناريوهات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

المصدر: انظر كل من:

- كينيث س. ديفيس: " ما بعد النفط.. منظور إليه من ذروة هابرت"، ترجمة: صباح صديق الدمولوجي ( المنظمة العربية للترجمة) طبعة 2009، ص. 35.

- ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص- ص. 35- 36.

- كامبيل، لاهيرير، مرجع سابق.

- تاريخ الاطلاع: 2013/05/23 <http://alphabet.argaam.com/article/detail/44480>

تؤيد كل الدراسات السابقة أن لإنتاج البترول التقليدي على مستوى العالم سنة ذروة لا محالة لكن مجال الاختلاف في تحديد تاريخ الذروة، وإن كان معظمها يؤكد بأنها قد حدثت فعلا فإن إحدى هذه الدراسات (الأكثر تفاقولا) تشير إلى أن ذلك سيكون عام 2037 والسبب الرئيسي لذلك الاختلاف هو التباين في تحديد حجم الاحتياطي العالمي من البترول.

### 3- نضوب البترول الخام

أولا يجب التفريق بين مفهوم النضوب الاقتصادي للبترول ومفهوم النضوب الجيولوجي، فالنضوب الاقتصادي:

"يعني أنه بعدما يصل إنتاج الحقل إلى الذروة قد يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى، ثم يبدأ في الانخفاض تدريجياً وترتفع تكاليف إنتاج المتبقي منه- تدريجياً أيضاً- إلى أن تصل تكاليف إنتاج البرميل إلى سعر بيعه في السوق، فيضطر المنتج إلى إيقاف عملية الإنتاج لأن ما تبقى منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يعاود الإنتاج إذا ارتفعت الأسعار ولكن يفقد المتبقي منه ميزته النسبية؛ أما النضوب الجيولوجي بمعنى اختفاء البترول بالكامل من تحت الأرض فهذا لن يحدث يوماً ولكن الذي سينتهي هو البترول السهل منخفض تكاليف الإنتاج، ثم الذي يليه في السهولة وانخفاض التكاليف وهكذا حيث تبدأ شركات البترول بالانتقال من المناطق الحالية السهلة إلى المناطق الجديدة الصعبة"<sup>1</sup>.

ومن أهم سيناريوهات نضوب البترول التقليدي (السهل) نكتفي بعرض السيناريوهات الثلاث لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية المستندة على المعلومات غير المسبوقة الواردة لأول مرة في التقرير الشامل عن احتياطيات البترول في العالم الصادر عن مصلحة المسح الجيولوجي الأمريكية شهر أبريل عام 2000.

"السيناريوهات الثلاث لمسار إنتاج ثم نضوب البترول التقليدي في العالم تختلف عن بعضها فقط في تقدير الكمية الكلية النهائية من البترول التقليدي التي يمكن استخراجها من باطن الأرض وهذه الأخيرة كالتالي: أولاً- 2242 مليار برميل باحتمال مؤكد قدره 95 %، ثانياً- 3003 مليار برميل باحتمال مؤكد قدره 50 %، ثالثاً وأخيراً- 3893 مليار برميل باحتمال مؤكد قدره 5 % وعليه إذا استمر استخراج البترول على وضعه الحالي ينمو بمعدل سنوي قدره 2 % فإنه سيحدث التالي:

أولاً- وفقاً للسيناريو الأول: سيصل إنتاج البترول الذروة بإنتاج قدره 112 مليون برميل/اليوم عام 2026 ثم ينخفض بشكل حاد إلى أن يقارب الصفر (ينضب) عام 2050.

ثانياً- وفقاً للسيناريو الثاني: سيصل إنتاج البترول الذروة بإنتاج قدره 142 مليون برميل/اليوم عام 2037 ثم ينخفض بشكل حاد إلى الصفر (ينضب) عام 2075.

<sup>1</sup> أنور أبو العلا: " الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام"، جريدة الرياض الاقتصادي، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة البمامة الصحفية العدد 15867، 2011/12/03، السعودية، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/04/15]:

[www.alriyadh.com/2011/12/03/article\\_688272.html](http://www.alriyadh.com/2011/12/03/article_688272.html)

ثالثا- وفقا للسيناريو الثالث: سيصل إنتاج البترول الذروة بإنتاج قدره 175 مليون برميل/اليوم عام 2047 ثم ينخفض بشكل حاد إلى الصفر (ينضب) عام 2100<sup>1</sup>.

على ضوء ما سبق ذكره نخلص إلى النتائج التالية:

- إن ذروة إنتاج البترول التقليدي لا تعني نفاذه، بل تعني أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى ليبدأ بعدها بالانخفاض تدريجيا (قوة الطبيعة) إلى أن ينضب تماما، والذي ينطبق على إنتاج حقل واحد سينطبق بمرور الزمن على مجموع إنتاج الحقول في دولة بكاملها، وبالتالي سينطبق على مجموع إنتاج حقول البترول في العالم.
- لم يعد النقاش حول ذروة الإنتاج العالمي للنفط مسألة تكهنات بقدر ما أصبح ببساطة مسألة شهود لتاريخ يجري وكتابة لهذا التاريخ، فعصر استخراج النفط السهل قد ولى في كثير من مناطق الإنتاج ويتوافق ذلك مع تنامي اعتماد العالم على نفط الشرق الأوسط في المستقبل.
- إن النفط لن ينضب في العالم وما يواجهه مجتمعنا قريبا هو نهاية النفط التقليدي الوفير والرخيص.

## II- عن ذروة إنتاج البترول ونضوبه في الجزائر

لقد بلغت الجزائر ذروة إنتاجها النفطي سنة 2006، ومنذ تلك السنة يلاحظ أن معدل الإنتاج اليومي في تناقص مستمر، حيث يزيد الفرق بين معدلات الإنتاج بين عامي 2006 و2010 عن 236 ألف ب/ي وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (21): معدل إنتاج النفط الخام في الجزائر من 2003- 2010 (الوحدة: ألف برميل في اليوم)

العام	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	942,4	1311,4	1352	1426	1398	1356	1216	1189,8

المصدر: انظر كل من:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2008، ص. 19.
- أوابك، تقرير الأمين العام السنوي 37، 2010، ص. 203.
- أوابك، تقرير الأمين العام السنوي 38، مرجع سابق، ص. 187.

<sup>1</sup> أنور أبو العلاء: " عينة لبعض سيناريوهات نضوب البترول (1- 2) "، جريدة الرياض الاقتصادي، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة الإمامة الصحفية، العدد 16112، 2012/08/04، السعودية، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/04/20]:

"في حديث له لإذاعة الجزائر الرسمية - في 24 فيفري 2010- رد الوزير السابق لقطاع الطاقة والمناجم الجزائري السيد شكيب خليل على التقارير الأجنبية التي تنبأت بقرب نضوب النفط في الجزائر واحتمال أن تتحول إلى أول دولة مستوردة له ضمن منظمة أوبك قائلا: قد يكون ذلك صحيحا بعد 100 عام [بتصرف]<sup>1</sup>، وفي سؤال له حول "خطر حرمان الأجيال القادمة من المحروقات" أكد أن باطن الأرض الجزائرية غير مستغل كفاية، وأن هناك إمكانيات تنتظر الاكتشاف وأنا لسنا كقطر أو الكويت بلدانا صغيرة تعرف احتياطاتها<sup>2</sup>.

في الواقع تشير البيانات المتوفرة إلى أن الجزائر "حققت 79 اكتشافا للهيدروكربونات بين عامي 2006 و2010 منها 26 اكتشافا للنفط"<sup>3</sup>، وهو ما مكنها من التجديد المستمر لاحتياطي النفط الخام والحفاظ عليه عند مستوى 12,2 مليار برميل؛ من المسلم به أن الاحتياطيات النفطية تتأثر إيجابا بعمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة وهذا العامل قد يؤخر النقطة التي يبدأ إنتاج النفط عندها بالانخفاض وبالتالي تأخير الموعد الذي ينضب فيه، لكن لا مفر مهما طال عمره فمصيره في النهاية النضوب، من هنا " فإن العمر الافتراضي للموارد الناضبة ( النفط والغاز) للجزائر في حال بقاء الاستكشافات على ما هي عليه الآن يصل إلى ما بين 40 و50 سنة"<sup>4</sup>، فيما أجمع خبراء ومختصون في القضايا الطاقوية أن السياسة التي طبقتها سوناطراك من 2000- 2010 قد تسببت في تدمير أكبر حقول بترول الجزائر- حاسي مسعود-، مضيفين أنه إذا تواصل العمل بهذه الوتيرة فإن مخزون هذا الحقل سينضب بعد 10 سنوات<sup>5</sup>؛ لنخلص إلى أن عمر البترول مرهون بمعدل إنتاجه ( حتمية العلاقة السالبة)، وأن أول ما ينضب هو بترول الدول التي تتسابق في زيادة إنتاجها النفطي.

يعتقد الكثير أن المخاطر ستبدأ عند نضوب البترول، لكن في الحقيقة فإن المشاكل ستبدأ عند بدأ الإنتاج بالانحسار، على المستوى العالمي" ينظر أبرز العلماء وكبار الاستشاريين في الشؤون النفطية لبداية النهاية لعصر النفط بكثير من التشاؤم يصل عند بعضهم إلى حد توقع نهاية مفاجئة للتقدم الحضاري الحالي القائم أساسا على

<sup>1</sup> جريدة القدس العربي، يومية- سياسية- مستقلة، العدد 6443، 2010/02/25، ص. 14.

<sup>2</sup> المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص. 35.

<sup>3</sup> تركي الحميش: " تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، شتاء 2012، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوبك، ص. 102.

<sup>4</sup> بشير مصيطفي: " حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري"، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2011 ص. 87.

<sup>5</sup> عبد الوهاب بوكرواح، مقال في جريدة الشروق اليومي، العدد 3869، 2012/12/19، الجزائر، ص. 6.

البترول [بتصرف]<sup>1</sup> ليطال أثر ذروة النفط العلاقات الدولية أيضا، فمعظم حروب القرن العشرين كانت حروبا على الموارد (النفط) [بتصرف]<sup>2</sup>، والسيناريو المفترض هو ازدياد معدل نشوب تلك الحروب وازدياد حدتها في العقود القادمة ويستدلون على ذلك بغزو أمريكا للعراق؛ فيما يذهب خبراء البترول العرب للاعتقاد أن الدول المستهلكة خاصة الصناعية لا خوف على مستقبلها لأن البترول سيكون متوفرا لها - بعد نضوب البترول التقليدي- ولكن بتكاليف أعلى ستتكيف معها تدريجيا دون أن تحدث هزات انتقالية مفاجئة في اقتصاداتها، ليكون البترول غير التقليدي المنقذ إلى حين التمكن من تطوير المصادر البديلة، لكن ماذا عن مستقبل الدول المنتجة للبترول التقليدي مثل بترول أوبك لا سيما التي يشكل البترول مصدر دخلها الرئيسي.

في هذا السياق وعن سؤال توقع مستقبل الجزائر بعد أن تبدأ مرحلة النفط بالانحدار نكتفي بالإشارة للكلام الخطير الذي أدلى به رئيس الحكومة الأسبق الدكتور أحمد بن بيتور لجريدة الشرق الأوسط، حيث قال أن هناك أربعة مخاطر كبرى تهدد الاقتصاد الجزائري في العشر سنوات المقبلة:<sup>3</sup>

- في المقام الأول سنواجه تقلصا في قدرات البلاد من حيث تصدير النفط، وسيكون ذلك في حدود عام 2020 في أحسن الأحوال ومن نتائجه أن الدولة ستجد صعوبة كبيرة في تمويل الخزينة وفي تغطية حاجياتها من الاستيراد.
- النوع الثاني من المخاطر فيتعلق بتهميش الجزائر على المستوى الدولي، بسبب وتيرة الاقتصاد البطيئة في وقت سيشهد فيه العالم تغييرات سريعة.
- ستواجه البلاد أيضا عجزا مستمرا في الوفاء باحتياجات المواطنين وسيزداد العنف كوسيلة لحل الصراعات.
- أما رابع المخاطر فهو ما يسميه تلاقى العنف الاجتماعي مع العنف الإرهابي ودخول البلاد في مرحلة من الفوضى.

### الفرع الثاني: خطر انخفاض الطلب على النفط

فيما يستبعد تماما الاستغناء عن النفط التقليدي (من نوع بترول الجزائر) فإن احتمال انخفاض الطلب عليه وارد.

<sup>1</sup> عبد المحي زلوم وآخرون، مرجع سابق، ص- ص. 25- 26.

<sup>2</sup> ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص. 30.

<sup>3</sup> علي بوحامد بوحامد، مرجع سابق.

## I- لحة عامة عن تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2010

لقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 20 مليون ب/ي خلال الفترة 1990-2010<sup>1</sup>، ليصل إلى 85,5 مليون ب/ي حسب أوبك (سيناريو الإشارة) عام 2010.

وعلى صعيد المجموعات الدولية شهدت تلك الفترة تحولا جذريا في الخارطة الجغرافية للطلب على البترول: فقد أصبحت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي المصدر الأول للطلب العالمي على النفط عام 2010 متجاوزة بذلك الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية، حيث ساهمت بما نسبته 30 % من إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط مقارنة ب 21 % عام 1990، بينما تراجعت بلدان أمريكا الشمالية إلى المركز الثاني بمساهمة بلغت 28 % عام 2010 بعد أن كانت في المركز الأول مستأثرة بنسبة 30 % عام 1990، كما تراجعت الدول الأوروبية إلى المركز الثالث لتساهم بنسبة 18 % عام 2010 بعد أن كانت في المركز الثاني بنسبة 22 % عام 1990<sup>2</sup>، أما على الصعيد الدولي لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على موقعها المتميز كمصدر أول ورئيسي للطلب على النفط حيث ساهمت بما نسبته 22,4 % من إجمالي الاستهلاك العالمي و 81,3 % من إجمالي استهلاك أمريكا الشمالية من النفط عام 2010، فيما جاءت الصين في المرتبة الثانية لتساهم بما نسبته 9,8 % من إجمالي الاستهلاك العالمي و 32,9 % من إجمالي استهلاك مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي للنفط عام 2010، كما ارتفع استهلاك الهند لتقفز من المركز 11 في قائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عام 1990 إلى رابع أكبر دولة مستهلكة له عام 2010، أما دول أوروبا الغربية مثل ألمانيا، إيطاليا، فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى اليابان والتي كانت في صدارة قائمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط عام 1990 فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في حجم استهلاكها خلال الفترة 1990-2010 مما ترتب عنه تراجع في ترتيبها في قائمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط عام 2010<sup>3</sup>.

## II- الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط حتى عام 2030

تشير توقعات سيناريو الإشارة لمنظمة أوبك ( والذي يأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي والسكاني العالمي ويركز على مبادرتين رئيسيتين لسياسات الطاقة دخلتا حيز التنفيذ عام 2009 تتمثل الأولى في قانون استقلال

<sup>1</sup> منظمة الأوبك، الإدارة الاقتصادية: "الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"، الكويت، سبتمبر 2011 ص. 2.

<sup>2</sup> الطاهر الزيتوني: "الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37 العدد 139، حريف 2011، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوبك، ص. 16.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص- ص. 16-17.

وأمن الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، والثانية في الخطة 20/20/20 للطاقة والمناخ بالاتحاد الأوروبي) إلى: "ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على البترول بمقدار 20 مليون ب/ي خلال الفترة 2010-2030 من 85,5 مليون ب/ي عام 2010 إلى حوالي 105,5 مليون ب/ي عام 2030 أي بمعدل نمو يقدر ب 23,4%<sup>1</sup>، ويتوقع أن تكون الصين ودول جنوب آسيا النامية قاطرة نمو الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 2010-2030، حيث يتوقع أن يرتفع الطلب الصيني بحوالي 8 مليون ب/ي أي ما يعادل 37,4% من إجمالي الزيادة المتوقعة في طلب الدول النامية وحوالي 40% من إجمالي الزيادة الصافية المتوقعة في الطلب العالمي خلال ذات الفترة، بينما يتوقع أن يرتفع الطلب من بقية مجموعة دول جنوب آسيا النامية بحوالي 7,2 مليون ب/ي خلال الفترة 2010-2030 أي ما يعادل 36% من إجمالي الزيادة الصافية المتوقعة في الطلب العالمي خلال نفس الفترة<sup>2</sup>، ما يعكس الأهمية المتنامية لهذه المنطقة بشكل عام والصين بشكل خاص في أسواق النفط العالمية؛ "أما فيما يخص الاقتصاديات المتقدمة يتوقع أن ينخفض الطلب على النفط: في أمريكا الشمالية بنسبة 3,4% ليصل إلى حوالي 22,8 مليون ب/ي عام 2030، وفي أوروبا الغربية بنسبة 6,8% ليصل إلى حوالي 13,2 مليون ب/ي عام 2030، وفي دول المحيط الهادي الصناعية بنسبة 9,1% ليلعب حوالي 7 مليون ب/ي عام 2030<sup>3</sup>.

وعلى المستوى القطاعي يتوقع أن يقود قطاع النقل والمواصلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2030، حيث من المتوقع أن يساهم بحوالي 74% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي بينما يساهم القطاع الصناعي بحوالي 15% وتساهم القطاعات الأخرى ( المنزلي والتجاري والزراعي) بمجموعة بحوالي 11% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط خلال نفس الفترة<sup>4</sup>.

وتجدر الإشارة إلى الضبابية التي تكتنف مستقبل الطلب العالمي على البترول والتي تتزايد على المدى البعيد حيث تتراوح توقعات منظمة أوبك بشأن الطلب العالمي على النفط لعام 2030 ما بين 92,9 مليون ب/ي حسب توقعات سيناريو النمو المنخفض، وحوالي 113,1 مليون ب/ي حسب توقعات سيناريو النمو المرتفع أي بفارق 20,2 مليون ب/ي بين السيناريوهين ( كما هو موضح في الجدول أدناه)، والذي يعكس بدوره

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 54.

<sup>2</sup> منظمة الأوبك، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مرجع سابق، ص. 4.

<sup>3</sup> الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص. 55.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص. 11.

الضبابية المحيطة بمستقبل النمو الاقتصادي العالمي وسياسات الطاقة للدول المستهلكة... هذا من جهة، كما تظهر الاختلافات بين التوقعات المستقبلية الصادرة عن المؤسسات الدولية الكبرى العاملة في مجال الطاقة.

الجدول رقم (22): سيناريوهات الطلب على البترول حتى عام 2030 حسب أوبك (و: مليون ب/اليوم)

السيناريوهات	السنوات	2009	2010	2015	2020	2025	2030
سيناريو النمو المنخفض				87,2	89,6	91,4	92,9
سيناريو الإشارة		84,5	85,5	91	96,2	100,9	105,5
سيناريو النمو المرتفع				92,6	99,6	106,3	113,1

المصدر: منظمة أوبك، تقرير آفاق النفط العالمي 2010.

على العموم تبقى هذه الأرقام مجرد توقعات ليبقى الأهم مدى تطابقها مع ما سيحدث فعلا على أرض الواقع ونذكر أنه لا يمكن الاستدلال بتوقعات الهيئات المختلفة التي تشير إلى نمو استهلاك النفط خلال العقود المقبلة أين ذهب البعض إلى اعتبار أن توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية للطلب على النفط ما بعد 2020 مبالغ فيها.

بناء على التوقعات السابقة يتضح أن خطر انخفاض الطلب على النفط محتمل من طرف الدول الصناعية المستهلكة وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

### III- تحليل أسباب انخفاض الطلب على البترول

يتأثر الطلب على النفط بالزيادة أو النقصان بالكثير من العوامل غير أن انخفاض الطلب عليه مستقبلا يمكن إرجاعه لسببين: سعر البترول نفسه وسياسات الطاقة في الدول الصناعية المستهلكة.

#### 1- سعر البترول

تشير قواعد النظرية الاقتصادية إلى العلاقة العكسية بين سعر السلعة والطلب عليها، فانخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب وتوسعه وارتفاعه يؤدي إلى انخفاض الطلب؛ لكن ارتفاع أسعار البترول على المدى القصير قد لا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه وإن حدث يكون بشكل طفيف أحذا بعين الاعتبار مرونة الطلب السعرية عليه ( والتي تميل للانخفاض في فترة الأجل القصير بالنظر إلى دور النفط الاستراتيجي كمصدر رئيسي للطاقة في العالم وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري في قطاع هام وحيوي كقطاع المواصلات)، أما على المدى

المتوسط والطويل فإن انخفاض الطلب المتوقع خاصة من طرف الدول الصناعية بسبب توقع ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية تقترب من أسعار المصادر البديلة حسب توقعات الجهات المختصة باستشراف أسعاره في المستقبل.

## 2- سياسات الطاقة في الدول المستهلكة الصناعية وأثرها على مستقبل البترول

### أ- نظرة تاريخية حول سياسة الطاقة في الدول الصناعية

لقد برز مفهوم سياسة الطاقة في سبعينيات القرن الماضي كرد فعل الدول الصناعية للتطورات الدولية التي أُلقت بظلالها على أسواق الطاقة حيث: إن تصحيح أسعار البترول وارتفاعها خلال عامي 1973-1974 والتي عرفت بأزمة النفط الأولى، بالإضافة إلى قرار العرب استخدام حصر البترول كسلاح سياسي في حرب أكتوبر 1973، جعل الدول الصناعية تدعو إلى ضرورة التضامن والتكافل ليتأسس بذلك كارتل المستهلكين تحت اسم وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 1974 بغرض السيطرة على أي تقلبات حادة في أسعار البترول وتأمين إمداداته وكمنظمة مقابلة لأوبك من خلال اتباع سياسات أهمها:

- ترشيد استهلاك وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وخاصة البترول.
- تغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال النفط بمصادر الطاقة البديلة ( الفحم، الغاز الطبيعي والطاقة النووية).
- زيادة الإنتاج المحلي من النفط قدر الإمكان وتشجيع إنتاجه من الدول خارج أوبك لتقليل الاعتماد على بترول تلك الدول وبترول الدول العربية.
- تكوين مخزون نفطي استراتيجي لاستخدامه في حالات الطوارئ.

وهكذا احتل أمن الطاقة المركز الأول في سلم أولويات سياسة الطاقة للدول الصناعية خلال عقد السبعينيات (خصوصا وأن صدمة النفط الأولى قد أعقبتها صدمة ثانية في نهاية العقد المذكور)، ونظرا للوفرة في الإمدادات وأسعار النفط المنخفضة والاعتماد بدرجة أكبر على عوامل السوق تراجع الاهتمام بسياسة الطاقة خلال عقد الثمانينيات، ليعود الاهتمام بها ثانية في عقد التسعينيات لكن بأسلوب مختلف أين تغيرت أولوياتها بشكل جذري بسبب الاهتمام العالمي المتزايد بالجانب البيئي وعلى وجه الخصوص ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وهو ما يستدعي منا الوقوف باختصار على ماهية الظاهرة للتعرف على تأثير البترول.

تعني ظاهرة الاحتباس الحراري ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وفيما يذهب قسم من العلماء والمهتمين إلى اعتبارها ظاهرة طبيعية ترى بعض الهيئات أن السبب يعود إلى النشاط الإنساني وتحديدًا إلى زيادة انبعاث الغازات الدفيئة أو غازات البيت الزجاجي وهي: "بخار الماء، أكسيد النيتروز، الميثان، الأوزون الكلوروفلوروكاربونات وثنائي أكسيد الكربون"<sup>1</sup> ذلك الملوث الجوي المسؤول عن نصف الارتفاع في درجة حرارة الجو في العالم كله<sup>2</sup>؛ ليعتبر الوقود الأحفوري بذلك المتسبب الأول في هذه الظاهرة باعتباره المصدر الرئيسي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وبوحدات الطاقة فإن حرق النفط ينتج كميات منه أقل من الفحم ولكن أكثر من الغاز الطبيعي، إلا أنه وبسبب موقعه ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة فهو يتصدر قائمة أنواع الوقود الأحفوري المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض؛ ونظرًا لأبعاد الظاهرة وانعكاساتها الخطيرة ولكون الدول الصناعية المسؤولة بالدرجة الأولى عن زيادة تركيز الغازات الدفيئة وقعت هذه الدول على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على هامش قمة ريو 1992 ثم بروتوكول كيوتو- آلية التنمية النظيفة- نهاية عام 1997، والذي يلزمها بخفض انبعاث تلك الغازات بنسبة 5% خلال الفترة الممتدة من 2008-2012. استكمالًا ونتيجة للتطورات الهائلة في سوق الطاقة العالمي خلال مرحلة ما بعد التسعينيات والتي أبرزها نظرية "ذروة النفط" أصبح التحدي الأكبر لسياسة الطاقة في الدول المستهلكة للبترول بشكل عام والدول الصناعية بشكل خاص في القرن 21م هو كيفية تحقيق موازنة ما بين أمن الطاقة والمحافظة على البيئة وتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

### ب- العناصر الرئيسية لسياسة الطاقة في الدول الصناعية

من أهم المكونات الأساسية لسياسة الطاقة في الدول الصناعية اليوم نذكر:

#### أولاً: الكفاءة في استخدام الطاقة وترشيدها

"كانت ولا تزال إحدى الأدوات المهمة لسياسة الطاقة في الدول الصناعية، حيث تساعد على تقليل الهدر في استخدام الطاقة وفي الإبطاء في معدلات النمو في الطلب العالمي عليها والذي بدروه يؤدي إلى إطالة عمر مصادر الطاقة الافتراضي؛ وقد تحقق تحسن كبير في مستوى الكفاءة في استخدام الطاقة عموماً واستخدام النفط

<sup>1</sup> حميد مجول النعيمي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> باسل حسين زغير الغريزي، مرجع سابق، ص. 168.

على وجه التحديد حيث استطاعت الدول الصناعية تخفيض كثافة الطاقة\* النهائية بحدود 1,5 % بين عامي 1990-2007 [بتصرف]<sup>1</sup>.

### ثانيا: تشجيع مصادر الطاقة البديلة

احتل موضوع تنوع مصادر الطاقة أولوية في سياسة الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود، واعتبرته بعض الدول مطلبا ضروريا لتحقيق أمن إمدادها بالطاقة وأمنها القومي، وقد تجسد ذلك بوضوح في توجهات تلك الدول نحو تشجيع تطوير واستخدام بدائل النفط: الفحم، الطاقة النووية، الغاز الطبيعي ولاحقا الطاقات المتجددة [بتصرف]<sup>2</sup>، وإذا كان أساس البحث عن بديل للبتروال في السبعينيات من القرن الماضي هو غلاء الأسعار فالبحث عن بديل له في القرن 21م لا يرتبط فقط بشححه وقرب نفاذه وإنما بالآثار السلبية له على البيئة<sup>3</sup>.

### \_ مصادر الطاقة البديلة للنفط غير المتجددة:

الأهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي: تتضح أهمية الغاز الطبيعي من خلال الوظائف الهامة التي يؤديها، فأهم استغلال له هو استخدامه في الصناعات البتروكيمياوية كونه المادة الخام الأساسية في تلك الصناعة، ولسهولة استخراجها ونقله وسرعة احتراقه وخاصيته كطاقة نظيفة (قلة تلويثه للبيئة مقارنة بالفحم والبتروال) احتل الغاز مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة البديلة حتى وصف من قبل الخبراء بطاقة القرن 21م، فهو مصدر للطاقة في العديد من القطاعات والمجالات الحيوية: في القطاع الصناعي كالتزويد بالحرارة اللازمة لذوبان المعادن والزجاج...، استعمالات منزلية لأغراض التدفئة، الطهي وغيرها، إنتاج الكهرباء المستخدمة في جميع مناحي الحياة، وفي قطاع النقل كوقود للمحركات على شكل (غاز البتروال المسال GPL، الغاز الطبيعي المضغوط GNC أو الغاز الطبيعي المسال GNL)؛ حيث ارتفعت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي مزيج الطاقة في الدول الصناعية من 19 % عام 1973 إلى 24,2 % عام 2009 ليحتل بذلك المرتبة الثانية بعد النفط.

الأهمية الاقتصادية للفحم الحجري: "الفحم مادة قابلة للاشتعال والاحتراق ويتولد عن هذه الخاصية طاقة على شكل حرارة يمكن استغلالها في استعمالات كثيرة: كتدفئة المنازل، وكوقود للمنشآت وفي عمل منتجات

\* بالإمكان تعريف كثافة الطاقة على أنها كمية الطاقة التي تتطلبها وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> علي رجب: " مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوابك"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37 العدد 138، صيف 2011، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، ص. 31.

<sup>2</sup> الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص. 36.

<sup>3</sup> نجاة النيش: " الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص. 5.

عديدة مختلفة، ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو إنتاج الكهرباء<sup>1</sup>، كما يستخدم كمادة خام في بعض الصناعات البترولية وكوقود للسيارات بعد تحويله إلى وقود سائل؛ وقد حصل انخفاض في حصة الفحم من مزيج الطاقة في الدول الصناعية لتصل إلى 19,7 % عام 2009 بالمقارنة مع 22,6 % عام 1973.

الأهمية الاقتصادية للطاقة النووية: "بدأ استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء بشكل تجاري في خمسينيات القرن الماضي، حيث افتتحت أول محطة طاقة نووية لتوليد الكهرباء في بريطانيا عام 1956، بعدها مرت الطاقة النووية بفترة ازدهار وتسارع في وتائر النمو ومما ساعد على ذلك أزمة النفط في السبعينيات لتصبح عنصرا هاما في سياسة الطاقة في الدول الصناعية للتعويض عن النفط في مجال توليد الكهرباء، لكن خلال العقد التالي انخفض معدل إضافة وحدات الطاقة النووية الجديدة في العالم بسبب التخوف من الحوادث النووية وبالأخص بعد حادثي "ثري مايلزباوند" في أمريكا عام 1979 و"تشرنوبيل" في أوكرانيا عام 1986، لتبدأ حملة مناهضة لها في الولايات المتحدة نهاية السبعينيات ثم أوروبا وباقي دول العالم، لتتطور منظمات وجماعات ضغط مناهضة لاستعمالها في كل الدول التي تملك برامج طاقة نووية تقريبا [بتصرف]<sup>2</sup>؛ ورغم ذلك قدرت حصة الطاقة النووية ب 11,3 % من إجمالي مزيج الطاقة في الدول الصناعية عام 2009 وبالنسبة للمستقبل " فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى إعادة النظر في أهمية الطاقة النووية في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها رغم أزمة فوكوشيما اليابانية في 11 مارس 2011، في هذا الإطار عادت بعض الدول الصناعية إلى بناء مفاعلات جديدة ومنها الولايات المتحدة وفرنسا مع مراعاة معيار الأمن والتلوث البيئي"<sup>3</sup>.

#### \_\_ مصادر الطاقة البديلة المتجددة:

"يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاذ بحكم الاستهلاك الدائم"<sup>4</sup>، ونميز بين نوعين من هذه المصادر يضم الأول مصادر الطاقة المتجددة قيد الاستخدام وهي: الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، طاقة الرياح، طاقة الحرارة الجوفية، طاقة المد والجزر والأمواج، طاقة الكتلة الحيوية والتي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات العضوية، بينما يضم النوع الثاني الطاقة المتجددة في مرحلة التجارب والأبحاث وأهمها الطاقة المتولدة عن الهيدروجين.

<sup>1</sup> أمينة مخلفي: " النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 223.

<sup>2</sup> علي رجب، مرجع سابق، ص- ص. 45- 46.

<sup>3</sup> أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص. 224.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص. 225.

وبعد الفتور في الاهتمام العالمي بالطاقات المتجددة نتيجة انخفاض أسعار البترول منتصف ثمانينيات القرن الماضي، عاد الاهتمام بها بشكل خاص في السنوات الأخيرة لتحتل مركزا متقدما في سياسات الطاقة للدول الصناعية، وتعزى أهميتها لكونها متوفرة محليا ونظيفة وصديقة للبيئة واستخداماتها المتعددة في مجال توليد الكهرباء وكوقود للنقل والتدفئة والتبريد بالإضافة إلى خدمات الطاقة في المناطق الريفية غير المرتبطة بالشبكات الوطنية [بتصرف]<sup>1</sup>، ونتيجة للتشجيع والدعم الحكومي لإنتاجها واستخدامها إضافة إلى التقدم الحاصل في تقنيات بعض أنواعها تم تحقيق معدلات نمو سنوية عالية لبعضها بحدود 60% للطاقة الشمسية و27% لطاقة الرياح خلال الفترة 2004-2009 [بتصرف]<sup>2</sup>؛ مع ذلك لا زالت تلك الطاقات تمثل حصة متواضعة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الصناعية، إلا أن المستقبل لها مع تراجع احتياطي النفط وارتفاع أسعاره.

لقد تزايد الاهتمام الذي توليه الدول الصناعية لقطاع النقل في سياساتها الطاقوية مؤخرا لاعتباره المصدر الرئيسي للنمو في الطلب العالمي على النفط حاضرا ومستقبلا وتركزت سياساتها في اتجاهين رئيسيين: "تمثل الأول في تشجيع تقنيات تخفيض استهلاك وقود النقل ورفع درجة كفاءة استهلاكه، وإصدار تشريعات بتشديد مواصفات الغازولين والديزل وفق معايير بيئية صارمة، وفرض الضرائب على استهلاك المنتجات البترولية (ضريبة الكربون)\* بهدف كبح جماح طلبها المحلي على النفط، بينما تمثل الاتجاه الثاني في تقديم الدعم الحكومي السخي للبدائل المحتملة للنفط كوقود للنقل والتي تشمل: الوقود الحيوي، غاز البترول المسال، الغاز الطبيعي والوقود البديل الاصطناعي وصولا إلى الكهرباء والهيدروجين والهدف إحلال هذه المصادر محل النفط"<sup>3</sup>.

**فالوقود الحيوي** الذي ينتج من الكتلة الحيوية يكتسب أهمية خاصة وتغطية إعلامية واسعة في الدول الصناعية حيث يشكل الإيثانول المستخرج من بعض المنتجات الزراعية كالشمندر والقصب السكري، الذرة والقمح الجزء الأكبر (80%) من الوقود الحيوي، في حين يشكل الديزل الحيوي المستخرج من الزيوت كعباد

<sup>1</sup> علي رجب، مرجع سابق، ص. 33.

<sup>2</sup> منظمة الأوبك، الإدارة الاقتصادية: "مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء"، الكويت، جانفي 2011.

\* ضريبة الكربون هي ضريبة تفرضها كثير من الدول الصناعية على استهلاك الوقود الأحفوري، غير أن هناك نظرة متحيزة ضد البترول الذي يتعرض لفرض ضرائب جد مرتفعة، وإن كان السبب المعلن لفرضها هو تخصيص حصيلتها لحماية البيئة ومكافحة التلوث الناجم من احتراق النفط ومشتقاته؛ فإن الحقيقة تمثل في تحقيق مآرب أخرى متعددة منها تقليص الطلب على البترول، التأثير على سلوك المستهلكين وتشجيعهم على التحول إلى مصدر معين للطاقة، تحقيق إيرادات مالية كبيرة لتعزيز الميزانيات العامة لتلك الدول حيث أن الضرائب في أغلب الدول الأوروبية حاليا أعلى ثلاث مرات من عائدات النفط في الدول المنتجة له.

<sup>3</sup> الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص - ص. 37-38.

الشمس حوالي 20 %، " إذ يتركز حوالي 88 % من إجمالي الإنتاج العالمي من الإيثانول في الولايات المتحدة والبرازيل وحوالي 56 % من إجمالي الإنتاج العالمي من الديزل الحيوي في أوروبا حسب إحصائيات 2009"<sup>1</sup> ورغم الدعم الحكومي للوقود الحيوي تجابه صناعته تحديات ومشاكل قد تحول دون إمكانية التوسع في إنتاجه على المدى البعيد من أهمها المنافسة مع الغذاء؛ أما بالنسبة لغاز البترول المسال فيسبب محدودية مصادره وأسباب أخرى لا يتوقع أن يلعب دورا كبيرا كوقود نقل بديل في المستقبل؛ وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي " فقد تزايد عدد المركبات التي تستخدمه ليصل إلى أكثر من 10 مليون مركبة بداية 2010"<sup>2</sup>؛ ورغم التقدم الذي حصل في تقنيات الوقود الاصطناعي ( الذي يشمل السوائل المنتجة من الغاز الطبيعي GTL والسوائل المنتجة من الفحم CTL) لا زالت الصناعة في بداياتها وتواجه عدة تحديات؛ وبالانتقال للكهرباء " فقد تم طرح بعض السيارات الكهربائية المتقدمة نسبيا في الأسواق سواء التي تعمل بالبطارية بشكل كامل أو السيارات الكهربائية الهجينة، أما السيارات الكهربائية العاملة بخلايا الوقود فلا زالت في طورها التجريبي؛ في حين يعتبر الكثير أن الهيدروجين هو وقود المستقبل البعيد بانتظار التقدم التكنولوجي للتغلب على المشاكل التي تواجه تطور هذه الصناعة [بتصرف]<sup>3</sup>، حيث نجحت بعض شركات السيارات في تطوير السيارات الهيدروجينية مثل مرسيدس وBMW.

وبصفة عامة هناك إجماع على صعوبة إمكانية إحلال أحد أنواع الوقود البديل محل النفط، لكن المستقبل سيشهد زيادة تدريجية في تنوع الوقود المستخدم في قطاع النقل.

ثالثا: اللجوء إلى مصادر النفط غير التقليدي وتشجيع تقنيات الوقود النظيف باستخدام الوقود الأحفوري

نتيجة للتوقعات والحقائق حول نضوب البترول التقليدي اتجهت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نحو مصادر البترول غير التقليدي بعد أن استطاعت تطوير تقنيات الحفر وتكنولوجيا المعالجة حيث تتوفر احتياطات ضخمة من نفط السجيل وبترول الرمال في كل منها على التوالي، والملاحظ أن هذا التوجه ليس حصرا على أمريكا وكندا بل هو توجه لعدد كبير من الدول منها فرنسا وبريطانيا.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 39.

<sup>2</sup> علي رجب، مرجع سابق، ص. 41.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص - ص. 41 - 42.

وإذا كان إنتاج النفط غير التقليدي حاليا لا يتعدى 2,1 مليون ب/ي أو ما يعادل 3% من إجمالي الإمدادات العالمية للبترو، يتوقع أن يتضاعف الإنتاج مستقبلا ليشكل 6,5% من الإجمالي بحلول 2020 ثم 10% بحلول 2035 وفقا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية لعام 2011.

في الواقع فإن فكرة إنتاج البترول غير التقليدي ليست بالحديثة بل ترجع إلى عام 1944 في الولايات المتحدة لكن تكاليف الاستغلال العالية كانت العائق الأساسي للاستفادة من مصادره، فوفقا لنظرية اقتصاديات الموارد الناضبة لا يمكن نجاح استغلال البترول عالي التكاليف طالما يوجد بترول منخفض التكاليف، إلا أنه وفي ظل الارتفاع الكبير لأسعار البترول التقليدي تصبح مشاريع النفط غير التقليدي مجدية اقتصاديا، الأمر الذي يهدد البلدان المنتجة للأول منه ومنها الجزائر.

كما حظيت تقنيات الوقود النظيف باهتمام متزايد في سياسات الطاقة للدول الصناعية بهدف تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري على تغير المناخ، والدافع الرئيسي لذلك هو التيقن من استمراره كمصدر رئيسي للطاقة في العالم لعقود قادمة، وتبرز في هذا المجال تقنيات تجميع (أو اصطياد) غاز ثاني أكسيد الكربون (CCS) كأحد أهم تلك التقنيات وقد تساعد في تخفيف الانبعاثات العالية من الغازات الناتجة عن عمليات الإنتاج في مشاريع النفط غير التقليدي.

### ج- مستجدات سياسات الطاقة في الدول الصناعية الرئيسية [ الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي]

نرى أنه من الضروري إلقاء نظرة على خطط الطاقة المستقبلية لأبرز زبائن الجزائر في مجال النفط.

#### أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

"لقد ركز قانون استقلال وأمن الطاقة بالولايات المتحدة ( قانون 2007) بشكل أساسي على كفاءة الطاقة وتشجيع المصادر البديلة، وعمد إلى إدخال تغييرات كبيرة على متوسط معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود منها: تحديد حد أدنى إلزامي وطموح من الأنواع المختلفة من الوقود البديل والمتجدد لتحل محل استخدام البنزين في قطاع النقل، حيث ألزم القانون توفير 36 مليار غالون كحد أدنى من الوقود الحيوي بحلول عام 2022، وأن معظم النمو في المرحلة الأولية سيكون من الإيثانول المستخرج من الذرة؛ وبعد قدوم إدارة أوباما بداية عام 2009 حصل تغير في توجهات سياسة الطاقة الأمريكية من خلال التركيز على ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، ما يعني تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري باتجاه تطوير منظومة وقود جديدة أكثر نظافة وديمومة لتصبح الطاقات المتجددة الركن الأساسي لسياسة الطاقة الجديدة، حيث تمكنت الإدارة من إدخال فقرة خاصة

لتمويل ما سمي بمبادرات الطاقة النظيفة بمبلغ 60 مليار دولار ضمن البرنامج التحفيزي للإنعاش الاقتصادي الذي تمت الموافقة عليه في فيفري 2009 ، ولا تزال المناقشات جارية في سبيل تمرير مشروع قانون الطاقة الجديد " قانون الأمن والطاقة النظيفة الأمريكي " [بتصرف]<sup>1</sup>.

"وهكذا يبدو أن العد العكسي لسلوك الاستهلاك المبني على الطاقة الملوثة للجو في أمريكا- الزبون الاستراتيجي للجزائر- قد بدأ، فهناك دعوات متصاعدة لوقف الاستيراد وتوظيف المخزونات الاستراتيجية تحسبا لعصر تصبح فيه مادة النفط سلعة لا ثمن لها كما هو الفحم، وضع مستقبلي أفرز تطورا في السلوك الاستثماري للشركات الكبرى على شاكلة شركة " ألتيكساس " الأمريكية التي تحولت من أول شركة لإنتاج النفط إلى أول شركة لإنتاج الطاقة الهوائية"<sup>2</sup>.

### ثانيا: الاتحاد الأوروبي

بخصوص الاتحاد الأوروبي أقرت الدول الأعضاء في نوفمبر 2007 الخطة 20/20/20 للطاقة والمناخ بهدف : "تحسين كفاءة الطاقة بنسبة 20 %، تخفيض الانبعاثات بنسبة 20 % وزيادة حصة الطاقات المتجددة بنسبة 20 % بحلول عام 2020"<sup>3</sup>، والمتتبع للمسعى الأوروبي في مجال استهلاك الطاقة يدرك بأن عام 2050 سيكشف عن سوق طاوية جديدة تماما ومتطورة لصالح الطاقات المتجددة النظيفة والمقصود هنا المشروع الأوروبي الضخم، مشروع القرن " ديزرتك " أو "تكنولوجيا الصحراء" باستثمارات تصل إلى 560 مليار دولار.

### د- الانعكاسات على الطلب البترولي

إن المحاولات الدؤوبة لإيجاد بدائل طاوية محل النفط في الدول الصناعية قد أثمرت، ويبرز ذلك بشكل جلي في الانخفاض الكبير الذي طرأ على مساهمته في مجال توليد الطاقة الكهربائية منذ السبعينيات بعد استبداله بمصادر الطاقة البديلة الأخرى: الفحم والطاقة النووية والغاز الطبيعي، لتتخفف بذلك حصة النفط من " 24,7 % عام 1973 إلى 5,5 % عام 2008 من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في العالم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص، ص. 54، 55.

<sup>2</sup> بشير مصيطفى : " الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري"، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2012، ص. 178.

<sup>3</sup> منظمة الأوبك، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مرجع سابق.

<sup>4</sup> الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص. 36.

مستقبلا فإن سياسات الطاقة للدول الصناعية المستهلكة تفضي في النهاية إلى تخفيض الطلب على النفط والدليل على ذلك إعادة النظر في توقعات المؤسسات العالمية المتخصصة في استشراف مستقبل البترول حيث: " تشير التوقعات السنوية لوكالة الطاقة الدولية ( الحالة المرجعية) الصادرة في 2004 إلى وصول الطلب العالمي على البترول إلى 121 مليون ب/ي بحلول 2030، وفي توقعاتها الصادرة في 2005 خفضت الوكالة الطلب العالمي على النفط لعام 2030 إلى 115,4 مليون ب/ي، واستمر الاتجاه الانخفاضي في توقعاتها للسنوات التالية ليصل الطلب العالمي لعام 2030 إلى 105 مليون ب/ي وفقا لتوقعاتها الصادرة عام 2009"<sup>1</sup>، ليبقى الخطر الذي يهدد الدول النفطية هو أي وقود منافس في قطاع المواصلات الذي يكاد يكون آخر معقل للنفط.

مما سبق فإن أهم استنتاج نتوصل إليه هو أن الخطر الذي يهدد الدول البترولية ومنها الجزائر ليس فقط وصول طاقة إنتاجها النفطي إلى الذروة، بل وصول الطلب العالمي على النفط إلى الذروة ومما يؤكد ذلك وصول طلب الدول الصناعية إلى مستوى الذروة عام 2005 حيث لا يتوقع بلوغ ذلك المستوى ثانية في المستقبل المنظور وفق المعطيات الحالية.

#### IV- مستجدات سياسات الطاقة في بعض الدول الناشئة الرئيسية [ الصين، الهند]

إن تركيزنا على الصين والهند راجع لدورهما الهام والمتنامي في أسواق النفط العالمية، ما يحتم على الدول المصدرة للبترول- ومنها الجزائر- التعامل بسياسة تخطيط بترولية واقتصادية واعية حتى تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية المستقبلية.

" حيث تشير المعطيات الحالية بأن الصين تحاول تغيير سياسة الطاقة باتجاه جديد من خلال التركيز على إمدادات الطاقة من جهة وعلى كفاءتها من جهة أخرى، كما تحاول الحكومة الصينية تنويع مصادر الطاقة وطرق إمدادها وتشجيع شركاتها على الاستثمار في مشاريع استكشاف وتطوير النفط والغاز في الخارج؛ أما بالنسبة للهند يعد تقرير الخبراء الصادر عام 2006 تطورا نوعيا في سياسة الطاقة الهندية ومن أهم بنوده: تشجيع كفاءة الطاقة وتشجيع تطوير الطاقة المحلية، زيادة حصة الطاقة المتجددة واتباع أسلوب دبلوماسية النفط لإقامة علاقات ثنائية اقتصادية واجتماعية وثقافية مع الدول المنتجة [بتصرف]"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي رجب، مرجع سابق، ص، ص. 81، 82.

<sup>2</sup> منظمة الأوبك، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مرجع سابق.

المطلب الثالث : سياسات وإجراءات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

"إن رسم سياسة رشيدة لاستخدام الثروة البترولية في ظل مبادئ وأهداف الاستدامة يعد من الأمور البالغة الأهمية في الجزائر باعتبارها دولة تعتمد تسميتها على اقتصاديات البترول والغاز، ولا شك أنه بقدر ما تحقق هذه السياسة من نجاح... فإن الاستقلال الاقتصادي يتعزز وتزول معه أكثر المخاطر والعقبات المتوقعة، من خلال الوصول إلى أفضل البدائل الاستخدامية للاحتياطيات النفطية وترشيد عملية استثمار العائدات البترولية بصورة تساهم في تأمين احتياجات الجيل الحالي وتضمن حقوق الأجيال القادمة [بتصرف]<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: الاستخدام الأمثل للاحتياطيات البترولية\* الجزائرية

يقتضي الاستخدام الأمثل لما تبقى من احتياطي نفطي اعتماد سياسة رشيدة في مجال الإنتاج تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الحاضرة من جهة والمحافظة على الثروة البترولية الناضبة للأجيال القادمة من جهة أخرى ما يعني:

\_ التقليل من الاعتماد على مؤشر الطلب في السوق العالمية في تحديد حجم الإنتاج ( تحديد حجم الإنتاج الذي يحقق المصلحة الوطنية لا مع ما يتناسب واحتياجات الدورة الاقتصادية الرأسمالية).

\_ ربط عمليات الاستخدام بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ( استخراج البترول بالقدر الذي تحتاجه البلاد من الأموال في آجال محددة وترك رصيد من الثروة البترولية للأجيال المقبلة، رغم الادعاء بأن مثل هذا النهج سوف يواجه خطر انخفاض القيمة الرأسمالية المستقبلية من الاحتياطيات النفطية).

إلى جانب ذلك ينبغي تصميم سياسة تصديرية أكثر ذكاء من خلال:

\_ اعتماد سياسة النفط المصنع بدلا من الخام المصدر ( التصدير إلى الأسواق العالمية بعد تحويل البترول الخام إلى منتجات بترولية وبتروكيمياوية).

<sup>1</sup> صالح صالح، مرجع سابق، ص. 878.

\* لقد وضع الاقتصادي الشهير هارولد هوتنك في نظريته عام 1931 قاعدة تصف طريقة الاستخراج الأمثل للمورد الناضب، ورد على السؤال الذي يتردد كثيرا في الأذهان وهو : هل أن بقاء النفط في باطن الأرض أجدى أم استخراجه واستثمار إيراداته أجدى؛ في حين تعتبر قاعدة هارتويك ( الاستثمار الأمثل لإيرادات المورد بعد استخراجه وبيعها) القاعدة المكملة للقاعدة الأولى في اقتصاديات الموارد الناضبة.

\_\_ الأخذ بعين الاعتبار الأسواق المستقبلية الجديدة للنفط الجزائري: بمعنى إيلاء اهتمام أكبر في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية لدول القارة الآسيوية ( الصين والهند تحديدا)، وتنمية سائر الجوانب التجارية معها لحنها على الاعتماد أكثر فأكثر على بترول الجزائر وتجنب التركيز فقط على تصديره باتجاه الدول الصناعية الكبرى ( الولايات المتحدة وأوروبا تحديدا).

### الفرع الثاني: السياسات الضرورية لاستغلال عائدات البترول

إن أي تغيير أساسي وفعال لا يتحقق دون إجراءات مستقلة جريئة وحاسمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق والمطلوب:

#### I- الاستخدام الأمثل للموارد المالية البترولية على مستوى القطاع البترولي

من الإجراءات الهامة في هذا المجال:

1- زيادة الاستثمار في الفروع الهامة للصناعة البترولية كالتكرير لزيادة المنتجات المكررة على حساب تقليل الاستثمار في مشاريع التصدير الخام لهذه الثروة، وإعادة بعث المشاريع المعطلة على غرار مشروع مصفاة تكرير النفط بولاية تيارت.

2- التوسع في الصناعات البتروكيمياوية بزيادة الاستثمار في مختلف فروعها ( فرع البتروكيمياويات الأساسية الوسيطة والنهائية).

إن تنمية الصناعة النفطية والبتروكيمياوية تؤدي إلى زيادة العوائد المالية ( تزيد من القيمة المضافة) إذ: " أن البرميل من البترول الخام عند سعر بين 15- 17 دولار ترتفع قيمته إلى حوالي 20 دولار بتحويله إلى بنزين ثم إلى 55 دولار بتحويله إلى بتروكيمياويات أساسية مثل الإثيلين والبروبلين، ثم إلى 150 دولار بإنتاج البتروكيمياويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته من 2700 دولار إلى 3000 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية"<sup>1</sup> هذا من جهة؛ من جهة ثانية تسمح بتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من المنتجات البترولية والمنتجات البتروكيمياوية الضرورية لقطاعات حيوية وهامة كقطاع الصناعة والزراعة، وهكذا يندمج قطاع البترول بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ويتحول من مصدر مالي وقطاع منعزل مرتبط بالسوق العالمية إلى مصدر أساسي للثروة الاقتصادية للبلاد مرتبط باحتياجات السوق المحلية.

<sup>1</sup> عيسى مقلد، مرجع سابق، ص- ص. 178- 179.

3- تخصيص جزء من عوائد النفط لتطوير تكنولوجيات الطاقة الأحفورية النظيفة وأبرزها تقنيات اصطياد غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه باعتبارها طريقة للتخفيض من انبعاثات الكربون المسببة للاحتباس الحراري ولتنفيذ مشاريع استثمارية لتحسين أداء مصافي تكرير البترول وتمكينها من تلبية متطلبات المعايير الخاصة بإنتاج مشتقات بترولية نظيفة تواكب المعايير الدولية، فهذا هو السلاح الحقيقي الذي يمكن أن يهدد مستقبل النفط من خلال الحملات الدولية الجارية لحساب المصادر البديلة.

## II- الاستخدام الرشيد للموارد المالية البترولية خارج القطاع البترولي

من أهم الإجراءات في هذا المجال نذكر:

- توجيه الموارد المالية البترولية لتنمية القطاع الصناعي بكافة فروعها، تطوير وترقية القطاع السياحي وإحداث تحولات جوهرية في القطاع الزراعي، باعتبارها البدائل المستدامة للدخل والتي تعوض عن دخل البترول عند نضوبه.
- تسريع وتيرة البحث عن مصادر بديلة للطاقة من خلال التوسع الاستثماري في مجال مصادر الطاقة المتجددة ومحاولة الاستفادة من الطاقة النووية...، إلى جانب الاستثمار في كفاءة الطاقة وترشيدها.
- تمييز المرحلة الحالية من الاقتصاد بكونها اقتصاد المعرفة، ما يقتضي إعادة هيكلة النفقات العامة بتوجيهها نحو: التعليم العالي، البحث والتطوير، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، البنية الرقمية...
- لا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الاهتمام بالعوامل التي ترسي أسس بناء الحكم الرشيد، وبالتالي لا بد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في اتجاه شفافيته وإخضاعها للمساءلة.
- من المجالات الواجب الاهتمام بها في ظل وفرة الموارد ضبط أوضاع القطاع الخاص وإصلاح النظام المالي...
- لقد أصبح القضاء على الفقر ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن الإيكولوجي في ظل فلسفة التنمية المستدامة؛ من هنا ينبغي أن توظف العوائد البترولية الجزائرية في سبيل تحقيق هذا الهدف.

## خلاصة الفصل

كان منطلق الدراسة في هذا الفصل هو الجزائر دولة نفطية، وتبين لنا كيف تمكنت بداية السبعينيات من القرن الماضي من كسب ورقة الاستقلال النفطي لصالحها ل يبقى قرار تأميم المحروقات ذات ساعة من يوم 24 فيفري 1971 حدثا تاريخيا؛ كما اتضح لنا موقع ومكانة البترول في الاقتصاد الجزائري والذي يتعدى كونه مصدرا للطاقة لأن الوظيفة المالية هي الوظيفة المحورية التي يؤديها، إذ تشكل إيرادات البترول المصدر الرئيسي للدخل الوطني .

من الجانب الآخر اقتضى منطلق الدراسة التعرض لمفهوم التنمية المستدامة، فعلى الصعيد النظري خلصنا أن التنمية المستدامة هي أرقى مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية، حيث تبلور هذا المفهوم نتيجة القصور الموجود في نموذج التنمية التقليدية، ووفق أبسط تعريف لها هي التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحالي دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛ أما على الصعيد الواقعي توصلنا إلى أن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة للتطبيق وإنما هي برنامج عمل يوضع من قبل كل دولة طبقا لإمكانياتها وما يؤثر فيها من عوامل سواء من الداخل أو الخارج.

في المبحث الأخير ربطنا بين النفط والتنمية المستدامة في الجزائر، حيث ركزنا على التجربة الجزائرية في إدارة الفوائض النفطية خلال الفترة 2000-2012، وقد خلصنا إلى تسجيل مكاسب واضحة في ميادين مختلفة: كالبنى القاعدية وأهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، تأسيس صندوق ضبط الموارد، التسديد المسبق للمديونية الخارجية...، لكن رغم النواحي الإيجابية لتلك العائدات إلا أن لها بالمقابل نواحي سلبية واستخدامات تتعارض مع مبادئ الاستدامة ولعل الفشل في تحويل الربح النفطي إلى ثروة دائمة للبلاد تأكيد على ذلك؛ من جهة أخرى كشفنا أبرز التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر، إذ مهما كانت المعطيات الحالية التي تؤكد على استمرار الطلب على البترول فإن ثروة النفط آيلة للضبوب؛ ما يحتم وبشكل استعجالي رسم سياسات رشيدة لاستخدام الثروة البترولية تراعي في مضمونها مبادئ الاستدامة من خلال:

- الاستخدام الأمثل للاحتياطيات البترولية.
- الاستخدام العقلاني للموارد المالية المتأتية من هذه الثروة ويكون ذلك على مستويين: على مستوى القطاع البترولي ( تنمية وتطوير الصناعة البترولية والبتروكيماوية... )، وخارج القطاع البترولي ( إيجاد البدائل الاستخلافية المستدامة لهذا المورد الناضب...).

رغم ما تحتله عائدات البترول من أهمية عند الحديث عن جزائر ما بعد البترول ومستقبل التنمية المستدامة، يبقى الأهم هو تبني استراتيجية تنموية تتجنب أخطاء الماضي، تستطيع أن توفر للأجيال الثروة المتجددة باستمرار وبالفعل تفتنت بعض الدول لحجم الخطر المحدق بمستقبل أجيالها فانتهجت بذلك استراتيجيات تنموية تعتمد

على قطاعات اقتصادية أخرى لا تنضب ولا تنتهي كالزراعة، الصناعة، الخدمات والطاقات المتجددة، فماذا عن الجزائر؟ وهي النقطة التي سنتناولها بالبحث في الفصل الموالي.



جزائر ما بعد البترول... البدائل والاستراتيجيات الاستخلافية  
في ظل مفهوم الاستدامة

## تمهيد

عندما يفتح النقاش عن القطاعات الاقتصادية التي تخلف الثروة البترولية كمصدر للدخل تختلف وجهات نظر خبراء الاقتصاد الوطني، فبعضهم يرى أن القطاع السياحي هو الأجدر في جلب العملة الصعبة والمبرر الرئيسي امتلاك الجزائر لمقومات سياحية مؤكدة وبالتالي فالأمر لا يتطلب جهودا كبيرة حتى تتمكن السياحة من لعب هذا الدور، أما الصناعة والزراعة رغم أهميتهما لا يمكن أن يؤديا دورا مهما في هذا الشأن لما تواجهه الأولى من مشاكل عديدة ولاعتبار الوظيفة الأسمى للثانية - وقبل كل شيء- هي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

في حين يذهب البعض الآخر للاعتقاد بأن الحل يكمن في العودة من جديد إلى استراتيجية التنمية القائمة على التصنيع وأحد أسبابهم أن الجزائر كوجهة سياحية لم تتمكن إلى اليوم من محو الصورة المشوهة عنها في ذهن السائح الأجنبي والتي تسببت فيها عشرية التسعينيات من القرن الماضي؛ أبعد من ذلك فالأحداث والتقلبات السياسية التي شهدتها ولا تزال منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحت مسمى الربيع العربي ستكون لها حسبهم انعكاسات سلبية على السياحة الجزائرية وبذلك لا يمكن الاعتماد عليها في المدى القصير والمتوسط بينما يرى قسم ثالث أن الجزائر في الأصل بلد زراعي؛ ونفس الشيء بالانتقال للحديث عن البديل الطاقوي فمنهم من يشيد بأهمية الغاز الطبيعي ومنهم من يصر على خيار الطاقات المتجددة...

لكن يبدو أن الدولة الجزائرية اليوم قد أخذت الدرس والعبرة من أخطائها المرتكبة في السابق وأدركت أنه لتعويض مكانة البترول في الاقتصاد الوطني واستدامة التنمية، فلا بد من الاهتمام بكل القطاعات البديلة لأنها ببساطة بلد لا حدود لموارده وثرواته، وفي هذا الإطار تصنف التقارير الدولية الجزائر ضمن الدول المرشحة للصعود على خطى النور الآسيوية.

من هذا المنطلق فإن هذا الفصل يتضمن مبحثين رئيسيين:

**المبحث الأول:** ما بعد عصر النفط - تصميم اقتصاد قائم على الصناعة، الزراعة والسياحة-

**المبحث الثاني:** الاستراتيجية الطاقوية الاستخلافية للبترول

## المبحث الأول: ما بعد عصر النفط - تصميم اقتصاد قائم على الصناعة، الزراعة والسياحة-

بعد المنشآت القاعدية الأساسية وتجهيز البلاد حان الوقت لتنمية الصناعة والزراعة والسياحة وهي القطاعات الرئيسية التي تمثل مرحلة ما بعد البترول في الجزائر باعتبارها مصادر دائمة للدخل.

### المطلب الأول: القطاع الصناعي

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال سبعينيات القرن الماضي فترة تصنيع مكثف تجسيدا لاستراتيجية الصناعات الثقيلة، غير أن هذا النموذج التنموي الطموح - ولعدة اعتبارات- فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ما يدعونا للقول أن الاختيار الأمثل هو ذلك الذي لا يركز على أحد أنواع الصناعة ويهمل الأنواع الأخرى لأن من الأسباب التي تؤدي إلى بقاء القطاع الصناعي في حالة تبعية هو التركيز على الصناعة الثقيلة أو الخفيفة.

وبعد مرور عدة سنوات فإن تشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبين أنهما: عبارة عن سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي، غير قادرة على استجلاب واستيعاب وتطوير التقنيات الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الإيجابية، عدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

انطلاقا من هذا الواقع أبدت الدولة الجزائرية إرادة فعالة معلنة بغية إعادة بعث القطاع الصناعي والوصول إلى صناعة وطنية قادرة على تنويع هيكل الصادرات وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته للبترول ( والمحروقات بصفة عامة) تجسدت من خلال صياغة استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية.

إن اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي اختيار تبرره أربعة أسباب على الأقل<sup>1</sup>:

✓ إن الصناعة من حيث القوة القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني ويهيكله، فالتصنيع هو في واقع الأمر العتلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة.

✓ إن الصناعة هي كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الاقتصاد برمته.

<sup>1</sup> وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام: " الصناعة الجزائرية - رهانات وآفاق- "، الجزائر، 2011 [ مقتطفات من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة افتتاح الجلسات الوطنية حول الصناعة، الجزائر في 26/02/2007 ].

- ✓ إن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج الحروقات وأسعارها.
- ✓ أخيرا إن الصناعة تمد بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

على ضوء ما سبق يأخذ هذا المطلب على عاتقه تشخيص واقع الصناعة في الجزائر حتى تاريخ قريب من إعداد استراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة الوطنية، يليه عرض لمحتوى ومضمون هذه الأخيرة.

### الفرع الأول: واقع الصناعة الجزائرية

ضمن هذا الفرع نستهدف إبراز مميزات القطاع الصناعي الوطني وأدائه.

#### I- خصائص القطاع الصناعي

"حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي حيث كان يمثل 80 % من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>1</sup>، وبذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام و بروز القطاع الخاص في كل فروع الصناعة كما يظهره الجدول التالي:

<sup>1</sup> العربي عيسات، السعيد براهيمى: "مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج -" مداخلة في الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

## الجدول رقم (23): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع

عدد المؤسسات الخاصة السداسي الأول 2007	عدد المؤسسات الخاصة سنة 2006	الفروع الصناعية
8178	7906	الحديد والصلب
6586	6369	مواد البناء
2035	1967	كيمياء - مطاط - بلاستيك
15784	15270	الصناعة الغذائية
4108	4019	صناعة النسيج
1601	1558	صناعة الجلود
10774	10300	الخشب - الفلين - الورق
3389	3297	صناعات مختلفة
52455	50686	المجموع

المصدر: نشرة اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11، السداسي الأول 2007، ص.7.

لقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية الخاصة كما يوضحه الجدول السابق من 50686 مؤسسة عام 2006 ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2007 إلى 52455 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات، وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية أبرزها تخصيص وزارة مكلفة بالقطاع سنة 1994 تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات، وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة\* تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها.

أما من حيث نوعية الصناعات فنعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا - وخاصة بداية السبعينيات من القرن الماضي - والتميزة بالصناعات المصنعة، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه

\* القانون رقم 01-18، المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخصوص الصناعات الغذائية، ويتركز الإنتاج الصناعي للقطاع العام في ثلاثة فروع هي: فرع الصناعة الغذائية؛ فرع الصناعات المعدنية والحديدية، الإلكترونية والكهربائية؛ فرع الكيمياء والجلود، أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص فيتميز بهيمنة فرعين هامين هما: فرع الصناعة الغذائية وفرع الصناعة النسيجية، وتجدد الإشارة إلى أن هذا القطاع يتوجه أكثر فأكثر نحو الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمارات ذات العائد السريع.

## II- أداء القطاع الصناعي

إن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات، فالصناعة التحويلية التي تجمع فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك والصناعات المختلفة تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الخام.

في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11 % مقابل 9 % سنة 1996، و 8 % سنة 2000 ثم 5,7 % فقط سنة 2005 لتتصف الصناعة بذلك في المرتبة الأخيرة بين القطاعات من حيث مساهمتها في خلق الثروة الوطنية.

"إن أزمة الصناعات التحويلية ناتجة عن الصناعة العمومية، فحصة القطاع العام في الإنتاج الصناعي الخام لم تتوقف عن التراجع منذ 1990، حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي العمومي 71 % من الإنتاج الصناعي سنة 1990 مقابل 54 % سنة 2000، 47 % سنة 2003 و 41,4 % سنة 2005"<sup>1</sup>.

إن الوضعية الحرجة التي آل إليها القطاع الصناعي العمومي يمكن إدراكها من خلال معدل النمو، حيث توضح بيانات الجدول أدناه مدى ركود هذا القطاع الذي سجل معدل نمو سلبي سنة 2006 (- 0,3 %).

### الجدول رقم (24): معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000 - 2006

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو %	1,7	0,3 -	1,1	1,1	0,4	1,6	0,3 -

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

<sup>1</sup> كمال عابشي: " دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري "، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، ديسمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 227.

تلخيصا لما سبق يمكن أن نقول أن الصناعة الجزائرية اليوم تتميز ب:

- ✓ ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية ( الإنتاجية الكلية).
  - ✓ عدم كفاءة التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة له.
  - ✓ الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
  - ✓ ضعف القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية ( ارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني مواصفات (جودة) السلعة المنتجة).
  - ✓ التوجه الأوحده لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.
  - ✓ الارتباط القوي للصناعة الوطنية بالخارج بالنسبة لمدخلات الإنتاج ( المواد الأولية الضرورية، السلع النصف مصنعة وقطع الغيار).
  - ✓ العملية الصناعية المتجزئة ( ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة، الانفصال عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج).
  - ✓ ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني.
  - ✓ قطاع خاص ذو طابع عائلي وقطاع عمومي ضعيف ونظرة اجتماعية للمؤسسة والمقاول غير مشجعة وغياب هياكل هندسة وبيئة أعمال لا تزال غير ملائمة وهيكله منقوصة للفضاء الاقتصادي الوسيط.
- لكن بالمقابل تتوفر الجزائر على إمكانيات للتصنيع تتوفر صناعات عدة لها فرص تصديرية كبيرة، وفره في الموارد الطبيعية الاستراتيجية لا سيما منها الغاز، مورد بشري مهم يمكن تكوينه وتدريبه والاستفادة منه مستقبلا، قطاع خاص ناشئ وهو قطاع واعد، فضلا عن تاريخ وتجربة صناعية على امتداد عقود بأكملها ينبغي السهر على تثميرها؛ إذا فإن تشخيص نقاط ضعف وقوة الصناعة الوطنية سمح بإطلاق استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية وهو ما سنتعرض له في الفرع الموالي.

### الفرع الثاني: استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية

لقد تم تصميم استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية من طرف صناع القرار في الجزائر سنة 2007 وسوف تتم معالجة هذا العنصر من خلال محورين أساسيين يتناول الأول عرض الاستراتيجية أما الثاني فيتعلق بسياسات التنمية الصناعية.

## I- الإطار العام لاستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة

إن استراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية تختلف في أهدافها ومضمونها عن نموذج دي برنيس، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد؛ إن خيار التصنيع الجديد يركز على استراتيجية نمووية مفتوحة من شأنها تمكين المؤسسات من استهداف السوق الداخلية وأن تكون فيها تنافسية، وأن تتجه أيضا نحو السوق الدولية ويستمر إحلال المنتجات المحلية محل الواردات الموجه لتلبية الطلب الوطني؛ بلا شك في توجيه الاستثمارات ورجال الأعمال والدولة إلى تقديم مساعدتهم في إطار سياسة لترقية الاستثمارات، وستقوم الدولة بموازاة ذلك بتجسيد سياسات اقتصادية كلية وسياسات تحفيز لترقية الصادرات وتشجيع المؤسسات على التوجه نحو الأسواق الخارجية والتغلغل فيها.

فانطلاقا من المميزات الذاتية للصناعة الوطنية تقوم الاستراتيجية الجديدة على تصحيح عميق للهياكل الصناعية الموجودة وترتكز على قدرات الفاعلين الاقتصاديين في العمل، وعلى ضرورة قيام الدولة بترقية إطار مرن وناجع بدلا من أن تقوم بالاستثمار الصناعي المكثف و الاستيراد التكنولوجي الجامح، كما تندرج من جهة أخرى ضمن حركية العولمة المتمثلة في تدويل الإنتاج على الصعيد الكوني.

ومنه فاستراتيجية الإنعاش والتنمية الصناعية تقوم على المبادئ الأساسية التالية<sup>1</sup>:

- ✓ تندرج الاستراتيجية في فضاء يتخطى الحدود الوطنية: أورو، متوسطي ومغاربي ولن تتم تنمية الأنشطة الصناعية من الآن في إطار السوق الوطنية وحدها، بل ستزول الحدود بين السوق الداخلية والسوق العالمية أو على الأقل السوق الإقليمية.
- ✓ تندرج الاستراتيجية الصناعية ضمن استراتيجية أكثر اتساعا وشمولا تهدف إلى جعل بلدنا مركز تنافسية ناجع، منتج للقيم المضافة العالية من خلال تحويل النظام الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الوطنية وترقية الشعب والفروع الصناعية الواعدة وهي أبعاد غير قابلة للانفصال.
- ✓ وإذ تركز الاستراتيجية الصناعية على المزايا الطبيعية التي تتوفر عليها الأمة، فإنها ترمي إلى تعميم الابتكار والتقدم التقني وتنمية الموارد البشرية الخيرة بالبحث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الحجم المتوسط وحشدها وعن الشركات العابرة للأوطان.

<sup>1</sup> وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات: " استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة "، مشروع الكتاب الأبيض للحكومة، الجزائر، 2007 ص-ص. 102-103.

وبما أنها ستقوم على تامين الموارد الطبيعية و بروز و تعزيز المزايا المبنية على الابتكار و الموارد البشرية التي تشكل أسسها الكبرى، ستعتمد الاستراتيجية العمومية على تشكيلة واسعة من الأدوات التي تكون جزء من السياسة العمومية و المساعدة على إعادة الهيكلة و التأهيل و النفقات العمومية خاصة فيما يتعلق بترقية الموارد البشرية و تنمية قدرات البحث للتنمية و كذلك البنى التحتية. و تتطلب هذه الاستراتيجية إطار تسيير اقتصادي مؤهل تأهيل كامل.

إذن سيتم إنعاش الصناعة في إطار استراتيجية ذات أبعاد خمسة هي<sup>1</sup>:

- ✓ استعادة الأسواق الداخلية و توجيه المؤسسات الوطنية العاملة في أسواق السلع الكاملة الصنع (الصناعات الغذائية، اللدائن المائية) نحو الأسواق الإقليمية من خلال الاستفادة من تنفيذ اتفاق الشراكة و على هذا الصعيد يمكن للاستثمار المباشر الوطني، الخوصصة و الاستثمارات المباشرة الأجنبية أن تلعب دورا هاما.
- ✓ إعادة تأهيل و إعادة نشر الحظيرة الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسيطة ( الصناعات الميكانيكية و الصناعات الكهربائية و الصناعات التعدينية)، و سيكون الهدف وضع المؤسسات العمومية و الخاصة ضمن شبكات الأسواق الإقليمية و العالمية المندجة.
- ✓ استغلال الغاز الطبيعي من خلال إنشاء فروع إنتاج مكتملة تنتشر عبر التراب الوطني، إنه الميدان الذي تكون فيه دعوة الاستثمارات المباشرة الأجنبية و الشركات المتعددة الجنسيات ضرورية.
- ✓ توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة خلاقة للقيم المضافة العالية، و يستدعي ذلك خلق فضاء محفز بما يكفي و قدرات وطنية للابتكار و التسيير و تدرج الصناعة الدوائية و التكنولوجيات الجديدة للإعلام في هذا الإطار.
- و هكذا سيكون تواجد الصناديق العمومية و مؤسسات رأس مال المخاطرة و الشركات المتعددة الجنسيات و جميع أشكال الشراكة العمومية/الخاصة و الخاصة/الخاصة ضروري.
- ✓ إنشاء مناطق مندجة للتنمية الصناعية و أقطاب تكنولوجية متخصصة تجمع الاقتصاديات الخارجية الضرورية ( البنى التحتية، الإدارات المتخصصة) و توفر شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية و العلاقات بين المؤسسات و مراكز التكوين لتشكيل مناطق حيث تنشأ و تتطور تنافسية الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص - ص. 103 - 104.

وعليه فإن هدف استراتيجية الإنعاش الصناعي يتمثل في ضمان إعادة انتشار القطاع الصناعي وتوسيعه بخلق شروط هيكلية ذاتية وزيادة إنتاجية وتنافسية المؤسسة الصناعية وبالتالي وضع الاقتصاد في حالة التصنيع بطريقة ذاتية وتلقائية.

### 1- الانتشار القطاعي للأنشطة الصناعية - الأفضليات الهيكلية وخيارات التخصص -

#### أ- الانتشار القطاعي في اقتصاد معولم

لم تعد الجزائر اليوم خلافا لما كانت عليه في 1970 أمام خيار بناء جهاز صناعي، فقد أصبحت تملك جهازا صناعيا يتكون من مؤسسات عمومية وخاصة تعمل في قطاعات متنوعة جدا والسؤال الاستراتيجي المزدوج هو: كيف يعاد انتشار الجهاز الصناعي من أجل الذهاب نحو وظيفة إنتاج وهيكل إنتاج متنوع ( خارج المحروقات) يضمنان توازنا دائما للميزان التجاري؟ وما هي القطاعات والشعب التي يمكن فيها للأمة تطوير قدرات إنتاج وتصدير تجعل من مؤسساتنا متعاملا فعليا في السوق العالمية أو الإقليمية على الأقل؟

في الحالة الجزائرية فإن الطريقة المعتمدة في تشخيص الشعب الواعدة وحشد وسائل تطويرها هي ضمن مرحلتين هما:

- انطلاقا من تحليل الوضعية الحالية للقطاع الخاص يتعين تشخيص الشعب الواعدة بالتنمية التي تملك فيها الجزائر مزايا ملموسة تسمح بتنمية دائمة، وبالنظر للانفتاح الاقتصادي يتعين التأكد ما إذا كان لهذه الشعب الوطنية المحددة مستقبل بشروط السوق الدولية.
- من الضروري في نهاية هذا التحليل تقييم مستوى التنافسية الذي تملكه الجزائر من أجل تطوير هذه الأنشطة في السوق لمواجهة المنافسة، وبعبارة أخرى يجب تحديد معالم مجمل الشعب التي تملك فيها المؤسسات الوطنية قدرات تنافسية كامنة ومن بين هذه الشعب يجب معرفة تلك التي يمكن للجزائر أن تفرض نفسها كمتخصصة فيها.

#### ب- تشخيص الشعب الصناعية المهيكلة من وجهة نظر الإنعاش الصناعي<sup>1</sup>

إن تشخيص الشعب الواعدة بالنمو في الجزائر يستلزم القيام بتحليل متعدد الأبعاد للجهاز الصناعي على أساس مجموعة من المعايير ثم عرض مضمون هذا التشخيص إلى الاختبار على صعيدين:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص- ص. 111- 118 [ بتصرف].

- على صعيد داخلي ما هي المزايا الكافية التي يقدمها لتمكين الاقتصاد الوطني من ضمان تنمية آنية لهذه الشعب؟
- باعتبار المحتوى الخارجي ماهي السوق الواعدة بالنسبة لمنتجات هذه الشعب؟

### أولاً- تقويم القدرات الصناعية

- إن مؤشرا واحدا لا يمكنه أن يجيب بمفرده عن حالة شعبة وقدراتها الإنتاجية والتسويقية لذا تم إجراء تحليل متعدد الأبعاد اعتمد على عدة معايير منها:
- **الخصائص الهيكلية للشعبة:** تدور هذه الأخيرة حول أهمية الشعبة في النظام الإنتاجي من حيث الحجم والنمو وقدرته على خلق مناصب العمل من حيث الجهود عند التصدير.
- **المفعول الجاذب للشعب:** إنه الأثر المعبر عنه في تكثيف العلاقات بين الوحدات الاقتصادية بخلق علاقات مباشرة وغير مباشرة للتكامل فيما بينها، ويسمح هذا المفعول بتكثيف النسيج الصناعي من خلال علاقات المفاولة من الباطن وتوسع حجم السوق الوطنية، إذا من المهم التمييز بين الشعب وفقا لقدرتها على خلق المفعولات الجاذبة لمختلف مستويات الاقتصاد.
- **الكثافة التكنولوجية للشعب:** يجب أن تكون الشعب المعتبرة واعدة بالتقدم التكنولوجي لكي يكون النمو دائما ومرفوقا بتقليص الهوة التكنولوجية بالنسبة للآفاق الدولية.

### ثانياً- المحتوى الداخلي لتنمية الأنشطة الهيكلية

- بعد تشخيص الشعب بهذه الطريقة يكون من المهم معرفة مدى ما تتوفر عليه الجزائر من المزايا الكافية التي تسمح بتنمية هذه الشعب على المدى المتوسط والطويل.
- إن المزايا التي تتوفر عليها الجزائر لتنميتها الصناعية هي مبدئيا تكلفة استخدام اليد العاملة ووفرة الموارد الطاقوية الهامة؛ وبما أن ميزة الأجور المنخفضة تتقاسمها العديد من البلدان فإنها ميزة هشة وهكذا فإننا لم نعتمد كمعيار تمييزي سوى على الكثافة الطاقوية الخاصة بكل شعبة.

ولسوف تسمح الميزة الطبيعية للغاز بمباشرة مرحلة جديدة من التصنيع، بكسر مسار التفكيك الصناعي للبلاد بواسطة تحسين التنافسية ( الأسعار)، غير أنه من المؤكد أن ميزة الغاز لا يمكن أن تكون ميزة دائمة إذ أن مطلب معادلة سعر الغاز بالسعر الدولي ونضوب هذا المورد وانحيار أسعاره تلغي هذه الميزة، ولا يمكن إلا أن

تكون آلية محددة تاريخيا مزايا التنافسية الأكثر صلابة التي تقوم على التحكم في التكنولوجيا والإنتاجية في أقسام الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية.

### ثالثا- المحتوى الخارجي لتنمية الشعب المهيكلة

في حالة اقتصاد مفتوح وسوق وطنية هي جزء من السوق العالمية حيث يعمل متعاملون وطنيون ودوليون كما هو واقع الاقتصاد الجزائري يتعلق الأمر بالضبط بمعرفة ما إذا كانت هذه السوق واعدة بالنسبة لنوع الأنشطة التي نرغب في تطويرها، إنه من الضروري اعتبار حركية الشعب في السياق الدولي مع العلم أن السوق تبين بالتأكيد الأنشطة الواعدة أكثر من غيرها.

إن هذا الجانب الذي كان مهما برمته مهم في السياق الراهن الذي يندمج فيه اقتصادنا بصفة كبيرة وبالنظر لصلته بالسوق الأوروبية، وبطبيعة الحال لا يمكن الحكم مسبقا بذلك على القدرة التصديرية للشعب التي تخضع لمعايير أخرى ( التكلفة، الجودة، التصميم، التسويق وغير ذلك).

في هذا الإطار وخلال العشرية الأخيرة تتميز التجارة الدولية إجمالا وفي آن واحد بالأهمية المتزايدة لمنتجات الصناعات التحويلية على حساب المنتجات الابتدائية وبنمو المنتجات ذات التكنولوجيا العالية على حساب المنتجات ضعيفة الكثافة التكنولوجية، وأخيرا بالمشاركة المتزايدة للبلدان النامية في الصادرات العالمية، وقد أخذ بعين الاعتبار بعد الأسواق الدولية هذا وإدماج معيار النمو في التجارة العالمية ضمن تشخيص الشعب وبتفضيل اختيار تنمية الشعب التي تنمو صادراتها العالمية مع مراعاة النسبية.

في هذا السياق العالمي من المفيد أيضا معرفة كيفية توقع شعبنا الصناعية في أسواق الصادرات من حيث طبيعة المنتجات المصنعة، هل أنها منتجة من طرف شعب لها توسع في الأسواق الدولية أو تنتجها شعب متراجعة؟ وهنا يمكن القول أن هناك بعض الشعب في حالة تأخر مثل المنتجات الصيدلانية، سيارات النقل وبدرجة أقل منتجات الحديد والصلب التي لا تساير الاتجاه العالمي المتوسع، وعلى العكس من ذلك هناك شعب أخرى تنمو على نحو ملائم مع الاتجاه العالمي مثل الميكانيكا الدقيقة.

### رابعا- تشخيص مجمل الشعب الصناعية الواعدة بقدرات النمو

من مجمل الشعب المهيكلة التي تستطيع تسويق منتجاتها في السوق الدولية توجد على الخصوص: منتجات الميكانيكا الدقيقة، المنتجات الصيدلانية، منتجات الكيمياء العضوية الأساسية، الأسمدة ومبيدات الطفيليات

مواد التجهيز الكهربائية، منتجات البناء البحرية، المنتجات المطاطية، الأصماغ الاصطناعية والمواد البلاستيكية الأساسية، المنتجات الكيميائية الأساسية، مواد التجهيز التعدينية، منتجات الحديد والصلب والتحويل الأولي للحديد الزهر والصلب، السلع الوسيطة التعدينية والميكانيكية والكهربائية، منتجات التحويل الأولي للمعادن غير الحديدية، مواد التجهيز الميكانيكية، اللدائن المائية، السيارات الصناعية، مواد الاستهلاك الكهربائية.

إن أهم نتيجة يمكن استخلاصها هي وجود الأنشطة التي تتيح فرصا بالنظر للمعايير المعتمدة في:

- **قطاع الكيمياء:** من خلال شعبة الأسمدة والمبيدات وشعبة الكيمياء العضوية والأصماغ الاصطناعية (البتروكيمياء)، إن المكانة السائدة لهذا القطاع تعتمد على الكثافة التكنولوجية لشعبه وإمكانية جذبها وتطور مساهمتها في القيمة المضافة الصناعية بالرغم من تواضعها.
- **قطاع الحديد والصلب والتعدين والميكانيكا والكهرباء:** بالرغم من انهيار حصة صناعات الحديد والصلب والميكانيكا والتعدين والكهرباء في الصناعة الوطنية، فإن القطاع يتميز بأثر مهيكل (كامن) بالنسبة لبقية القطاعات وبكثافة طاوية لا يستهان بها وتفسر هذه الخصائص وجود شعب هذا القطاع من بين تلك التي تمنح فرصا للتخصص.
- **قطاع الصناعات الغذائية:** يساهم هذا القطاع أكثر من غيره في القيمة المضافة غير أن نموه وحركيته لا يزالان متواضعين، ومن جهة أخرى يعتبر قطاعا ضعيفا من حيث الكثافة التكنولوجية غير أنه بإمكانه أن يتيح فرصا معتبرة لإحلال المنتجات المصنوعة محليا محل الواردات.

### ج- مراعاة التنافسية الدولية<sup>1</sup>

إن التحليل الذي أجري أعلاه سمح بتحديد مجموعة أولى من الشعب الكفيلة بإتاحة فرص النمو الصناعي والواعدة بالنسبة للتجارة الدولية.

بيد أنه ومراعاة للطبيعة المندمجة للسوق الجزائرية مع السوق الدولية يطرح المشكل المركزي لتنافسية المؤسسات الجزائرية في السوق (مستوى تكاليف المؤسسات، جودة المنتج، التسويق...)، وفي هذا الإطار فإن طريقة المقارنة (طريقة غير مباشرة) هي الطريقة الأنسب لتناول الطابع الكامن لتنافسية المؤسسات الوطنية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص- ص. 119- 130 [ بتصرف].

## أولاً- المنهج (الطريقة)

إن استعمال عينة مرجعية لبلدان قريبة من بلدنا تمت فيها إصلاحات وأعيد فيها هيكلية المؤسسات واستطاعت أن تجد لها مكانة مرموقة في الأسواق الدولية من شأنه أن يسمح بخصر المنتجات التي تملك فيها الأمة والمؤسسات تنافسية كامنة، وأن يسمح لنا بتحديد الأنشطة التي يمكن للجزائر أن تطور بشأنها قدرات تصدير معتبرة أو تخصص فيها وعملياً: نضع عينة من البلدان ذات الخصائص المماثلة لبلدنا قامت بتطهير بيئة أعمالها وهيكلية مؤسساتها وأجرت إصلاحاتها الاقتصادية، ثم ندرس طبيعة المنتجات التي تملك بلدان العينة بعض التخصص فيها وما إذا استطاعت هذه البلدان أن تحترق بصفة معتبرة السوق الدولية بالنسبة لفئات السلع المنتجة من طرف الأنشطة التي اعتمدها كأنشطة واعدة بالتنمية، وعليه نفترض أنه بالنسبة للفئة نفسها من السلع يمكن لمؤسساتنا شريطة إعادة تأهيل الاقتصاد أن تكتسب تنافسية حقيقية.

## ثانياً- اختيار عينة النموذج المرجعي

لتشكيل عينة النموذج المرجعي للبلدان التي تملك خصائص مماثلة لخصائص الجزائر بهدف ملاحظة حجم وهيكل صادراتها تم اعتماد ثلاثة معايير تشخيص:

- يقارن المعيار الأول مستوى التنمية للبلد المعتبر بمستوى التنمية لبلدنا من خلال الدخل الفردي.
- بخصوص الصادرات خارج المحروقات والتي تستدعي عموماً رؤوس أموال هامة يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور رئيسي يلعبه، ويكون نجاح سياسة التنمية وتنويع الصادرات مرتبطاً بمستوى جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضمن هذا المنظور تكون الجاذبية الكامنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمثابة المتغير الثاني في المقارنة المعتمدة.
- يتمثل المستوى الثالث في وفرة المواد الأولية وخاصة موارد المحروقات التي تفسد بطبيعة الحال السياسة الصناعية، ولقد تم أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار في عينة البلدان المصدرة للبترول.

انطلاقاً من هذه المعايير تتضمن المجموعة المرجعية المعتبرة البلدان العشر التالية:

- المغرب، تونس، مصر، الأردن، تركيا، ماليزيا.
- المملكة العربية السعودية، إيران، نيجيريا، فنزويلا.

وتتضمن هكذا 05 بلدان أورو متوسطة متخصصة في صناعة الآلات وكذلك ماليزيا، و04 بلدان مصدرة للمحروقات ( السعودية، إيران، نيجيريا، فنزويلا)، ومن بين الأربعة بلدان المنتجة للبترول فإن 98 % من إجمالي عائدات التصدير تأتي من المحروقات بالنسبة للجزائر وبالتالي لها صادرات أقل تنوعا، لكن تمثل الصادرات خارج المحروقات 17 % من إجمالي الصادرات بالنسبة لإيران و44 % بالنسبة للسعودية وفنزويلا ونظرا لأهمية حجم صادراتهما خارج المحروقات الذي يصل على التوالي إلى 71 و122 مليار \$ تبدو تركيا وماليزيا كمجموعة امتصاص وجذب.

ومتلما يبينه الجدول أسفله تمثل الجزائر بالنسبة للمجموعة العينة مستوى يفوق المتوسط، وباعتماد ترتيب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ( اتجاهات الاستثمار) الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الجزائر تملك نسبيا مقارنة ببلدان العينة العديد من الوسائل على الأقل لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تطوير سياسة للصادرات.

الجدول رقم (25): الناتج الداخلي الخام للفرد عام 2003 ( بالدولارات الدولية 2000)

الدولة	( PIB ) للفرد
الجزائر	5768,8
مصر	3731,5
الأردن	4080,9
المغرب	3782,7
نيجيريا	991,6
تركيا	6397,8
تونس	6765,2
إيران	6607,2
السعودية	12494,8
فنزويلا	4647
ماليزيا	8986

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2015.

إذا وأخذنا بعين الاعتبار لهذه المميزات المختلفة يمكننا أن نستنتج بصفة إجمالية ومبدئية وجود قدرات تصديرية للجزائر، ومن ثم يجب تحديد المنتجات التي ستكون موضوع صادرات معتبرة من طرف بلدان العينة وتعتبر هذه المواد مؤشرا عن قدرات التصدير الكامنة للمؤسسات الجزائرية.

## ثالثا- منتجات التصدير ذات الدلالة في عينة بلدان المرجع

لقد اعتمد بالنسبة لكل بلد من المجموعة الصادرات الأكثر دلالة ( عموما في حدود 2 % من إجمالي صادرات البلاد)، وعلى هذا الأساس أظهر التحليل النوعي أن المنتجات الهامة تشمل شعب الصناعات الغذائية الكيمياء، الصيدلة، الحديد والصلب، الكهرباء والإلكترونيك، النسيج وفروع الإسمنت والسيارات، ونكتفي هنا بذكر بعضها دون التوسع فيها.

- **المنتجات الغذائية:** تتمثل الصادرات في هذا القطاع أساسا في البقول الطازجة المثلجة والمجمدة أو المحفوظة وتتم في الغالب من طرف مصر والأردن ( مع العلم أن المغرب تخصص في تصدير القشريات والرخويات الطازجة المثلجة والمجمدة والمملحة)، فالمواد المصدرة هي مواد فلاحية تكون موضوع معالجة على مستوى الوظيفة التجارية ( فرز، تعبئة، نقل ملائم)، أما الجزائر فإنها تواجه عائقا جديا للتموقع بصفة معتبرة في الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية.

- **منتجات الكيمياء:** تتمثل الأنشطة المرتبطة بصادرات هذه البلدان في قطاع الكيمياء، في البتروكيميا والأسمدة...، فبخصوص البتروكيميا تشكل هذه الأخيرة أكثر من 5 % من إجمالي صادرات السعودية بين 2000-2002، كما ارتفعت الصادرات من المنتجات المشكلة أوليا البلاستيكية بالنسبة لفرنويلا ومصر...، وعموما تملك الجزائر قدرات كبيرة للتنمية والتصدير في ميدان البتروكيميا البلاستيكية، أما فيما يتعلق بالأسمدة تعتبر الكيمياء غير العضوية المجال الذي يستأثر به كل من المغرب ب 858 مليون دولار من الصادرات ( حامض الفوسفور)، وتونس ب 380 مليون دولار من الصادرات (الفوسفات وحامض الفوسفور) والأردن ب 4,5 % من إجمالي صادراته كما تصدر المغرب وتونس مختلف أشكال المخصبات في حدود 4 % من إجمالي صادراتهما، في حين يصدر الأردن قرابة 200 مليون دولار من الأسمدة الأزوتية وتملك الجزائر قدرات تصديرية هامة ويتعلق الأمر في ميدان الأسمدة باستئناف إنتاج حامض الفوسفور خاصة.

- **المنتجات الصيدلانية:** يهيمن الأردن على صناعة المواد الصيدلانية التي تمثل الصادرات منها 7 % من إجمالي صادراته، ونظرا لهيكل السوق الجزائري وخاصة تغطية جزء كبير من السكان من طرف الضمان الاجتماعي وتغطية البلاد بنظام توسعي للصحة العمومية هناك إمكانيات لتطوير صناعة صيدلانية هامة، ويمكن للإنتاج الوطني أن يساهم في رفع تغطية السوق الوطني من 20 % حاليا إلى 65 % وتوقع تصدير بعض الأدوية خاصة نحو الشرق الأوسط وإفريقيا.

- **الحديد والصلب:** يمثلان منتوجا رئيسيا للتصدير بالنسبة لتركيا ومصر التي بلغت صادراتهما عام 2005 ما قيمته 5,8 مليار \$ و520 مليون \$ على التوالي، كما حققت إيران وفنزويلا مستويات تصدير معتبرة وتبقى طاقة الجزائر محدودة ويمكن أن تكون معتبرة في السوق الإقليمية.
- **السيارات:** تمثل 13 % من إجمالي صادرات تركيا و2,7 % و2,4 % في الأردن وتونس، ويعتبر القطاع مهيكلًا بامتياز غير أن الجزائر تعرف تأخرا جهويا يجعل من الصعب إقامة صناعة للسيارات في بلادنا.

#### رابعاً- خلاصات عملية

إن قراءة صادرات بلدان مجموعة العينة تعتبر ذات دلالة:

- يبدو أن الجزائر تملك بفعل مزاياها الطبيعية قدرات تنافسية على الخصوص وفرصا للتنمية الصناعية ضمن فضاء الشعب الصناعية الواسع، كما يبدو أن الجزائر تملك بالنسبة لعدد من المنتجات قدرات تنافسية كامنة وأحيانا تفوق قدرات بلدان مجموعة العينة إذا ما اعتمدنا مزاياها الطبيعية والتاريخية التي تسمح لها بالتخصص في السوق الدولية.
- يؤدي تحليل التنافسية الدولية على ما يبدو إلى تناقض، فالجزائر لها تنافسية ضعيفة في قطاعات إنتاج سلع الاستهلاك الكاملة الصنع وهذا بالرغم من وجود سوق واسعة للسلع والخدمات الكاملة والقدرة الشرائية الأفضل؛ وعلى العكس من ذلك تملك الجزائر في ميادين الأنشطة ذات التكنولوجيا والقيمة المضافة العاليتين تنافسية كامنة واضحة أو ممكنة يمكن أن تصبح فعلية في إطار سياسة إعادة هيكلة وانتشار الجهاز الصناعي، وبالفعل فإن هذا التناقض هو النتيجة الملازمة للتاريخ الاقتصادي للجزائر.
- تملك الجزائر في خمسة ميادين مزايا حاسمة تمكنها من التوجه نحو التخصص تماما مثل بقية بلدان مجموعة العينة ( البتروكيماويات والبولي إيثيلان، البتروكيماويات والمخصبات، ألياف النسيج الكيميائي الحديد والصلب والعدانة، الإسمنت ومواد البناء).

إذن تمتلك الجزائر فرصا واسعة للتنمية الصناعية لكن من الضروري تعميق التحليل فيما يتعلق بشعب الأنشطة المستهدفة على صعيدين ويتعلق الأمر بإدراك مواطن القوة والضعف والأوراق الراجعة لهذه الشعب، وبحصر

المخاطر والفرص الكامنة في الأسواق الدولية لمختلف هذه الشعب؛ ومن خلال هذا التحليل تتبين الشعب التي تملك فيها الجزائر القدرات على التنافس وطبيعة المعالجة الضرورية لضمان تكييفها مع الواقع الجديد.

#### د- تقييم قدرات تنمية الأنشطة المستهدفة

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر<sup>1</sup>:

#### أولاً- الصناعات البتروكيمياوية

نقاط قوة وضعف الصناعة الوطنية: من الأوراق الراجعة التي تتوفر عليها الجزائر:

- ✓ احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي بتكاليف استخراج تقنية جد ضعيفة.
- ✓ تتوفر الجزائر مقارنة ببلدان المنطقة على حقول من الإيثان ( مستخرج من الغاز) وعلى مواد عطرية لصناعة مشتقات ذات قيمة مضافة عالية منها الألياف الاصطناعية الموجهة لصناعة النسيج.
- ✓ تشكل وفرة اليد العاملة المؤهلة ورقة رابحة من الدرج الأولى مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية ( حيث اليد العاملة أجنبية في مجملها).

وتعود أسباب نقائص هذه الصناعة إلى:

- ✓ تجريد برنامج البتروكيميا ( محفظة من 39 مشروع جد متنوع ) خلال عشرية الثمانينيات.
- ✓ استثمارات جرى تحريف مردوديتها على صعيد التكلفة والآجال أو غير مناسبة ( مشروع البروبانيم للبروبلين الذي حول إلى تاراغوان في إسبانيا بدلا من الجزائر ).
- ✓ ضياع مصداقية الصناعة البتروكيمياوية.
- ✓ وجود متعامل وطني واحد جعل الأنشطة البتروكيمياوية ثانوية أمام حجم انشغالاته في الاستكشاف والإنتاج.

#### السوق الدولية: تهديدات وفرص

وضعية السوق: يقدر الطلب من المواد البلاستيكية في السوق العالمية ب 260 مليون طن ويعرف اتجاهها نحو الارتفاع مدعوما بالنمو الاقتصادي للبلدان الصاعدة خاصة، ويتميز السوق العالمي للكيميا العضوية

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص- ص. 138- 139، ص- ص. 160- 162 [ بتصرف].

والأصماغ الاصطناعية بتطور تكنولوجيا جد سريع وبوتيرة توسع كبير، ويستند تطور السوق العالمية إلى انتقال العرض من أوروبا والولايات المتحدة نحو آسيا وخاصة الشرق الأوسط مع ظهور رواد عالميين جدد خاصة في السعودية، الصين والهند...

**التحديات:** وضعت المؤسسات العملاقة للبتروكيمياء حواجز تكنولوجية تحول دون دخول وافدين جدد إلى صناعة منتجات ذات قيمة مضافة عالية (كيمياء التخصص، البلاستيك عالي التقنية)، وتحاول كبريات الشركات متعددة الجنسيات مراقبة أسعار منتجات الراحة (البتروكيمياء القاعدية، المواد البلاستيكية الرقيقة) بالاستفادة من الدورات البتروكيماوية، وتقوم حاليا شركات البتروكيمياء للشرق الأوسط بتدعيم مواقعها في أوروبا والهند ودعم التنافس في الصين؛ وبفعل الندرة النسبية للغاز الطبيعي والإيثان في الشرق الأوسط ( خاصة السعودية) تشكل مؤسسات البتروكيمياء العربية ( سابقا للسعودية) مصدرا للتنافس المستقبلي في السوق الأوروبية التي هي السوق الطبيعي بالنسبة للجزائر بفعل عامل القرب واتفاق الشراكة.

**الفرص:** تعتبر نسب نمو الطلب على المنتجات البتروكيماوية الرئيسية مرتفعة خاصة في الصين والهند، ويمكن لأوروبا بعجزها المتزايد من المواد البتروكيماوية ثم الصين والهند أن تكون بمثابة أسواق سهلة الدخول بالنسبة للجزائر.

### ثانيا- الصناعات الغذائية

**مواطن قوة وضعف الصناعة الوطنية:** الصناعة الغذائية هي القطاع الصناعي الأول من حيث مساهمته في القيمة المضافة وتشكل صناعة المواد الدسمة ومعالجة الحبوب والسكر والحليب الفروع الأساسية لهذا النشاط ويعتبر المناخ المتوسطي ورقة رابحة لهذا القطاع إذ يمنحه إمكانية لتطوير منتجات رائدة للتصدير ( زيت الزيتون التمور، الطماطم، الحمضيات...) كما يمكن للقطاع تطوير صناعة تقوم على استغلال منتجات البحر، هذا ويعد اتساع حجم السوق المحلية ورقة رابحة أخرى؛ غير أن هذا الأخير يعرف نقائص مرتبطة بعدة عوامل منها: غياب تسيير صناعي بسبب التجزئة غير الاقتصادية للمساحات الزراعية مما يعرقل المكننة وتحسين المردودية أمام الموارد الضئيلة والمتوقفة على الأمطار، غياب وسائل الإمداد ( محطات التصبير والتوزيع ) لضبط المدخلات الخاصة بالصناعة الغذائية، توسع غير متحكم فيه لقدرات الإنتاج التي يجرها القطاع الخاص مقرونا بالاستيراد شبه الكامل للمدخلات يشكل عاملا يكشف هو الآخر عن ضعف تنظيم الفرع والاختلال الحالي للسوق في توجيه الاستثمار، في غياب نظام للإعلام الاقتصادي ينشر اتجاهات الطلب.

## السوق الدولية: تهديدات وفرص

وضعية السوق: - فيما يخص هيكل السوق بلغت قيمة تجارة المنتجات الفلاحية والغذائية سنة 2000 : 600 مليار \$ أي 10 % من التجارة العالمية.

- التبعية ومخاطر الأمن الغذائي
- حصة الصادرات والواردات هي حصة ضئيلة بالنسبة للجزائر غير أنها معتبرة لبعض بلدان المتوسط مثل تركيا، اسبانيا، اليونان، تونس، المغرب، البرتغال...، وتأتي واردات المواد الفلاحية المحولة في بلدان جنوب وشرق المتوسط في حدود النصف من 05 بلدان هي : الولايات المتحدة، فرنسا، كندا الأرجنتين وأستراليا، ويبرر ذلك الاهتمامات المعبر عنها في ميدان أمن التموينات فالقمح يمثل وحده خمس المنتجات الغذائية المستوردة ويمثل مجمل الحبوب الرئيسية 30 % من إجمالي المبادلات الموجهة أساسا نحو مصر وإيران والجزائر.

التهديدات ومنها: المقاييس الأكثر تطورا كعراقيل أمام الدخول ممثلة في انتشار المواصفات الصناعية ومقاييس الجودة لحماية المستهلك التي تحددها الشركات الخاصة والمجموعات العاملة في الصناعات الغذائية.

الفرص: خلال 25 سنة الماضية تضاعفت حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف البلدان النامية على الصعيد العالمي في ميدان تحويل المواد الغذائية، المشروبات، التبغ والجلود؛ فلا تقدم المجموعات المتعددة الجنسيات فقط تكنولوجياها بل تقدم أيضا طرقها للتسيير وشبكاتها للتوزيع وتشكل هذه الأخيرة ميزة لمؤسسات بلدان الاستقبال في مواجهة الحواجز للدخول إلى حلقة الاحتكار الغذائي العالمي.

## ه- اختيار الفروع الصناعية الواجب ترفيتها

قبل تعداد خيارات النمو القطاعي من الضروري توضيح الاتجاهات الكبرى للتنمية الصناعية الوطنية وتمثل في:

- ✓ الانتقال من مرحلة مجرد مصدر المواد الأولية إلى مرحلة إنتاج مواد منتجات محولة وعصرية تكنولوجيا و ذات قيمة مضافة عالية.

✓ عدم البقاء في مرحلة التغليف البسيط والتجميع والتركيب SKD و CKD من دون تعلم التكنولوجيا، بل ينبغي التوجه نحو المشاركة الفعالة في السلسلة الدولية للإنتاج والاستثمار في أقسام علوية وفي قطاعات أكثر كثافة تكنولوجية.

وعليه تقترح الاستراتيجية الصناعية الجديدة القيام بتنمية صناعية تقوم على ثلاثة أصعدة متوافقة:

أولاً: ترقية وتطوير صناعات تحويل الموارد الأولية لإنتاج المواد التي تحتاجها السوق العالمية والتي تشكل حالياً منتجات صاعدة، وفي نهاية هذا التحليل فإن الفروع التي يتعين ترقيتها في إطار النهوض بالصناعات التحويلية وتتمين الموارد الأولية هي: البتروكيميا، إنتاج الأسمدة، صناعة الحديد والصلب، تحويل المعادن غير الحديدية (الألمنيوم والزنك)، مواد البناء، الألياف الكيماوية ( المنسوجات الكيماوية).

ثانياً: إنعاش الفروع انطلاقاً من إنتاج المنتجات الكاملة الصنع: والفروع الواجب ترقيتها بصفة غير حصرية هي: الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية، الصناعات الصيدلانية، الصناعات الغذائية.

ثالثاً: ترقية الصناعات الجديدة والتي يسجل فيما البلد تأخراً وتؤثر بذلك سلباً على الاقتصاد حيث تعطى الأولوية لتطوير الأنشطة الصناعية والخدمات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعات السيارات الخفيفة.

## 2- التوطين الصناعي

"التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً وحتى سياسياً لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقاً، ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعين المناطق التي ترغب في تنميتها وأصحاب المشاريع الصناعية يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم.

ويختلف التوطين الصناعي عن التوطين الصناعي، فمن حيث المعنى فإن التوطين الصناعي عملية إرادية ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تدرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد؛ أما التوطين الصناعي فهو عملية تلقائية حرة والتلقائية هنا لا تعني الفوضوية وإنما تعني أنه لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر، فهذا المعنى يشير إلى المنشآت الصناعية التابعة

للقطاع الخاص الذي له منطقته الخاص به، كما يشير من الناحية الإيديولوجية إلى النظام الاقتصادي الليبرالي ومع ذلك فإنه يخضع بصفة غير مباشرة إلى توجيهات الدولة من خلال آليات معينة مشجعة ومقيدة تتماشى والأهداف العامة للتنمية في البلاد مع اختلاف البلدان في درجة تحكمها في هذه الآليات؛ مع الإشارة إلى أن التوطين الصناعي يمكن توقع آثاره ومعرفتها مسبقا بل قد تكون هذه الآثار من أهداف التوطين، في حين قد يكون للتوطين الصناعي آثار معينة ليست من أهدافه لأن هدفه الرئيسي ينحصر في تحقيق النجاح الاقتصادي لمشروعه الصناعي [بتصرف]<sup>1</sup>.

لقد لقي التوطين الصناعي اهتماما كبيرا لدى الباحثين في حقول معرفية متعددة في علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا وعلم الاجتماع نظرا للأبعاد المتعددة للمنشأة الصناعية، وقد طورت بشأنه نظريات كثيرة تتزعمها النظريات الاقتصادية منذ فجر الثورة الصناعية إلى اليوم من أشهرها: نظرية الفريد فيبر ونظرية أقطاب النمو وآخرها نظرية المواقع التنافسية للصناعة.

جزائريا تجسد التوطين الصناعي خلال السبعينيات من القرن الماضي - متأثرا بالفلسفات والنظريات المنتشرة وجملة من العوامل - في أربعة أنماط من التوطين هي: التوطين الصناعي الحضري، التوطين الصناعي القطبي المناطق الصناعية والانتشار الجغرافي للصناعة، مع ملاحظة أن هذا التمييز هو تمييز نظري منهجي أما من الناحية الواقعية فإن هناك تداخلا كبيرا بين هذه الأنماط ولا يمكن الفصل بينها، إذ يمكن مثلا أن يتم التوطين في منطقة صناعية تقع في مركز حضري يمثل أحد أقطاب التنمية الصناعية.

أما اليوم وفي ظل الاستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية فإن التوطين الصناعي يعتمد على رؤية جديدة مخالفة للماضي سيتم شرحها فيما يلي.

أ- مناطق التنمية الصناعية المندمجة (ZDII): مقارنة جديدة للتوطين الصناعي

أولا- من أقطاب للنمو إلى أقطاب التنافسية [العناقد الصناعية clusters]

للتذكير فإن مصطلح قطب النمو قد نحتته واقترحه الأستاذ الفرنسي "فرنسوا بيرو" اعتبارا من سنة 1949 للدلالة على النمو غير المتوازن في الاقتصاد الوطني، حيث لاحظ أن النمو لا يظهر في كل مكان وفي وقت واحد ولكن يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متنوعة وينتشر ليظهر تأثيره على الاقتصاد ككل.

<sup>1</sup> محمد بومخولف: " التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر - التجربة والآفاق -"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2001، ص- ص. 164 - 166.

من هنا تعتبر سياسة الأقطاب الصناعية - التوطين المركز أو المركزية الصناعية - سمة أساسية من سمات التوطين الصناعي الجزائري خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي أين ظهرت الأقطاب الصناعية في المراكز الحضرية في كل من: عنابة، الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة...

واعتمادا على تجربتها الخاصة في الفشل في ترقية أقطاب النمو واثمين دروسها تستطيع الجزائر اليوم بناء مسعى للتحديث الصناعي يقوم على مفهوم العناقيد الصناعية يجند بطريقة مبتكرة الأوراق الراجعة والمعطيات التي تنطوي عليها.

وعلى غرار مفهوم قطب النمو، "بدأت معالم مفهوم العناقيد الصناعية تتبلور عام 1990 عندما قام العالم الاقتصادي مايكل بورتير (Michael Porter) بإصدار كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم" والذي أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية، حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف **Industrial cluster**"<sup>1</sup>، وتعرف العناقيد الصناعية "بأنها تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملًا من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية"<sup>2</sup>، كما تعرف بأنها "مجموعة شركات مركزية قطاعيا وجغرافيا تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة"<sup>3</sup>، وتعرف أيضا "أنها عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ممدوح محمد مصطفى: "استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر - دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد -"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/08/03]:

[www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh\\_Mostafa/PHD/004.pdf](http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/004.pdf)

<sup>2</sup> شوقي جباري، زهبة بوديار: "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية - قراءة في التجربة الإيطالية -"، مداخلة في المنتدى الدولي الرابع حول: "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع منبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010.

<sup>3</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك - دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان -"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص.6، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/08/07]:

[www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDPD10A.pdf](http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDPD10A.pdf)

<sup>4</sup> ممدوح محمد مصطفى، مرجع سابق.

انطلاقاً من هذه التعاريف يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكنها أن تتضمن " المنتجين والموردين المختصين للمدخلات الأساسية ( المواد الخام للإنتاج، المعدات والآلات...) أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكتملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسي والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود [بتصرف]<sup>1</sup>، وباختصار يضم العنقود الصناعي المؤسسات الصناعية والمؤسسات والهيئات المقدمة للخدمات المرتبطة بالصناعة.

"ويمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المؤسسات على مستوى العناقيد: علاقات ترابط رأسية ( أمامية وخلفية) وعلاقات أفقية مبنية على تبادل السلع، الخبرات والموارد البشرية، فالأولى عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية؛ والثانية عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية"<sup>2</sup>، وهناك عدة مفاهيم تشتمل على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المنشآت من أهمها: التعاقد من الباطن، التوريد الخارجي، التحالفات الاستراتيجية.

"لقد جرى هيكلة هذه العناقيد الصناعية بقوة ضمن إطار إقليم وأقيمت في شكل مناطق تدعى **حظائر النشاط** أو **مناطق نشاطات مندمجة** أو **أقطاب التنافسية**، وقد أدت إقليمية الأنشطة التي أملتتها العولمة أو أسفرت عنها إلى بروز مدن متخصصة في بعض الفروع والأنشطة الصناعية والخدمات المرتبطة بها، وقصد تجسيد هذه الحقيقة يمكن ذكر بلدان صناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ( وادي السيليكون **silicon valley** ) إيطاليا ( إيطاليا الثالثة)؛ وهناك بلدان في الجنوب مثل الصين ( مناطق الأنشطة الخاصة)، الهند ( بانغلور) والبرازيل التي تبنت بسرعة المفهوم ضمن استراتيجيتها للتغيير ودخول اقتصادها في التنافسية، وكذلك الشأن بالنسبة لماليزيا، تركيا...؛ وفي إفريقيا هناك المغرب وجنوب إفريقيا والسينغال وتونس من بين أولى البلدان التي أطلقت برنامج الحظائر التكنولوجية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بلقاسم زايري: " العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، جامعة سطيف، الجزائر، ص. 172.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 174.

<sup>3</sup> وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، مرجع سابق، ص- ص. 199-200.

من هنا فإن الجزائر التي دخلت في مسار التغيير والانفتاح تعتمد اليوم على مفهوم العناقيد الصناعية ويادخال من جهة أخرى المساعي الجديدة لتنظيم الفضاء الجغرافي والمؤسسات في شبكات تصبح عندئذ منطقة التنمية الصناعية المندمجة (ZDII) في الجزائر شكلا من أشكال هيكله فضاء النسيج الإنتاجي.

ثانيا- مناطق التنمية الصناعية المتكاملة (ZDII): أداة لتنمية جاذبية الأقاليم والتنافسية الصناعية

يؤدي تواجد العناقيد الصناعية إلى تحقيق العديد من المكاسب والمزايا على مستوى القطاع الصناعي وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل نشير من بينها إلى:<sup>1</sup>

- ✓ زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل (تسهل بروز مؤسسات رائدة...).
- ✓ التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير.
- ✓ تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع.
- ✓ المساهمة في تركيز الخبرات الفنية البشرية منها والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة وحصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير.
- ✓ تساعد على تطور البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة.
- ✓ تشجع على الابتكار في المؤسسات.
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو وزيادة فرص العمل.
- ✓ رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العقود ومن ثم ارتفاع تنافسية الاقتصاد ككل.

ب- سياسة ترقية مناطق التنمية الصناعية المندمجة (ZDII)

أولا- تعريف عملي لمناطق التنمية الصناعية المندمجة: الجدول المعتمد

"إن التحدي الأكبر بالنسبة للحكومة الجزائرية هو خلق الشروط الملائمة لإنشاء مناطق للتنمية الصناعية المندمجة في فضاءات متكاملة ومنظمة، في هذا الإطار تعتمد استراتيجية الإنعاش الصناعي على الوجود وعلى الإنجازات الصناعية للسبعينيات من القرن الماضي: الأقطاب الكبرى ومناطق الأنشطة الواقعة على مستوى المناطق ذات

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص-ص. 174-175 [بتصرف].

التواجد الصناعي القوي والتي يتعين إعادة تأهيلها أو تغيير أنشطتها قصد مطابقتها مع متطلبات الاقتصاد الصناعي الحديث.

ويمكن تعداد عدة أنواع من مناطق التنمية الصناعية المندجة غير أن الحكومة تعتمد على ثلاث:

- المدن والأقاليم التي تحتضن بسبب البنى التحتية والمرافق العمومية الجيدة أنشطة صناعية مختلفة مبعثرة أو مجمعة في مناطق صناعية، وستكون مناطق متعددة الخدمات حيث يشكل التنسيق والتفاعل بين المؤسسات والاقتصاديات الخارجية عاملا للنمو والتنافسية.
- مناطق متخصصة حيث تتمركز المؤسسات ذات الأنشطة التي تتم في ميادين تحويل المواد الأولية المشتركة أو للاستغلال، وفي هذه الحالة تكون الاقتصاديات الخارجية جد قوية ويمكن أن تكون مناطق تستجيب لحاجيات نوعية للإقليم.
- مناطق متخصصة في أنشطة ذات تكنولوجية عالية للأقطاب التقنية، وهي مناطق يمكن أن تخصص وتتم تهيئتها بالقرب من المدينة ذات التمركز الصناعي المتعدد الخدمات حيث توجد كثافة عالية من مراكز التكوين والبحث<sup>1</sup>.

#### ثانيا- تشخيص مناطق التنمية الصناعية المندجة في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة

"لقد تم القيام بتحليل متعدد المعايير قصد تحديد المواقع الجغرافية التي يمكن أن تكون مناطق للتنمية الصناعية المندجة، فلقد تم القيام بتصنيف مختلف الولايات وفق مستوى جاذبيتها باستعمال مؤشر تركيبي يتكون من معايير فرعية ترجيحية: مستوى تمركز المؤسسات، وفرقة البنى التحتية، قرب المؤسسات الجامعية ووحدات البحث ونوعية الخدمات الجامعية [يتصرف]<sup>2</sup>".

وعلى هذا الأساس تم اعتماد المناطق التالية على سبيل الأولوية ( إنشاؤها في 2009 ) :

- مناطق التنمية متعددة الاختصاصات بكل من الولايات التالية: الجزائر، البلدية، وهران ومستغانم سطيف و برج بوعريريج، غرداية وحاسي الرمل، عنابة، بومرداس وتيزي وزو.
- أقطاب تكنولوجية بكل من: الجزائر ( سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس.
- مناطق متخصصة بكل من: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

<sup>1</sup> وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، مرجع سابق، ص، ص. 211، 212.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص، ص. 214، 215.

وستعلن كل من : قسنطينة، سكيكدة، تلمسان وعين تموشنت كمناطق تنمية متعددة الاختصاصات في مرحلة ثانية في حين سيتم إنشاء أقطاب تكنولوجية أخرى بكل من: باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة كمرحلة أخيرة.

وفيما يتعلق بتسيير مناطق التنمية المندمجة اقترح إنشاء إطار مؤسسي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة.

## II- سياسات التنمية الصناعية

### 1- سياسة تأهيل المؤسسة الصناعية

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل منها " أنه إجراء مستمر للتدريب والتفكير والإعلام والتحويل بهدف الحصول على طرق وأفكار وسلوكيات جديدة للمقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة"، أما بالنسبة لبرنامج التأهيل " فيعبر عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة [بتصرف]<sup>1</sup> " وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبنى المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية"<sup>2</sup>؛ ومن ثم فبرنامج التأهيل ليس برنامجا استثماريا بالمفهوم الكلاسيكي ولا برنامج إنقاذ، وإنما هو عبارة عن مسار تحسين دائم يسعى لترقية مستويات القوة ومعالجة نقاط الضعف والقصور للمشروعات، كما يمكن القول أن لبرنامج التأهيل جانبان: جانب خارجي يمثل الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع وجانب داخلي يتضمن الإصلاحات الداخلية التي تمس المؤسسة ذاتها.

يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة ولعل من أسباب ذلك ما يلي:

✓ تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الجزائرية الأجنبية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

<sup>1</sup> سهام عبد الكريم: " سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII "، مجلة الباحث، العدد 09 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 143.

<sup>2</sup> خير الدين معطى الله، بمينة كواحة: " إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، إشراف منخر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص. 762.

- ✓ قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية.
  - ✓ عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات مع مثيلاتها في الخارج.
  - ✓ المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار الصناعي، صعوبة الحصول على التمويل، ضعف التكوين
  - صعوبة الحصول على المعلومة، الصعوبات الجبائية...
- ولذلك عرفت الجزائر عدة برامج فيما يخص هذه العملية وكلها تهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الجزائرية ربما يكون أهمها:

أ- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي ( برنامج التنافسية الصناعية): تتجلى أهداف هذا البرنامج الذي قاده وزارة الصناعة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في النقاط الأساسية التالية<sup>1</sup>:

- ✓ عصرنه المحيط الصناعي
  - ✓ تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة
  - ✓ تدعيم قدرات هيئات الدعم
  - ✓ تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة
- للاستفادة من هذا البرنامج يجب على المؤسسة إيفاء جملة من الشروط أهمها: الانتماء إلى قطاع إنتاجي صناعي أو مقدم للخدمات المرتبطة بالصناعة، لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاث سنوات، تحقيقها لنتيجة استغلال إيجابية وأن تشغل على الأقل وبصفة دائمة 20 عاملا.

انطلق برنامج التأهيل سنة 2002 بهدف يكمن في تأهيل 1000 مؤسسة صناعية عمومية وخاصة ( بمعدل 100 مؤسسة سنويا)، وتنفيذه كان من طرف هيئات تشرف على ذلك: المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، صندوق ترقية التنافسية الصناعية المؤسس بمقتضى قانون المالية لسنة 2000.

### ب- البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: Euro- Développement PME

هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من جهة ومفوضية اللجنة الأوروبية في الجزائر من جهة أخرى وذلك في إطار الشراكة الأورو- جزائرية، وتقدر الميزانية

<sup>1</sup> يحيى دريس: " آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي - حالة الجزائر - "، بحوث اقتصادية عربية العددان 55-56، صيف - خريف 2011، ص.77.

المخصصة لتمويل هذا البرنامج ب 62,9 مليون أورو حيث تساهم اللجنة الأوروبية والحكومة الجزائرية بما قيمته 57 مليون أورو و3,4 مليون أورو على التوالي، أما حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج فتقدر ب 2,5 مليون أورو.

إن هذا البرنامج يشبه في تمفصله وتدرجه برنامج التنافسية الصناعية غير أنه أكثر شمولا وتكاملا، فهو يتجاوز الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل جانبين إضافيين: يتمثل الأول في دعم المؤسسات المالية المتدخلة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في حل مشكل التمويل بالنسبة لها، ويتمثل الثاني في مساندة ودعم الهياكل الوسيطة العمومية والخاصة ( غرف التجارة، مؤسسات التكوين...) ويتعلق الأمر بتعزيز قدرات الجمعيات المهنية وأرباب العمل المتدخلة في حياة المؤسسة.

في الواقع فقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على برنامج ED/PME سنة 1998 إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2000، أما المدة التي استغرقتها فهي 7 سنوات.

إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين السابقين تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعط النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة...

ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية (الصناعية على وجه الخصوص) في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الأجنبية والدور الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول<sup>1</sup>:

- ✓ توحيد البرامج الحالية وصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار استراتيجية التصنيع.
- ✓ تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرية ( العوامل المادية وغير المادية والبيئية).
- ✓ التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.
- ✓ استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

<sup>1</sup> وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، مرجع سابق، ص. 77.

## 2- سياسة ترقية الاستثمار الصناعي

إن استراتيجية الإنعاش والتنمية الصناعية تهدف إلى إنشاء جهاز صناعي قادر على النمو الذاتي، تنافسي في السوق الداخلي والدولي، يتوفر على القدرة على التنمية التكنولوجية والابتكار، وضمن هذه الآفاق يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملا قويا لتأهيل وإعادة هيكلة الصناعة التحويلية وهكذا يمكنها أن تلعب دورا هاما في تحسين الإنتاجية وبالتالي التنافسية الدولية للاقتصاد.

وإدراكا منها لأهمية الفاعلين الوطنيين الخواص والعموميين في ترقية التنمية الصناعية الوطنية تنص الاستراتيجية الصناعية على اعتماد سياسة ملموسة لإنعاش المؤسسات المحلية وسياسات تحفيز للاستثمارات الدولية .

## 3- تطوير الموارد البشرية من أجل تصنيع ذاتي

إن الاستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير المورد البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتناع التكنولوجيا وعصرنة الصناعات، وللتكفل بمتطلبات القطاع في هذا الميدان تم وضع خطة شاملة تتمحور حول عدة نقاط منها:

- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى.
- تنوع قنوات التكوين بإشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين.
- إعداد خريطة جديدة للتكوين المهني لليد العاملة الموجهة للصناعة على أساس طلب النموذج الصناعي الجديد المزمع تحقيقه من طرف الاستراتيجية الصناعية الوطنية والحاجيات الحالية للمؤسسات.
- ترميم رأس المال البشري ( سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمال والإطار المعيشي).
- تشجيع وترقية مساعي تكوين نخب المؤسسة على أساس مبادئ وآليات الجدارة من خلال مساندة المؤسسات والفاعلين.
- إنشاء مراكز التعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة.
- تمويل المخابر وقدرات البحث.
- ترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.

## 4- التقييس والقياس

"يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياس والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني، حيث يندرج الإسهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتج خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ فمن الناحية التقنية فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات "إيزو 9000" ( لمنظومة الجودة) أو "إيزو 14000" ( لحماية البيئة) يعني أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمنان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة، إن هذا الإسهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها من أجل تثبيت تعاملاتها ورفع حجم مبيعاتها، كما تعتبر هذه الثقة عاملا هاما للاندماج الاقتصادي"<sup>1</sup>.

"لذا ووعيا من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قامت بوضع برنامج مرافقة المؤسسات سنة 2000 يهدف إلى تنمية أو تطوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات الإيزو وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر ب 500 مليون دج، وتبين الحصيلة التالية لسنة 2005 نتائج الجهود التي تبذل لهذا الغرض: فقد تحصلت 167 مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الإيزو 9000 و 06 مؤسسات على الإيزو 14000، بينما يوجد 05 مؤسسات في طريقها للحصول على الإيزو 22000 المتعلقة بضمنان المنتجات الغذائية، كما تم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية بومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة والمتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات، وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة وهذا من باب التشجيع والتحفيز وأول مؤسسة تحصلت على الجائزة تمثلت في مجمع صيدال للصناعات الصيدلانية سنة 2003، تلتها فيما بعد شركة الإسمنت لعين توتة سنة 2004، كما تعمل وزارة الصناعة على تنصيب الهيئة الوطنية للاعتماد وتقييم مطابقة المنتجات الصناعية.

غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية، فالجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 77.

لإنتاج سلع ذات جودة وفق المواصفات الدولية إذا أرادت الاستفادة من سياساتها الخاصة بالانفتاح الاقتصادي، ففي مجال حقوق الملكية الفكرية مثلا طلب من الجزائر من طرف الدول المفاوضة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حماية علاماتها وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات من الناحية القانونية، لكن ما نلاحظه في الواقع هو حدوث العديد من التجاوزات في شكل تقليد للمنتجات، فأصبح اليوم من الصعب التمييز بين المنتج المقلد والمنتج الأصلي مما يستدعي أخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر"<sup>1</sup>.

"وفي ظل السياسات الصناعية الجديدة التي انتهجتها الجزائر تقرر تحديث الإجراءات التنظيمية التي تستند عليها نشاطات التقييس والقياس والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية وكذا الهيئات التي تتكفل بها وهي: المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياس القانونية، الهيئة الجزائرية للاعتماد والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية"<sup>2</sup>.

هذا بالإضافة إلى سياسات الدعم للابتكار، سياسات الاندماج وامتلاك تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال واليقظة الاقتصادية.

● إذن يعد مشروع استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الذي أعدته وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات سنة 2007 تحت إشراف وزير القطاع السابق السيد عبد الحميد قمار مع بعض التحفظ خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنه أخيرا وبعد عقود عاد الحديث مجددا عن استراتيجية صناعية لتدارك الوضع والانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي.

عمليا فقد مرت بضع سنوات على اعتماد وتطبيق الاستراتيجية الصناعية الجديدة وعليه لا يزال الوقت مبكرا للحكم على مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف.

ومما تجدر الإشارة إليه نظرا للمستجدات على المستوى الوطني ( تعيين السيد شريف رحمانى وزيرا للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في ظل الحكومة الجديدة في سبتمبر 2012 )، أن النظرة قد تغيرت نوعا ما فعلى صعيد الانتشار القطاعي للأنشطة الصناعية سيمنح لقطاع الصناعات الغذائية أهمية استراتيجية مع التركيز بشكل أكبر على ربط القطاع الصناعي بالقطاع الفلاحي ؛ أما على صعيد التوطين

<sup>1</sup> نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص- ص. 101- 102.

<sup>2</sup> وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، مرجع سابق، ص. 78.

الصناعي توسعت الرؤية من خلال اعتماد سياسة الانتشار الجغرافي للصناعة سعيا وراء تحقيق أهداف التوازن الجهوي، في هذا الإطار فقد تمت المصادقة على البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية ( 2012-2017 ) والذي يتضمن إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة في 34 ولاية عبر الوطن، هذا "ويجري العمل على بلورة مخطط يقضي باستحداث مناطق صناعية بعدد من الولايات تكون بمثابة تجمعات للمؤسسات المصغرة التي ينشئها الشباب البطال ضمن صيغ آليات التشغيل المتمثلة أساسا في مشاريع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب "أونساج" ومشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " كناك"، وذلك في محاولة لمعالجة مشكل العقار الصناعي الذي يعترض طريق المقاولين الشباب من أصحاب مشاريع أونساج وكناك، هذا المشروع سيحول إلى مجموعة من الخبراء والمختصين لدراسته قبل أن يرفع في شكل مقترح للحكومة للبحث في أمره، وفي حال ما إذا اعتمده الحكومة بصفة نهائية سيكون مشروعا تكميليا لمشروع إنجاز المناطق الصناعية الجديدة السابق وذلك في خطوة لضمان إعادة انتشار المشاريع الاستثمارية وضمان نجاعتها بما يمكنها أن تكون بدائل جديدة لاستحداث مناصب شغل بالولايات خاصة المناطق المعزولة، وهو أهم مشروع تحمله حقيبة وزير الصناعة شريف رحمان<sup>1</sup>.

ما يمكن التأكيد عليه في الختام أنه لا توجد استراتيجية صناعية مثالية، وأن أي استراتيجية هي محل للنقاش والنقد والتقييم، من هنا فالنقائص التي تكتنف استراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية يمكن تداركها بإجراء بعض التعديلات وهو الأمر المنطقي والمسموح، أما العدول تماما عن هذه الاستراتيجية ومحاولة إعداد رؤية جديدة فلا يمثل سوى تضييع لعدة سنوات من أجل العودة إلى نقطة الصفر.

وفي سياق ربط التوطن الصناعي بمفهوم التنمية المستدامة نقترح تبني ما يسمى **المناطق الصناعية البيئية**، فمنذ عام 1989 جذب اصطلاح **Industrial Ecosystem** انتباه العديد من الباحثين في العالم الغربي وتم استخدامه ولا يزال بكثرة في المقالات والمنشورات التي تصدر عن المحافل العلمية، باعتباره علما جديدا يفتح مجالا للتعامل مع النواتج العرضية للصناعة ويوجد نظرة مغايرة للمخلفات والتلوث الصناعي، حيث يعتبر علم البيئة الصناعي وصف لنظام صناعي تكون فيه المخلفات الناتجة عن صناعة أو نشاط ما هي المواد الخام لصناعة أو نشاط آخر وذلك في دائرة مغلقة تكاد تنعدم فيها المخلفات<sup>2</sup>، "وكأمثلة تطبيقية لمفهوم التنمية الصناعية - البيئية نذكر مدينة **kalundborg** بالدنمارك النموذج الذي يحتذى به أين تحقق العديد من مبادئ علم البيئة

<sup>1</sup> سميرة بلعمرى، مقال في جريدة الشروق اليومي، العدد 4092، 2013/07/30، الجزائر.

<sup>2</sup> ممدوح محمد مصطفى، مرجع سابق.

الصناعي، المنطقة الصناعية التكنولوجية البيئية المستدامة في ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، هذا وقامت الصين بتطوير مناطق صناعية - بيئية حيث بدأ مفهوم Eco-Industrial Park يؤخذ في الاعتبار بجدية من طرف السلطات المحلية والمجتمعات في بعض المناطق الصناعية في الصين ( مشروع Zaozhuang في مقاطعة Shandong شمال الصين والذي يتميز بتحويل منطقة صناعية تقليدية إلى منطقة صناعية بيئية...)<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي أحد البدائل الهامة للاستعاضة عن قطاع النفط في الجزائر، من خلال قدرته مباشرة على تحصيل النقد الأجنبي في حالة تجاوز مرحلة الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصدير، أو بصورة غير مباشرة من خلال دعمه لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الصناعي المنتج للمواد الغذائية حيث يعتمد هذا الأخير على المنتجات الزراعية كأساس لعملياته الإنتاجية ( الصناعة الغذائية)؛ إضافة إلى كونه مجالا خصبا لاستقطاب وتشغيل اليد العاملة.

### I- الفرع الأول: مدخل إلى الزراعة

نسعى من خلال هذا الفرع إلى توضيح: مفهوم الزراعة والتنمية الزراعية المستدامة، وطبيعة العلاقة بين الزراعة وعالم الريف.

#### I- ماهية الزراعة والتنمية الزراعية المستدامة

يعتبر القطاع الزراعي جزء لا يتجزأ من القطاع الفلاحي، فالزراعة تعني مجموع الأنشطة المرتبطة بخدمة الأرض في مجال النباتات والموجهة للتغذية والتصنيع، وقد لعب التكامل ما بين الزراعة وإدارة المراعي والثروة الحيوانية دورا رئيسيا في إنتاج الغذاء والسلع الأخرى الضرورية لبقاء الإنسان وتطوره خلال تاريخ البشرية، كما تطورت الزراعة لتصبح اليوم علما وفنا ولترتبط كسائر باقي المفاهيم بمفهوم الاستدامة؛ في هذا الإطار " قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) سنة 1988 عدة تعريفات للزراعة المستدامة منها: الزراعة المستدامة هي قدرة النظام الزراعي على الحفاظ على إنتاجه عبر الزمن تحت تأثير الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> مليكة زغيب، زينة قمرى: " البيئة، الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا "، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جوان 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص- ص. 134 - 135.

أما فيما يخص التنمية الزراعية المستدامة فيمكن تعريفها: " بأنها الاستراتيجيات ومجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنیان وهیکل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وزيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني والارتقاء بمستوى معيشة أفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، وعموماً يمكن حصر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة في: تحقيق الأمن الغذائي بتكلفة مناسبة، توفير العملات الصعبة، تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري، خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة، تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان بما في ذلك الأجيال اللاحقة، المحافظة على البيئة من مخاطر الممارسات الزراعية غير المستدامة [بتصرف]<sup>1</sup> .

## II- الزراعة وعالم الريف

تتضح العلاقة بين هذين المفهومين من خلال:

- الريف هو الموطن الأصلي للزراعة.
- يتوافق التراجع في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نسبة التوظيف مع تراجع نسبة السكان القاطنين في المناطق الريفية ( مع الإشارة إلى أن امتهان الزراعة لا يقتصر فقط على سكان الأرياف).
- دعم التنمية الريفية في خدمة التنمية الزراعية، بمعنى أن الاستثمار في البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية ( الطرقات، توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، إنجاز المدارس التعليمية وبعض المرافق والوحدات الصحية...) من شأنه تحقيق استقرار السكان في الأرياف ووضع حد للنزوح الريفي وهو ما ينعكس إيجاباً على النشاط الزراعي.
- في الاتجاه المعاكس تساهم تنمية الزراعة كتقديم الدعم المالي في تشغيل الأيدي العاملة الريفية ومن ثم تخفيض معدل الفقر الريفي...

وعليه فالعلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية هي علاقة تكافؤ.

<sup>1</sup> فوزية غربي: " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010 ص. 60.

الفرع الثاني: جهود السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص القطاع الزراعي وتنميته المستدامة [2000-2008]

لقد شهد القطاع الفلاحي في الجزائر على غرار باقي قطاعات الاقتصاد الوطني تحولات هامة مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، وهو أمر منطقي بعد تحسن الوضعية المالية وعودة الأمن والاستقرار للبلاد؛ فبالإضافة إلى استفادته من مبلغ قدره 65,4 مليار دج\* ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حظي قطاع الفلاحة بمخطط خاص مستقل ابتداء من سنة 2000 هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004) والذي توسع سنة 2002 من خلال إدماج عالم الريف ليسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR.

— يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أقرته الدولة عام 2000 للنهوض بقطاع الفلاحة أساس الإصلاح الزراعي حيث تتمحور أهدافه حول النقاط الأساسية التالية: "تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، تنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الفلاحية، وأيضاً الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة"<sup>1</sup>.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم تسطير برامج فرعية تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية: "تكثيف أنظمة الإنتاج، تكثيف الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحيين، تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي، المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها، استصلاح الأراضي، التشجير وإعادة التشجير، مكافحة التصحر، تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، تنمية الفلاحة الجبلية..."<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطط تمت بدعم من صناديق خاصة مثل: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إلى جانب التأطير التقني المتعدد الأشكال الذي يتلاءم مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي.

\* يتضمن هذا المبلغ الصيد البحري أيضاً.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 142.

<sup>2</sup> القانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2008/08/10، ص.7.

\_\_ في سنة 2002 اتسعت الأهداف لتشمل تنمية الريف من خلال اعتماد مقاربة المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المندجة (PPDRI) والهدف الرئيسي من ورائها هو تثبيت سكان الأرياف والمناطق النائية في مناطق عيشهم الأصلية ومن بين هذه المشاريع نذكر<sup>1</sup>:

مشروع لتنمية الزراعة وخلق مناصب الشغل في الجبال وفي الحوض المنحدر لوادي الصفصاف: انطلق سنة 2003 ويخص مساحة تقدر ب 34110 هكتار تتوزع بين ولاية سكيكدة ( 03 بلديات) وولاية قسنطينة (بلدية واحدة)، وقد بلغت الفتة البطالة المستهدفة 23000 نسمة.

مشروع التشغيل الريفي: انطلق عام 2004 على مساحة تقدر ب 1427200 هكتار تقع في مناطق جبلية على مستوى 06 ولايات ( تيارت، تيسمسيلت، الشلف، عين الدفلى، المدية والبويرة)، وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو إنشاء مناصب شغل دائمة في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي.

هذا وقد استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من دعم مالي قدر ب 312 مليار دج في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

### الفرع الثالث: وضعية الزراعة الجزائرية بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تعتبر الزراعة قطاعا مهما في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومنه توفير الغذاء والحفاظة على الصحة العامة في معظم الاقتصادات النامية، إضافة إلى مساهمته في إدرار الدخل والتوظيف...؛ من هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفرع تحليل وضعية القطاع الزراعي الجزائري بعد الجهود الهامة المبذولة لترقيته في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

#### I- دور الزراعة في الاقتصاد الوطني

\_\_ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB): إن نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى مساهمة متواضعة لتتخفف من 9 % سنة 2000 إلى 6,6 % سنة 2008، السنة التي سجل فيها القطاع نسبة نمو سالبة قدرت ب - 5,3 % بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر؛ بالمقابل وخلال نفس

<sup>1</sup> عبد الصمد سعودي، صالح سراي: " استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة "، مداخلة في الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

السنة (2008) سجلت الزراعة نسبة مساهمة معتبرة في بعض الدول العربية بلغت: " 29,3 % في السودان 20,4 % في سوريا، 13,1 % في المغرب و12,6 % في مصر"<sup>1</sup>.

\_ الزراعة والغذاء: بداية نرى ضرورة توضيح بعض المفاهيم:

**مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:** يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي " بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"<sup>2</sup>، إلا أن هذا المفهوم أثرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها: الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم، نسبة مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا، مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

**مفهوم الأمن الغذائي:** يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي، " فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية"<sup>3</sup>؛ أما الأمن الغذائي النسبي فيعني " قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"<sup>4</sup>، وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

**مفهوم الفجوة الغذائية:** يشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من أسعار حرارية وبروتينات... إلخ.

ويشكل الأمن الغذائي محور اهتمام الدول العربية في العصر الراهن، ذلك أن الدولة التابعة غذائيا قد تتعرض إلى ما يعرف بالحظر الغذائي ومن أمثلته نذكر: " حظر الغذاء الذي فرضته الولايات المتحدة على الجماهيرية الليبية

<sup>1</sup> [afedonline.org/Report 2011/pdf/ar/ch1arabic Agriculture.pdf](http://afedonline.org/Report%202011/pdf/ar/ch1arabic%20Agriculture.pdf)

تاريخ الاطلاع: 2013/09/11

<sup>2</sup> [www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf](http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf)

تاريخ الاطلاع: 2013/09/11

<sup>3</sup> نفس المرجع.

<sup>4</sup> نفس المرجع.

في التسعينيات بعد أزمة لوكربي، وحظر الغذاء الذي فرضته نفس الدولة على العراق تحت مسمى النفط مقابل الغذاء<sup>1</sup>، كما قد تضطر للخضوع والانسياق وراء رغبات الدول الكبرى وبذلك فاستقلالها عرضة للتهديد.

وبالرجوع إلى الجزائر يمكن القول أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية انقضى ولم يأت بالنتائج المنتظرة في مجال الأمن الغذائي ولعل الإحصائيات التالية لعام 2007 بخصوص نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي توضح الصورة أكثر: "33,71% بالنسبة للحبوب، 20,79% للبقوليات، 41,08% للحليب ومشتقاته، 76,31% بالنسبة إلى اللحوم الحمراء، 100% بالنسبة إلى اللحوم البيضاء، 99,77% بالنسبة للخضر، 88,96% بالنسبة إلى منتجات الفواكه والحمضيات"<sup>2</sup>، 0% بالنسبة للسكر، القهوة والشاي.

"وفي ضوء هذه المعطيات فإن تلبية الاحتياجات من السلع الاستراتيجية من قبل الإنتاج الوطني لا تتجاوز 40% أما النسبة المتبقية والتي تعادل 60% فتغطي عن طريق الاستيراد، وعليه فإن الفجوة الغذائية تقارب 2,2 مليار دولار سنويا حسب التقديرات السالفة الذكر؛ وبناء على تصنيف دولي خاص بعدد السكان الذين بإمكان دولة ما تغذيتهم بالاعتماد على الأراضي التي تتوفر عليها، أشار السيد حميد آية عمارة إلى أن الجزائر تصنف في المرتبة السابعة على سلم يتكون من تسع درجات، ما يجعلها في خانة الدول ذات الخطر المرتفع في مجال الأمن الغذائي، وهذه الحقائق المقدمة من أحد المختصين في الشأن الفلاحي تؤكد حقيقة عجز الجزائر الغذائي حتى وإن ظل البعض يعتقد أن الجزائر مطمورة العالم من القمح، لقد كانت الجزائر تقيس تفاقم عجزها الغذائي المتناسب طرديا مع وتيرة النمو الديمغرافي ولكن الأرقام الواردة أضفت على الموضوع بعض التوضيح المهم والمثير للقلق في الوقت ذاته، من خلال التذكير المشار إليه بخصوص عدم موثمة السياسات الفلاحية المنتهجة إلى يومنا هذا في الجزائر، كما أن تلك المساهمة كشفت مدى غياب رؤية واضحة في المجال الفلاحي لدى الحكومات المتعاقبة وكذا المخاطر الناجمة عن عدم التقدير الصحيح للمسألة الغذائية [بتصرف]<sup>3</sup>.

**الزراعة والدخل الوطني:** إن الفائض الزراعي القابل للتصدير في الجزائر محدود جدا حيث تمثل التمور أهم الصادرات الزراعية، وعليه فمساهمة الزراعة في الدخل الوطني مساهمة هامشية ولا تستحق الذكر.

<sup>1</sup> محمد سمير مصطفى: "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية - خسائر الواقع وحلول المستقبل -"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، حريف 2010، ص. 136.

<sup>2</sup> فوزية غربي، مرجع سابق، ص. 55.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص - ص. 55 - 56.

\_\_ **مساهمة القطاع الزراعي في التوظيف:** تعمل الزراعة على امتصاص البطالة بتوفير مناصب عمل بشكل دائم أو موسمي، حيث شهدت نسبة الأيدي العاملة في القطاع الفلاحي في الجزائر نموا بارزا منتقلة من 15,68 % سنة 2000 إلى 17 % سنة 2004 ثم إلى 19 % في الفترة 2005 - 2007.

مما سبق يتضح أن الزراعة الجزائرية تعاني من عقبات عديدة حالت دون أدائها للدور المنوط بها في عملية التنمية، وجعلت التحكم في برنامج وطني يهدف إلى تقويم الوضعية يبقى محدود النتائج.

## II - مشاكل الزراعة في الجزائر

إن المشاكل والمعوقات التي تعترض أداء القطاع الزراعي في الجزائر كثيرة ومتنوعة وتتداخل فيما بينها لدرجة يصعب فرزها وعموما يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

\_\_ **محدودية الأراضي الصالحة للزراعة:** " تقدر المساحة المخصصة للزراعة ب 8,6 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للأراضي العامة الجزائرية والتي هي في حدود 238 مليون هكتار [بتصرف]<sup>1</sup>، وهذه المساحة المحدودة مرشحة للنقصان بفعل عدة عوامل يشترك فيها الإنسان والطبيعة، من الشمال زحف الإسمنت أخذ أبعادا خطيرة أمام فوضى العمران التي انتشرت وتوسعت على حساب الأراضي الفلاحية، فالمستثمرات الفلاحية تحولت عن طبيعتها واستغلت لأغراض صناعية وإقامة تجمعات سكانية ولعل ما شهده سهل متيجة المعروف بإنتاجه الوفير للدليل على ذلك، وتشير الإحصائيات إلى أن التوسع العمراني الفوضوي أدى إلى ضياع 160 ألف هكتار منذ 1962؛ ومن الجنوب زحف الرمال أصبح على أبواب المدن الشمالية وتجربة السد الأخضر لم تعد كافية لمواجهة ظاهرة التصحر التي أصبحت تهدد آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية؛ زد إلى ذلك الممارسات الخاطئة كإزالة الغطاء النباتي، الرعي الجائر، التعرية والتبوير.

\_\_ **مشاكل تتعلق بالموارد المائية:** "تعتمد معظم مساحات الزراعة الجزائرية في ربيها على الأمطار، وهي متذبذبة في سقوطها من حيث الكمية والكثافة ومعدل الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى حيث نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 800 - 1200 مم سنويا خاصة في المناطق الشمالية الشرقية، أما في أقصى الجنوب فإن هذه النسبة لا تتجاوز 150 مم في السنة، وبالنسبة للمناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 250 - 350 مم سنويا، وتعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان ظاهرة الجفاف تليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط، إذ لم تحظ زراعات هذه المناطق بالأمطار الشتوية

<sup>1</sup> الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مرجع سابق، ص.68.

وبالخصوص منها زراعات الحبوب الشتوية مما يؤثر سلبا في هذه المحاصيل<sup>1</sup> ؛ ولكون كميات الأمطار المتساقطة تؤثر بشكل مباشر على مصادر المياه السطحية والجوفية ومخزون السدود فإن ذلك يزيد من حدة المشكل.

ويضاف إلى محدودية الموارد المائية الاستعمال غير العقلاني لها، ففي المجال الزراعي مثلا يستعمل المزارعون أساليب السقي القديمة كالري بالغمر والري بالأنايب بدل التركيز على أنظمة الري الحديثة المقتصدة للماء كالري بالرش والري بالتنقيط، وهذا بدوره راجع إلى سوء إدارة قطاع الموارد المائية في الجزائر والمقصود هنا قضية تسعير المياه.

— تعاني الزراعة من مشكل آخر يتناقض مع المشكل السابق وهو الفيضانات التي تسببت في السنوات الأخيرة بأضرار جسيمة لبعض المحاصيل الزراعية، دون أن ننسى الآفات الزراعية الكثيرة كالحشرات الضارة ومنها الجراد.

— ازدهاء العمل الزراعي: في الحقيقة لا يمكن إلقاء اللوم دائما على الحكومة والمسؤولين عندما يتعلق الأمر بتدهور وضعية القطاع الزراعي في الجزائر، فقد تم بذل جهود معتبرة في سبيل جذب العمالة لهذا القطاع، غير أن بعض الشباب الجزائريين والذين لم يحالفهم الحظ لاستكمال دراستهم يفضلون اليوم البقاء بطالين على ممارسة نشاط الزراعة فما بالك بخريجي الجامعات، ومن مبرراتهم أن المجتمع ينظر إلى الفلاح نظرة دونية ويعتبره إنسانا متخلفا وهو مبرر غير مقبول ويؤكد أن المجتمع الجزائري مجتمع استهلاكي لا يقدر قيمة العمل المنتج الجاد.

— مشكل العقار الفلاحي: سعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى إعادة تنظيم قطاع الفلاحة:

"من بداية الاستقلال إلى بداية السبعينيات: تم فيها إنشاء تعاونيات التسيير الذاتي وذلك وفق المرسوم الصادر في 22 مارس 1963، إلا أن هذا النظام لم يؤد إلى النتائج المطلوبة مما أدى إلى ظهور نظام أكثر جدية.

من بداية السبعينيات إلى بداية الثمانينيات: تميزت هذه المرحلة بظهور الثورة الزراعية من خلال المرسوم الصادر في 08 نوفمبر 1971، والذي يهدف نظامها إلى تحديد ملكية الأرض وتأمين الباقي منها وتوزيعه على الفلاحين، تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية وإلغاء الضريبة على الأرض ومنع المتاجرة بها، كما تم

<sup>1</sup> فوزية غربي، مرجع سابق، ص. 290.

في نهاية هذه المرحلة أيضا إعادة الهيكلة للمزارع المسيرة ذاتيا وذلك بموجب التعليمات الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17/03/1981، وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15/10/1981 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتناسكة يمكن التحكم فيها من حيث التسيير وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين [بتصرف]<sup>1</sup>.

إن الإجراءات التي قامت بها الدولة في هذه المرحلة تمخضت عنها نتائج سلبية تمثلت في ضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبية احتياجات السكان المتزايدة، مما أدى إلى إنشاء نظام جديد لاستصلاح الأراضي وهو نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA. بموجب القانون 83/18 المؤرخ في 13/08/1983 والذي ينص على حيازة الأراضي الفلاحية وتمليكها بطريقتين<sup>2</sup>:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وتمويل منهم مع التملك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها مع التملك بعد خمس سنوات إذا كان هناك إثبات للنتيجة وهو ما يسمى بالاستصلاح داخل المحيط.

كما قامت أيضا بإعادة هيكلة القطاع العام حيث تحولت وحداته تدريجيا إلى وحدات مستقلة.

في سنة 1987 تم إنشاء المستثمرات الفلاحية الجماعية التي تضم ثلاثة فلاحين فأكثر يتمتعون بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم وذلك بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 08 ديسمبر 1987 مقابل الدفع بالتقسيط لثمن العتاد الموجود في المزرعة من العهد السابق، كما تم دفع تعويضات لأصحاب الأراضي المؤسسة في إطار قانون الثورة الزراعية وتوزيع الأراضي طبقا لمبدأ الأرض لمن يستصلحها.

وبالرغم من تسجيل قطاع الزراعة في الجزائر لبعض النتائج الإيجابية بعد هذه الإجراءات عادت النتائج إلى الانتكاسة مرة أخرى؛ وتماشيا مع التحولات الكبرى التي حصلت منتصف الثمانينيات من القرن الماضي صدر

<sup>1</sup> ناصر سليمان : " تسيير العقار الفلاحي بالجزائر - الأزمة والحلول - "، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي السابع حول: " الأمن الغذائي والعودة: أية استراتيجية للتنمية الزراعية - وضع الجزائر - "، تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، يومي 23، 24 أبريل 2008.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 بتاريخ 18 نوفمبر 1990 والذي ينظم من جديد قطاع الزراعة وأهم ما جاء فيه<sup>1</sup>:

- ✓ أنه يلغى تماما قانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 ويصفي كل المشاكل التي سببها.
  - ✓ إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط ألا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية.
  - ✓ بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية الجماعية التي تكونت بموجب القانون 19/87 أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم.
- وآخر نظام طبق في مجال التنظيم العقاري الفلاحي هو **حق الامتياز** الذي صدر بالمرسوم التنفيذي رقم 483/97 بتاريخ 15/12/1997، والذي يقضي باختيار الأراضي من طرف الدولة وبعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2 إلى 4 هكتار حسب ظروف كل ولاية مع بقاء الملكية للدولة ودفع كراء سنوي على شكل إتاوة من طرف المستصلح، إلا أن المرسوم ينص على إمكانية التنازل عن هذه الأراضي بعد إثبات استصلاحها من طرف شاغليها مع التعهد بعدم بيعها حتى لا تتم المتاجرة بالأراضي الفلاحية.

لكن يبدو جليا أن كل هذه النظم في تسيير العقار الفلاحي لم تنجح في تطوير قطاع الفلاحة في الجزائر بدليل المؤشرات السابقة الذكر، وهو ما دفع البعض إلى الإصرار على ضرورة تسوية مشكل العقار الفلاحي من خلال إعادة النظر في نظام الامتياز...

هذا بالإضافة إلى :

- ✓ مشكل التمويل.
- ✓ نقص العتاد الفلاحي.
- ✓ نقص العمالة الزراعية المدربة.
- ✓ مشاكل التسويق الزراعي.
- ✓ غياب التكامل الزراعي - الصناعي.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

✓ مشاكل البحث والإرشاد الزراعيين ( تدني مستوى البحث الزراعي، ضعف خدمات الإرشاد الزراعي حيث لا تغطي كافة القرى والمناطق، كما يتميز جهاز الإرشاد أيضا بتأثره بالمناهج الغربية وتجاهله للتراث الزراعي التقليدي الطبيعي والبيولوجي، ضعف الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث ومؤسسات الإرشاد الزراعي)، وهو ما جعل المزارع الجزائري بعيد عن الممارسات الزراعية المستدامة ( سوء استخدام الأسمدة الكيميائية المرتفعة السعر، عدم التوجه نحو استعمال السماد العضوي، تراجع الاهتمام بالبذور البلدية...).

#### الفرع الرابع: استراتيجية القطاع الجديدة - التجديد الفلاحي والريفي -

استكمالا لجهودها الرامية إلى النهوض بأداء قطاع الزراعة تبنت الحكومة الجزائرية ممثلة بالوزارة الوصية رؤية استراتيجية جديدة للقطاع تتضمن الحد من مواطن الضعف وتطوير نقاط القوة تحت مسمى "التجديد الفلاحي والريفي".

ففي ديسمبر 2006 تبنت ندوة الحكومة والولاية تحت رئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة استراتيجية للتنمية الريفية " التجديد الريفي"، مما سمح ببعث برنامج دعم التجديد الريفي للفترة ( 2007 - 2013)، وتتجسد هذه الاستراتيجية عبر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في:

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف ( عصرنة القرى والقصور).
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

وفي سنة 2008 تم مواصلة المسار من خلال إعداد استراتيجية للتنمية الفلاحية " التجديد الفلاحي"، مما سمح بإطلاق برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي للفترة ( 2009 - 2013)، ويهدف باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد وتحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل وذلك من خلال:

- ✓ خلق بيئة مواتية للاستغلال الفلاحي وتشجيع الأنشطة المرتبطة والداعمة للفلاحة مثل الصناعات الغذائية.

- ✓ تطوير أدوات الضبط سيما من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وتأمين منتجي الثروات ( في مجال الفلاحة والصناعات الغذائية).
- ✓ وضع عشر برامج لتكثيف الإنتاج الفلاحي ( الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيوت، التمور، اللحوم الحمراء والبيضاء) وكذا البرامج المتعلقة بالاقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الفلاحية.
- ✓ إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين والبحث وتعميمهما.
- ✓ عصنة الإدارة الفلاحية وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية ( إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، خدمات الصحة النباتية، منح العلامات التجارية...).

تجدر الإشارة إلى أنه تبين فيما بعد أن برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي وبرنامج دعم التجديد الريفي سيمتدان إلى عام 2014 أي إلى غاية انتهاء برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، وعموما يمكن تتبع الإجراءات والقرارات ذات الصلة باستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي وكذا تنفيذها من خلال النقاط التالية:

ـ في 3 أوت 2008: صدر قانون التوجيه الفلاحي ( القانون رقم 08-16) والذي حدد سبل ووسائل حماية القطاع الفلاحي وترقيته وضبطه إلى جانب تنظيم مهنته، موضحا في سياق ذلك نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، حيث تنص المادة 18 من هذا القانون على<sup>1</sup>:

لا يمكن استغلال الأراضي الواجب استصلاحها والتابعة للأملاك الخاصة للدولة إلا:

- في شكل امتياز\* بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة.
- في شكل ملكية عقارية فلاحية في مفهوم التشريع المعمول به بالنسبة للأراضي التي استصلحتها المستفيدون في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

حيث تحدد شروط وكميات منح الأراضي للاستصلاح التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق التنظيم.

<sup>1</sup> القانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 يتضمن التوجيه الفلاحي، مرجع سابق، ص.8.  
\* نذكر هنا أن الامتياز عقد تمنح بموجبه الدولة لشخص ما حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية.

إضافة إلى ذلك يمنع بموجب أحكام هذا القانون كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية ( المادة 14)، وعليه " يعاقب بالحبس من 1 سنة إلى 5 سنوات وبغرامة من (100000 دج) إلى (500000 دج) كل من يغير الطابع الفلاحي لأرض مصنفة فلاحية أو ذات وجهة فلاحية ( المادة 87)<sup>1</sup>، كما نص هذا القانون من خلال المادة 71 على إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية. وعليه فقد سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

\_\_ من أجل تجديد فلاحي وريفي حقيقي اتخذ رئيس الجمهورية يوم 28 فيفري 2009 بمناسبة الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي بولاية بسكرة جملة من القرارات الحاسمة أبرزها:

- ✓ مسح مبلغ 41 مليار دج من ديون الفلاحين والمربين.
- ✓ تقديم الدعم المالي العمومي الضروري للتنمية الفلاحية والريفية بمبلغ إجمالي يقدر ب 1000 مليار دج ( 200 مليار دج سنويا) على مدى البرنامج الخماسي 2010-2014.
- ✓ إنشاء قرض من دون فوائد " الرفيق " لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.

\_\_ في 15 أوت 2010 تعززت المنظومة التشريعية بالقانون رقم 10-03 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، حيث أعاد النظر في نظام الامتياز ولتوضيح ذلك ندرج على سبيل المثال نص المادة 04 منه: " الامتياز هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب النص - المستثمر صاحب الامتياز- حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بالأملاك السطحية مجموع الأملاك الملحققة بالمستثمرة الفلاحية ولاسيما منها المباني والأغراس ومنشآت الري"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص- ص. 14-15.

<sup>2</sup> القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15/08/2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 18/08/2010، ص.5.

ولتجسيد استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي تم اعتماد صيغة عقود النجاعة وإطلاقها على مدى الفترة 2009 - 2014، حيث أبرم نوعين من هذه العقود في كل ولاية أحدهما ذا صلة ببرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي (ال10 برامج لتكثيف الإنتاج الفلاحي والبرامج المتعلقة بالاقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الفلاحية السابقة الذكر)، أما الثاني فذا صلة ببرنامج دعم التجديد الريفي ويتعلق الأمر ب 12000 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة حيث:

\_\_ "ارتفعت المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 40000 هكتار سنة 2009، وفيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت بين جانفي 2009 وجوان 2010 من حوالي 50000 هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية، كما تمت إعادة تشجير 70000 هكتار خلال نفس الفترة إلى جانب إعادة تأهيل 6000 مستثمرة فلاحية وفتح 2500 كلم من المسالك الجديدة لفك العزلة؛ أما الري الزراعي فقد شهد تقدما معتبرا منذ بداية 2009 وذلك بفضل: استغلال عدة سدود جديدة للري، واستعمال المياه التي توفرها محطات التصفية حيث تمثل الكميات المخصصة للري 600 مليون متر مكعب سنويا، وإنجاز محاجر جبلية عديدة، والجدير بالذكر أن المساحات المسقية الكبرى تقدر في المجموع (جوان 2010) ب 219000 هكتار في حين تقدر المساحات المعنية بالري الصغير والمتوسط بأكثر من 900000 هكتار [بتصرف]<sup>1</sup>.

\_\_ مواصلة تنفيذ الاستراتيجية في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014):

#### التدابير المعلن عنها سنة 2010:

الاستثمار العمومي لتطوير الفلاحة: " يحظى التجديد الفلاحي بدعم هام من خلال الاستثمارات العمومية الموجهة لتطوير الري الفلاحي الذي من المتوقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال السنوات الخمس مع: توسيع المساحات المسقية على أزيد من 20000 هكتار بفضل المياه التي توفرها 10 سدود موزعة عبر شمال البلاد كله وكذا عبر الهضاب العليا، رفع حجم شبكة المحاجر الجبلية وحفر الآبار، تميم المياه التي توفرها محطات المعالجة

<sup>1</sup> الوزارة الأولى: " ملحق بيان السياسة العامة"، الجزائر، أكتوبر 2010، ص- ص. 33-34، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/09/12 ]:

حيث بلغت تكنولوجيا التصفية مستوى متقدم، وبفضل العمليات الهامة لتحويل المياه الجوفية الصحراوية إلى الهضاب العليا التي سيشرع فيها خلال السنوات الخمس المقبلة<sup>1</sup>.

**تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:** " لقد وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة مع مرافقته لا سيما في شكل قروض استثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية وعند الاقتضاء إعادة التأهيل المالي للهيئات الاقتصادية المعنية، وهكذا فإن الأمر يتعلق بتطوير الآلات الزراعية مع دعمه بقرض إيجاري لتمكين الفلاحين من اقتناء الجرارات وآلات الحصاد والدرس وتجهيزات الري، كما تهدف هذه المكتنة إلى استبدال حظيرة وطنية تشمل عشرات الآلاف من الآلات، وفضلا عن ذلك فقد تم ضبطها من خلال تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سواه، وقد استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات شراكة مستكملة أو يجري استكمالها<sup>2</sup>.

**تنظيم المهنة وآفاق التصدير:** " في هذا الإطار فإن غرف الفلاحة التي تم تعديل قوانينها الأساسية، والتعاضدية الفلاحية التي يجري حاليا إنعاشها للاضطلاع بالمهام المنوطة بها، والاتحادات المهنية التي تعزز معها السلطات العمومية الحوار والتشاور سيتم تسخيرها وإشراكها في: تنمية قطاع الفلاحة وضبط سوقها، وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية وبمساهمة شركاء أجنبية الذين سيبدون اهتمامهم في هذا المجال<sup>3</sup>.

**تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011 اتخذت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إجراءات تركز على أربعة محاور<sup>4</sup>:**

**المحور الأول - تنمية منظومة الإنتاج والضبط:** وتتفرع إلى ثلاثة برامج:

**توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية:** يتم تجسيد هذا الهدف من خلال التأطير وتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة ذات طابع فلاحى وتربية مواشى على أراض غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الخواص، في هذا

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 59.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص. 59.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص. 60.

<sup>4</sup> وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية: " مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل"، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، الجزائر، 27 فيفري 2011، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/09/12 ]:

الأفق تم فعليا برمجة استحداث 20000 مستثمرة والعدد يمكن أن يصل على المدى المتوسط إلى 100000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحات متنوعة متواجدة أساسا على مستوى الهضاب العليا والجنوب، حيث سيتم إعفاء المنشئين لهذه المستثمرات الفلاحية من دفع الإتاوة المرتبطة بالامتياز على استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة على فترة تمتد إلى 10 سنوات وهي فترة ضرورية لعمليات الاستصلاح وتمتد لتشمل السنوات الأولى للدخول في مرحلة الإنتاج.

**تعميق وتطوير أنظمة ضبط المواد الفلاحية والحيوانية:** يتم هذا الإجراء من خلال توطيد مقاربة الشعبة وإزالة الحواجز بين مجمل الحلقات المكونة لكل شعبة، وسيسهل تحقيق شراكة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبة سيما الصناعيين والفلاحيين من أجل الرفع من الإنتاج والإنتاجية وتعزيز أنظمة الضبط، وسيسمح هذا الإجراء كذلك من توسيع أسس الإنتاج وبالتالي وفرة المواد الفلاحية.

وتدعيما للتدابير المتخذة في 2009 و2010 - خاصة في مجال تنظيم الشعب وتنصيب المجالس المحلية والوطنية للشعب الفلاحية- فإن الإجراء أتى لتدعيم وتوسيع قاعدة القرض الاتحادي الميسر، هذا الأخير يتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص والذين يمنحون بدورهم قروض للفلاحين والمربين والوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة.

**تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة:** سيتم إنجاز هذا البرنامج بفضل التشغيل المؤهل الذي سيتم الاستعانة به.

**المحور الثاني- استعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية - اجتماعية وإيكولوجية:** ستسمح مختلف الإجراءات ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية المتوفرة المستعملة بصفة مندمجة ومن دون بيروقراطية على مستوى الأقاليم الريفية بتحسين ظروف عمل ومعيشة السكان.

إن المقاربة المفضلة لتحقيق ذلك تتمثل في تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بإشراك ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية ولكن أيضا الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

**المحور الثالث- تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة:** ويتعلق الأمر بتعزيز نشاطات مكافحة التصحر والتشجير ومعالجة الأحواض المنحدرة والأنظمة البيئية...، وهذا الهدف أصبح اليوم ممكنا بفضل إنشاء المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية والإجراءات المتخذة لصالحها ( عقد بالتراضي) التي أقرها مجلس الوزراء يوم 5 ديسمبر 2010.

المحور الرابع- تحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكان الأرياف: تتم ترجمة تنفيذ هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر، بالإضافة إلى تدعيم المنديويات الفلاحية البلدية وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية. وأعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أنها ستقوم بتنفيذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الأدوات والأجهزة التالية<sup>1</sup>:

- ✓ إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين والأنشطة الريفية.
  - ✓ قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.
  - ✓ قرض اتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة.
  - ✓ توسيع القرض الإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة.
  - ✓ توسيع قرض " الرفيق " لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.
- وبخصوص نجاعة برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي نشير إلى النتائج المعتمدة والاستثنائية من خلال الإنتاج الذي تم تحصيله سنة 2009 ومنها: " 61 مليون قنطار من الحبوب مقابل 17 مليون قنطار سنة 2008، حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19,5 مليون قنطار سنة 2008، 4,9 مليون قنطار من الزيتون مقابل 2,5 مليون قنطار سنة 2008، 5,8 مليون قنطار من التمور مقابل 5,5 مليون قنطار سنة 2008 " <sup>2</sup>، ونكتفي بالقول أن الجزائر استطاعت تصدير الشعير لأول مرة منذ 43 سنة (1967).

ما تجدر الإشارة إليه أن برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي وبرنامج دعم التجديد الريفي الممتدين إلى غاية 2014 ليسا سوى البداية في استراتيجية القطاع الجديدة، وأن برامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر ستستمر على المدى البعيد بغية تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

لكن رغم أهمية التوجه الاستراتيجي الحالي لقطاع الفلاحة في الجزائر، إلا أن هناك نقائص كثيرة منها قصور فيما يخص تبني مفهوم الزراعة المستدامة، في هذا الإطار نقترح ضرورة أخذ خطوات جادة مع التركيز على الزراعة العضوية وهو عنصر البحث في النقطة الموالية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> الوزارة الأولى: " ملحق بيان السياسة العامة "، مرجع سابق، ص.34.

## الفرع الخامس: الزراعة العضوية - مقترح لتفعيل توجه الجزائر نحو الزراعة المستدامة-

تهدف ضمن هذا الفرع من الدراسة - وبشكل موجز- إلى توضيح مفهوم الزراعة العضوية ثم تحليل الأسباب التي تدعو الجزائر إلى ضرورة التحول إلى هذا النمط من الزراعة.

### I- مفهوم الزراعة العضوية

من التعريفات الأكثر استعمالاً للزراعة العضوية هو التعريف الذي تم تبنيه من قبل الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) ويعرفها بأنها: " نظام إنتاجي يهدف إلى استدامة خصوبة التربة وسلامة البيئة وصحة الإنسان، ويعتمد على العمليات البيئية والتنوع الإحيائي والدورات التي تتأقلم مع الظروف المحلية بدلا من استخدام المدخلات ذات التأثيرات السلبية، وتدمج الزراعة العضوية بين التقاليد والإبداع والعلم للاستفادة من الاشتراك في البيئة والترويج لعلاقات عادلة وجودة عالية للحياة لكل المرتبطين بذلك"<sup>1</sup>؛ كما تعرف الزراعة العضوية على أنها نظام زراعي يلغي استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية المصنعة ومحفزات النمو، وبالمقابل يعتمد على الدورة الزراعية، السماد العضوي في تسميد الأرض وتغذيتها، الوسائل البيولوجية لمكافحة الأعشاب الضارة والحشرات والآفات المرضية...، إذن فالزراعة العضوية فلسفة زراعية ونظام إدارة مزرعية. وتجدد الإشارة إلى أن هناك بعض المفاهيم الخاطئة عن الزراعة العضوية تتطلب التصحيح منها:

لو أن كل المزارعين اتجهوا إلى الزراعة العضوية فإننا سنواجه خطر المجاعة: " ترتبط هذه المقولة بالفكرة السائدة عن الزراعة العضوية في كونها لا تعتمد على الكيماويات ( أسمدة ومبيدات) وأن هذا غير ممكن في ظل الحاجة إلى الإنتاج المكثف، والحقيقة أن الزراعة العضوية هي النظام الذي سيحافظ على خصوبة التربة وبقائها وكثافتها الدقيقة بما يضمن استمرارية الإنتاج لفترات أطول مقارنة بالتهور السريع الذي يحصل للتربة التقليدية، ويوجد عدد كبير من المزارع العضوية في دول كثيرة لديها إنتاج يماثل ويتعدى إنتاج المزارع التقليدية ويفوقها في الجودة والقيمة الغذائية ويقل عنها في تكلفة الإنتاج"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تقرير عن القطاع الزراعي العضوي في المملكة العربية السعودية، 2012، ص. 10، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/09/17]:

[www.saudi-organic.org.sa/pressdownload/uploads/KSA-sectorstudy 2012-Arabic.pdf](http://www.saudi-organic.org.sa/pressdownload/uploads/KSA-sectorstudy 2012-Arabic.pdf)

<sup>2</sup> [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)

تاريخ الاطلاع: 2013/09/17

المزارع العضوي ضد التقنيات والتطور: "هناك الكثير من التطور والتقنيات الحديثة في العمليات الزراعية بدء من إعداد التربة إلى جمع وتخزين المحصول، والحقيقة أن المزارع العضوي ضد الاستخدام غير الأمثل للتقنية"<sup>1</sup>.

## II- الأسباب الداعية لتحول الجزائر نحو الزراعة العضوية

\_ الزراعة العضوية نظام زراعي مستدام: فهي مجدية اقتصاديا وتحقق مكاسب بيئية وفوائدها كثيرة بالنسبة للمجتمع.

### انعكاسات الزراعة العضوية على البيئة:

- ✓ زيادة احتفاظ التربة بمياه الري وبالتالي ترشيد استهلاكه في الزراعة.
- ✓ تقلل الزراعة العضوية من استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة.
- ✓ المحافظة على خصوبة التربة والتنوع البيولوجي.
- ✓ الحد من تلوث المياه والتربة.

فوائد الزراعة العضوية للمزارعين: تعزيز الإنتاج كنتيجة لتحسين خصوبة التربة بالأساس، تخفيض التكاليف بسبب استبعاد المدخلات الكيميائية و يؤدي كل هذا في ظل زيادة الطلب على المنتجات الزراعية العضوية إلى تحقيق أرباح أكثر.

### فوائد الزراعة العضوية للمجتمع:

- ✓ ضمان غذاء صحي وآمن ( خالي من بقايا المبيدات والأسمدة الكيميائية، خالي من الكائنات المعدلة وراثيا (GMOs) )، إضافة إلى أن منتجاتها ذات طعم مميز وجودة عالية.
- ✓ ضمان جودة المياه.
- ✓ تساهم في نظافة المحيط باعتبار التسميد البيولوجي طريقة من طرق تسيير النفايات.
- ✓ نمط الزراعة العضوية مكثف لاستخدام العمالة الزراعية وبذلك تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.

\_ نجاح الزراعة العضوية عالميا وانتشارها عربيا: " منذ التجارب العلمية الأولية على الزراعة العضوية في الخمسينيات من القرن الماضي، حدث تطور هائل في القطاع الزراعي العضوي فوفقا لإحصائيات 2012 يعمل حوالي 1,8 مليون مزارع بهذا القطاع على مستوى العالم، وارتفعت مساحة الأرض المخصصة للإنتاج

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

العضوي من حوالي 10 مليون هكتار سنة 1999 إلى 37 مليون هكتار سنة 2010 [بتصرف]<sup>1</sup>، و"تتوزع هذه المساحة المزروعة عضويا بين قارات العالم على النحو التالي: 12144984 هكتار في استراليا 10002087 هكتار في أوروبا، 8389454 هكتار في أمريكا اللاتينية، 2788291 هكتار في آسيا 2652624 هكتار في أمريكا الشمالية و 1075830 هكتار في إفريقيا"<sup>2</sup>، "أما على مستوى الدول فإن استراليا هي أكثر الدول ممارسة للزراعة العضوية تليها كل من: الأرجنتين، الولايات المتحدة، البرازيل، الصين إيطاليا، ألمانيا، أوروغواي، فرنسا وبريطانيا...، حيث تزرع هذه الدول 10 ما مجموعه 25864605 هكتار أي حوالي 70% من المساحة المزروعة عضويا على مستوى العالم سنة 2010"<sup>3</sup>، وبصورة عامة نلاحظ أن الزراعة العضوية تتركز في الدول المتقدمة نظرا للوعي الصحي وارتفاع مستوى الدخل الفردي، أو في دول زراعية قريبة جغرافيا من الدول الغنية توجه صادراتها لها كقرب الأر جنتين والبرازيل من الولايات المتحدة.

"ومنذ عشرين عاما كان سوق المنتجات الزراعية العضوية صغيرا وحديثا وجدت هذه المنتجات فرصا تسويقية حيث قدر حجم المبيعات بحوالي 60 مليار دولار عام 2010"<sup>4</sup>، واليوم فإن الزراعة العضوية هي القطاع الأكثر حركة والأسرع نموا في صناعة الغذاء العالمي.

أما بالنسبة لتجارب الدول العربية في مجال الزراعة العضوية ورغم مساهمتها المتواضعة عالميا ( "حيث بلغت المساحات المخصصة للزراعة العضوية في الوطن العربي عام 2010 حوالي 400579 هكتار وهي مساحة تقل عن المساحة المزروعة في أي دولة من الدول العشر المذكورة سابقا وبما يعادل حوالي 1% فقط من المساحة المزروعة عضويا على مستوى العالم"<sup>5</sup> )، "فإن العديد من الدول العربية قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في إنتاجها العضوي مثل: تونس، مصر والمغرب مع وجود مؤسسات خاصة للتصديق على المنتجات العضوية واعتمادها ومنح الشهادات اللازمة حسب المواصفات العالمية المطلوبة ( خاصة المواصفات الأوروبية والأمريكية) كما تجدر الإشارة إلى أن ثلاث دول عربية وهي تونس، الإمارات وسوريا قد انتقلت خطوة أكثر تقدما عندما

<sup>1</sup> تقرير عن القطاع الزراعي العضوي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص. 7.

<sup>2</sup> فتحي سروجي: " آفاق استخدام الزراعة غير التقليدية في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ( ماس )، القدس، فلسطين، 2012، ص. 18، متوفر على الرابط التالي [ تاريخ الاطلاع: 2013/09/18 ]:

[www.mas.ps/2012/sites/default/files/agriculture\\_2012.pdf](http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/agriculture_2012.pdf)

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص، ص. 19، 20.

<sup>4</sup> تقرير عن القطاع الزراعي العضوي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص. 7.

<sup>5</sup> فتحي سروجي، مرجع سابق، ص. 20.

شرعت قانونا خاصا بالزراعة العضوية فيها، في حين أن الأردن ولبنان قد خطيا خطوات هامة نحو إقرار هكذا قانون<sup>1</sup>.

وفي السعودية - الدولة البترولية- تعتبر الزراعة العضوية من بين أولويات وزارة الزراعة في الوقت الحاضر وفيما يلي أهم الأحداث والإنجازات الخاصة بالقطاع الزراعي العضوي السعودي<sup>2</sup>:

✓ من 2005 - 2006: بدء مشروع الزراعة العضوية، انضمام أول مجموعة من المزارعين النموذجيين للمشروع.

✓ في 2007: تأسيس الجمعية السعودية للزراعة العضوية.

✓ في 2008: تأسيس إدارة الزراعة العضوية بوزارة الزراعة.

✓ في 2009: تقديم لائحة الزراعة العضوية السعودية.

✓ في 2010: تقديم المواصفات الفنية السعودية.

✓ في 2011: تدشين الشعار العضوي الوطني، بدء السياسة العضوية وبرنامج تطور سوق المنتجات العضوية.

✓ في 2012: حملات التوعية عن الغذاء العضوي.

والإنجازات هي: 78 مزارع عضوي، 280 مزارع سجلوا للتحويل، مساحة المزارع العضوية: 16247 هكتار مساحة المزارع تحت التحويل: 2216 هكتار، أما في الجزائر فلا تزال الزراعة العضوية في مرحلة بدائية حيث تم إطلاق نشاطاتها عن طريق المؤسسات المملوكة للدولة.

\_\_ الميزات النسبية للجزء للتحويل للزراعة العضوية: تتميز الجزائر بميزات نسبية تجعلها قادرة على اختراق الأسواق العالمية والوفاء بمتطلباتها المتزايدة من الأغذية العضوية نظرا للأسباب التالية:

✓ توفر الظروف المناخية التي تمكن من زراعة منتجات دون غيرها بشكل أفضل مما لدى الدول الصناعية ذات الجو البارد.

✓ يمكن تحويل أنظمة الزراعة التقليدية الحالية بسهولة إلى أنظمة الزراعة العضوية مما يسهل من التحويل ويقلل من التكاليف المصاحبة مقارنة بما لدى الدول الصناعية من أنظمة إنتاج زراعي مكثف.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. X.

<sup>2</sup> تقرير عن القطاع الزراعي العضوي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص. 16.

- ✓ توفر اليد العاملة مقارنة بالدول الصناعية مما يشجع دعم الزراعة العضوية التي تحتاج إلى كثافة العمالة.
- ✓ التراث الوطني الزراعي الطبيعي والعضوي الغني.
- ✓ ارتباطها باتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

خلاصة القول أن الجزائر إذا أرادت التحول إلى دولة زراعية مصدرة فلا بد أن تكون الزراعة العضوية أولوية من أولويات استراتيجية التجديد الفلاحي.

### المطلب الثالث: القطاع السياحي

لقد تطورت السياحة بسرعة لتصبح اليوم صناعة رئيسية على النطاق العالمي ومن المنتظر أن تبدي نموا قويا متواصلا، فحسب المنظمة العالمية للسياحة " فقد بلغ عدد الوافدين من السياح الدوليين في العالم 842 مليون سائح، وبلغت العائدات المتأتية من السياحة الدولية 800 مليار دولار سنة 2006، وعلى الصعيد العالمي أيضا تمثل السياحة 231 مليون منصب عمل مباشر وغير مباشر، 12 % من الناتج الداخلي الخام العالمي و30 % من المبادلات الدولية من الخدمات التجارية"<sup>1</sup>.

جزائريا وبالرغم من تنوع المقومات السياحية التي تزخر بها البلاد إلا أنها لحد الآن وجهة سياحية مغيبة على الساحة العالمية، وأداء القطاع السياحي لا يزال ضعيفا وبعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب.

وبالنظر لنمو السياحة واستدامة مواردها وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية، وإدراكا منها لقدراتها وإمكاناتها السياحية التي تتفوق أحيانا على دول الجوار، قررت الحكومة الجزائرية جعل السياحة أولوية وطنية للدولة ومن الآن فصاعدا لم تعد مجرد خيار بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

ويفرض الوعي الوطني برهان التنمية السياحية كمحرك للتنمية المستدامة إلى جانب القطاعات الأخرى المنتجة ( الصناعة والزراعة) ضرورة مد الدولة بإطار استراتيجي مرجعي وبنظرة واضحة على المدى البعيد بالاعتماد على أهداف رقمية؛ ذلك هو موضوع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 بصفته جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2025 الذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-02 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والذي يبرز الكيفية التي تعتمز من

<sup>1</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025: " تشخيص وفحص السياحة الجزائرية"، الجزائر، جانفي 2008، ص.27.

خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي: الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

من هذا المنطلق وقبل الخوض في الحديث عن مستقبل التنمية السياحية المستدامة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نرى أنه من الضروري إلقاء نظرة على بعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة وفحص واقعها الحالي.

### الفرع الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

إن السياحة التي هي من أهم القطاعات الخدمية تتعدد تعاريفها وتصنف إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير، وقد نمت وتطورت لتختلف اليوم عن الماضي ولتعلب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وهو ما سيتكفل بدراسته هذا الفرع.

#### I- تعريف السياحة، أسسها وأنواعها

##### 1- تعريف السياحة:

في الحقيقة لقد اختلفت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالسياحة وكتعريف شامل سنعتمد تعريف منظمة السياحة العالمية والتي تعرفها بأنها: " انتقال الأفراد من مكان لآخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة"<sup>1</sup>.

إن تعريف السياحة لا يكتمل إلا بتعريف السائح الذي يمثل محور هذا النشاط وهو: " كل شخص يغادر مكان إقامته المألوفة إلى مكان آخر بهدف إشباع رغبة معينة خلال مدة زمنية لا تتعدى 12 شهرا متصلة دون أن تكون غايته البحث عن منصب عمل"<sup>2</sup>.

##### 2- أسس السياحة

\_\_ **الطلب السياحي:** وهو جملة من الرغبات والدوافع النفسية لشخص ما تجاه منتج معين أو منطقة معينة تحكمها القدرات المادية لهذا الشخص.

<sup>1</sup> أكرم عاطف رواشدة: " السياحة البيئية - الأسس والمركبات -"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص.19.

<sup>2</sup> محيا زيتون: " السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر"، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2002، ص.17.

ـ **العرض السياحي:** " يتجسد العرض السياحي في مجموعة عناصر ومقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها إلا أنها متكاملة فيما بينها من أجل تحقيق إشباع رغبات السائح المختلفة"<sup>1</sup>، وببساطة فالعرض السياحي هو كل ما يمكن أن تعرضه الدولة من مغريات ووسائل جذب سياحي لتنمية الحركة السياحية ويتميز بثلاث خصائص تتمثل في:

✓ عدم المرونة وعدم القابلية للتغير وفق رغبات وأذواق السائحين بالنسبة للعناصر الطبيعية والتاريخية.

✓ استقلالية عناصره عن بعضها البعض، فتلك الطبيعية مستقلة عن الصناعية.

✓ المنتج السياحي لا ينتقل إلى السائحين وإنما يحدث العكس.

ـ **التسويق السياحي:** " هو النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها، للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمرتبطة والتأثير فيها بهدف تنمية الحركة السياحية الدولية القادمة إليها"<sup>2</sup>.

ـ **الاستثمار السياحي والإيرادات السياحية:** يمثل الاستثمار السياحي كل ما يوجه من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل المشاريع السياحية، أما الإيرادات السياحية فتمثل كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين وما تحققه السياحة كمنشآت اقتصادية وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل السياحة والفنادق والطيران والملاحة نظير ما يؤدونه من خدمات سياحية مختلفة.

### 3- أنواع السياحة

يمكن تصنيف السياحة إلى أنواع وفق أكثر من معيار نوجز أهمها فيما يلي:

ـ **حسب الهدف ( الدافع ) من السياحة** تصنف السياحة إلى: السياحة الترفيهية، السياحة الدينية، السياحة العلاجية، السياحة الاجتماعية، السياحة البيئية، سياحة السيارات والدراجات، سياحة المعارض والمهرجانات، سياحة المؤتمرات، سياحة المغامرة، السياحة الرياضية، سياحة التجوال، سياحة التسوق، السياحة الثقافية، سياحة التعلم والتدريب، سياحة الأعمال...

<sup>1</sup> محمد تفرورت، نبيل بوفليح: " دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا - حالة الجزائر، تونس، المغرب -"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: " السياحة في الجزائر - الواقع والآفاق -"، المركز الجامعي - البويرة -، الجزائر، يومي 11-12 ماي 2010.

<sup>2</sup> أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص.23.

- حسب النطاق الجغرافي تصنف السياحة إلى: سياحة داخلية ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه وسياحة خارجية ومعناها انتقال السياح الأجانب إلى بلد ما.
- حسب اتجاه الرحلة أي مكان ممارسة السياحة تصنف السياحة إلى: سياحة ساحلية (شاطئية) سياحة جبلية، سياحة صحراوية ...
- حسب الجنسية يمكن تمييز: سياحة الأجانب، سياحة المواطنين المقيمين بالخارج، سياحة مواطني الدولة المقيمين بالداخل.

## II- تطور السياحة وأهميتها

### 1- تطور السياحة

\_\_ السياحة في الماضي: " كانت السياحة في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية وسماتها: وسائل نقل بدائية برا وبحرا فقط، أعداد قليلة من البشر، كما كان السفر حكرا على الأغنياء والقادرين ويتم نقل الأفراد على مسؤولياتهم الشخصية"<sup>1</sup>.

\_\_ السياحة في العصر الحديث: يمكن إيجاز تطور السياحة في هذه المرحلة كما يلي:

- تطور هائل لوسائل النقل البرية والبحرية والجوية.
- انتقال أعداد هائلة من البشر من دولهم إلى دول أخرى.
- لم تعد مقتصرة على الأغنياء فقط بل أصبحت سهلة المنال للملايين من البشر.
- إن السياحة لم تعد حكرا على الدول والأقاليم التي تملك المقومات الطبيعية فحسب، بل أصبحت صناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا.
- تعدد وتنوع أنواع السياحة.
- لقد تمخض عن إدماج الجانب البيئي في النشاط السياحي وربطه بمفهوم الاستدامة مصطلحي السياحة البيئية والسياحة المستدامة، وتعرف الأولى " بأنها رحلات مسؤولة بيئيا وزيارات لمناطق

<sup>1</sup> حياة بن سماعيل، حسبية زايدى: " أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحول الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية - دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة- "، مداخلة في المنتدى الدولي الثاني حول: " دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة، جامعة بسكرة الجزائر، يومي 11 و12 مارس، 2012.

ذات طبيعة بكر وذلك بغرض الاستمتاع والدراسة وتأمل الطبيعة والملايح الثقافية المرتبطة بها<sup>1</sup>، إنها عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة؛ أما السياحة المستدامة " فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة لها على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين، إذن هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضييفة لهم مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها"<sup>2</sup>.

## 2- دور السياحة في التنمية الشاملة

تكتسي التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لتأثيرها الإيجابي البارز في الجوانب المتعددة للتنمية:

- فمن منظور اقتصادي تؤدي تنمية القطاع السياحي إلى: تدفق العملة الصعبة، زيادة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، خلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى للاقتصاد، تدعيم البنية التحتية وتحسين مستواها لا سيما في مجال النقل، الإيواء وشبكات المياه والكهرباء...
- من منظور اجتماعي تعمل التنمية السياحية على: " رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم، خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين، كما تساعد على تطوير الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي"<sup>3</sup>.
- من منظور ثقافي تعمل التنمية السياحية على: " تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين، توفير التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية، تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف ( الحوار بين الحضارات)[بتصرف]"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الطيب داودي، دلال بن طي: " السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة "، مداخلة في المنتدى الدولي حول: " اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 09 و10 مارس 2010.

<sup>2</sup> أحمد محمود مقابلة: " صناعة السياحة "، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص.90.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص.74.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص.75.

- من منظور بيئي تساهم السياحة في المحافظة على البيئة من خلال إنشاء الحدائق والمناطق المحمية، تحقيق إدارة جيدة للنفايات والتخلص منها بشكل علمي سليم، زيادة الوعي البيئي لدى السائح وأفراد المجتمع المضيف.

- ومن منظور سياسي تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول كما تعتبر عاملا للسلم.

### الفرع الثاني: تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر

نسعى من خلال هذا الفرع إلى التعريف بالإمكانيات السياحية للجزائر ثم تحليل مؤشرات أداء القطاع السياحي لنخلص إلى إبراز أهم نقاط ضعفه.

#### I- مقومات السياحة في الجزائر

ترتكز السياحة في الجزائر على مقومات بعضها طبيعي والآخر حضاري وثقافي ومادي.

#### 1- المقومات الطبيعية

تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية طبيعية معتبرة موزعة على مساحتها المقدرة ب 2381741 كلم<sup>2</sup> يمكن إيجازها في:<sup>1</sup>

\_\_ **الساحل:** يمتد على طول 1200 كلم ويتنوع بين سواحل رملية وصخرية أهمها: سكيكدة، عنابة، جيجل بجاية، تيبازة، الجزائر العاصمة، وهران...

\_\_ **التضاريس:** يتربع شمال الجزائر على سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب منها سلسلة الأطلس التلي التي تتواجد بها جبال الأوراس والقبائل التي تضم قمما خلاصة كجرجرة وتيكجدة وجبال خنشلة التي توجد بها أكبر غابة أرز متوسطي في البحر الأبيض المتوسط، تتقدمها سهول واسعة ذات تربة خصبة وتليها سلسلة الأطلس الصحراوي بجبال القصور والعمور تتخللهما السهول العليا القسنطينية والسهول السهبية إضافة إلى بحيرات في الشرق وسبخات في الغرب توفر تنوعا بيئيا مكن من إنشاء عدة حظائر وحدائق كالحظيرة الوطنية

<sup>1</sup> مليكة زغيب، سوسن زيرق: " دور التسويق الإلكتروني في دعم وترقية السياحة الصحراوية الجزائرية "، مداخلة في المنتدى الدولي الثاني حول: "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2012.

للقالا التي تضم حيوانات وطيور نادرة، الحديقة الوطنية بتلمسان، الحظيرة الوطنية لثنية الحد، والحديقة الوطنية قورايا المصنفة محمية طبيعية عالمية سنة 2004.

\_ **الصحراء:** تغطي معظم جنوب الجزائر والقبلة الأولى للسياح نظرا لجمالها الباهر وأسرارها التي لم تكتشف بعد ومن أشهر مناطقها: غرداية، الوادي وبسكرة إضافة إلى الهقار والطاسيلي.

\_ **الثروة الحموية:** يتوزع على مختلف مناطق الجزائر عدة منابع للمياه الحارة والجوفية يزيد عددها عن 200 منبع مسجل وموثق رسميا، تتمتع بميزات علاجية هامة تستقطب السياح المحليين والأجانب منها: حمام بوحنيقية بمعسكر، حمام دباغ بقالملة، حمام بوحجر بعين تموشنت، حمام ريغة بعين الدفلى، بوغرارة في تلمسان، وحمام الصالحين ببسكرة وغيرها.

كما أن هناك إمكانيات لإقامة مراكز العلاج بمياه البحر كمرکز سيدي فرج الذي يدعم هذه الثروة ويطور السياحة العلاجية.

\_ **المناخ:** يتنوع مناخ الجزائر ونجد:

**المناخ المتوسطي:** يسود الشريط الساحلي ويتميز بالاعتدال شتاء وبالحرارة والرطوبة صيفا مما يساعد على وجود الغابات الكثيفة من الأشجار المتنوعة والسهول الخصبة؛ **المناخ القاري أو المناخ شبه الجاف:** ويسود الهضاب العليا والمناطق الداخلية يتميز بشتاء بارد وطويل قد تنعدم فيه درجة الحرارة وصيف حار جاف، نجد هنا غابات الأرز وتحتل الحلفاء كل المناطق السهبية؛ **المناخ الصحراوي الجاف:** يسود الصحراء ويتميز بالحرارة الشديدة والجفاف طول السنة خاصة في الصيف، أما ليالي الشتاء فهي باردة جدا، لا أثر للنباتات باستثناء الواحات المتناثرة في عدة مدن صحراوية.

## 2- المقومات الحضارية والثقافية

تعاقبت على الجزائر عدة حضارات أكسبتها منتجا سياحيا حضاريا وثقافيا مميذا فنجد مثلا الآثار الرومانية في كل من: مدينة تيمقاد في باتنة، جميلة في سطيف، خميسة وتيفاش في سوق أهراس، قلمة، تيبازة...؛ ونجد أيضا الآثار الإسلامية في تلمسان، قسنطينة، غرداية والمسيلة والقصبة التي صنفت تراثا معماريا تاريخيا سنة 1992 إلى جانب الآثار الأوروبية كالكنائس والكاتدرائيات ومن أشهرها كنيسة القديس أوغستين في عنابة وبرج

سانتاكروز في وهران، كما لا ننسى الآثار والنقوش التي تعود إلى حضارات ما قبل الميلاد في الهقار والطاسيلي ويضاف إلى كل ذلك الصناعات التقليدية المستمدة من تاريخ كل منطقة وعاداتها وتقاليدها [بتصرف]<sup>1</sup>.

### 3- المقومات المادية

تتمثل المقومات السياحية المادية في مدى توفر البنية التحتية للسياحة ( في مجال النقل بكافة أنواعه: الطرقات والطرق السريعة، السكك الحديدية، المطارات، الموانئ؛ شبكات المياه والكهرباء والغاز والاتصالات)، ومدى توفر الفنادق، القرى السياحية، المنشآت الترفيهية، المطاعم، المنشآت التجارية، مكاتب المعلومات السياحية وكالات السياحة والأسفار، مكاتب إيجار السيارات، المسارح، الملاعب... والتي تقدم مختلف الخدمات السياحية كالإيواء، النقل، الطعام، الترفيه... وعادة ما يطلق عليها بالبنية الفوقية للسياحة.

في هذا السياق تتمتع الجزائر بمستوى مقبول عموما في مجال البنية التحتية نتيجة الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، أما في مجال الطاقة الفندقية باعتبارها من أهم العناصر المكونة للإمكانيات السياحية المادية فقد " ورثت الجزائر غداة الاستقلال طاقة إيواء قدرت ب 5922 سرير"<sup>2</sup>، ثم شهد هذا العدد تطورا مضطربا ليصل إلى 53812 سرير عام 1990، ليقفز إلى 85000 سرير نهاية 2007 والجدول التالي يوضح تطور عدد الفنادق الجزائرية وطاقتها الإيوائية للفترة 1990-2007.

#### الجدول رقم (26): تطور عدد الفنادق في الجزائر وقدراتها الاستيعابية: الفترة 1990-2007

السنوات	1990	1995	2000	2005	2006	2007
عدد الفنادق	380	653	827	1105	1134	1140
عدد الأسرة	53812	62000	77242	83895	84869	85000

المصدر: مليكة زغيب، سوسن زيرق، مرجع سابق.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> خالد كواش: "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، ص.225.

## II- مؤشرات أداء السياحة الجزائرية

1- عدد السياح الوافدين إلى الجزائر: "بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2006 : 1640000 سائح موزع بين: الجزائريين المقيمين في الخارج ب 1160000 ( ما يمثل 71 % من التدفق السياحي الإجمالي)، والأجانب ب 480000 ( ما يمثل 29 % من إجمالي السياح)، وهو رقم بعيد عن ما حققته دول الجوار حيث بلغ عدد السياح الوافدين 6 و6,5 مليون سائح بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي [بتصرف]<sup>1</sup>، ويمكن إدراج الجدول رقم (27) لتتبع حركة السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2007.

## الجدول رقم (27): توافد السياح إلى الجزائر في الفترة 1990-2007

السنوات	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجموع
1990	686000	451000	1137000
1995	97650	422350	520000
1999	140862	607675	748537
2000	175538	690446	865984
2001	196229	705187	901416
2002	251145	736915	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
2006	480000	1160000	1640000
2007	511188	1231896	1743084

المصدر: انظر كل من :

- مليكة زغيب، سوسن زيرق، مرجع سابق.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص.30.
- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme.

لعل أبرز ما نلاحظ من خلال الجدول هو حجم التأثير البالغ للوضع السياسي والأمني الذي ميز الجزائر في فترة التسعينيات على السياحة الخارجية، حيث تراجع توافد السياح الأجانب من 686000 إلى 97650 سائح فقط بين سنتي 1990 و1995، وبمجرد عودة السلم وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي ( ابتداء من سنة

<sup>1</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص. 30، 32.

1999) وزيادة الاهتمام بقطاع السياحة عرفت حركة السياحة الخارجية انتعاشا نسبيا أين وصل عدد السياح إلى 511188 سائح سنة 2007.

**2- الإيرادات السياحية:** لقد تطورت إيرادات النشاط السياحي في الجزائر منتقلة من 80 مليون \$ سنة 1999 إلى 215,3 مليون \$ سنة 2006 ثم إلى 218,9 مليون \$ سنة 2007، وهو رقم ضعيف حيث حققت بعض الدول إيرادات سياحية تفوق إيرادات الجزائر من قطاع المحروقات.

**3- السياحة وميزان المدفوعات:** إن تطور الإيرادات السياحية وحده لا يكفي لقياس أهمية القطاع السياحي لذا ارتأينا معرفة تأثير السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري السياحي ولأجل هذا الغرض قمنا بإدراج الجدول التالي.

الجدول رقم (28): التدفقات النقدية والميزان السياحي خلال الفترة (1999-2007) الوحدة: مليون \$

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات السياحية	80	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218,9
النفقات السياحية	250	193	194	248	255	340,9	370	380,7	376,7
الرصيد	170 -	91-	94 -	137 -	143 -	162,4 -	185,7 -	165,4 -	157,8 -

**المصدر:** عبد القادر حسين: " استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 - الآليات والبرامج -"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، دورية أكاديمية دولية محكمة، تصدر عن جامعة ورقلة الجزائر، ص. 176.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رصيد الميزان السياحي سالب طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المحصل عليها كإيرادات من السياح القادمين إلى الجزائر مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات للدولة.

**4- حصة قطاع السياحة في PIB:** تقدر مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط للفترة 1999-2007 ب: 0,17% وهي نسبة مساهمة ضئيلة مقارنة بالمتوسط العالمي.

5- التشغيل في القطاع السياحي: إن عدد الموظفين الجزائريين في هذا القطاع محدود جدا حيث " بلغت مناصب الشغل بصورة مباشرة وغير مباشرة حوالي 200000 منصب سنة 2007 " <sup>1</sup>.

إذن بالنظر للمؤشرات السابقة يتضح ضعف أداء قطاع السياحة الجزائري وهو ما تؤكدته التقارير والدراسات الدولية، وفي هذا الإطار " فقد نشر تقرير قام به مجموعة من الخبراء بمشاركة الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية يصنف الجزائر في المرتبة 147 من مجموع 174 دولة شملتها الدراسة من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام، كما أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1 % محتلة بذلك المرتبة 138 عالميا، وفي تقرير آخر صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2007 حول السياحة فقد صنفت الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا بعد موريتانيا" <sup>2</sup>.

وعليه فالمقومات الطبيعية والحضارية والثقافية لا تكفي لوحدها لجذب السياح الأجانب والمحليين وهو ما يدعونا لإبراز نقائص السياحة الوطنية.

### III- نقاط ضعف القطاع السياحي في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع السياحي في الآونة الأخيرة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من نقائص تشكل في مجملها العراقيل التي تقف عائقا أمام تطور السياحة الجزائرية وبلوغ الأهداف المرجوة منها يمكن تلخيصها فيما يلي:

\_\_ غياب نظرة واضحة للمنتجات السياحية: مواقع سياحية من دون صيانة وغير مثمرة بصورة كافية، نقص في جاذبية بعض المواقع السياحية وعدم القدرة على خلق التميز، غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الأطراف الفاعلة في ميدان السياحة.

#### \_\_ ضعف الخدمات السياحية

الفندقة ( الإيواء): عجز كمي ونوعي: " عجز في طاقات الاستقبال، هياكل إيواء متآكلة ومرتفعة الثمن نسبيا بالنسبة للسائح المحلي، غياب الفنادق من الدرجة المتوسطة ( 02 و 03 نجوم) والموجهة للسائح ذوي

<sup>1</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 2 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 : " المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية"، الجزائر، جانفي 2008، ص. 18.

<sup>2</sup> مليكة زغيب، سوسن زيرق، مرجع سابق.

الدخل المتوسط خاصة المحليين منهم وهذا راجع لضعف الاستثمار في قطاع الفنادق الذي يواجه عدة مشاكل منها مشكل العقار [بتصرف]<sup>1</sup>، 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

ضعف نوعية النقل والتواصلية: عدم القدرة على خلق خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب زادت حدة من خلال تسعير مبالغ فيه مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب ( نحو المقاصد السياحية الأكثر جذبا للأجانب).

بالإضافة إلى الافتقار إلى المطاعم الفخمة، المنشآت التجارية وأماكن الراحة والترفيه التي يحتاجها المواطن قبل السائح الأجنبي، مشاكل جدية تتعلق بالنظافة في الفضاءات العمومية...

\_\_ ضعف أداء وكالات السياحة والأسفار وغياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق: خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، عدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة، أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة: 80 % عمرة وأسفار نحو الخارج، 10 % استقبال لوكالات الجنوب، 10 % حجز للتذاكر؛ غياب التحكم في التقنيات الجديدة في السوق السياحية الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات.

\_\_ نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية: نوعية تكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز، نقص التأهيل المتخصص.

\_\_ تغلغل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة: عدم كفاية مواقع الأنترنت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

\_\_ بنوك وخدمات مالية غير متكيفة: عدم ملائمة وضع وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، تعارض طريقة التمويل مع طبيعة الاستثمار السياحي.

\_\_ الأمن: مشاكل متكررة ومتفرقة ( اختطاف السياح الأجانب، غياب الأمن الصحي والغذائي في بعض مناطق الوطن).

<sup>1</sup> التلفزيون الجزائري، تنشيط فوزية بوسباك، بمشاركة: عبد الرؤوف خالف، محمد خلاف، سفيان بوعيان، حصة نقاش مفتوح بعنوان: "السياحة في الجزائر: إمكانات، جهود ورهانات"، قناة الجزائرية الثالثة، الجزائر، يوم الأربعاء 6 جوان 2012.

— إدارة وتسيير وثقافة سياحية غير ملائمة للسياحة العصرية: المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات والدخول، غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي، غياب ثقافة السياحة لدى المجتمع الجزائري.

— عجز في تسويق وجهة الجزائر.

الفرع الثالث: المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT 2025 : نحو تنمية سياحية مستدامة في الجزائر

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 التوزيع الناضج لمسار طويل من الأبحاث، التحقيقات الدراسات والخبرات، إنه نتيجة لعمل فكري كبير واستشارة واسعة بمشاركة الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص على امتداد الندوات الجهوية والخلاصات التي توصلت إليها، حيث تمت المصادقة عليه سنة 2008 .

فهو يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية للجزائر وبموجبه تقوم الدولة بعرض رؤيتها للتنمية السياحية لمختلف الآفاق: على المدى القصير ( 2009)، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) وذلك في إطار التنمية المستدامة، وهو بذلك أداة تترجم إرادة الدولة في تهمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الارتقاء بها إلى درجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطة.

**I- المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية ( من بلد موفد إلى بلد مستقبل)**

**1- التموقع الجديد للسياحة الجزائرية**

لا تبني السياحة على ترتيب غير محكم، فهي تركز على الاستراتيجية التي تعرف المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية بالاستفادة مما تمتلك من مؤهلات ومن طلبات وتوقعات للزبائن المحليين والدوليين ويرمي المفهوم الجديد إلى: " التموقع في الفروع الجديدة الواعدة، الاستفادة من تجارب البلدان المنافسة في حوض المتوسط إجراء تكييف يتماشى مع توجهات الاستهلاك الجديدة والطلب الدولي، الأخذ بعين الاعتبار لوجود طلب متزايد للزبائن المحليين، التوفيق الدائم بين الطلب الوطني والدولي"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 2 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص. 6.

وتندرج الاستراتيجية الجديدة للسياحة والمجسدة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 في المدى البعيد بتحديد أولويات واضحة ودقيقة مستندة على برمجة في الزمن.

## 2- تحديد المفهوم الجديد مقارنة بمؤهلات الجزائر، بالتوقعات والاتجاهات العالمية الناشئة

يتوجب على الجزائر كمنضم جديد تنويع العرض السياحي الوطني وكذا زبائنها حتى يكون النشاط السياحي أقل هشاشة، أكثر تفاعلية وأكثر مرونة في مواجهة التغييرات المفاجئة للسوق وزواله، إذا على الجزائر أن تقوم ب:

- تنويع الوجهات ( الجنوب، الساحل)، المنتجات، الشركاء والمرفقون حتى لا تكون رهينة لخيار واحد أو منتج واحد.
- الذهاب لاستقطابات جديدة للامتياز والتنوعية في السياحة الحديثة مثل: الغولف، الأنشطة المائية النوادي، تأجير البواخر السياحية المائية والفضاءات الفكرية مثل القصور، التحليق الجوي وسباق الزوارق البحرية والمهرجانات.
- الموقع الجغرافي المميز للجزائر، سهولة بلوغها، رابط اللغة مع عدد كبير من دول الجوار كلها عوامل تجعل من الجزائر بلدا ذا إمكانيات سياحية قوية.

وفي هذا الإطار يمكن للجزائر الاعتماد على أربعة أنواع من الزبائن والسياح المستهلكين:

- زبائن موجودين: وهم زبائن السوق المحلية والذين يجب المحافظة عليهم بعروض التسلية المتنوعة وسهلة المنال.
- الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج: والواجب إقناعها بالتوجه أكثر لبلدها الأصلي لقضاء العطل.
- زبائن محتملين: من المنطقة الأورو- متوسطة وبلدان الخليج حيث وحدة الثقافة واللغة وسهولة الوصول تجعل الجزائر سوقا مفضلة.
- زبائن أكثر بعدا: أمريكا الشمالية وبشكل أساسي كندا، وآسيا وهي سوق في أوج توسعها.

## 3- المؤهلات الجديدة الواجب توفيرها لإرساء التموقع الجديد

— تحتوي الجزائر على تنوع كبير في الموارد السياحية بعضها خاص بما ( الصحراوية، المياه المعدنية، الثقافية) والتي تستدعي تشجيعها.

- موارد أخرى يزداد دخولها في ميدان المنافسة الدولية ( سياحة الاستحمام، الأعمال والمؤتمرات السياحية الرياضية والتسلية) ويحق للجزائر أن تطالب رسميا بالانضمام إلى نادي الأفضل في هذه الفروع.

- أخيرا السياحة الأصلية والطبيعية المراعية للبيئة إذ يمكن لهذا الخيار أن يكون كذلك ورقة إضافية رابحة للبلاد.

يضاف إلى هذا التنوع الكبير في الموارد: أصالة الموقع ( أقل قولبة، أكثر بساطة وحقيقة) والطقس المعتدل الانعزال، الهروب للذان يمنحهما تنوع المشاهد الطبيعية الجزائرية ( الجزائر أرض المغامرة)؛ سهولة الوصول إليها ( التقارب النسبي للأسواق الأوروبية)؛ كثافة التبادلات الثقافية والتسهيلات اللغوية.

#### 4- الأطراف الفاعلة المستهدفة بالاستقطاب لضمان تبني وترقية المفهوم الجديد للسياحة

لإضفاء الديمومة على تنمية المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية يتوجب معرفة الفئات المطلوب إقناعها وهي خمس فئات كالاتي:<sup>1</sup>

- السياح: الذين يتحولون إلى " مستهلكين- فاعلين " بدلا من مجرد مستهلكين تتجاوزهم عروض مختلف الوجهات المنافسة.

- الموجهون: ويمثلون وكالات السفر، الناقلين، المرشدين، الصحفيين، قادة الرأي، الوسطاء من التجار وغير التجار.

- المستثمرون المرقون، المطورون والراغبين في ضمان مقابل عن الاستثمار السريع والآمن.

- أصحاب الفنادق، أصحاب المطاعم والناقلون.

- المواطن: ويحتاج إلى تحسيس بالنتائج الإيجابية للسياحة، بآثارها السيئة المحتملة، كما يجب إعلامه بإمكانية مساهمته المباشرة في النهوض بسياحة نوعية مستدامة.

#### 5- الفروع الواجب ترقيتها في المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية

بالنظر للميزات التي تتمتع بها الجزائر والتوجهات الحالية في العالم يتبين أن الفروع التي تستدعي الترقية - الكلية أو المنفصلة - :

<sup>1</sup> حياة بن سماعيل، حسبية زايدي، مرجع سابق.

- التمويع بصفة هجومية على المستوى المتوسطي " المخطط الأزرق ": عنابة، جيجل، بجاية، بومرداس الجزائر، تيبازة، مستغانم، عين تموشنت، تلمسان.
- ترقية السياحة الصحراوية و السياحة التجوال: بسكرة، الوادي، غرداية، جانت، تمنراست، توات قرارة، بشار، النعامة، البيض.
- تنمية سياحة المدن والأعمال وحول المدن الكبيرة " مخطط السياحة المدنية ": عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران وغرداية.
- تحديد السياحة الصحية والعلاجية: قالمة، بسكرة، البليدة، عين الدفلى، معسكر، سعيدة.
- إطلاق السياحة الثقافية، سياحة العبادة وتلك المرتبطة بالمواسم والأحداث: تبسة، سوق أهراس الطارف، باتنة، سطيف، معسكر، تيبازة، إليزي.
- التوجه باستمرار للسياحة المميزة جدا لتثمين النشاطات ذات القيمة المضافة العالية: الغولف، التحليق والسياسة المائية.

## II- الحركات الخمس لتنفيذ السياحي للجزائر

تعتبر الأساس الجوهري للاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لآفاق 2025، وتشكل الطريق لإنعاش سريع ومستدام للسياحة الجزائرية ودعم عودتها إلى الساحة الدولية، وفيما يلي عرض موجز لها.

### 1- مخطط وجهة الجزائر

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية ( صور الفوضى، انعدام الأمن والانغلاق) وأيضا من غياب الأشهار السياحي، لذلك عليها اختيار أوراقها القوية بغية تقويم صورتها وتثبيتها لتصبح وجهة سياحية كاملة تتميز بالأصالة والابتكار والنوعية؛ ومنه يتعين على الجزائر كبلد سياحي أن تكون ممثلة في المواقع الرئيسية الموفدة للسياح بتعاون كل الطاقات الاجتماعية والمهنية من جهة، وعلى أساس استراتيجية تسويق فعالة من جهة أخرى ترمي إلى وضع تكون فيه وجهة الجزائر قادرة على المنافسة على المستوى الدولي وعلى تلبية الاحتياجات الوطنية ( التسلية، الراحة، العطل)، منتجة اقتصاديا واجتماعيا.

وعلى العموم فإن مخطط وجهة الجزائر يهدف إلى: " بناء صورة جديدة وتقوية شهرة وجهة الجزائر، إبراز المميزات الجوهرية لوجهة الجزائر، تنظيم حملات إعلام واتصال فعالة، إعداد تحليل متخصص عن العرض السياحي الحالي في الجزائر وكذا تحليل المنافسة، خلق منتجات متميزة بالمقارنة مع المحيط المجاور، أفضل

استراتيجية استهداف لجذب المزيد من السياح، التكفل بالتدفق المتزايد للسياح، وضع استراتيجية تجارية (إرساء قوائم لوكالات الاتصال والتي تستطيع أن تترجم التوصيات الاستراتيجية إلى حملات ترقية فعالة) [بتصرف]<sup>1</sup>.

## 2- الأقطاب السياحية للامتياز (POT): الواجهات الرمزية الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة كالتسليّة، الأنشطة والدورات السياحية في تعاون مع مشروع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، متعدد الأبعاد يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي والتجاري (الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق)، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي (ZET).

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:<sup>2</sup>

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق (POT.N.E): ويضم كل من: عنابة، الطارف، سكيكدة قالمة، سوق أهراس، تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT.N.C): الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT.N.O): مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (POT.S.E) " الواحات " : غرداية، بسكرة، الواد المنبوعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (POT.S.O) " توات القرارة " : طرق القصور: أدرار تيميمون وبشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT.G.S) " طاسيلي ناجر " : إليزي، جانت.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT.G.S) " الأهقار " : تمنراست.

<sup>1</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 2 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص.23.

<sup>2</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 3 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT: " الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT) "، الجزائر، جانفي 2008، ص.6.

وقد منح هذا المخطط لكل قطب التوجهات الاستراتيجية الخاصة به في إطار التنمية المستدامة وفي سياق ترقية مورد اقتصادي بديل عن المحروقات.

### 3- مخطط نوعية السياحة (PQT)

لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يركز على التكوين والتعليم كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم؛ فالمخطط النوعي للسياحة يشمل: تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي، منح رؤية جديدة للمحترفين، حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية، نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية، اعتلاء موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية. وقصد الاستجابة لأهداف مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025:<sup>1</sup>

- ✓ ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
- ✓ إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي.
- ✓ الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

### 4- مخطط الشراكة العمومية- الخاصة

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن شراكة عمومية- خاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي، عن طريق تقسيم الموارد، الأخطار والأرباح.

فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية؛ فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، يضمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

<sup>1</sup> عبد القادر الحسين، مرجع سابق، ص.182.

وعلى هذا الأساس فإن مسعى مخطط الشراكة العمومية - الخاصة هو وصل الشبكة السياحية وجعلها منسجمة من خلال تبني استراتيجية التجميع بربط الشركاء.

### 5- مخطط تمويل السياحة (PFT)

بحكم أن السياحة صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة ولكونها ذات عائد بطيء، فإن عملية تحسين الربح الداخلي منها كهدف للشريك، للمرقي والمطور تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة وهذا هو دور مخطط التمويل كما تبينه النقاط التالية:

- ✓ حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ السهر على تجنب المشاريع السياحية التوقف والذوبان.
- ✓ جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.
- ✓ تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار ( قيد الدراسة على مستوى الحكومة).

### III- مخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

#### 1- الأهداف الاستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025) إلى ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية، ويرتكز على مخطط أعمال يحدد له الأهداف المادية والنقدية لبلوغ ذلك وتلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2025.

أ- الأهداف العامة: تسعى الاستراتيجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق خمسة أهداف كبرى:

- ✓ تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية ( التشغيل، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار) وجعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- ✓ توسيع الآثار المترتبة عن هذه الاستراتيجية إلى القطاعات الأخرى ( الفلاحة، الصناعة، الخدمات).

✓ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة ( ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية).

✓ تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.

✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر ( وذلك بإحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية).

### ب- الأهداف المادية للمرحلة الأولى: 2008 - 2015

تهدف الجزائر في آفاق 2015 إلى:

- استقبال 2,5 مليون سائح وباحترام نفس نسب الجيران ( تونس) فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة ( على اعتبار أن تونس تستقبل 6,5 مليون سائح في ظروف جيدة بامتلاك 220000 سرير تجاري) هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي: 40000 سرير بمقاس دولي منها 30000 سرير من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط.

- توفير 400000 منصب شغل ( مباشر وغير مباشر) و91600 مقعد بيداغوجي للتكوين.

ويمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة الأولى ( 2008 - 2015 ) في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): عرض بالأرقام الأهداف المادية لخطة الأعمال لآفاق 2015/ مضاعفة قدرات الجزائر

السنة	2007	2015
عدد السياح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام (PIB)	1,7 %	3 %
الإيرادات ( مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل ( المباشرة وغير المباشرة)	200000	400000
التكوين: مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 2 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص.18.

ج- الأهداف النقدية للمرحلة الأولى: 2008 - 2015 : يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين

2008 - 2015 لخطة الأعمال لوضع الجزائر على طريق السياحة ب 2,5 مليار دولار أمريكي، إذ يقدر

الاستثمار الإجمالي ( العمومي والخاص، المادي وغير المادي) لخلق سرير جديد ب 60000 \$ ( 55000 \$ منها عبارة عن استثمارات مادية والباقي يمثل الاستثمارات غير المادية).

ومن أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2,5 مليار \$ على مدى 7 سنوات ( لآفاق 2015) أي عن 350 مليون \$ سنويا.

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز يمكننا تصور جهد إضافي بمبلغ 1 مليار \$ لكل باقي البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البيئي الحالي.

وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة ب 15 % بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي ( المادي وغير المادي) يتوجب على السلطات العمومية ( بكل وزاراتها) التكفل ب 375 مليون \$ على مدى 07 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي 54 مليون \$ في السنة.

## 2- المشاريع السياحية ذات الأولوية

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مشاريع ذات أولوية منها الجاري إنجازه ومنها ما هو محل دراسة وعرض متقدم تتمثل في:

\_ فنادق السلسلة (Hôtels de Chaîne): عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير موزعة على الأقطاب السياحية كما يلي: " القطب السياحي شمال شرق: 5965 سرير، القطب السياحي شمال وسط: 9295 سرير، القطب السياحي شمال غرب: 10146 سرير، القطب السياحي جنوب شرق "الواحات": 2092 سرير، القطب السياحي جنوب غرب " توات القرارة ": 1513 سرير، القطب السياحي الجنوب الكبير " طاسيلي ناجر ": 150 سرير والقطب السياحي الجنوب الكبير " الأهقار ": 225 سرير"<sup>1</sup>.

\_ 23 قرية سياحية للامتياز (VTE) وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي من أجل تلبية الطلب الدولي والوطني، حيث يقدر عدد القرى السياحية المصممة ب 16 قرية بطاقة إيواء فندقي تقدر ب 54171 سرير موزعة على الأقطاب السياحية على النحو التالي: القطب السياحي شمال شرق: عدد القرى 02

<sup>1</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب4 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 : " تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية - المخطط العملي -"، الجزائر، جانفي 2008، ص.16.

بطاقة إيواء مقدرة ب 7378 سرير، القطب السياحي شمال وسط: عدد القرى 10 بطاقة إيواء تقدر ب 39849 سرير، القطب السياحي شمال غرب: عدد القرى 03 بطاقة إيواء تقدر ب 6852 سرير والقطب السياحي جنوب غرب " توات القرارة " بقرية واحدة وبطاقة إيواء تبلغ 92 سرير.

\_ الحظائر البيئة والسياحية ( حديقة دنيا بعنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالجزائر العاصمة، حديقة دنيا بوهران، حدائق الواحات)؛ ومراكز العلاج، الصحة والرفاهية ( حمام قرقور، حمام ملوان، حمام الشريعة) إضافة إلى حدائق للتسلية.

\_ إطلاق 80 مشروع سياحي ستوفر 5986 سرير بالإضافة إلى خلق 8000 منصب شغل مقسمة على الأقطاب السياحية للامتياز كما هو موضح في الجدول رقم (30).

الجدول رقم (30): توزيع المشاريع السياحية على الأقطاب السياحية للامتياز

عدد المشاريع	الأقطاب السياحية للامتياز
23	الشمال شرق
32	الشمال وسط
18	الشمال غرب
04	الجنوب شرق
02	الجنوب غرب
01	الجنوب الكبير " الأهقار "
80	المجموع

المصدر: وزارة هيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 2 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مرجع سابق، ص. 19 [بتصرف].

الفرع الرابع: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بعد 05 سنوات على اعتماده - تقييم أولي-

نظمت وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية يومي 14 و 15 أفريل 2013 الجلسات الوطنية الثانية للسياحة، حيث يشكل هذا اللقاء مناسبة للتقييم والنقاش حول وضعية وآفاق السياحة الوطنية، وإجراء تقييم مرحلي نوعي وكمي لمخطط العمل الذي تم إنجازه منذ المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008 بغية تدعيم الآليات التي أعطت نتائج إيجابية وتصحيح وإعادة تأطير تلك التي عرفت نقائص.

ومن أهم ما تضمنه اللقاء مداخلة وزير السياحة الجزائري السيد محمد بن مرادي قدم من خلالها حصيلة أداء القطاع للفترة 2008-2012 يمكن تلخيصها فيما يلي:

كانت المؤشرات الخاصة بالقطاع إلى غاية نهاية 2012<sup>1</sup>:

- بلغ حجم التشغيل في السياحة 430000 منصب شغل أي حوالي 5 % من إجمالي اليد العاملة الوطنية.
- المساهمة في الناتج الداخلي الخام ما يقارب 2 %.
- المساحات العقارية المتوفرة في مناطق التوسع السياحي 53000 هكتار موزعة على 205 منطقة توسع سياحي عبر الوطن.
- في مجال الاستثمار بلغ عدد المشاريع السياحية 713 مشروع مسجل بطاقة 82 ألف سرير منها (405 مشروع ) (50000 سرير و23000 منصب شغل) في طور متقدم 60 %، 120 مشروع (12000 سرير و6000 منصب شغل) متوقفة بسبب التمويل، 130 مشروع (15000 سرير و7000 منصب شغل) لم تنطلق أساسا بسبب غياب مخططات التهيئة بمناطق التوسع السياحي؛ كما بلغ حجم الاستثمارات الخاصة في المشاريع السياحية 220 مليار دج منها 25 % استثمارات أجنبية كما تم رصد حوالي 70,5 مليار دج في شكل قروض من الخزينة العمومية لإعادة تأهيل وعصرنة الفنادق العمومية.
- بلغ عدد الوكالات السياحية المعتمدة 814 وكالة، ووصل حجم الحظيرة الفندقية الوطنية 1136 وحدة بطاقة 96 ألف سرير منها 18000 سرير فقط تابع للحظيرة الفندقية العمومية.

وكقراءة لهذه الأرقام كشف السيد الوزير عدة حقائق منها:<sup>2</sup>

\_\_ التأخر الكبير في إعداد والمصادقة على مخططات التهيئة السياحية (PAT) والمخططات التوجيهية للتهيئة السياحية الخاصة بالولايات (SDAT-W)، حيث أن 85 % من المشاريع السياحية الجاري إنجازها تتواجد خارج مناطق التوسع السياحي كما أن 98 % من المساحة العقارية المتوفرة في هذه المناطق لم يتم استغلالها لغاية اليوم.

<sup>1</sup> كلمة السيد محمد بن مرادي وزير السياحة والصناعة التقليدية بمناسبة الجلسات الوطنية الثانية للسياحة، قصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر، 14 أبريل 2013، متوفرة على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 22/07/2013]:

[www.mta.gov.dz/site\\_relooke/fichiers/allocution\\_les2eme\\_assises\\_nationales\\_du\\_tourisme-ar.pdf](http://www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/allocution_les2eme_assises_nationales_du_tourisme-ar.pdf)

<sup>2</sup> نفس المرجع.

\_\_ الحاجة إلى مراجعة وتحسين آليات مرافقة وتمويل الاستثمارات السياحية وتخفيض الإجراءات الإدارية خاصة ما تعلق بالمصادقة على المخططات ومنح رخص البناء والاستغلال.

\_\_ نشاطات وكالات السياحة والسفر لا زالت تتركز في معظمها على تصدير السياح الجزائريين إلى الخارج خصوصا في إطار سياحة الحج والعمرة، ولا زالت تعزف عن تطوير نشاطات السياحة الاستقبالية والداخلية لكن بالمقابل نسجل انخراط إيجابي لرأس المال الوطني الخاص في الاستثمار في قطاع السياحة.

إن هذه الملاحظات تستدعي إعادة النظر وتصحيح بعض الرؤى والقوانين وأشكال العمل، لذا فإن النقطة الثانية المهمة في هذا اللقاء هي تدخل كل الفاعلين في مجال السياحة من إدارات، هيئات، متعاملين، خبراء محليين وأجانب، الحركات الجمعوية، والهدف هو البحث عن الآليات الأساسية التي من شأنها: تسهيل وتشجيع الاستثمار السياحي بصفة عامة بما في ذلك النظر في آليات تسمح بحل إشكالية توفير المساحات العقارية والتكفل بأشغال التهيئة إضافة إلى مراجعة عملية التمويل؛ تفعيل ومتابعة وتقييم مخطط الجودة؛ دعم مسعى ترقية الجزائر كوجهة سياحية؛ نشر الثقافة السياحية لدى كل مكونات المجتمع؛ إعطاء الأولوية لتنمية وترقية السياحة الداخلية، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في آفاق 2015.

خلاصة القول وانطلاقا من كل ما سبق أن الجزائر في بداية الطريق ولا يزال يفصلها عن بناء المقصد السياحي المرغوب فيه أشواط كبيرة، تتطلب تضافر الجهود وتجديد كل الجهات والأهم الجدية في تطبيق ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

### المبحث الثاني: الاستراتيجية الطاقوية الاستخلافية للبترول

تعتبر الوظيفة الطاقوية من أهم الوظائف التي تؤديها الثروة البترولية، من هنا تتمحور استراتيجية قطاع الطاقة الجزائري لاستخلاف البترول في هذا المجال على ثلاث مصادر بديلة هي: الغاز الطبيعي، الطاقة النووية السلمية والطاقات المتجددة.

#### المطلب الأول: الغاز الطبيعي المرشح الأول لخلافة الطاقة البترولية

كما سبق الذكر فالغاز الطبيعي كمصدر بديل للطاقة له استعمالات متعددة، غير أن الذي سنتناوله بالبحث في هذا المطلب هو الدور الذي يلعبه كوقود في قطاع النقل على المدى المتوسط والبعيد في الجزائر.

## الفرع الأول: واقع سوق الوقود بالجزائر

لعل أبرز ما يميز سوق الوقود في الجزائر ما يلي:

\_\_ تزايد نسبة تعداد السيارات السياحية: في سنة 2010 شكلت السيارات السياحية 64,16 % ( مقابل 63,94 % سنة 2009) من مجموع مركبات الحظيرة الوطنية للنقل.

\_\_ الاستخدام المتزايد للديزل ( المازوت): إن المتمعن لحالة توزع مركبات الحظيرة الوطنية للنقل تبعا لنوع الوقود المستخدم في المركبة يلاحظ أن هناك نزوعا نحو الديزل، حيث أصبح استخدام الديزل يمثل 33,99 % في سنة 2009 ثم 34,27 % في سنة 2010 ( كما هو مبين في الجدول رقم (31))، بينما لم يكن يمثل سوى 27 % سنة 2000.

## الجدول رقم (31): توزيع مركبات الحظيرة الوطنية للنقل تبعا لنوع الوقود المستخدم [2009 و 2010]

مصدر الطاقة إلى غاية 2009/12/31					
الإجمالي	%	الديزل	%	البنزين	نوع الوقود * نوع المركبة
2593310	18,43	478068	81,57	2115242	س.س
362257	94,47	342239	5,53	20018	ش
821626	35,98	295648	64,02	525978	ش.ص
70070	97,94	68628	2,06	1442	ح
63417	98,37	62381	1,63	1036	ج.ش
130839	97,85	128023	2,15	2816	ج.ف
3358	89,67	3011	10,33	347	م.خ
10978	6,71	737	93,29	10241	د.ن
4055855	33,99	1378735	66,01	2677120	المجموع
مصدر الطاقة إلى غاية 2010/12/31					
الإجمالي	%	الديزل	%	البنزين	نوع الوقود * نوع المركبة
2691075	18,80	505817	81,20	2185258	س.س

\* س.س: سيلة سياحية/ ش: شاحنة/ش.ص: شاحنة صغيرة/ح: حافلة/ ج.ش: جرار شحن/ ج.ف: جرار فلاحى/ م.خ: مركبة خاصة/ د.ن: دراجة نارية.

ش	20458	5,56	347778	94,44	368236
ش.ص	533742	64,88	315078	37,12	848820
ح	1531	2,11	71007	97,89	72538
ج.ش	1291	1,96	64623	98,04	65914
ج.ف	2943	2,23	129282	97,77	132225
م.خ	355	10,32	3085	89,68	3440
د.ن	11348	93,72	761	6,28	12109
المجموع	2756926	65,73	1437431	34,27	4194357

**المصدر:** بوزيان مهمما: " الغاز الطبيعي المضغوط : الحل الجذري لأزمة الوقود بالجزائر - الجزء 1 -"، مجلة الطاقات المتجددة، العدد 01، صيف 2012، تصدر عن مركز تطوير الطاقات المتجددة، بوزريعة، الجزائر، ص.4، متوفرة على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/07/ 13]:

[www.cder.dz/bulletin/bullar/madjalla\\_1.pdf](http://www.cder.dz/bulletin/bullar/madjalla_1.pdf)

\_\_ بروز اختلالات في سوق الوقود: تتمثل في: معضلة استيراد الديزل إلى جانب معضلة التهريب إلى دول الجوار، وفي هذا الإطار أعلن وزير القطاع السيد يوسف يوسف<sup>1</sup> أن 1,5 مليار لتر من الوقود تهرب سنويا من الجزائر إلى دول الجوار مسببة خسائر تقدر ب 100 مليار دج ( نحو 1,3 مليار دولار) سنويا<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: لماذا اللجوء إلى الغاز الطبيعي الوقود (GNC) كحل؟

\_\_ تهمين الثروة الوطنية: تتوفر الجزائر على احتياطي هام من الغاز الطبيعي التقليدي قدر ب 4504 مليار م<sup>3</sup> منذ عام 2006 حتى نهاية عام 2010<sup>\*</sup>، الأمر الذي أهلها للموقع في المركز 02 عربيا و08 عالميا بالنسبة للإنتاج<sup>\*\*</sup> المسوق سنة 2009، واحتلال المركز 05 عالميا من حيث التصدير خلال نفس السنة إذ تعد الجزائر ممن رئيسي ( مع كل من روسيا والنرويج) للسوق الأوروبية بالغاز الطبيعي.

وبالانتقال للغاز الطبيعي غير التقليدي ( الغاز الصخري أو غاز "الشيست") فإن وكالة الطاقة الدولية ترشح الجزائر للمركز السابع عالميا بحساب مجموع احتياطي الغازين ( التقليدي وغير التقليدي) مسبوقة بكل من : روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إيران، قطر وكندا؛ في حين صنف تقرير أمريكي حول الطاقة صادر عن وكالة " يو أس اينرجي انفورميشن" الجزائر ضمن الدول الأكثر توفرا على غاز "الشيست" ما

<sup>1</sup> [www.elaph.com/web/economics/2013/7/825629.html](http://www.elaph.com/web/economics/2013/7/825629.html)

تاريخ الاطلاع: 2013/08/24

<sup>\*</sup> حققت الجزائر بين عامي 2006 و2010 : 53 اكتشافا للغاز التقليدي وهو ما ساهم في ثبات الاحتياطي منه عند مستوى 4504 مليار م<sup>3</sup>.  
<sup>\*\*</sup> بدأ الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في الجزائر عام 1961 ومن حقوله: حقل حاسي الرمل أضخم حقول الغاز في الجزائر إضافة إلى الحقول الموجودة في منطقة رورد النوص، عين صالح...

يجعلها إذا نجحت في استغلاله منافسا قويا لأمريكا، فيما ذهبت بعض الدراسات والتقارير إلى ترشيح الجزائر للعب دور مؤثر عالميا إذا ما استثمرت مخزونها الهائل من الغاز الصخري حيث تبلغ الاحتياطيات منه على الأقل ضعف الاحتياطيات المؤكدة من الغاز التقليدي.

\_\_ **الغاز الطبيعي الوقود: الحل كونه الأقل تلويثا:** " من خلال تحليل المعطيات التي نشرتها الوكالة البريطانية للتصديق على السيارات نستخلص أن الغاز الطبيعي المضغوط (CH4) يعد الوقود الأقل إصدارا لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ويعد هذا الاستنتاج طبيعيا كونه المادة الهيدروكربونية الأقل تشبعا بالكربون من بين مختلف أنواع الوقود الأحفوري"<sup>1</sup>.

\_\_ **الغاز الطبيعي الوقود: الحل كونه يمثل الاستجابة المطلقة للمعايير الدولية ( بما فيها EuroVI/6):** "استجابة للالتزامات التي يقتضيها المعيار (EuroVI/6) أصبح استخدام الغاز الطبيعي المضغوط ( وحتى الغاز الطبيعي المسال) خيارا لا مناص منه بغية استبدال أنواع الوقود التقليدي من بنزين وديزل، كون المحركات التي تشتغل بهذا الوقود (GNC) تستجيب أصلا لهذا المعيار دون تكييف ذي أهمية"<sup>2</sup>.

\_\_ **الغاز الطبيعي الوقود: الحل لأنه الأقل تكلفة:** إن الفرق بين سعر الغاز الطبيعي المضغوط وسعر الديزل سوف يزداد مع الوقت لصالح الأول، ولذلك ستكون في المستقبل القريب وفي معظم أنحاء العالم أسعار الغاز الطبيعي المضغوط أقل بكثير من أسعار الديزل وحتى البنزين.

\_\_ **الغاز الطبيعي الوقود: الحل نظرا لنجاح استخدامه في مختلف دول العالم:** تطورت الخطيرة العالمية للمركبات التي تستخدم الغاز الطبيعي كوقود بشكل لافت لتصل نهاية 2011 إلى 14,4 مليون وهي مرشحة للتزايد بشكل أسي.

\_\_ **الغاز الطبيعي الوقود: الحل للتحكم في سوق الوقود:** إن الميزة الإيجابية للوقود السائل تحولت إلى ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني، هذه الظاهرة المتمثلة في التهريب الذي يستفيد من سهولة نقل وتخزين الديزل بالإضافة إلى سعره المدعم على مستوى محطات التوزيع، ولذلك فإن الاستعاضة عن الديزل بالغاز الطبيعي المضغوط ستمكن السوق من وقود يصعب التلاعب به بحكم طبيعته وطريقة نقله وبذلك يصعب تحويله نحو أسواق غير نظامية.

<sup>1</sup> بوزيان مهمما، مرجع سابق، ص.6.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.6.

\_\_ الغاز الطبيعي الوقود هو تذليل أولى عقبات الطريق نحو اقتصاد الهيدروجين.

### الفرع الثالث: آفاق استغلال الغاز الطبيعي الوقود (GNC) في الجزائر

لقي مشروع استعمال الغاز الطبيعي المضغوط كوقود اهتمام الدولة الجزائرية تجسد بوضع إطار تشريعي وإطلاق برنامج وطني وعدة مشاريع استثمارية.

#### I- الجانب التشريعي والتنظيمي المتعلق بإحلال الغاز الطبيعي ضمن الحظيرة الوطنية للنقل

في سنة 2003 صدر مرسوم تنفيذي يحدد شروط القيام بأنشطة توزيع الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للسيارات وتركيب تحويل المركبات، ثم صدر مرسوم تنفيذي ثاني سنة 2005 يحدد حد الربح عند التوزيع بالتجزئة وسعر بيع الغاز الطبيعي المضغوط كوقود، وبعدهما صدرت قرارات وزارية مشتركة تحدد الكيفيات والمقاييس والمواصفات والقواعد الكفيلة بتنظيم سوق الغاز الطبيعي الوقود:<sup>1</sup>

✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 جانفي 2005 يحدد كيفيات تسليم رخصة استعمال الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للسيارات.

✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 فيفري 2005 يحدد مميزات ومقاسات اللوحة التعريفية للسيارات المعدة لاستعمال الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للسيارات.

✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 فيفري 2005 يحدد مواصفات الغاز الطبيعي المضغوط كوقود للسيارات.

✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 أبريل 2005 يحدد كيفيات إعداد وتسليم شهادات المطابقة لمنشآت توزيع الغاز الطبيعي المضغوط كوقود ومراكز التحويل.

✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 أبريل 2005 يحدد قواعد تهيئة واستغلال مراكز تحويل السيارات للسير بالغاز الطبيعي المضغوط كوقود.

✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 أبريل 2005 يحدد قواعد الأمن المتعلقة بإقامة منشآت أساسية لتوزيع الغاز الطبيعي المضغوط كوقود وتثبيتها واستغلالها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص- ص. 8-9.

## II- البرنامج الوطني لترقية وقود الغاز الطبيعي (GNC) إلى غاية 2025

ينقسم البرنامج الوطني لتنمية وقود الغاز الطبيعي إلى برنامجين على مرحلتين:<sup>1</sup>

– برنامج خاص بالمرحلة 2007-2011 التي انقضت وذلك بتكلفة تبلغ 2,7 مليار دج، ويتمثل بشكل أساسي في شراء 175 حافلة من طرف المؤسسات العمومية للنقل الحضري وإنجاز 40 محطة للتوزيع وربطها بالغاز الطبيعي، حيث تتكفل الدولة بفارق التكلفة عند شراء الحافلات التي تستعمل الغاز الطبيعي (تكلفة إضافية تقدر بما بين 15 و 30%) وبالاستثمار المتعلق بمحطات التوزيع وتكاليف الربط.

– برنامج يخص المرحلة 2012-2025 بتكلفة تصل إلى 20,3 مليار دج ويتعلق بإنجاز 112 محطة خدمات وشراء 500 حافلة أخرى تستعمل وقود الغاز الطبيعي، وتبلغ التكلفة الإجمالية التي ستحملها الدولة ب 7,8 مليار دج.

وتجدر الإشارة إلى وجود أكثر من 100 سيارة تابعة للحظيرة الداخلية لسونلغاز تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط في الجزائر.

علاوة على ترقية استخدام الغاز الطبيعي المضغوط كوقود، يحظى موضوع السيارات العاملة بالغاز الطبيعي المخصب بالهيدروجين باهتمام السلطات الوطنية من خلال أعمال البحث والتطوير التي تتم على مستوى مركز تطوير الطاقات المتجددة ببوزريعة، واليوم فإن مشروع السيارة التي تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط المزوج بالهيدروجين جاهز وينتظر التعميم في الجزائر.

ولضمان تنفيذ البرنامج الوطني لوقود الغاز لآفاق 2025 يعمل قطاع الطاقة في الجزائر على تكثيف عمليات الاستكشاف والتطوير بغية الحفاظ على القدرة الإنتاجية من الغاز الطبيعي (التقليدي).

ولاستكمال المسار مستقبلا وأخذا بعين الاعتبار نضوب الغاز التقليدي قررت السلطات الوطنية استغلال إمكانياتها من الغاز غير التقليدي (الغاز الصخري)، ويتضح ذلك من خلال التعديل الذي مس قانون الحروقات كما يلي: " تدرج ضمن أحكام القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالحروقات المادة 23 مكرر: تخضع ممارسة النشاطات المتعلقة باستغلال المكونات الجيولوجية الطينية و/أو

<sup>1</sup> المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص.39 [بتصرف].

النضيدية غير النفوذة أو ذات قابلية نفوذ جد ضعيفة ( الغاز الصخري أو الزيت الصخري) التي تستعمل تقنيات التشقيق الهيدروليكي لموافقة مجلس الوزراء<sup>1</sup>.

وقد بدأت الجزائر فعلا في أولى مراحل صناعة الغاز الصخري " البحث والتنقيب " قصد معرفة احتياطاتها الحقيقية منه، حيث قامت شركة سوناطراك إلى الآن بحفر بئرين لغاز الشيبست وهما **أهانت1** و**أهانت2**، أما فيما يتعلق بالإنتاج ( الاستخراج) يرى بعض الخبراء في الجزائر أنه لا يمكن استغلال هذا الغاز إلا بعد 14 سنة أي بعد 7 سنوات استكشاف و7 سنوات تطوير مما يعني الانتظار إلى 2027 للشروع في الإنتاج، معتبرين أن المشاكل البيئية التي تطرحها التكنولوجيا الحالية للاستغلال سبب يدفع للتريث، ليذهب الوزير الأول السيد عبد المالك سلال للقول بأن بداية تنفيذ استخراج ستكون على المدى الطويل جدا قد يصل إلى آفاق 2040. مع العلم أن إمكانيات الجزائر من الغاز الصخري " تمتد من تيميمون ( ولاية أدرار) في الجنوب الغربي إلى عين صالح في الجنوب الشرقي، إضافة إلى جيوب أخرى مجتمعة في كل من تندوف وإليزي..."<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: الطاقة النووية السلمية – محور هام في استراتيجية الجزائر الطاقوية –

" إذا كانت القنابل النووية التي ضربت هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين عام 1945 هي أولى استخدامات الطاقة النووية في العالم، فإن الجهود الدولية المبذولة في إطار الأمم المتحدة لوقف سباق التسلح النووي وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كللت بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية (1957) وعدد من الوكالات الإقليمية المتخصصة في مجال استغلال الذرة، والتوصل لعدد معتبر من المعاهدات الدولية التي نظمت مختلف مجالات الاستخدام الآمن للطاقة النووية [بتصرف]<sup>3</sup>.

إن الجزائر الدولة العضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968، والمتعهددة نهاية 2004 بتوقيع البروتوكول الإضافي لهذه المعاهدة – والذي يتيح القيام بعمليات تفتيش مفاجئة للمنشآت النووية – تعترم اليوم اللجوء إلى الخيار النووي السلمي قصد ضمان تغطية احتياجات البلاد من الطاقة مستقبلا.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2013/02/24، ص.21.

<sup>2</sup> [www.aps.dz/spip.php?page=article&id\\_article=80061](http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=80061)

تاريخ الاطلاع: 2013/08/25

<sup>3</sup> عبد القادر مهداوي: " من هيروشيما إلى فوكوشيما: القانون الدولي والاستخدام الآمن للطاقة النووية "، دفاتر السياسة والقانون، العدد 05 جوان 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 265.

### الفرع الأول: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

لقد انتشر استخدام الطاقة النووية في عدة مجالات سلمية يمكن تلخيصها كما يلي:

\_\_ تطبيقات مبنية على إنتاج واستخدام النظائر المشعة: من التطبيقات التي تقوم على النظائر المشعة: في الزراعة ( التخلص من الحشرات الضارة، زيادة سرعة نمو النباتات، ترشيد استخدام الأسمدة، دراسة الطرق الغذائية للنبات، إنتاج سلالات نباتية جديدة محسنة وراثيا...)؛ في الصناعة ( التصوير الإشعاعي، المعالجة الإشعاعية للمطاط، إزالة الكبريت من الغاز الطبيعي والفحم، تحسين خصائص المواد البلاستيكية، صناعة السيارات...)؛ في حفظ الأغذية؛ في الطب حيث تلعب الإشعاعات النووية دورا كبيرا وتستخدم في التشخيص والعلاج؛ في الكشف عن الثروات الطبيعية؛ في معالجة مياه الصرف الصحي...

\_\_ تطبيقات مبنية على الانشطار النووي: في توليد الكهرباء ويتم ذلك من خلال المفاعلات النووية الحرارية على أن يراعى في استخدامها جميع عوامل الأمان، في تحلية مياه البحر...

### الفرع الثاني: البرنامج النووي السلمي للجزائر - الفرص والتحديات-

تمتلك الجزائر حاليا مفاعلين نوويين، الأول يسمى نور بمنطقة درارية قرب الجزائر العاصمة أقيم بالتعاون مع الأرجنتين تصل قوته 3 ميغاواط، والثاني يدعى سلام بمنطقة عين وسارة بولاية الجلفة بقوة 15 ميغاواط وتم تشييده بالتعاون مع الصين وهما يخضعان بانتظام لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي " بذلك تعد ثاني أهم دولة في إنتاج الطاقة النووية في إفريقيا بعد دولة جنوب إفريقيا وتليها في مرتبة أقل مصر ونيجيريا"<sup>1</sup>.

واستعدادا لمرحلة ما بعد البترول أعلنت الجزائر أواخر شهر سبتمبر 2007 عن نيتها في بناء 10 مفاعلات نووية جديدة موجهة لإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث سيتم إنجاز هذه المفاعلات التي تشكل الدفعة الأولى من برنامج تم تسطيره من قبل الجهات المختصة في غضون 20 سنة بالتعاون مع دول معروفة بإتقانها لهذا النوع من التكنولوجيا وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها أن وقعت معها ذات السنة اتفاقا يقضي بالتعاون في مجال الطاقة النووية ذات الأغراض السلمية.

ولأجل الغرض نفسه وقعت الجزائر اتفاقا مع الصين في 24 مارس 2008، واتفاقا مع فرنسا في 21 جوان 2008، واتفاقا آخر مع جنوب إفريقيا بتاريخ 26 ماي 2010.

<sup>1</sup> مليكة علقمة، شافية كتاف، مرجع سابق، ص- ص. 835-836.

ومما قاله وزير الطاقة والمناجم السيد يوسف يوسف في هذا السياق أنه يتوقع أن تكون للجزائر أول محطة نووية سنة 2025 حيث يتم العمل على هذا المشروع.

قد يحقق الخيار النووي السلمي مزايا مؤكدة في مجال توليد الكهرباء وإلى حد ما تحلية مياه البحر وهما هدفان يناسبان الواقع الجزائري بناء على ازدياد الطلب الداخلي على الطاقة وحاجة السكان للماء الشروب في آفاق العشرين عاما المقبلة، ولكنه في المقابل خيار تواجهه تحديات وتعرضه الكثير من العقبات:

— استخدام كبير لليورانيوم وهي مادة قابلة للنضوب ولا تملك الجزائر منها احتياطات مؤكدة تجعلها في مقدمة الدول المنتجة لهذه المادة ( حيث تشير الأرقام التي أعلنت عنها وزارة الطاقة والمناجم أن الاحتياطات المؤكدة للجزائر من اليورانيوم تقدر بحوالي 29000 طن مما يمكن من تشغيل محطتين نوويتين فقط بطاقة 1000 ميغاواط لكل واحدة منها لمدة 60 سنة ).

— "استخدام كبير لرأس المال ( 1500 دولار لكل كيلوواط ساعة من الطاقة الناجمة عن الاستخدام النووي) تكلفة كبيرة للتأمين على المنشآت النووية، تكاليف صيانة المحطات، معالجة النفايات النووية، انعكاسات خطيرة على البيئة، انعكاسات الإشعاع النووي على حياة السكان، مخاطر الحوادث في بلد لا تزال معايير الأمن الصناعي فيه متواضعة"<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى الضغط السياسي الذي قد يثيره مثل هذا البرنامج السلمي فتتهم الجزائر بالسعي لامتلاك السلاح النووي ولنا في الأزمة النووية الإيرانية الحالية خير مثال.

### المطلب الثالث: الطاقات المتجددة - البديل الأمثل لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر -

لإعداد جزائر الغد فإن الطاقات المتجددة ومن الآن تتواجد في صميم الاستراتيجية الطاقوية الوطنية، فالحكومة الجزائرية تعتزم أن تسلك هذا النهج قصد تلبية الطلب المستقبلي المتزايد على الطاقة\*، إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية، استحداث مناصب الشغل، أبعد من ذلك يمكن أن تصبح مصادر الطاقة المتجددة أحد مصادر الدخل الوطني عن طريق تصدير الطاقة.

<sup>1</sup> بشير مصيطفي: " الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق، ص-ص. 133-134.

\* يتوقع أن يصل الطلب على الكهرباء إلى حوالي 25000 ميغاواط في آفاق 2030 وإلى استهلاك مقدر ب 150 (twh)، وفي هذا الاتجاه يسمح الإدماج الكبير للطاقة المتجددة ( بمساهمة تقدر ب 12000 ميغاواط في إطار البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 ) بتخفيض كميات الغاز الطبيعي المستعملة في إنتاج الطاقة الكهربائية محليا واستغلالها في مجالات أخرى من أهمها التعويض عن البترول في قطاع النقل.

إن هذا الخيار الاستراتيجي تحفزه الإمكانيات الهامة من الطاقات المتجددة لا سيما منها الطاقة الشمسية التي تعتبرها الجزائر بمثابة فرصة ومحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

### الفرع الأول: إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة

تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقات المتجددة نعرضها بإيجاز فيما يلي:

**\_\_ الطاقة الشمسية:** تعتبر الشمس المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق شعار " الشمس أم الطاقات "، وتميز عادة بين شكلين منها: **الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية**، فالأولى يقصد بها الطاقة المسترجعة والمحولة مباشرة إلى كهرباء انطلاقاً من ضوء الشمس عن طريق الألواح الكهروضوئية وهي ناتجة عن التحويل المباشر في نصف ناقل للفوتون إلى إلكترون وبالإضافة إلى مزايا التكلفة المنخفضة لصيانة الأنظمة الكهروضوئية فإن هذه الطاقة تلي بشكل جيد احتياجات المناطق المعزولة التي يكون وصلها بالشبكة الكهربائية مكلفاً جداً؛ أما الطاقة الشمسية الحرارية فهي تحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية، ويمكن استعمال هذا التحويل بصفة مباشرة لتدفئة بناية مثلاً أو بصفة غير مباشرة مثل إنتاج بخار الماء لتدوير المولدات التوربينية وبالتالي الحصول على الطاقة الكهربائية؛ ويمكن الوقوف على إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية من خلال الجدول الموالي.

### الجدول رقم (32): القدرات الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة (%)	04	10	86
معدل مدة إشراق الشمس (ساعة/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلوواط ساعي/م <sup>2</sup> /السنة)	1700	1900	2650

**Source:** Ministère de l'énergie et des mines: " Guide des énergies renouvelables ", Algérie, 2007 p.39.

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تحوز على أضخم الإمكانيات الشمسية في كامل الحوض المتوسطي تقدر ب 60 مرة من حاجة الدول الأوروبية ال 15 من الطاقة الكهربائية وحوالي 4 مرات استهلاك العالم للطاقة.

**\_\_ طاقة الرياح:** " لقد استخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور في دفع السفن الشراعية وإدارة طواحين الهواء لرفع مياه الآبار وطحن الحبوب، وقد أجريت أبحاث وتجارب لإنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة الهوائية تجسدت في أكبر طاحونة في أمريكا يبلغ ارتفاعها 55 م وقد تم الحصول على طاقة كهربائية تعادل 1250

كيلوواط [بتصرف]<sup>1</sup>، " ويتم إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات ذات ثلاثة أذرع تديرها الرياح توضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فبدل استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة"<sup>2</sup>.

في الجزائر يتغير المورد الريحي من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، وإذا كان معدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا فإن منطقة الجنوب تتميز بسرعة رياح أكبر خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تتجاوز 6 م/ثا في منطقة أدرار ما يسمح بإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

\_\_ **طاقة الحرارة الجوفية:** " يقصد بالطاقة الحرارية الأرضية الجوفية الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض، وهي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين النائرة ويمكن استغلالها بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية، ويتجسد هذا النوع من الحرارة في الماء الساخن والبخار الرطب والجاف والصخور الساخنة، الحرارة المضغوطة في باطن الأرض وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تآكل المعدات، كما نجد في مناطق عديدة من العالم نافورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية"<sup>3</sup>، وقد أحرقت أول تجربة لتوليد الكهرباء عن طريق بخار جوف الأرض في إيطاليا عام 1904 كما توجد محطات توليد كهربائية تعمل بالحرارة الجوفية في المكسيك، نيوزيلندا، اليابان، روسيا والولايات المتحدة...

" في الجزائر يشكل كلس الجوارسي في الشمال احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40 م°، والمنبع الأكثر حرارة هو منبع حمام الدباغ بولاية قالم (96 م°) وهذه الينابيع الطبيعية تدفق لوحدها أكثر من 2 م<sup>3</sup>/ثا من الماء الحار وهو جزء صغير فقط مما تحويه الخزانات.

كما يشكل التكون القاري الكبيس خزاننا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية، ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان **طبقة ألبية** حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57 م°، ولو تم جمع التدفق الناتج

<sup>1</sup> مليكة علقمة، شافية كتاف، مرجع سابق، ص. 831.

<sup>2</sup> سمير بلعربي: " واقع طاقة الرياح في الجزائر "، مجلة الطاقات المتجددة، مرجع سابق، ص. 22.

<sup>3</sup> أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص. 227.

من استغلال الطبقة الألبية والتدفق الكلي لينايع المياه المعدنية الحارة فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة أكثر من 700 ميغاواط<sup>1</sup>.

\_ **الطاقة المائية:** لقد تم استغلال المياه كمصدر للطاقة منذ قرون، حيث استخدم الإنسان مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب، أما في الوقت الحالي فمن أهم استخدامات الطاقة المائية هو توليد الطاقة الكهربائية.

في الجزائر تساهم المحطات المائية بنسبة 2% في توليد الطاقة الكهربائية أي حوالي 228 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى انخفاض عددها بالإضافة إلى عدم الاستغلال الجيد للمحطات الموجودة.

### الفرع الثاني: الإطار القانوني والهيئات المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة

من أجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة قامت الجزائر بوضع إطار قانوني وإنشاء مؤسسات ومراكز ووحدات للبحث والتطوير.

#### I- الإطار القانوني

تتمثل النصوص القانونية الرئيسية المتعلقة بالطاقات المتجددة في:

- ✓ القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.
- ✓ القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 والمتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات.
- ✓ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

#### II- الهيئات المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة

وتتمثل في:

<sup>1</sup> حدة فروحات : " الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر -"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص- ص. 153-154.

- وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE): تم إنشاؤها من طرف الحكومة عام 1985 ويتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات ( الصناعة، النقل الفلاحة...).

- شركة NEAL ( New Energy Algeria ) : وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع SIM لإنتاج المواد الغذائية، تم إنشاؤها سنة 2002 وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، برمجة وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة والتي تكون لها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء سواء في الجزائر أو خارجها.

- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER): أنشأ في مارس 1988 ببوزريعة تحت وصاية التعليم العالي والبحث العلمي وتتلخص مهامه في: " جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات: الشمسية، طاقة الرياح، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية، صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها، صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعمالها"<sup>1</sup>.

هذا بالإضافة إلى: مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA)، مركز البحث والتنمية في الكهرباء والغاز التابع لشركة سونلغاز، وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية (UDES)، وحدة الأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة (URAER)، وحدة الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية (URERMS) وحدة البحث في معدات الطاقة المتجددة بجماعة تلمسان (URMER)، وحدة تطوير تكنولوجيا السليسيوم (UDTS)، المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IAER)؛ وفيما يتعلق بالتمويل فقد تم إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-423 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011 وتنص المادة 02 منه على: " يفتح حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشاركة في كتابات الخزينة، والوزير المكلف بالطاقة هو الأمر بصرف هذا الحساب"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.152.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 11-423، المؤرخ في 2011/12/08 يحدد كليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشاركة "، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 2011/12/14 ص.22.

أما المادة 03 فهذا نصها: يقيد في هذا الحساب<sup>1</sup>:

- في باب الإيرادات: 1 % من الإتاوة البترولية، جميع الموارد أو المساهمات الأخرى.
- في باب النفقات: المساهمة في تمويل الأعمال والمشاريع المسجلة في إطار تنمية الطاقات المتجددة والمشاركة.

وتحدد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في هذا الحساب بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالطاقة.

### الفرع الثالث: الطاقات المتجددة في الجزائر - الإنجازات والمشاريع المستقبلية-

إن استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر ليس بالحديث العهد، ولكن تبقى تجربتها في هذا الإطار تجربة فنية والمشاريع المنجزة لحد الآن لا تعكس القدرات الوطنية الهامة في هذا النوع من الطاقة، ما جعل الحكومة الجزائرية تسطر مشاريع مستقبلية واعدة على الصعيد المحلي وتنخرط في أخرى على الصعيد العالمي لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع.

من هذا المنطلق نقسم دراستنا في هذا الفرع كما يلي:

I - بعض المشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة

II - آفاق استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

### I - بعض المشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة

لقد تم التكفل بالأهداف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر منذ أمد طويل وذلك بوضع الطاقات المتجددة في خدمة سكان المناطق النائية والمعزولة للبلاد؛ وفي هذا السياق " فإن 18 قرية تجمع حوالي 1000 مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير"<sup>2</sup> ويتعلق الأمر بكل من: تندوف، تمنراست، أدرار وإليزي كما هو موضح في الجدول أدناه، كما تم توصيل 3000 مسكن بمنطقة السهوب بهذا النوع من الطاقة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص.22.

<sup>2</sup> حوار مع السيد خليل شكيب - وزير الطاقة والمناجم السابق في الجزائر -، خاص بمجلة "الحوادث" بلندن، أوت 2004، ص.9، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/09/03]:

## الجدول رقم (33): القرى المزودة بالكهرباء الشمسية في إطار مشروع الجنوب الكبير

الولاية	البلدية	القرية	تاريخ انطلاق التشغيل
تندوف	غار جبيلات	غار جبيلات	أوت 1999
	أم العسل	حاسي منير	فيفري 2000
	تندوف	الضيعة الخضراء	أكتوبر 1999
أدرار	مطارفة	حمو موسى	مارس 2000
	تيميون	تالة	مارس 2000
إليزي	إليزي	افني	ماي 2000
		امهرو	ماي 2000
		واد سمن	جوان 2000
		تاماجرت	أكتوبر 1999
		تيهاهيوت	جوان 2000
تمراست	تمراست	تاهيفات	سبتمبر 1999
		تھارنانت	نوفمبر 2000
		عين دلاغ	سبتمبر 1999
		أمقود	أكتوبر 2000
		مولاي لحسن	أوت 1998
		أرك	نوفمبر 1999
		عين بلات	سبتمبر 2000
		تين تاراين	سبتمبر 2000

Source : Ministère de l'énergie et des mines: " Guide des énergies renouvelables ", op.cit, p. 57.

وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 تم التكفل بتزويد 16 قرية أخرى معزولة بالكهرباء الشمسية، وعموما فقد بلغ عدد المساكن التي تم تزويدها بالكهرباء الناتجة عن طريق الطاقة الشمسية حتى 2008: 6240 مسكن.

في 03 نوفمبر 2007 وضع وزير الطاقة والمناجم الجزائري الأسبق شكيب خليل الحجر الأساس لتشييد أول محطة إنتاج كهرباء هجينة تعمل بالطاقة الشمسية والغاز الطبيعي بمنطقة حاسي الرمل أكبر حقل غازي في إفريقيا، وذلك في إطار الشراكة بين شركة نبال الجزائرية والشركة الإسبانية Abengoa بتكلفة قدرها 350 مليون دولار، وقد تم تشغيل هذه المحطة ذات القدرة الإنتاجية ب 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية في 14 جويلية 2011.

## II- آفاق استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر

## 1- على المستوى الوطني: البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030

أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة حيث تستند رؤية الحكومة الوطنية على استراتيجية تتمحور حول تامين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة.

"إن البرنامج يتمحور على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2030، منها 12000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط للتصدير"<sup>1</sup>؛ بالنسبة للتصدير فهو مشروط بوجود طلب شراء مضمون على المدى الطويل وجود المتعاملين النجعاء ووجود التمويلات الخارجية، أما بالنسبة لمساهمة الطاقات المتجددة في مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء فإنه وإلى غاية 2030 ستقدر ب 40% ( 37% للطاقة الشمسية و 3% لطاقة الرياح).

وتشكل الطاقة الشمسية بنوعيتها ( الكهروضوئية والحرارية) المحور الأساسي للبرنامج، وبالرغم من القدرات الضعيفة نوعا ما فإن البرنامج لا يستثني طاقة الرياح التي تشكل المحور الثاني وفيما يلي ملخص للبرنامج حسب كل نوع من فروع الإنتاج:

\_\_ **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** " تخطط الحكومة إلى إطلاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط/ذروة من الآن وإلى غاية 2020، وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط/ذروة في الفترة الممتدة بين 2021 و2030"<sup>2</sup>.

\_\_ **الطاقة الشمسية الحرارية:** "سوق يتم الشروع في إنجاز مشروعين نموذجيين لمحطتين حراريتين ذوات تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية قدرها 150 ميغاواط لكل واحدة في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2013. في المرحلة الممتدة ما بين 2016 و 2020 سيتم إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاواط.

<sup>1</sup> ريم بوعروج: " الطاقة الكهربائية في الجزائر "، مجلة كهرباء العرب، العدد 18، 2012، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، ص. 63، متوفرة على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: 2013/07/17]:

[www.auptde.org/article\\_files/ARAB ELECTRIC Small.pdf](http://www.auptde.org/article_files/ARAB ELECTRIC Small.pdf)

<sup>2</sup> مجلة الطاقات المتجددة، مرجع سابق.

ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030 إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا إلى غاية 2023 ثم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية 2030<sup>1</sup>.

وهذا بالتوازي مع أعمال دعم القدرات الهندسية ( بناء مصنع لصناعة المرايا، تشييد مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة، تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز...).

— **طاقة الرياح:** " يرتقب برنامج الطاقات المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة ما بين 2011 و2013 تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط بأدرار، وإنجاز بين 2014 و2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما ب 20 ميغاواط، وسوف يشرع في إجراء دراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة ما بين 2016 و2030 بقدرة تبلغ حوالي 1700 ميغاواط<sup>2</sup>.

ويتسم برنامج تطوير الطاقات المتجددة بطابع وطني مشتمل على أغلبية القطاعات الحيوية، ويتم تنفيذه تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم لكونه مفتوح للمتعاملين العموميين والخواص.

## 2- على المستوى العالمي: مشروع ديزرتك

### أ- لمحة عامة عن مشروع ديزرتك

إن المشروع المعروف بالمبادرة الصناعية لتكنولوجيا الصحراء (Desertec Industrial Initiative) يعتبر أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم، وقد أعلن عنه رسميا على لسان الخارجية الألمانية بمناسبة الذكرى الأولى لإطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في 13 جويلية 2009، والهدف من مشروع القطاع الخاص ديزرتك هو توسيع استخدام الطاقة المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتهيئة الظروف لتصدير الكهرباء إلى أوروبا.

وتشارك 56 شركة من 15 بلدا في المشروع، وسيكلف حتى الانتهاء من إنجازه في عام 2050 حوالي 400 مليار أورو ما يعادل 560 مليار دولار، حيث سيخصص الجزء الأكبر من المبلغ لبناء معامل متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ويخصص الباقي لإنشاء محطات لمصادر الطاقة المتجددة الأخرى ومد شبكات من أعمدة التوتر العالي من مراكز الإنتاج إلى أوروبا باستخدام تقنية عالية تسمح بعدم فقدان أكثر من 15 إلى 20 % من قوة الكهرباء رغم نقلها عبر آلاف الكيلومترات.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

وبذلك سيتمكن مشروع ديزرتك في آفاق 2050 من تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا (15%) وللبلدان المنتجة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أيضا.

منذ 2009 وإلى غاية 2012 فإن أبرز حدث يتعلق بمشروع ديزرتك هو انسحاب شركة سيمنز: " تعد هذه الشركة ومقرها بميونخ في ألمانيا واحدة من الشركاء الـ 13 المؤسسين لاتحاد مبادرة ديزرتك الصناعية (Dii) الاتحاد الذي يعمل على تطوير المشروع، وبعد ما قدمت الأموال والخبرة الفنية للدراسات الأولية ونشر اتحاد مبادرة ديزرتك الصناعية أعلنت انسحابها من المشروع في أكتوبر 2012 حيث قال تورستن وولف المتحدث باسم الشركة: - نرى أن دورنا في مبادرة ديزرتك الصناعية قد انتهى-، كما ذكرت سيمنز أيضا أنها سوف تنسحب تماما من الأعمال التجارية الخاصة بالطاقة الشمسية جميعها، وقد اتخذت قرارها استجابة لانخفاض الدعم الحكومي لمشروعات الطاقة الشمسية وكذلك لانهيار أسعار معداتها؛ وعن موقف بول فان سون الرئيس التنفيذي لاتحاد مبادرة ديزرتك الصناعية فيرى أن فقدان سيمنز في المرحلة التالية من العمل لا يشكل مصدرا للقلق مشيرا إلى أنها واحدة فقط من عشرات المساهمين والشركاء [بتصرف]<sup>1</sup>، وبعد انسحاب سيمنز أعلنت شركة بوش الألمانية للصناعات التكنولوجية الانسحاب من المشروع لتكون ثاني شركة ألمانية تنسحب من اتحاد الشركات خلال عام 2012.

إن النتائج التي تحققت بعد مرور أربع سنوات على إطلاق مشروع ديزرتك ليست في مستوى ما كان ينتظر منه، ويرى الخبراء أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي طالت عدة بلدان أوروبية شريكة وأحداث الربيع العربي في مناطق الإنتاج في شمال إفريقيا والشرق الأوسط عوامل أساسية حالت دون تفعيل المشروع كما كان يجب تفعيله.

ورغم الانتقادات والتقارير التي ترى بأن المشروع مهدد بالفشل يظل مؤيدوه واثقين بمستقبله، ولديهم في ذلك حجج منها أن المستثمرين الصينيين والأمريكيين والخليجيين المهتمين بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة عززوا حضورهم في الشركات والمؤسسات المشرفة على المشروع، وأن ديزرتك يفترض أن يحقق أهدافه في منتصف القرن الجاري لا بعد 04 سنوات على إطلاقه.

<sup>1</sup> مجلة nature الطبعة العربية، الدورية الشهرية العالمية للعلوم، العدد 03، ديسمبر 2012، ص.23، متوفرة على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: arabicedition.nature.com/journal/2012/12 :[ 2013/09/05]

## ب- موقف الجزائر من المشروع

ـ في البداية أبدت الجزائر تحفظها على مشروع ديزرتك ويرجع السبب الرئيسي لذلك أنها لا تريد أن يتحول هذا المشروع إلى مجرد صفقة تجارية تخدم الأمن الطاقوي الأوروبي أكثر مما يستهدف تحقيق اندماج صناعي واقتصادي بين الجزائر وجيرانها شمالي المتوسط، بل تطمح من خلال استقبال مشاريع بهذا الحجم إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة والاستفادة من بناء محطات لتوليد الطاقة، وبعبارة أخرى فالجزائر لا ترغب في تكرار مشهد قطاع المحروقات الذي حولها إلى ساحة ممتازة لتحويل الأرباح دون مقابل مكافئ من تحويل التكنولوجيا ما دفع بها إلى مطالبة الطرف الألماني المشرف على المشروع بإعادة النظر في بعض بنوده، وفي هذا السياق "كشفت دراسة قام بها معهد فوبرتال الألماني للطاقة والمناخ والبيئة متخذًا من الجزائر نموذجًا باعتبارها محورًا مهمًا في مشروع ديزرتك، أن مشاريع أوروبا لتوليد الكهرباء في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تراعي مصالح الدول الأوروبية على حساب مصالح البلدان المنتجة لهذه الطاقة، مؤكداً أنه من الضروري أت تقوم مثل هذه المشاريع على أساس التعاون والشراكة العادلة بين الطرفين [بتصرف]"<sup>1</sup>، معتبرا بذلك تحفظ الجزائر في محله.

ـ ولكن سرعان ما أبدت الجزائر مرونة في التعاطي مع الملف بعد ما تم الاتفاق على أرضية قائمة على شراكة حقيقية مبنية على مبدأ الاندماج الصناعي وليس فقط نقل الطاقة إثر زيارة رئيس الدولة السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى ألمانيا في ديسمبر 2010، وخلال المحادثات التي جمعته مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كشف عن استعداد الجزائر للتعاون مع ألمانيا في تجسيد مشروع ديزرتك للطاقات المتجددة وعن الإنشاء الفوري للجنة مشتركة جزائرية-ألمانية قصد دعم جهودات البلدين في تعزيز العلاقات الاقتصادية، من جهتها أعربت ميركل بأن مشروع الشراكة في مجال الطاقات المتجددة سيرى النور بمشاركة دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر التي تعد أكبر شريك لألمانيا في المشروع.

ـ في ديسمبر 2011 تم بروتوكسل التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الطاقات المتجددة بين الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز - سونلغاز - وديزرتك الجمع، وتتمحور هذه الشراكة الاستراتيجية حول تعزيز مبادلات الخبرات التقنية ودراسة سبل ووسائل اقتحام الأسواق الخارجية والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر والخارج، وقد تقرر خلالها وفي مرحلة أولى إنجاز مشروع لإنتاج الكهرباء المتجددة بطاقة 1000 ميغاواط.

تاريخ الاطلاع: 2013/09/04 www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=23148<sup>1</sup>

\_\_ بعد عام " انطلقت أشغال المؤتمر السنوي الدولي الثالث لمبادرة ديزرتك للطاقة الذي استضافته ألمانيا بمقر وزارة خارجيتها في برلين والذي اختتمت فعالياته يوم 2012/11/09، حيث غطت الخلافات السياسية ومشاكل تتعلق بالتمويل والتقنية أشغال هذا المؤتمر، ما دفع بالمشاركين فيه إلى تأجيل إصدار إعلان انطلاق المرحلة الأولى من مشروع ديزرتك؛ وفيما يخص مشاركة الجزائر اعتبرت الدول الأوروبية تمثيلها بالضعيف واصفة إياه بالإجابة الصريحة عن عدم استعدادها للمشاركة في المشروع [بتصرف]<sup>1</sup>.

\_\_ بعدها " كشفت وسائل إعلام ألمانية أن الحكومة المغربية انطلقت في تجسيد مشروع ديزرتك على حساب عدة دول كالجائر، حيث نشر موقع قناة - دي دبليو- الألمانية مؤخرا مقالا حول مشروع الطاقة النظيفة - ديزرتك- يكشف أن المغرب استطاع الانطلاق في تجسيد المشروع بدعم ألماني، إذ منحت وزارة البيئة الألمانية مبلغ بقيمة 15 مليون أورو للوكالة المغربية للطاقة الشمسية، أما الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية فتقدم قرضا منخفض الفائدة قدره 100 مليون أورو وذلك في إطار مبادرة حماية المناخ والبيئة، حيث أعطى الملك المغربي محمد السادس إشارة انطلاق بناء المشروع في ماي 2013 [بتصرف]<sup>2</sup>.

أما بالنسبة لتجسيد المشروع في الجزائر فلم تصل المفاوضات بين الطرف الجزائري والألماني إلى أي قرار بعد في هذا الإطار فإن الجزائر اليوم تشكك بجدية الاتحاد الأوروبي في إنجاز مشروع ديزرتك، وبغض النظر عن الأزمة الاقتصادية التي تعرفها دول القارة الأوروبية يؤكد السيد نور الدين بوطرفة الرئيس المدير العام لشركة سونلغاز أن التعليم الجديدة (رقم 9) للاتحاد الأوروبي تقلل من فرص تصدير الطاقة الشمسية نحو السوق الأوروبية كون الإجراء لا يميز استيراد هذه الطاقة إلا في حالة نقص الإنتاج في أوروبا، قائلا أن " على الدول المنتجة الإنتاج لنفسها وهو الحل الذي اختارته الجزائر"<sup>3</sup>، مشيرا أنها على استعداد لتطوير مشاريع مع المبادرة الصناعية ديزرتك حيث انتهت شركة سونلغاز مؤخرا من دراسة الجدوى لمشروع 1000 ميغاواط من الطاقة المتجددة السابق ذكره؛ إذا ما يمكن قوله في الختام أن مشروع ديزرتك رغم الغموض الذي يكتنفه فهو يشكل فرصة للجزائر يجب استغلالها كما يجب والتعامل معها بجدية من خلال إيجاد التفاوض إذا أرادت أن تكون فاعلا أساسيا في مجال الطاقات المتجددة.

<sup>1</sup> [www.al-fadjr.com/ar/economie/229971.html](http://www.al-fadjr.com/ar/economie/229971.html)

تاريخ الاطلاع: 2013/09/05

<sup>2</sup> [www.al-fadjr.com/ar/economie/247438.html](http://www.al-fadjr.com/ar/economie/247438.html)

تاريخ الاطلاع: 2013/09/05

<sup>3</sup> [www.alquds.co.uk/?p=53609](http://www.alquds.co.uk/?p=53609)

تاريخ الاطلاع: 2013/09/06

## خلاصة الفصل

لاستخلاف الثروة البترولية وتحقيق التنمية المستدامة تبنت الحكومة الجزائرية ممثلة بالوزارات الوصية استراتيجيات قطاعية تتمثل في: استراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية، استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT 2025، بالموازاة مع استراتيجية طاقة متمحورة حول ثلاث بدائل للطاقة هي الغاز الطبيعي، الطاقات المتجددة والطاقة النووية السلمية من خلال إطلاق البرنامج الوطني لترقية وقود الغاز الطبيعي (GNC) لآفاق 2025، البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 والبرنامج الوطني النووي السلمي وهو ملخص هذا الفصل من البحث.

الخاتمة

## الخاتمة

ما يمكن التأكيد عليه في الختام أن الجزائر تشهد في الوقت الحاضر مرحلة تحول حاسمة من شأنها تجنب الاقتصاد والمجتمع مخاطر نزوب الثروة البترولية، وذلك بفضل انتهاج استراتيجيات في القطاعات البديلة مرفقة بجملة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية، أما النقائص فيمكن تداركها بشرط توفر الإرادة السياسية والحكم الصالح.

وعموما فقد خرجت الدراسة بنتائج واقتراحات نعرضها فيما يلي:

## I - نتائج البحث

انطلاقا من كل ما سبق توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، كما تعتبر اختبارا لفرضياته وتحقيقا لأهدافه:

1- بعد فترة من التردد وعدم وضوح الرؤية التنموية (1962-1966) تمكنت السلطات العمومية الجزائرية من رسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية تعتمد أولا وقبل كل شيء على الصناعة الثقيلة وارتكزت في ذلك على إمكانياتها البترولية، ليتسبب انهيار أسعار البترول عام 1986 في تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بعدما تدهورت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أحداث أكتوبر 1988)، ليسمح ارتفاع أسعاره خلال العقد الأول من الألفية الثالثة باتباع سياسة اقتصادية جديدة على النمط الكينزي.

2- إن الفشل في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج القطاع البترولي طيلة السنوات الماضية يرجع إلى عدة أسباب متداخلة يأتي في مقدمتها انتشار الفساد كوجه من أهم أوجه غياب الحكم الرشيد.

3- لقد نجم عن تجربة الجزائر في إدارة الفوائض النفطية خلال الفترة (2000-2012) إيجابيات لا يمكن إنكارها نذكر منها: تأسيس صندوق ضبط الموارد، تمويل التنمية المستدامة، التسديد المسبق للمديونية الخارجية مواجهة الاضطرابات الاجتماعية بداية سنة 2011، إقراض صندوق النقد الدولي والالتحاق بنادي الدول الدائنة سنة 2012، إلا أنها قد انخرقت عن مبادئ الاستدامة الاقتصادية والسياسية، ومبادئ الاستدامة الاجتماعية (مفارقة الرخاء المالي والمستوى المعيشي)؛ وعليه لم يتحقق ما كان ينبغي تحقيقه.

4- إن السياسة البترولية الحالية والمستقبلية لا تراعي مبادئ التنمية المستدامة.

5- إن البترول لن ينضب في العالم وما يواجهه مجتمعنا قريبا هو نهاية البترول التقليدي كبتترول الجزائر، حيث بلغت ذروة إنتاجها البترولي سنة 2006 وحدد العمر الافتراضي له- في حال بقاء الاستكشافات على ما هي عليه الآن- ب 40 سنة، فيما أجمع خبراء ومختصون في القضايا الطاقوية أن حقل حاسي مسعود أكبر حقول بترول الجزائر سينضب بعد 10 سنوات إذا استمرت سوناطراك في سياساتها الحالية.

6- إن الخطر الذي يهدد الدول البترولية ومنها الجزائر ليس فقط وصول طاقة إنتاجها النفطي إلى الذروة، بل وصول الطلب العالمي على النفط إلى الذروة ومما يؤكد ذلك وصول طلب الدول الصناعية إلى مستوى الذروة عام 2005 حيث لا يتوقع بلوغ ذلك المستوى ثانية في المستقبل المنظور وفق المعطيات الحالية.

7- تعتبر الصناعة والزراعة والسياحة القطاعات الرئيسية التي تمثل مرحلة ما بعد البترول في الجزائر لكونها مصادر دائمة للدخل وعليه فقد انتهجت الحكومة الجزائرية:

- استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تحت مسمى " استراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية " تختلف في مضمونها عن نموذج " دي برنيس " ومن نقائصها عدم مراعاة مبادئ التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتوطين الصناعي.
- التجديد الفلاحي كاستراتيجية للتنمية المستدامة للفلاحة مرفقة باستراتيجية التجديد الريفي نظرا للارتباط الوثيق بين الفلاحة وعالم الريف، ورغم أهمية هذا التوجه إلا أن هناك نقائص منها قصور فيما يخص تبني مفهوم الزراعة المستدامة.
- استراتيجية للسياحة والمجسدة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن من خلالها الدولة لجميع الفاعلين عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025 وذلك في إطار التنمية المستدامة.

وفي المجال الطاقوي:

- يعتبر الغاز الطبيعي المضغوط (GNC) البديل للبترول كوقود للنقل في الجزائر نظرا لإمكانياتها الغازية الهامة (من الغاز التقليدي وغير التقليدي)، قلة تلويثه للبيئة، استجابته المطلقة للمعايير الدولية، نجاح استخدامه في مختلف دول العالم ولتذليله أولى عقبات الطريق نحو اقتصاد الهيدروجين؛ وقد تجسد اهتمام الدولة الجزائرية بوضع إطار تشريعي وإطلاق البرنامج الوطني لترقية وقود الغاز الطبيعي (GNC) الممتد إلى غاية 2025، ومراعاة لمبادئ التنمية المستدامة قررت التريث في استغلال إمكانياتها من الغاز الصخري.

- تعتبر الطاقات المتجددة البديل الأمثل لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر على المدى البعيد ولتطويرها أطلقت برنامجا طموحا يمتد إلى عام 2030 حيث تشكل الطاقة الشمسية بنوعيتها الكهروضوئية والحرارية المحور الأساسي للبرنامج.
- تعزز الجزائر اللجوء إلى الخيار النووي السلمي قصد ضمان تغطية احتياجات البلاد من الطاقة مستقبلا ولديها في ذلك برنامج للطاقة النووية السلمية، ولكن لا يتوقع أن تلعب دورا كبيرا والسبب الرئيسي ضعف إمكانياتها من اليورانيوم.

## II- الاقتراحات

إن مرحلة ما بعد البترول في الجزائر لا يمكن اختزالها في صياغة استراتيجية صناعية، زراعية، سياحية وطاقوية فلا بد أن ترافقها جملة من السياسات والإصلاحات في القطاعات الأخرى لضمان تجسيد تلك الاستراتيجيات ميدانيا والتي من أهمها نذكر:

### 1- مراجعة السياسة الوطنية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

من المسلم به أن الإنسان هو أساس التنمية ووسيلتها؛ ولكن اليوم يزداد الحديث عن رأس المال البشري، أي اليد العاملة الماهرة، المؤهلة والكفؤة لما لها من دور في تسريع تلك التنمية، وباعتبار الجامعة المؤسسة المخولة بأداء هذه المهمة تحظى قضية إصلاحها باهتمام جل الدول المتقدمة منها والنامية.

وسعيا منها لتطوير الجامعة ومواكبتها لمستجدات العولمة، جاء إصلاح التعليم العالي في الجزائر باعتماد نظام ل. م. د (LMD) أو ما يعرف بنظام بولونا كنظام تعليمي بديل عن النظام الكلاسيكي، وقد بدأ تطبيق الإصلاح الجديد رسميا في الجامعة الجزائرية ابتداء من الموسم الجامعي 2005/2004 ومن جملة الأهداف: ضمان تكوين نوعي، ربط الجامعة بسوق العمل والاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا، تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما والاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي.

ولكن النتائج السلبية التي تمخضت عن تطبيق نظام ليسانس. ماستر. دكتوراه فتحت المجال للكثير من الانتقادات، حيث وصف الخبير الاقتصادي الجزائري الدكتور بشير مصيطفى سياسة التعليم العالي الجديدة بالسياسة المستوردة، واعتبر نظام ل. م. د في الجزائر نسخة طبق الأصل للنظام الفرنسي وما قيل حسبه عن نظام التعليم العالي يقال أيضا عن نظام المحاسبة وعن جزء من نظام الأحوال الشخصية وعن الكثير من

السياسات القطاعية التي تعتمد في منهجيتها على المرجعية الفرنسية، داعيا إلى إخضاع منظومة التعليم العالي في الجزائر لحقائق الاقتصاد الوطني وللمعادلة الاجتماعية والنفسية للطالب الجزائري من جهة ولقيود التنمية من جهة أخرى، عن طريق إلغاء النظام الجديد والاستثمار في تطوير النظام الكلاسيكي على سلم نوعية التكوين والبرامج ذات الصلة بالمؤسسة وواقع الشغل؛ فيما ذهبت بعض الآراء للقول بأن ما يجري في الجامعة الجزائرية هو تحريف لنظام ل. م. د وليس تطبيقا له كما هو معمول به عالميا، وبدل تحقيق الأهداف تدهورت نوعية التعليم العالي.

إذا رغم أن تطبيق نظام (LMD) لم يرق إلى المستوى المطلوب، ورغم كل الانتقادات التي وجهت له والتشكيك في نجاحه، فإن الموقف الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحالي في الجزائر هو أن "النظام الجديد صيغة لن يتم التخلي عنها بل سيتم تحسينها"، ولهذا نأمل أن توفق الحكومة والوزارة الوصية في توفير الشروط الضرورية لإنجاح هذا الإصلاح بما يسمح للجامعة الجزائرية من لعب دورها في عملية التنمية الشاملة المستدامة.

## 2- مواصلة إصلاح النظام المصرفي

من المقترحات في هذا الشأن:

### • توسيع تجربة البنوك الإسلامية

يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية نقدية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، ولكن دون التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء ومراعاتها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعتبر تجربة النظام المصرفي الإسلامي حديثة العهد نسبيا، حيث بدأت أول مرة في ريف مصر سنة 1963 في شكل بنوك ادخار محلية تحت إشراف أحد رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي الدكتور أحمد النجار، لكن الفكرة أجهضت سنة 1967؛ لتنتقل بعدها إلى دول الخليج العربي حيث أنشأ أول بنك إسلامي بالشكل الحديث في جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1975 هو البنك الإسلامي للتنمية، وفي نفس السنة تأسس أول بنك تجاري إسلامي خاص بدولة الإمارات العربية المتحدة هو بنك دبي الإسلامي، واستمرت البنوك الإسلامية في الظهور وتنتشر اليوم في الكثير من دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية.

بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الإسلامية لا تزال مقتصرة على مصرفي البركة والسلام، حيث يعد بنك البركة الجزائري الذي افتتح رسميا في 1991/05/20 والذي بدأ نشاطه فعليا في 1991/09/01 أول مؤسسة مصرفية إسلامية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14، وهو بنك مختلط بين الشريك الجزائري " بنك الفلاحة والتنمية الريفية العمومي"، والشريك السعودي " مجموعة البركة المصرفية" رائدة العمل المصرفي الإسلامي على المستوى العالمي، والتي تنتشر فروعها في أكثر من 13 بلدا في كل القارات؛ أما بنك السلام- الجزائر فهو ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق المصرفية الجزائرية، وقد جاء كثمره تعاون جزائري إماراتي، تم تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08 إلا أن اعتماده كان بتاريخ 2008/09/10 وبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20.

وعلى الرغم مما سجل بخصوص تطور نشاط كل من بنك البركة وبنك السلام تبقى تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر متواضعة جدا مقارنة بدول عربية وأجنبية أصبحت رائدة في هذا المجال، وعليه يعد انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي مستقبلا مسألة حتمية وذلك للاعتبارات التالية:

- ✓ الاستجابة لرغبة شريحة واسعة من الجزائريين الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية الربوية.
- ✓ الدور التنموي للبنوك الإسلامية؛ ففي مجال تعبئة المدخرات تساهم هذه البنوك في زيادة وترقية الادخار المحلي، وفي مجال التمويل سيكون للبنوك الإسلامية دورها في توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي، الصناعي ( المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والسياحي... نظرا لتعدد الصيغ التمويلية التي تتعامل بها: المزارعة، المساقاة والمغارسة، السلم، المشاركة، المضاربة، المراجعة، الاستصناع...
- ✓ الكفاءة العالية للبنوك الإسلامية والتي تمكنها من إدارة الأزمات المالية، حيث أثبتت الأزمة الآسيوية سنة 1997 أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثرا بتلك الأزمة وقد تعزز هذا الطرح في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007-2008).

في هذا السياق وعلى سبيل المثال يعترزم مجلس إدارة بنك البركة الجزائري على تعزيز المساهمة الإيجابية في تطوير الاقتصاد الجزائري من خلال توسيع شبكة فروع ليلبلغ عددها 50 فرعا بحلول عام 2017؛ إلا أن خبراء الاقتصاد الوطني يرون أنه لتدارك التأخر الكبير الذي يشهده قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر فلا بد إلى جانب زيادة عدد فروع البنوك الإسلامية القائمة من:

- ✓ التزام السلطات الوطنية بفتح شبائيك إسلامية على مستوى البنوك العمومية.
- ✓ تسهيل منح الاعتماد والتراخيص لاستحداث بنوك إسلامية جديدة في الجزائر.

وهو ما يتطلب بدوه وبشكل أساسي:

✓ تقنين العمل المصرفي أي سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية.

✓ تنظيم علاقتها مع بنك الجزائر.

● القيام بجهود إضافية فيما يخص اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري؛ حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو التعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى مقر البنك أو فروع، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات المصرفية مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.

● الالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية والمقصود هنا اتفاقية بازل II.

● مراعاة مصلحة الاقتصاد الوطني عند فتح ملف خصصة البنوك العمومية الجزائرية.

### 3- تفعيل الشراكة الأورو- جزائرية

لقد وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رسميا في 22 أبريل 2002 وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات، وهي شراكة متعددة المجالات: اقتصادية، سياسية وأمنية اجتماعية وثقافية...؛ ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005 ارتفعت حدة النقاش والجدل حول ما يمكن أن يجنيه الاقتصاد الوطني من شراكة غير متكافئة أحد أطرافها الاتحاد الأوروبي التجربة الرائدة في ميدان التكتلات الإقليمية.

وبالفعل فبعد مضي 04 سنوات من بدء تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية اتضح أنها تسير لمصلحة الطرف الأوروبي، بينما الطرف الجزائري لم يستفد شيئا يستحق الذكر، بل تسبب التفكيك الجمركي في خسائر قدرت ب 2,5 مليار دولار بين 2005 و2009، فتعالت بذلك الأصوات مطالبة بضرورة مراجعة هذه الاتفاقية وقد نجحت السلطات الوطنية في هذا المسعى نسبيا حيث تحققت بعض المكاسب:

✓ ففي الجانب التجاري لاتفاق الشراكة تمكنت الجزائر بعد 08 جولات من المفاوضات من تأجيل إقامة

منطقة التبادل الحر بين الطرفين من سنة 2017 إلى سنة 2020.

✓ وفيما يخص التعاون الاقتصادي والمالي فقد تم إطلاق "برنامج ديفيكو 1" وهو برنامج لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري في كل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، السياحة والصناعة التقليدية، إضافة إلى قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وتبلغ قيمته المالية 20 مليون أورو (17,5 مليون أورو من طرف الاتحاد الأوروبي) ويغطي الفترة (2011-2015)؛ مع العلم أن برنامج "ديفيكو 2" في طور الإنجاز ومن المتوقع انطلاقه سنة 2014 إذ يخص بشكل أساسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية.

إن هذه النتائج الإيجابية تؤكد رغبة الجزائر في تكريس شراكة حقيقية، لكن يبقى المطلوب ضمان الاستفادة القصوى من برنامج ديفيكو 1 وديفيكو 2، والأهم استكمال الجهود مستقبلا لجعل اتفاقية الشراكة في خدمة الاقتصاد الوطني بما يساهم في تجسيد استراتيجية الدولة لمرحلة ما بعد البترول.

#### 4- حسم ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بعد انضمامها إلى منطقة التجارة العربية الحرة وانطلاقها في تطبيق البرنامج التنفيذي لها اعتبارا من الفاتح جانفي 2009، يبقى على السلطات الوطنية تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ونتمنى أن تنجح الوزارة الوصية في حسم هذا الملف خلال الجولة 12 من المفاوضات متعددة الأطراف المزمع عقدها قبل نهاية سنة 2013.

#### 5- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا للتنمية، فهو من أهم مصادر التمويل الخارجية ويساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية وتوظيف اليد العاملة بالدول المضيفة؛ ونظرا لليسر المالي الذي تنعم به الجزائر فهي تهتم أكثر بمظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالأسواق الخارجية وبالتسيير والتكنولوجيا.

مما لا شك فيه أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إصلاح المنظومة المصرفية، الارتقاء بنوعية التعليم العالي كلها إجراءات من شأنها تحفيز المستثمر الأجنبي، غير أنه لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات فإن أبرز المقترحات: إعادة النظر في قاعدة الاستثمار 49 % للمستثمر الأجنبي / 51 % للمستثمر المحلي التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وذلك

بالإبقاء عليها في قطاع الطاقة والمناجم وإغائها في باقي القطاعات الاقتصادية، ل يبقى الأهم المكافحة الفعلية لظاهرة الفساد.

## 6- تطبيق مبادئ الحكم الرشيد

يعتبر الحكم الرشيد أساس كل الإصلاحات، وهو بذلك السياسة الأنسب والحل الأمثل لتجاوز العقبات التي تعترض طريق العملية التنموية؛ إذن لقد آن الأوان لوجود حكم راشد حقيقي في الجزائر، أي العمل الجاد على إقامة دولة الحق والقانون والمؤسسات، دولة ديمقراطية تضمن الحريات الفردية والجماعية والتداول السلمي على السلطة، تحترم الملكية الفردية واستقلالية القضاء... إلخ.

**وبخصوص آفاق الدراسة** يمكن القول أن دراستنا كانت نوعا ما شاملة إلا أنها افتقدت للتفصيل في بعض الجوانب، وعليه يمكن أن يكون كل قطاع بديل لقطاع البترول وبالتالي كل استراتيجية استخلافية محور بحث في حد ذاته وعلى سبيل المثال نذكر:

- ✓ الصناعة التحويلية خيار استراتيجي لاستدامة التنمية في الجزائر.
- ✓ الزراعة العضوية وإمكانية تنمية الصادرات الجزائرية خارج القطاع النفطي.
- ✓ الغاز الصخري في الجزائر بين الحاجة للطاقة في ظل حتمية نزوب الثروة البترولية ومراعاة مبادئ التنمية المستدامة.

وباعتبار الباحثة قد أدرجت بعض السياسات والإصلاحات الضرورية لتجسيد استراتيجية الدولة لمرحلة ما بعد البترول على شكل اقتراحات، فقد تكون هذه الأخيرة مواضيع لدراسات مستقبلية ومن أمثلة ذلك:

- ✓ دور رأس المال البشري في استخلاف الثروة البترولية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- ✓ اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر... أي دور للاستثمار الأجنبي المباشر.

في الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو نسبيا في معالجة هذا الموضوع، ونأمل أن يكون بحثنا مساهمة إيجابية في حقل البحث العلمي في الجزائر.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### I: المراجع باللغة العربية

#### 1- الكتب

1. أحمد الدوري محمد: "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983.
2. أمين عبد الله خالد: "محاسبة النفط"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
3. بهلول محمد بلقاسم حسن: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، حسين داي، الجزائر، 1993.
4. بهلول محمد بلقاسم حسن: "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
5. بوزيدي عبد الحميد: "تسعينيات الاقتصاد الجزائري"، ترجمة أم الحسن جريب، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
6. بومخولف محمد: "التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر - التجربة والآفاق -"، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.
7. بن أشنهو عبد اللطيف: "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط: 1962-1980"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
8. بعلي محمد الصغير: "تنظيم القطاع العام في الجزائر: استقلالية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992.
9. درويش العشري حسن: "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979.
10. هاينبرغ ريتشارد: "غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول"، ترجمة: مازن جندلي مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
11. هني أحمد: "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.

12. زيتون محيا: "السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر"، دار الشروق، القاهرة، مصر 2002.
13. زلوم عبد الحي وآخرون: "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار"، مراجعة وتقديم: خالد الوزني، دار الفارس للنشر والتوزيع، مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
14. لعويسات جمال الدين: "التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب: 1968-1978"، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
15. مجيد الموسوي ضياء: "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2005.
16. محمد أبو العلا يسري: "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1996.
17. محمد أبو العلا يسري: "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2008.
18. محمد غنيم عثمان، أحمد أبو زنت ماجدة: "التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
19. محمود مقابلة أحمد: "صناعة السياحة"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007.
20. مصيطفى بشير: "حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري"، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2011.
21. مصيطفى بشير: "رائحة النفط: مقالات في الاقتصاد العربي"، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى المحمدية، الجزائر، 2012.
22. مصيطفى بشير: "الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري"، دار جسور للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2012.
23. الناخ علي: "التوظيفات المالية: إنشاء المخطط الرباعي"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971.

24. س. ديفيس كينيث: "ما بعد النفط.. منظور إليه من ذروة هابرت"، ترجمة: صباح صديق الدمولوجي (المنظمة العربية للترجمة)، طبعة 2009.
25. السويدي محمد: "التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية"، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.
26. السيد النجار أحمد وآخرون: "التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة"، مراجعة وتقديم: منذر الشرع، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
27. عاطف رواشدة أكرم: "السياحة البيئية - الأسس والمرتكزات-"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
28. عبد البديع محمد: "اقتصاد حماية البيئة"، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
29. عبد الحسن رسن سالم: "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1999.
30. عبد الشفيق عيسى محمد: "العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي"، دار الطليعة، بيروت، لبنان 1983.
31. عميمور محي الدين: "الجزائر: الحلم والكابوس"، دار الفراي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.
32. فاروق عبد الخالق: "النفط والأموال العربية في الخارج"، دار الرفاعي للطباعة، مركز محروسة للنشر الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.
33. صاحب عجام ميثم، محمد سعود علي: "فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والاستراتيجيات"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
34. صالح صالح: "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006.
35. الرفاعي حاتم: "البتترول.. ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار"، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية، مصر، 2009.
36. الشوك رضا، علي الدليمي حيدر: "عالم البترول وبتترول العالم" [كتاب لم يصدر بعد]، متوفر على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250325>

37. خنسي بيوار : "البتروول: أهميته، مخاطره وتحدياته"، دار ثاراس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، كردستان العراق، 2006.
38. غربي فوزية: "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر-"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
39. رئاسة مجلس الوزراء: "الثورة الزراعية"، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1971.
40. وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات: "استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة"، مشروع الكتاب الأبيض للحكومة، الجزائر، 2007.
41. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025: "تشخيص وفحص السياحة الجزائرية"، الجزائر، جانفي 2008.
42. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 2 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 : "المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية" الجزائر، جانفي 2008.
43. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 3 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025: "الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)"، الجزائر، جانفي 2008.
44. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 4 من التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 : "تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية - المخطط العملي-"، الجزائر، جانفي 2008.
45. الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر "الوضعية الاقتصادية"، مطبعة الديوان، الناشر كالملا للاتصال الطبعة الأولى، باب الزوار، الجزائر، 2009.
46. وزارة الاتصال، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام: "الصناعة الجزائرية - رهانات وآفاق-" الجزائر، 2011.

## 2- الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بابا عبد القادر: "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004.

2. بلوناس عبد الله: "الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر 2004 - 2005.

3. جمال هاشم: "السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر 1987 - 1988.

4. زغيب شهر زاد: "استراتيجية التصنيع في الجزائر: الفترة 1967 - 1989"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 1991 - 1992.

5. محمد مصطفى ممدوح: "استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر - دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد -"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس مصر، 2004، متوفر على الرابط التالي:

[www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh\\_Mostafa/PHD/004.pdf](http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/004.pdf)

6. مقلد عيسى: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007 - 2008.

7. سليم رضوان: "السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009 - 2010.

8. سرايري بلقاسم: "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007 - 2008.

9. عباس نوال: "التخصص الدولي بين النظرية والواقع - حالة الجزائر -"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008 - 2009.

10. عباس محمد المرزوك حامد: "اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الربيعية - المملكة العربية السعودية نموذجاً -"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق 2008.

11. روابح عبد الباقي: "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.

### 3- المجالات والبحوث

1. أحمد الكبيسي علي : "التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة الدوحة، مجلة ثقافية شهرية، العدد 55 ماي 2012 ، تصدر عن وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر.

2. بوعروج ريم: "الطاقة الكهربائية في الجزائر"، مجلة كهرباء العرب، العدد 18، 2012، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، متوفرة على الرابط التالي:  
[www.auptde.org/article\\_files/ARAB ELECTRIC Small.pdf](http://www.auptde.org/article_files/ARAB ELECTRIC Small.pdf)

3. بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك : "آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007، جامعة قسنطينة، الجزائر.

4. بوفليح نبيل: "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، جامعة الشلف، الجزائر.

5. بوشنافة شمسة: "النزاع البيئي والعلاقات شمال- جنوب"، دفا تر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011، جامعة ورقلة، الجزائر .

6. بلعربي سمير: "واقع طاقة الرياح في الجزائر"، مجلة الطاقات المتجددة، العدد 01، صيف 2012، تصدر عن مركز تطوير الطاقات المتجددة، بوزريعة، الجزائر، متوفرة على الرابط التالي:  
[www.cder.dz/bulletin/bullar/madjalla\\_1.pdf](http://www.cder.dz/bulletin/bullar/madjalla_1.pdf)

7. بن جمعان الغامدي عبد الله : "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 23 ، العدد 01، 2009، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، متوفر الرابط التالي:  
[www.kantakji.com/fiqh/files/env/9002.doc](http://www.kantakji.com/fiqh/files/env/9002.doc)

8. بن الطاهر حسين : " أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية "، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ب العدد 31 ، جوان 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر.

9. بن عنتر عبد الرحمان: "مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002، جامعة بسكرة، الجزائر.
10. بن قانة اسماعيل: "الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010 جامعة ورقلة، الجزائر.
11. بن الشيخ عصام: "قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971 : دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.
12. برحومة عبد الحميد: "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
13. دريس يحيى: "آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي - حالة الجزائر -"، بحوث اقتصادية عربية العددان 55-56، صيف - خريف 2011.
14. زايري بلقاسم: "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، جامعة سطيف، الجزائر.
15. زوزي محمد: "استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010 جامعة ورقلة، الجزائر.
16. الزيتوني الطاهر: "الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، خريف 2011، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك.
17. زرمان كريم: "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009" أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
18. زغيب مليكة، قمري زينة: "البيئة، الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جوان 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
19. زغيب شهر زاد، حليمي حكيم: "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 09، 2011، متوفر على الرابط التالي:

[http:// www.ao-academy.org / docs /academy\\_magazine\\_9.pdf](http://www.ao-academy.org/docs/academy_magazine_9.pdf)

20. حابيلي محمد: "الاقتصاد الجزائري - تبعية متزايدة لقطاع المحروقات-" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد 20، تصدر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، متوفر على الرابط التالي:  
<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/art2012.pdf>
21. حاكمي بوحفص: "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2009، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر.
22. حمود حسن البوعلي يحيى: "أثر الاتفاقيات البيئية على الصناعة النفطية في دول الخليج العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد 22، 2008، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
23. الحممش تركي: "تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38 العدد 140، شتاء 2012، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك .
24. حسين زغير الغريزي باسل: "أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية"، مجلة الساتل، العدد 01، ديسمبر 2006، تصدر عن جامعة ال 7 من أكتوبر، ليبيا.
25. كواش خالد : "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01 2004، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر.
26. لحسين عبد القادر: "استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 - الآليات والبرامج-"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 02 ، 2012، دورية أكاديمية دولية محكمة، تصدر عن جامعة ورقلة، الجزائر.
27. مهداوي عبد القادر: "من هيروشيما إلى فوكوشيما: القانون الدولي والاستخدام الآمن للطاقة النووية" دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011، جامعة ورقلة، الجزائر.
28. مهماه بوزيان: "الغاز الطبيعي المضغوط : الحل الجذري لأزمة الوقود بالجزائر- الجزء 1-"، مجلة الطاقات المتجددة، مرجع سابق.

29. مهنا سليمان، ديب ريدة: "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009، جامعة دمشق.
30. محمد عيتاني عبد الله: "الصخر الزيتي مصدر محتمل للنفط غير التقليدي"، مجلة القافلة، العدد 56 ماي- جوان 2012، أرامكو السعودية، السعودية، متوفر على الموقع التالي: [www.qafilah.com](http://www.qafilah.com)
31. مسدور فارس: "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية"، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.
32. مخلفي أمينة: "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة، الجزائر.
33. سليمان ناصر: "تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر: الأسلوب والمبررات"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 02، 2007، تصدر عن مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
34. سمير مصطفى محمد: "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية - خسائر الواقع وحلول المستقبل-" بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، خريف 2010.
35. سعدي وصاف، قويدري محمد: "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، الجزائر.
36. عايشي كمال: "أداء النظام المصرفي في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، الجزائر.
37. عايشي كمال: "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06، ديسمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
38. عبد الكريم سهام: "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة، الجزائر.

39. عبد الله المنيف ماجد: "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، صيف 2009.

40. عيه عبد الرحمان: "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية: حالة 2000-2011"، دفا تر السياسة والقانون العدد 05، جوان 2011، جامعة ورقلة، الجزائر.

41. العشاوي صباح: "واجب التعاون الدولي لحماية البيئة"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 03 ديسمبر 2009، جامعة المدية، الجزائر.

42. فارس فاروق: "التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 15، 1999.

43. فروحات حدة: "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر-"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

44. قوريش نصيرة: "أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جانفي 2008، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر.

45. قرم جورج: "إخراج الدول العربية من الاقتصاد الربيعي"، مجلة القيس، العدد 04، السنة الرابعة بتاريخ 2010، متوفر على الرابط التالي:

[http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al\\_kabass.pdf](http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al_kabass.pdf)

46. رجب علي: "مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوابك"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 138، صيف 2011، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك.

47. رهبان عبد الرؤوف: "الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة في جغرافية الطاقة)"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 01 و02، 2011، جامعة دمشق، سوريا.

48. رزيق كمال : " دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

49. رحمان آمال : "النفط والتنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

50. الشيخ الداوي: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة" مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، جامعة دمشق.

51. التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار 11 2006، تصدر عن مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

52. كامبيل، لاهيرير: "فهاية النفط الرخيص"، ترجمة: محمد مختار اللباييدي، مجلة العلوم، عدد أكتوبر 1998، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

53. المحلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، جانفي 2008، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر.

54. مجلة nature الطبعة العربية، الدورية الشهرية العالمية للعلوم، العدد 03، ديسمبر 2012، متوفرة على الرابط التالي: [arabicedition.nature.com/journal/2012/12](http://arabicedition.nature.com/journal/2012/12)

#### 4- الوثائق والقوانين الرسمية

1. القانون رقم 2000-02، المؤرخ في 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 2000/06/28.

2. القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28/04/2005، يتعلق بالحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50، الصادرة بتاريخ 2005/07/19.

3. الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15/07/2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2006/07/19.

4. القانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2008/08/10.

5. القانون رقم 10-03 المؤرخ في 2010/08/15 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأماكن الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2010/08/18.

6. المرسوم التنفيذي رقم 11-423، المؤرخ في 2011/12/08 يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشاركة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 2011/12/14.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 الصادرة بتاريخ 2003/12/29 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2013/02/24.

## 5- التقارير والنشريات

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) : "تقرير المدير التنفيذي بعنوان: حسن الإدارة البيئية الدولية" أبريل 2001.

2. سوناتراك ، التقرير السنوي، 2005.

3. نشرة اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11، السادس الأول 2007.

4. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2008.

5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، إدارة الشؤون الفنية : "الاستخلاص البترولي المحسن" الكويت، 2009.

6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، إدارة الشؤون الفنية: "صناعة الأسمدة والبتروكيمياويات في الدول العربية: الوضع الحالي والمشاريع المستقبلية"، 2009.

7. أوابك، تقرير الأمين العام السنوي 37، 2010.

8. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 38، 2011.

9. منظمة الأوابك، الإدارة الاقتصادية: "مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء"، الكويت، جانفي 2011.

10. منظمة الأوبك، الإدارة الاقتصادية: "آفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته"، الكويت، سبتمبر 2011.

11. وزارة الطاقة والمناجم: "حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008"، طبعة 2009 الجزائر.

12. الوزارة الأولى: "البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009"، متوفر على الرابط التالي: [www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf)

13. الوزارة الأولى: "ملحق بيان السياسة العامة"، الجزائر، أكتوبر 2010، متوفر على الرابط التالي: [www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration\\_pg\\_2010\\_ar.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration_pg_2010_ar.pdf)

14. منظمة أوبك، تقرير آفاق النفط العالمي 2010.

15. تقرير عن القطاع الزراعي العضوي في المملكة العربية السعودية، 2012، متوفر على الرابط التالي:

2012- [www.saudi-organic.org.sa/pressdownload/uploads/KSA-sectorstudy-Arabic.pdf](http://www.saudi-organic.org.sa/pressdownload/uploads/KSA-sectorstudy-Arabic.pdf)

16. مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2015.

## 6- الدراسات والندوات والملتقيات العلمية

1. بوعشة مبارك: "التنمية المستدامة: مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد"، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2008.

2. بوعشة مبارك: "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية-"، مداخلة في المؤتمر الدولي تحت عنوان: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11/12 مارس 2013.

3. بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر : "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.

4. بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد : "دور الجباية في ردع وتخفيف المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث: دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الأول حول: "سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر دور الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

5. بن نونة فاتح، خامرة الطاهر : "تحديات الطاقة والتنمية المستدامة"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.

6. بن سماعين حياة، زايدي حسبية : "أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحول الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للهيئة السياحية - دراسة واقع السياحة والاستثمار السياحي بولاية بسكرة-"، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة جامعة بسكرة الجزائر، يومي 11 و12 مارس، 2012.

7. بريش السعيد، يحياوي نعيمة : "فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

8. جباري شوقي، بوديار زهية : "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقد الصناعية - قراءة في التجربة الإيطالية -"، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول : "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر يومي 08-09 نوفمبر 2010.

9. داودي الطيب، بن طبي دلال : "السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: " اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 09 و10 مارس 2010.

10. دراجي السعيد : "التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول: " سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر دور الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

11. زرقين عبود، جباري شوقي: "مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل" مداخلة في "ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

12. زغيب مليكة، زيرق سوسن : "دور التسويق الإلكتروني في دعم وترقية السياحة الصحراوية الجزائرية" مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: "دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة، جامعة بسكرة الجزائر يومي 11 و12 مارس 2012.

13. طاهر جميل: "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات"، مذكرة تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997 .

14. كتوش عاشور، بلعزوز بن علي: "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح"، مداخلة في ملتقى "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات"، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر يومي 14، 15 ديسمبر 2004.

15. مجول النعيمي حميد: "الجهود العربية والدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري: الاتفاقيات الدولية الواقع والطموحات في دول المنطقة"، مداخلة في الندوة العلمية بعنوان: "ظاهرة الاحتباس الحراري وأثرها على أمن وسلامة الإنسان"، كلية العلوم في جامعة الشارقة بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية، مدينة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2-4 مارس، 2009.

16. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة: "استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة"، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.

17. معطى الله خير الدين، كواحله يمينة: "إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مداخلة في المنتدى الدولي بعنوان: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أبريل 2006.

18. مفتاح صالح: "تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق"، مداخلة في المنتدى الوطني الأول حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الممارسة التسويقية- قسم علوم التسيير، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، يومي 20-21 أبريل 2004.

19. مخلوفي عبد السلام: "أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي"، مداخلة في المنتدى الوطني الأول حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الممارسة التسويقية- قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي 20-21 أبريل 2004.

20. ناصر جاسم العواد مساعد: "نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبتروال والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر تحت عنوان: "البتروال والطاقة: هموم عالم واهتمامات أمة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، يومي 02-03 أبريل 2008.

21. نجار حياة: "دور البنوك الخاصة في تنمية تنافسية القطاع المصرفي الجزائري"، مداخلة في المنتدى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصير لمرحلة ما بعد البتروال" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 20، 21 نوفمبر 2011.

22. النيش نجات: "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001.

23. سليمان ناصر : "تسيير العقار الفلاحي بالجزائر- الأزمات والحلول -"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي السابع حول: " الأمن الغذائي والعولمة: أية استراتيجية للتنمية الزراعية - وضع الجزائر-"، تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، يومي 23، 24 أفريل 2008.

24. سني محمد أمين: "دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية"، الملف الاقتصادي، مركز الأبحاث للدراسات، أفريل 2009، متوفر على الموقع التالي: <http://www.assala-dz.net>

25. سعودي عبد الصمد، سراي صالح : "استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

26. سروجي فتحي: "آفاق استخدام الزراعة غير التقليدية في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، فلسطين، 2012، متوفر على الرابط التالي: [www.mas.ps/2012/sites/default/files/agriculture\\_2012.pdf](http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/agriculture_2012.pdf)

27. عيسات العربي، براهيم السعيد : "مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريش -"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

28. علي عبد الرحمن الداود فؤاد، جهاد عامر محمد : "بنك المعلومات في الأمانة العامة لمنظمة الأوابك" مداخلة مقدمة إلى: اجتماع فريق الخبراء بشأن جمع وتحليل إحصاءات ومؤشرات الطاقة، الإسكوا، بيروت لبنان، 3-5 مارس، 2009.

29. علقمة مليكة، كتاف شافية : "الاستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008 منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.

30. عماري جمعي، قندوز طارق: "التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لشرقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول: "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر يومي 08-09 نوفمبر 2010.

31. عثمان أحسين، شعابنية سعاد: "النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" إشراف مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.

32. فهد الطائي ذياب: "المظاهر السياسية للاقتصاد الربيعي"، مركز أضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية" متوفر على الرابط التالي:

[www.adhwaa.org/files/5political\\_aspects\\_to\\_economy\\_7.pdf](http://www.adhwaa.org/files/5political_aspects_to_economy_7.pdf)

33. صالح صالحي: "محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري"، مطبوعة بجامعة سطيف، 1986.

34. صالح صالحي: "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة، الجزائر، 2008.

35. صديقي مسعود، مسعودي محمد : "الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي تحت عنوان: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة الجزائر، 2008.

36. قدي عبد المجيد : " الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات"، مداخلة في المنتدى الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07، 08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008 .

37. رجب طنطيش جمعة، أزهر السماك محمد : "دراسات في جغرافية مصادر الطاقة"، منشورات ELGA فاليتا، مالطا، 1990.

38. التهامي طواهر محمد، رحمان آمال ولخيمر سارة : "مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012): التحديات، أهم الإنجازات والآفاق"، مداخلة في المنتدى الدولي بعنوان: "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع".

39. تقوروت محمد، بوفليح نبيل : "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا - حالة الجزائر، تونس، المغرب-"، مداخلة في المنتدى الوطني الأول حول: "السياحة في الجزائر - الواقع والآفاق-" المركز الجامعي - البويرة -، الجزائر، يومي 11-12 ماي 2010.

40. غربي هشام، مداحي محمد : "في ظل التحديات البيئية: الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية"، مداخلة في المنتدى الدولي الثالث حول: "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14 و15 فيفري 2012.

41. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك - دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان -"، الأمم المتحدة، نيويورك 2004، متوفر على الرابط التالي:

[www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDPD10A.pdf](http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDPD10A.pdf)

## 7- الجرائد والصحف

1. أبو العلا أنور: "الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام"، جريدة الرياض الاقتصادي، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة الإمامة الصحفية، العدد 15867، 2011/12/03، السعودية، متوفر على الرابط التالي:

[www.alriyadh.com/2011/12/03/article\\_688272.html](http://www.alriyadh.com/2011/12/03/article_688272.html)

2. أبو العلا أنور: "عينة لبعض سيناريوهات نضوب البترول (1- 2)"، جريدة الرياض الاقتصادي، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة الإمامة الصحفية، العدد 16112، 2012/08/04، السعودية، متوفر على الرابط التالي:

[www.alriyadh.com/2012/08/04/article\\_757440.html](http://www.alriyadh.com/2012/08/04/article_757440.html)

3. بوكروح عبد الوهاب ، مقال في جريدة الشروق اليومي، العدد 3869، 2012/12/19، الجزائر.

4. بلعمري سميرة ، مقال في جريدة الشروق اليومي، العدد 4092، 2013/07/30، الجزائر.

5. بن عبد الرحمان آل ثاني فهد : "مجلس التعاون ما بين المرض الهولندي والصناديق السيادية"، صحيفة العرب القطرية، يومية سياسية مستقلة، السبت 21 جوان 2008، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=58847& issue N°179& secId=16>

6. ونيس المشري عثمان: "الأهمية المستقبلية لصناعة النفط والغاز بالقارة الإفريقية: تقييم فني واقتصادي" جريدة العرب العالمية، يومية عربية ، العدد 8599، 26- 27/11/2010، لندن.

7. كاظم جاسم عباس: "الاقتصاد العراقي وتدايعات المرض الهولندي"، في صحيفة الصباح الجديد، العدد

1283، 2008، متوفر على الموقع التالي:

<http://www.google.com/search?>

8. جريدة القدس العربي، يومية- سياسية- مستقلة، العدد 6443، 2010/02/25.

## 8- حوارات وتصريحات

1. بورقبة شوقي: "التمييز بين الكفاءة والفعالية والفاعلية والأداء"، حوار الأربعاء العلمي، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011/02/02، متوفر على الموقع التالي:

[iei.kau.edu.sa/pages-hiwarat-32-13.aspx](http://iei.kau.edu.sa/pages-hiwarat-32-13.aspx)

2. حوار مع السيد "شكيب خليل" وزير الطاقة والمناجم السابق في الجزائر ، خاص بمجلة "الحوادث" بلندن أوت 2004، متوفر على الرابط التالي:

[www.mem-algeria.org/actu/comn/articles/interv\\_min\\_hawadeth.pdf](http://www.mem-algeria.org/actu/comn/articles/interv_min_hawadeth.pdf)

3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية: "مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل"، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، الجزائر، 27 فيفري 2011 ، متوفر على الرابط التالي:

[www.minagri.dz/doc/communication-MADR\\_2702-version\\_arabe.pdf](http://www.minagri.dz/doc/communication-MADR_2702-version_arabe.pdf)

4. مقابلة الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك "السيد زرقين عبد الحميد" لصحيفة المجاهد المنشورة يوم الاثنين 28 ماي 2012، متوفرة على الرابط التالي:

[www.Sonatrach.com/ar/interview-moudjahid.html](http://www.Sonatrach.com/ar/interview-moudjahid.html)

5. كلمة السيد "بن مرادي محمد" وزير السياحة والصناعة التقليدية بمناسبة الجلسات الوطنية الثانية للسياحة قصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر، 14 أفريل 2013، متوفرة على الرابط التالي:

[www.mta.gov.dz/site\\_relooke/fichiers/allocution\\_les2eme assises nationales du tourisme-ar.pdf](http://www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/allocution_les2eme_assises_nationales_du_tourisme-ar.pdf)

## 9- الحصص المبتوثة في التلفزة

1. التلفزيون الجزائري، تنشيط فوزية بوسباك، بمشاركة : عبد الرؤوف خالف، محمد خلاف، سفيان بوعيان حصة نقاش مفتوح بعنوان: "السياحة في الجزائر: إمكانات، جهود ورهانات"، قناة الجزائرية الثالثة، الجزائر يوم الأربعاء 6 جوان 2012.

## 10- بعض الهيئات الحكومية

1. الديوان الوطني للإحصائيات.

2. المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك .C.N.I.S.

## 11- مراجع أخرى على الشبكة العالمية (الأنترنت)

1. بوحامد بوحامد علي: "مخاطر الارتقاء للاقتصاد الريعي - حالة الجزائر-"، جوان 2011، متوفر على الرابط التالي:  
<http://profbouhamed.maktoobblog.com>

2. هاندل غونتر: "إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ( إعلان ستوكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992"، متوفر على الرابط التالي:

[Untreaty.un.org/cod/avl/pdf/ha/dunche/dunche\\_a.pdf](http://Untreaty.un.org/cod/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf)

3. محمود إبراهيم غسان: " الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية"، متوفر على الرابط التالي:

[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_10/ibrahim.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf)

4. فلاح صالح: "بورصة الجزائر بين المعوقات الاقتصادية والقانونية وإمكانية تطويرها لتفعيل الاستثمار" متوفر على الرابط التالي:  
<http://www.9alam.com/forums/showthread.php/22718>

5. <http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/1571>

6. [http://www.echoroukonline.com/ara/?news=65048&output\\_type=atom](http://www.echoroukonline.com/ara/?news=65048&output_type=atom)

7. [www.annasronline.com/index.php?Option=com\\_content & view = article&id=21028](http://www.annasronline.com/index.php?Option=com_content&view=article&id=21028)

8. [www.alseyassi.com/ara/sejut.php?ID=3036](http://www.alseyassi.com/ara/sejut.php?ID=3036)

9. [www.elkhabar.com/ar/economie/265000.html](http://www.elkhabar.com/ar/economie/265000.html)

10. [www.echoroukonline.com/ara/?news=49502](http://www.echoroukonline.com/ara/?news=49502)

11. [www.forbesmiddleeast.com/view.php?list=31](http://www.forbesmiddleeast.com/view.php?list=31)

12. [www.alriyadh.com/2011/05/07/article630459.html](http://www.alriyadh.com/2011/05/07/article630459.html)

13. [www.alriyadh.com/iphone/article/686199](http://www.alriyadh.com/iphone/article/686199)

14. <http://alphabet.argaam.com/article/detail/44480>
15. [afedonline.org/Report 2011/pdf/ar/ch1arabic Agriculture.pdf](http://afedonline.org/Report%202011/pdf/ar/ch1arabic%20Agriculture.pdf)
16. [www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf](http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf)
17. [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)
18. [www.elaph.com/web/economics/2013/7/825629.html](http://www.elaph.com/web/economics/2013/7/825629.html)
19. [www.aps.dz/spip.php?page=article&id\\_article=80061](http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=80061)
20. [www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=23148](http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=23148)
21. [www.al-fadjr.com/ar/economie/229971.html](http://www.al-fadjr.com/ar/economie/229971.html)
22. [www.al-fadjr.com/ar/economie/247438.html](http://www.al-fadjr.com/ar/economie/247438.html)
23. [www.alquds.co.uk/?p=53609](http://www.alquds.co.uk/?p=53609)

## II : المراجع باللغة الأجنبية

1. ARNAUD Emmanuel, BERGER Arnaud, DE PERTHUIS Christian : "**le développement durable**" Nathan, paris, France, 2011.
2. ILHANE Mohamed Cherif : "**bilan de la section des biens d'équipement**" cread.enag, Alger, 1984.
3. DEBLONDE Jean- Marie : "**le développement durable une réponse à une crise globale** " Ellipses Édition, France , 2011.
4. CHERIET Athmane : "**Mondialisation de l'économie Algérienne : du BiG-push A l'ajustement structurel**", revue des sciences humaines, vol B , n°31 juin 2009, faculté des sciences économiques, université Mentouri, Constantine Algérie.

5. DESTANNE De BERNIS Gérard : "**les problèmes pétroliers algériens**"  
Etudes internationales, vol.2 ,n°4 ,1971.  
[[http://www.erudit.org/revue/ei/1971/v2/n4/700142 ar.pdf](http://www.erudit.org/revue/ei/1971/v2/n4/700142_ar.pdf)]
6. TOUMI Mohssen et BOUZIDI Abdeljellil : "**lancer la croissance de l'économie Algérienne par la performance de ses entreprises**", [[http:// : www.altanetwork.org /documents/article\\_transmis\\_alta.pdf](http://www.altanetwork.org/documents/article_transmis_alta.pdf)]
7. Plan Quadriennal 1970 - 1973, rapport général.
8. IEA : "**world energy outlook 2005 : Middle East and North Africa Insights**".
9. Ministère de l'énergie et des mines " Sonatrach " : "**Sahara Blend et produits dérivés**", 2 édition, 2007.  
[[http:// www.mem- algeria.org/actu/comn/SH\\_COM\\_Sahara\\_Blend\\_07\\_fr.pdf](http://www.mem-algeria.org/actu/comn/SH_COM_Sahara_Blend_07_fr.pdf)].
10. Ministère de l'énergie et des mines: "**Guide des énergies renouvelables** " Algérie, 2007.
11. International Energy Agency: "**key world energy statistics 2012**".
12. BENABDALLAH. Y : "**L'économie algérienne entre réformes et ouverture: quelle priorité ?**", communication au colloque international «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du proche- orient», Rabat, Maroc, octobre 2007 .
13. Centre national de l'information et des statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période : année 1995 à 2004.
14. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme.
15. [http ://www.le matindz.net/news/6466-algérie-2011-la-mauvaise-gouvernance-et-la-corruption-menacent-la-sécurité-nationale.html](http://www.lematindz.net/news/6466-algérie-2011-la-mauvaise-gouvernance-et-la-corruption-menacent-la-sécurité-nationale.html)
16. <http://www.mem-algeria.org/actu/comn/pubt/naftec-pres.pdf>

الفهرس

## فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مساهمة أهم مصدر للريع في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة مختارة من الدول للفترة (1990-2005)	14
02	حجم الاستثمارات وأولويات المخططات التنموية (67-77)	32
03	توزيع الاعتماد المالي في قطاع الصناعة خلال المخططات الثلاثي والرباعي 1 و2	33
04	حصة قطاع المحروقات في الاستثمارات (67-77)	35
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	55
06	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	56
07	هيكل الناتج المحلي الإجمالي (PIB) حسب القطاعات (1996-2004)	58
08	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (1996-2009)	59
09	تصنيف المنتجات البترولية	85
10	تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة بين 1880-2005	88
11	تاريخ اكتشاف البترول وبداية الإنتاج الفعلي في أهم الدول الإفريقية المنتجة حاليا	98
12	أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C	101
13	أهم وحدات تكرير النفط الخام بالجزائر وقدراتها النظرية حتى 2005	108
14	مشاريع البتروكيميا المنجزة إلى غاية نهاية 2012	112
15	شبكة أنابيب نقل المحروقات الجزائرية (2010)	115
16	الاستثمارات في قطاع النفط في الجزائر (2004-2030)	153
17	قائمة أغنى 10 دول عربية حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقوة الشرائية (2010-2011)	161
18	الإنتاج البترولي حسب أكبر الدول المنتجة له في العالم (2011)	164
19	احتياطي البترول التقليدي في أكبر 15 دولة في العالم لعام 2010	167
20	دراسات مختلفة لتحديد سنة ذروة إنتاج البترول التقليدي على مستوى العالم	170
21	معدل إنتاج النفط الخام في الجزائر من 2003-2010	172
22	سيناريوهات الطلب على البترول حتى عام 2030 حسب أوبك	177
23	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع (2006، السداسي الأول 2007)	196

197	معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000 - 2006	24
206	الناتج الداخلي الخام للفرد عام 2003 (بالدولارات الدولية 2000)	25
253	تطور عدد الفنادق في الجزائر وقدراتها الاستيعابية: الفترة 1990 - 2007	26
254	توافد السياح إلى الجزائر في الفترة 1990 - 2007	27
255	التدفقات النقدية والميزان السياحي خلال الفترة (1999 - 2007)	28
265	عرض بالأرقام الأهداف المادية لخطة الأعمال لآفاق 2015 / مضاعفة قدرات الجزائر	29
267	توزيع المشاريع السياحية على الأقطاب السياحية للامتياز	30
270	توزيع مركبات الحظيرة الوطنية للنقل تبعا لنوع الوقود المستخدم (2009 و 2010)	31
278	القدرات الشمسية في الجزائر	32
283	القرى المزودة بالكهرباء الشمسية في إطار مشروع الجنوب الكبير	33

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
83	تصنيف طرق إنتاج (استخلاص) النفط حسب التقنية المستخدمة ومعامل الاستخلاص الوسطي	01
90	توزيع الاستهلاك العالمي للبتروول حسب أهم القطاعات الاستراتيجية (2010)	02
91	مكانة البتروول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة (2010)	03
107	توزيع المنتجات المشتقة من مزيج " صحاري بلند "	04
110	تطور إنتاج المواد المكررة (2000-2008)	05
113	هيكل صادرات المحروقات الجزائرية (2001-2005)	06
114	تطور صادرات المحروقات من حيث الحجم (2000-2008)	07
169	منحنى هابرت	08

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ - ب	المقدمة
8 - 1	الفصل التمهيدي: موضوع الدراسة
09	الفصل الأول : مدخل إلى الاقتصاد الجزائري
10	تمهيد
12	المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري
12	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الريعي والدولة الريعية
12	الفرع الأول: تعريف الريع
13	الفرع الثاني: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية - المفهوم وأبرز السمات -
16	المطلب الثاني: العلاقة الارتباطية بين قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري
16	الفرع الأول: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري - علاقة هيمنة -
18	الفرع الثاني: قطاع المحروقات والاقتصاد الجزائري - تبعية متزايدة -
19	المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري ودور البترول في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية
19	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962 - 1966)
20	الفرع الأول: مميزات واقع المرحلة (62 - 66)
21	الفرع الثاني: إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة
22	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري ذو التوجه الاشتراكي (1967 - 1987)
22	الفرع الأول: استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1967 - 1978)
40	الفرع الثاني: مسيرة التنمية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينيات
44	المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق انطلاقا من 1988
45	الفرع الأول: الأزمة البترولية المعاكسة عام 1986 وتعميق الإصلاحات الاقتصادية الذاتية
48	الفرع الثاني: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وتقوية التوجه نحو اقتصاد السوق

53	الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (2000-2010)
57	المبحث الثالث: معوقات الاقتصاد الوطني
58	المطلب الأول: القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية
60	المطلب الثاني: ضعف الجهاز المصرفي وغياب سوق حقيقي لرأس المال
60	الفرع الأول: ضعف الجهاز المصرفي
64	الفرع الثاني: غياب سوق حقيقي لرأس المال
66	المطلب الثالث: ضعف إنتاجية العامل
66	المطلب الرابع: مناخ أعمال سيء (غير ملائم)
67	الفرع الأول: عقبات اقتصادية
67	الفرع الثاني: عقبات قانونية وإدارية
68	الفرع الثالث: تأرجح البيئة السياسية والأمنية
68	الفرع الرابع: الفساد
71	خلاصة الفصل
72	الفصل الثاني: الثروة البترولية بين حتمية الزوال وكفاءة الاستخدام في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في الجزائر
73	تمهيد
74	المبحث الأول: الجزائر دولة نفطية
74	المطلب الأول: عموميات حول البترول
74	الفرع الأول: تعريف بالاقتصاد البترولي والصناعة البترولية
86	الفرع الثاني: وظائف البترول
94	الفرع الثالث: أسعار البترول
96	المطلب الثاني: تاريخ البترول الجزائري
97	الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر
98	الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك
100	الفرع الثالث: انضمام الجزائر إلى الأوبك/ الأوبك
102	الفرع الرابع: قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971
106	المطلب الثالث: الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر وأهميته في الاقتصاد الوطني
106	الفرع الأول: ميزات خاصة للبترول الجزائري

108	الفرع الثاني: واقع النشاط البترولي
115	الفرع الثالث: الإطار القانوني الجديد لقطاع المحروقات الجزائري
118	الفرع الرابع: موقع ومكانة البترول في الاقتصاد الوطني
119	المبحث الثاني: التنمية المستدامة أرقى مراحل تطور الفكر الاقتصادي في موضوع التنمية
120	المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة
120	الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة
128	الفرع الثاني: التنمية المستدامة الأهداف والأبعاد
131	الفرع الثالث: قراءة في ضوابط التنمية المستدامة
141	المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد الواقعي
143	المبحث الثالث: إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الجزائر
144	المطلب الأول: استغلال الثروة البترولية - واقع وتقييم-
144	الفرع الأول: تجربة الجزائر في إدارة الفوائض النفطية: [ 2000 - 2012 ]
153	الفرع الثاني: محاور السياسة البترولية الحالية لاستغلال الثروة النفطية
154	الفرع الثالث: استغلال البترول ومواطن التناقض مع مبادئ التنمية المستدامة
162	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر
162	الفرع الأول: البترول مورد ناضب وغير متجدد
174	الفرع الثاني: خطر انخفاض الطلب على النفط
187	المطلب الثالث : سياسات وإجراءات ترقية الكفاءة الاستخدمية للثروة البترولية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة
187	الفرع الأول: الاستخدام الأمثل للاحتياطيات البترولية الجزائرية
188	الفرع الثاني: السياسات الضرورية لاستغلال عائدات البترول
190	خلاصة الفصل
192	الفصل الثالث: جزائر ما بعد البترول... البدائل والاستراتيجيات الاستخلافية في ظل مفهوم الاستدامة
193	تمهيد
194	المبحث الأول: ما بعد عصر النفط - تصميم اقتصاد قائم على الصناعة، الزراعة والسياحة -

194	<b>المطلب الأول: القطاع الصناعي</b>
195	الفرع الأول: واقع الصناعة الجزائرية
198	الفرع الثاني: استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية
225	<b>المطلب الثاني: القطاع الزراعي</b>
225	الفرع الأول: مدخل إلى الزراعة
227	الفرع الثاني: جهود السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص القطاع الزراعي وتنميته المستدامة [2000-2008]
228	الفرع الثالث: وضعية الزراعة الجزائرية بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
235	الفرع الرابع: استراتيجية القطاع الجديدة - التجديد الفلاحي والريفي -
242	الفرع الخامس: الزراعة العضوية - مقترح لتفعيل توجه الجزائر نحو الزراعة المستدامة -
246	<b>المطلب الثالث: القطاع السياحي</b>
247	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول السياحة
251	الفرع الثاني: تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر
258	الفرع الثالث: المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT 2025 : نحو تنمية سياحية مستدامة في الجزائر
267	الفرع الرابع: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بعد 05 سنوات على اعتماده - تقييم أولي -
269	<b>المبحث الثاني: الاستراتيجية الطاقوية الاستخلافية للبترو</b>
269	<b>المطلب الأول: الغاز الطبيعي المرشح الأول لخلافة الطاقة البترولية</b>
270	الفرع الأول: واقع سوق الوقود بالجزائر
271	الفرع الثاني: لماذا اللجوء إلى الغاز الطبيعي الوقود (GNC) كحل؟
273	الفرع الثالث: آفاق استغلال الغاز الطبيعي الوقود (GNC) في الجزائر
275	<b>المطلب الثاني: الطاقة النووية السلمية - محور هام في استراتيجية الجزائر الطاقوية -</b>
276	الفرع الأول: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
276	الفرع الثاني: البرنامج النووي السلمي للجزائر - الفرص والتحديات -
277	<b>المطلب الثالث: الطاقات المتجددة - البديل الأمثل لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر -</b>
278	الفرع الأول: إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة
280	الفرع الثاني: الإطار القانوني والهيئات المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة
282	الفرع الثالث: الطاقات المتجددة في الجزائر - الإنجازات والمشاريع المستقبلية -

289	خلاصة الفصل
290	الخاتمة
299	قائمة المراجع
325	فهرس الجداول
327	فهرس الأشكال